إزغي باشاران

تركيا
والنزاع على الشرق الأوسط



ترجمة
عماد شيحة



إزغي باشاران

تركيا
والنزاع على الشرق الأوسط

ترجمة
عماد شيحة



الطبعة الأولى 2019

ISBN 978-614-03-2093-2

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 2033–6114
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على
@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

"تكتب باشاران أنّ "تركيا الجديدة" في ظلّ "حزب العدالة والتنمية" بزعامة أردوغان "تندفع بتهوّرٍ نحو نظام استبداديٍّ وشرق أوسط جديد أشدّ قتامةً بعد الآمال التي أشاعتها الانتفاضات العربية". إنّ الحلّ لما يحدث في الشرق الأوسط "يرتبط مباشرةً بالمشكلة الكردية التي تستمرّ منذ أربعين عاماً في تركيا وكيفية اختيار الحكومة التركية التعامل معها".

استعراض باشاران للتاريخ الكردي مألوفٌ ومفيدٌ في آنٍ معاً... إنّها حكاية مذهلة ومرعبة، إذ تجمع الصحافة كلّ الصلات... تتواصل الآن الحرب التركية الكردية، وغولن (Gülen) يستعدّ لتسليمه، ويبدو أنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" سيكون حرّاً في جعل تركيا ساحةً لهجماته الانتحارية... شاهدوا هذا الفضاء. واقرؤوا هذا الكتاب".

روبرت فيسك *(Robert Fisk)*، *Independent*

المحتويات

شكر وامتنان

جئت إلى أكسفورد مهيضة الجناح. لكنّ أفضل الفرص تنبثق أحياناً من تطوّراتٍ مؤسفةٍ وغير متوقّعة. فقد استفدت كثيراً في جامعة أكسفورد من وجودي بين باحثين متميّزين من أرجاء العالم كافّة. أودّ تقديم الشكر لكلّ شخصٍ من أولئك الذين جعلوني أشعر في كليّة سانت أنتوني أنّني في موطني حين كنت أشعر أنّني من دون موطن. لن أنسى أبداً الصداقة والمساندة اللتين قدّمهما أوتون أناستاساكيس (Othon Anastasakis) وكاليبسو نيكولايديس (Kalypso Nicolaïdis) وتيموثي غارتون آش (Timothy Garton Ash) وأوجين روغان (Eugene Rogan). كما أنّني أودّ شكر جميع أولئك الأشخاص الطيّبين في "مركز الدراسات الأوروبية" في كليّة سانت أنتوني الذين أصبحوا عائلتي بمرور الزمن.

كذلك، أتقدّم بشكرٍ خاصٍّ إلى إنغريد كرانفيلد (Ingrid Cranfield) وسارة تيري (Sarah Terry) وأبوستولوس دوكسياديس (Apostolos Doxiadis) لمساعدتهم في صياغة أفكاري على الورق بأكبر قدرٍ ممكنٍ من الدقّة. وأودّ أن أشكر أيضاً محرّري توماس هوسكينز (Tomasz Hoskins) في دار نشر أي. بي. توريس (I.B.Tauris) الذي كان من أوائل الأشخاص الذين رأوا الفكرة الكامنة وراء هذا الكتاب.

شكراً لأمّي يلدا باشاران (Yelda Başaran) ونسيبيّ غورسو وخلوصي كارلي (Gürsu and Hulusi Karlı) لمساندتهما لي دوماً.

أخيراً وليس آخراً، أشكر رجلين رائعين ملكا قلبي إلى الأبد، زوجي محمد كارلي (Mehmet Karlı) وابني دينيز كارلي (Deniz Karlı).

أنتما عقلي وروحي. وأهدي هذا الكتاب لكما، كما الحال دائماً.

مسرد المصطلحات والأطراف الفعالة الرئيسية

- عبد الله أوجلان (ABDULLAH ÖCALAN) (آبو APO): قائد ومؤسّس "حزب العمّال الكردستاني" (PKK) و"منظومة المجتمع الكردستاني" (KCK). مسجون مدى الحياة في جزيرة إمرالي (İmralı)، تركيا، حيث يُحتجز منذ عام ١٩٩٩.
- جميل بايق (CEMIL BAYIK): الرئيس المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني" إلى جانب بسه هوزات (Besê Hozat).
- "حزب الشعوب الديموقراطي" (HDP): الحزب السياسي الكردي الرئيسي في تركيا.
- "وفد إمرالي" (İmralı Delegation): مجموعةٌ تتألّف من سيرّي سوريا أوندر (Sırrı Süreyya önder) وبروين بولدان (Pervin Buldan) وإدريس بالوكن (İdris Baluken) أعضاء البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" الذين أجروا جولات مكوكية بين سجن إمرالي وأنقرة وجبل قنديل خلال عملية السلام.
- "منظومة المجتمع الكردستاني" (KCK): منظّمةٌ جامعةٌ للكيانات الكردية ومن ضمنها "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي" (PYD).
- حكومة إقليم كردستان (KRG) (العراق).
- جهاز الاستخبارات الوطنية (MIT).
- مراد قره يلان (MURAT KARAYILAN): الرئيس السابق لـ"منظومة

المجتمع الكردستاني" وقائد "قوّات الدفاع الشعبي" (HPG)، الجناح شبه العسكري لـ"حزب العمّال الكردستاني".

- "حزب الحياة الحرّة الكردستاني" (PJAK) (إيران وشمال العراق).
- "حزب العمّال الكردستاني" (PKK): أسّسه عبد الله أوجلان. شنّ نضالاً مسلّحاً على الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤.
- "الاتّحاد الوطني الكردستاني" (PUK) (شمال العراق).
- "حزب الاتّحاد الديموقراطي" (PYD): أسّسه في ١٩٩٣ ناشطون أكراد في سوريا وتأثّر بعبد الله أوجلان و"حزب العمّال الكردستاني".
- جبل قنديل: مقرّ قيادة "حزب العمّال الكردستاني" في شمال العراق.
- صالح مسلم: الرئيس المشترك لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" إلى جانب آسيا عبد الله.
- "حركة الشباب الثوري الوطني" (YDG-H): جناح الشباب في "حزب العمّال الكردستاني" الذي باشر حرب المدن في المنطقة الكردية من تركيا منذ أواخر ٢٠١٤.
- "وحدات حماية الشعب" (YPG): الميليشيات المسلّحة لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" في سوريا.

استهلال

لو سُئلت قبل ثلاث سنوات أن أختار ثلاث كلمات تُحدّد من أكون، لقلت من غير تردّد: "امرأة، صحافية، من أهالي إسطنبول". بهذا الترتيب.

أمّا الآن، فأجد نفسي أكافح باثنين من هذه الأوصاف الثلاثة، رغم أنّهما كانا جزءاً مني منذ العام الذي شرعت فيه بدراسة الصحافة في الجامعة. لا أزال أدعو نفسي بكلّ اعتزازٍ صحافيةً ومن أهالي إسطنبول، لكنّني أجد نفسي الآن في موقفٍ غريب، إذ سرعان ما أصبحت تلك الكلمات تسمياتٍ قديمةً عوضاً عن أن يكون لها معنىً ملموس.

لم أفكّر يوماً بأن آخذ إجازةً من الصحافة، ولا رغبت في فعل ذلك. ولهذا السبب، لم أرغب يوماً في مغادرة إسطنبول، المدينة التي يشغفني حبّها.

حينما أُغلقت في آذار/ مارس ٢٠١٦ صحيفة *Radikal* الليبيرالية اليسارية التي كنت رئيسة تحريرها، في إطار إجراءات قمعية اتّخذتها الحكومة، لم تعد مواصلة مهنة صحافيةٍ لائقةٍ في تركيا أمراً متعذّراً فحسب، بل بالغ الخطورة أيضاً. وبعد أن عُرضت عليّ بالفعل حماية الشرطة، في مطلع السنة، علمت أنّني على وشك التعرّض لإجازةٍ قسريةٍ من غرفة الأخبار. في ذلك الوقت، جئت إلى كليّة سانت أنتوني في جامعة أكسفورد كزائرة أكاديمية. ومنذ ذلك الحين، أغرقت نفسي في العالم الأكاديمي، يتملّكني فضول الصحافة وحبّ استطلاعها، في حين حاولت بناء جسرٍ تشتدّ الحاجة إليه بين دعامتين من النشاط الفكري بالغتي الأهمية. وقد استفدت كثيراً في جامعة أكسفورد من وجودي بين باحثين متميّزين من أرجاء العالم كافّة. يعتمد هذا الكتاب على المقابلات التي أجريتها والتقارير التي كتبتها وعملي الميداني في السنوات

السبع المنصرمة وكتبته أثناء وجودي في جامعة أكسفورد حينما كان عليّ أن أشاهد ببالغ الأسى زملاء مقرّبين يفقدون وظائفهم ويُضطرّون إلى مغادرة البلد حفاظاً على سلامتهم الشخصية وسلامة من يحبونهم، أو ينتهي بهم الأمر في السجن بتهم يتعذر فهمها.

إنّ مصدر معرفتي وخبرتي المتعلّقتين بسياسات تركيا والشرق الوسط مُستمدّ مباشرةً من الميدان. إذ إنّني كتبت تحقيقاتي منذ مطلع عملي الصحفي من مناطق النزاع والأماكن التي اندلعت فيها الاضطرابات السياسية من حينٍ لآخر: شمالي العراق، وإيران، وباكستان، وأوسيتيا الشمالية، وماليزيا، وكذلك جنوب شرق تركيا. ومن حسن الحظ، أنّه كان بوسعي آنذاك إجراء مقابلاتٍ مع عددٍ كبيرٍ من الشخصيات البارزة في السياسات التركية والكردية.

عندما شرعت في الكتابة في ربيع ٢٠١٦، كان نزاع تركيا الكردي قد بلغ أعلى مستوياته خلال أربعين عاماً. وكانت عملية السلام التي استمرت سنتين بين "حزب العمّال الكردستاني"، وهو ميليشيا مسلّحة تعتبرها تركيا والولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد الأوروبي منظّمةً إرهابية، والحكومة التركية قد انهارت في الصيف السابق، وبات الوضع في وطني متفجّراً. منذ مطلع ٢٠١٦، لم تعانِ تركيا من تمرّد "حزب العمّال الكردستاني" في جنوب شرق البلاد فحسب، بل كذلك من هجماتٍ كبرى شنّها تنظيم "الدولة الإسلامية" في مدنها. كأنّ اتّساع رقعة المستنقع السوري لم يكن كافياً كمسألةٍ أمنية، فقد تسبّب انقلابٌ فاشلٌ في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ في سقوط مئتي ضحية، وفي أعقابه جرت عملية تطهيرٍ طاولت أكثر من مئة ألف شخص من الجهاز الإداري والقضاء والجيش والشرطة، وكذلك أُغلق قرابة مئتي منبرٍ إعلامي واعتُقل الآلاف. بعد شهرٍ من ذلك، استهلّت تركيا أكبر تدخّلٍ عسكري في سوريا منذ بدأت الحرب. كان الهدف الرئيسي من التدخّل، في ضوء الاسم الرمزي: عملية درع الفرات، إبعاد مقاتلي "الدولة الإسلامية" والمقاتلين الأكراد عن الحدود التركية. وبعد استعادة بلدات جرابلس ودابق والباب، واجهت تركيا، العضو في منظّمة "حلف شمال الأطلسي" (الناتو)، في منبج الميليشيات الكردية المدعومة من قوّات التحالف التي تقودها الولايات المتّحدة، وهي أيضاً عضوٌ في منظّمة "حلف شمال الأطلسي".

بعد انهيار عملية السلام الكردية، انحدرت علاقة تركيا مع حلفائها الغربيين إلى أدنى مستوياتها بعد مهاجمتها الميليشيات الكردية السورية الوثيقة الصلة بـ"حزب العمّال الكردستاني" الذي كان يتعاون بدوره معها على الأرض في سوريا. لم تستطع تركيا إقناع الولايات المتّحدة بدفع الأكراد خارج منبج ولا بإقصائهم عن عملية تحرير الرقّة من سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ على النقيض من ذلك، وافق الرئيس ترامب على تسليح "قوّات سوريا الديموقراطية" (قسد) التي يقودها الأكراد لتمكينها من الاستيلاء على معقل تنظيم "الدولة الإسلامية" في الرقّة.

كان ذلك بمنزلة توجيه ضربةٍ قويةٍ لعلاقة تركيا بالولايات المتّحدة و"الناتو". وفي حين كانت تركيا تمرّ بمرحلةٍ عصيبةٍ من الاضطراب، مُرّرت حزمة إصلاحاتٍ دستوريةٍ بهامشٍ ضئيلٍ بواسطة استفتاء شعبي، ستمنح الرئيس أردوغان (Erdoğan) مزيداً من السلطة التنفيذية وتعلّق الضوابط والموازين كافّة.

على هذا، يأتي نشر هذا الكتاب في وقتٍ تشهد فيه تركيا التي تتمتّع بموقعٍ جيوسياسيٍّ حاسمٍ بالنسبة إلى الغرب تحوّلاً سياسيّاً واجتماعيّاً وعسكريّاً، وتُصنعُ وتُخرق وتُشعّب روابط دوليةٌ تقليدية. يقع نزاع تركيا الكردي في قلب هذا التغيّر وسيواصل التأثير في سياساتها المحلّية وفي مؤسّساتها الحكومية والمدنية وفي سياستها الخارجية.

في المناخ الحالي، سيكون استئناف عملية السلام مع الأكراد مهمّةً جسيمة. لكنّني أعتقد على نحوٍ قاطعٍ أنّها ستكون الأمر الوحيد الذي سيضع البلد على درب مستقبلٍ ديموقراطيٍّ مستقرّ، ومجتمعٍ يعيش في سلامٍ مع نفسه، ووضعٍ جديرٍ بالاحترام في المشهد الدولي.

ترد تفاصيل الأسباب التي تدفعني إلى هذا الاعتقاد – والتحدّيات والتطلّعات بالنسبة إلى تركيا والأكراد – بصورةٍ متعمّقةٍ في الكتاب الذي توشكون على قراءته.

مقدمة

عاد إلى بيته، مضى ليفتح حقيبته، وتجمّد. فوقها، كانت بِضعة من لحم بشري تستقرّ أعلى السحّاب. كان محظوظاً. لم يكن ما يخصّه سوى الحقيبة، وليسَ المزقة المتفحّمة والمسوّدة والمحترقة.

تشاطره الغثيان الذي يشعر به، لكنّك لا تدعه يعمي بصرك. الآن أكثر من أيّ وقتٍ مضى، عليك أن تفتح عينيك وترى ماذا يحدث في أرجاء العالم.

من السهولة بمكانٍ أن يكون ما سأقصّه عليك هو قصّتك أنت. وقراءته هنا تجعلك واحداً ممّن حالفهم الحظ.

***

في العاشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر، استقلّ قادر[1] البالغ من العمر عشرين عاماً، وهو شابٌّ ملتحٍ داكن الشعر لا تفارق الابتسامة ثغره، تخرّج في أفضل ثانويات البلد والتحق بقسم علمِ الاجتماع في جامعة البوسفور (Boğaziçi) – أفضل مؤسّسةٍ أكاديميةٍ في تركيا – استقلّ بصحبة خمسة أصدقاء حافلةً ليليةً من إسطنبول. وقد وصلوا إلى أنقرة قرابة السابعة والنصف صباحاً. كان نهاراً مشرقاً جميلاً غير مألوفٍ في العاصمة في تشرين الأوّل/ أكتوبر. جمع قادر وأصدقاؤه لافتاتهم وعليها شعاراتٌ يساريةٌ ومشوا

١ إزغي باشاران، مقابلة مع قادر سلامة (Kadir Selamet) بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٧، غير منشورة.

نحو محطّة القطارات الرئيسية، حيث ستحتشد مسيرةٌ سلميّة. نظّمت مجموعةٌ مناصرةٌ للأكراد وناشطون يساريون المسيرة، وكان الهدف حثّ الحكومة التركية على العودة إلى عملية إحلال السلام مع أكرادها.

وصل غوكسل[1]، وهو طالبٌ جامعيٌّ آخر يشبه في مظهره قادر لكنّه يكبره قليلاً في العمر، قبلهم مع راياته ولافتاته. ضجّ المكان بحماسة الشباب المجتمعين للمطالبة بالسلام لوطنهم.

ظهر قرابة ثمانية آلاف شخصٍ أمام بناء المحطّة الحجري الذي يعود طراز زخرفته إلى ثلاثينيات القرن العشرين. قرّر قادر وغوكسل إيجاد مكانٍ يكون بوسعهم فيه فعل رقصة الدبكة (halay) – وهي رقصةٌ شائعةٌ في أرجاء تركيا، ولاسيّما في الجنوب والجنوب الشرقي، ينتظم فيها الراقصون على شكل دائرةٍ أو خطّ – تؤدّى كذلك كتعبيرٍ سياسي.

بعد بضع دقائق من شروعهم بالرقص وترديد الشعارات، سُمع دويٌّ يصمّ الآذان. "لا تقلقوا"، صاح أحدهم، محاولاً تهدئة الآخرين، "من المرجّح أنّها قنبلةٌ يدويةٌ صاعقة". بعد ثوانٍ، اهتزّت الأرض بدويٍّ هائلٍ آخر. نظر قادر إلى السماء وشاهد "أشياءً" تحلّق. ما هي هذه "الأشياء"؟ كراتٌ فولاذيةٌ بحجم شظايا ولحمٌ بشري.

في البرهة التي سبقت إدراك الناس أنّ قنبلةً انفجرت للتو، كان الهواء يضجّ بالصراخ والنحيب. صاح بعضهم بأسماء أصدقائهم؛ ونادى آخرون أمّهاتهم، مثلما يفعل الصغار بصورةٍ غريزية؛ وتأوّه آخرون بصوتٍ مرتفعٍ من الألم.

أمسك كلٌّ من قادر وغوكسل هاتفه المحمول للتواصل مع أسرته.

"أمّاه، حدث انفجارٌ في محطّة السكك الحديدية. أنا بخير. قد لا تكون لديّ تغطيةٌ في الساعات القليلة القادمة. لا تقلقي"، تلك هي رسالة قادر النصّية. وكان على غوكسل أن يلتقط لنفسه صورةً شخصيةً ليؤكّد لأمّه أنّه ما زال حيّاً، لكنّ أمّه نظرت إلى الصورة وظنّت أنّ غوكسل فقد ساقيه، لمجرّد أنّ الصورة لم تُظهِر إلّا جزأه العلوي على غرار معظم الصور الملتقطة بهذه الطريقة. وبينما كانت تنوح

[1] إزغي باشاران، مقابلة مع غوكسل إلغين (Göksel Ilgın) بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٧، غير منشورة.

في البيت، كان ابنها يواجه الواقع الدموي، يمشي بين أشلاءٍ بشريةٍ متناثرةٍ وراياتٍ ممزّقة ترتعش في الريح، كُتبت عليها الشعارات السلمية.

ساعد غوكسل مع آخرين نجوا من الانفجار المزدوج في نقل الجرحى إلى سيارات الإسعاف. بحث عن أصدقائه في أكوام الجثث. فعل ما بوسعه، وبعد ذلك، عادوا إلى منازلهم أشبه بأشباح.

لم يستطيعوا استيعاب هول الهجوم إلّا بعد حين.

خلع غوكسل سترته البحرية التي ظلّت سالمةً طوال اليوم، رغم أنّها اكتست بغبارٍ رمادي.

وضع قادر حقيبته أمام ساقيه، كأنّه يريد رمي عبء اليوم عن كاهليه، إبطال ما عاشه.

وهناك كانت. على كتف السترة البحرية. على الجيب الأمامي للحقيبة. على كلٍّ منهما، مزقةٌ من لحم بشري حملت إليهما مثلما لم يفعل أيّ شيءٍ آخر وحشية العالم الذي يعيشان فيه اليوم. مزقةٌ ستلازمهما طوال حياتهما.

كان قادر وغوكسل من بين الناجين من هجوم شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي ألحق خراباً بتركيا. تسبّب انتحاريان، كان أحدهما عضواً في خليةٍ للتنظيم من جنوب شرق البلاد، في سفك دماءٍ كاد يكون الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الخاصّ بتركيا. كان الهجوم الإرهابي الأكبر الذي تعرّضت له البلاد منذ إنشائها، فقد أسفر عن مقتل ١٠٢ وجرح ٣٩١ شخصاً.

كان ما مرّ بقادر وغوكسل شبيهاً بما مرّ بالمضيفة الهندية نيدهي تشابيكار (Nidhi Chaphekar) في مطار بروكسل في آذار/ مارس ٢٠١٦. ففي الدقائق التي أعقبت هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية"، جلست على مقعد، ممزّقة الثياب، يغطّي الرماد والدم وجهها المصدوم. أضحت صورتها أيقونةً، تمثّل الأبرياء في أرجاء العالم، أولئك الذين يعانون من استعراض التطرّف الإسلامي في عواصم البلدان المزدهرة والحسنة التنظيم.

لم يكن الرعب الذي عانت منه نيدهي وقادر وغوكسل مختلفاً عمّا عاناه الناس في مكتب *Charlie Hebdo* [شارلي إيبدو] أو قاعة باتاكلان (Bataclan) للحفلات

الموسيقية في باريس حين قرّر أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" إزهاق الأرواح بأشدّ الوسائل وحشيةً.

قد تكون تلك حكايتي. أو حكايتك.

***

ثمّة طرقٌ كثيرةٌ للنظر إلى ظاهرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، ولا بدّ من أن تتضمّن إحداها تركيا الجديدة في ظلّ "حزب العدالة والتنمية" التي تندفع بتهوّرٍ نحو نظام استبدادي وشرق أوسطٍ جديدٍ أشدّ قتامةً بعد الآمال التي أشاعتها الانتفاضات العربية. يهدف هذا الكتاب إلى عرض وجهة نظرٍ بديلةٍ تركّز على حلٍّ ممكنٍ وكذلك على جذور المشكلة. الحلّ لما يحدث في الشرق الأوسط، كما أجادل، يتّصل مباشرةً بمشكلة تركيا الكردية التي بدأت منذ أربعين عاماً والكيفية التي ستختار فيها الحكومة التركية التعامل معها.

كما أنّ مهمّتي في هذا الكتاب هي تفسير وعرض النسيج المعقّد للتاريخ الكردي في تركيا، وهو يقع في صميم الشرق الأوسط. فمن دون فهم المشكلة الكردية، لا يمكن الإلمام بما يجري في الشرق الأوسط أو تلمّس دربٍ نحو السلام في المنطقة. وهذا ما يجعل الحكاية الكردية بمثل هذه الأهمّية.

"قوّاتٌ على الأرض" والمثلّث التركي

منذ صيف عام ٢٠١٥، وقت كتابة هذا الكتاب، قُتل ٦٨٥ شخصاً وجُرح أكثر من ألفين في ٢٦٩ هجوماً إرهابيّاً منفصلاً في تركيا. ارتكب تنظيم "الدولة الإسلامية" الهجمات الخمس عشرة الأشدّ ضراوةً، بينما ارتكب الهجمات المتبقّية "حزب العمّال الكردستاني"، وهو جماعةٌ كرديةٌ يساريةٌ عنفيةٌ تشنّ حملةً دمويةً من أجل الحكم الذاتي الكردي داخل تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين.

هذه تركيا الآن. تركيا جديدة، كما يحبّ "حزب العدالة والتنمية" أن يسمّيها.

أمّا الشرق الأوسط الجديد، من جانبٍ آخر، فهو ميدانٌ أشدّ ترويعاً، حيث تدور رحى حربٍ عالميةٍ ثالثة بالوكالة أمام أعيننا. وسوريا هي أسوأ ما شهدناه في التاريخ الحديث. كيف انتهى الأمر بنا هنا، مسألةٌ معقّدةٌ تتطلّب تحليلاً شاملاً، ونقاشاً صادقاً، ونقداً ذاتيّاً من جميع الأطراف المعنية.

صحيحٌ أنّ القلق ساور جميع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إزاء تنظيم "الدولة الإسلامية" ومعقلها في سوريا ولا يزال، لكنّها لا تضع دائماً مخاوفها بالترتيب عينه الذي تضعه فيها القوى الغربية.

كانت الولايات المتّحدة، وذكرى حرب العراق المريرة لا تزال حيّةً، راغبةً عن التورّط عسكريّاً في الأزمة السورية في الأيّام الأولى عندما لم يكن محق تنظيم "الدولة الإسلامية" أمراً بالغ الصعوبة، ولاسيّما بعد أن حاصر التنظيم مدينة الموصل العراقية في حزيران/ يونيو ٢٠١٤. اعتمدت الولايات المتّحدة إستراتيجيات عدّة لمواجهة المشكلة، كتدريب وتجهيز الجماعات المتمرّدة من دون وجود "قوّاتٍ على الأرض"، وتبيّن أنّها مثّلت إخفاقاً ذريعاً.

وفي حين كان هنالك إجماعٌ بين صنّاع السياسات على ضرورة وجود "قوّاتٍ على الأرض"، لكنّهم لم يتّفقوا على تبعية تلك القوّات. إنّ كشف الشبكة المعقّدة لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" هو مهمّةٌ سنكافح عقوداً من الزمن لتحقيقها، ولكن إليكم تبسيطاً فجّاً:

يرى السعوديون ودول الخليج أنّ إيران تشكّل تهديداً يفوق تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وقد حوّلوا طاقاتهم بالفعل نحو اليمن، إذ اعتقدوا أنّ ما يحدث هو انقلابٌ بدعم إيراني. لا تسيطر الحكومة العراقية على الميليشيات الشيعية التي تغذّي الطائفية في المنطقة والتي منحت الحياة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في المقام الأوّل. كما أنّ قوّات المعارضة السورية، التي يشكّل الجهاديون المتطرّفون جزءاً مهمّاً منها، ترى أنّ الأسد يشكّل تهديداً يفوق تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية". أمّا بالنسبة إلى روسيا، فإنّ محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" تعني مساندة الدكتاتور الذي هو الأسد. كما أنّ تركيا ترى لسوء الحظّ في حصول الأكراد على أرضٍ تتمتّع بحكمٍ ذاتيٍّ قرب حدودها تهديداً يفوق تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية".

يبدو أنّ قيادة كردستان العراق وقعت بين فكيّ كماشة الضغط التركي وضغط "صلات القرابة". ولئن كانت تتودّد باستمرار إلى تركيا، لكنّه ليس بوسعها التخلّي عن إخوانها الذين يحاربون تحت راية "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي" - والأخير جماعةٌ كرديةٌ سوريةٌ تحارب تنظيم "الدولة الإسلامية" وبشار الأسد معاً - كما تملي عليها الحكومة التركية. من جانبٍ آخر، أثبت هؤلاء الأكراد أنّهم حليفٌ للولايات المتّحدة.

أجادل هنا في أنّه لو لم تنشئ الحكومة التركية متعمّدةً مثلّثاً متفجّراً من تنظيم "الدولة الإسلامية" والأكراد والأتراك، لكانت القدرة على التحكّم في هذا الخلاف على الأولويات وتضارب المصالح أكبر.

ولمعرفة كيف وجدت تركيا نفسها في هذا الوضع، فمن الضروري إنعام النظر في نماذج الهويّة لديها، وإحداثياتها على الخريطة، وشخصياتها المسرحية بطبيعة الحال. ليست محاولةً للاختباء في ركن استثنائية البلد، بل مسعىً لوضع المخطّط التفصيلي لتركيا "حزب العدالة والتنمية"، مقاربتها للنزاع الكردي وعواقب تلك المقاربة على المنطقة.

حائر؟ لست وحدك

كان لحزب تركيا النيوليبيرالي الإسلامي الحاكم، "حزب العدالة والتنمية"، طموحاتٌ كبيرةٌ حين تولّى السلطة في عام ٢٠٠٢. فقد أصلح النظام المالي المعطوب - عن طريق الاتّباع الدقيق لوصفات "صندوق النقد الدولي" - وحوّل اقتصاداً آخذاً بالانكماش إلى اقتصاد مزدهر، أثناء استئناف المناقشات المتعلّقة بالانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي. كذلك، تلقّى "حزب العدالة والتنمية" تأييد الغرب ومثقّفي تركيا جراء عملية الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي وتعهّده بإلغاء الوصاية العسكرية. ووفقاً لمناصري "حزب العدالة والتنمية" الوطنيين والدوليين، كان الحزب مزيجاً لا تشوبه شائبة: حزباً مناصراً للأعمال التجارية كان يطوّر طبقته الوسطى الإسلامية مع الالتزام بأساسيات نظام ديموقراطي. وخلافاً لأسلافهم، أو ما يطلق عليهم اسم المؤسّسة العلمانية، لم يكونوا منفصلين عن

غالبية السكان الذين هم مسلمون محافظون. لهذا السبب، أضحى "حزب العدالة والتنمية" نموذجاً أصلياً للتوافق بين الإسلام والديموقراطية.

من جانبٍ آخر، كانت عملية الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، كما يبدو واضحاً الآن، مجرّد أداة أخرى استخدمها "حزب العدالة والتنمية" وزعيمه رجب طيّب أردوغان لنيل الاستحسان داخل البلاد وخارجها. "الديموقراطية أشبه بقطار"، كما زلّ لسان أردوغان ذات يوم، "تغادره حالما تصل إلى وجهتك".

ولوصول "حزب العدالة والتنمية" إلى وجهته النهائية، شكّل تحالفاً ضمنيّاً مع شبكة إسلامية يتزعّمها إمامٌ من الأناضول يدعى فتح الله غولن (Fethullah Gülen). كان الغولنيون من أتباع الإسلام الصوفي وقد استثمروا في التعليم لإنشاء ما يدعونه "الجيل الذهبي".

إضافة إلى بناء إمبراطوريةٍ عالميةٍ من مدارس غولن، تسلّلت الحركة أيضاً إلى القضاء والجهاز الإداري والشرطة في تركيا منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. شكّل أتباع غولن بدايةً، في العقد الأوّل من حكم "حزب العدالة والتنمية"، العمود الفقري للجهاز الإداري، مقدّمين يد العون إلى الحزب في صراعه مع المؤسّسة العلمانية. وعندما شرع أردوغان في تعزيز موقعه في الحكومة من عام ٢٠١١ فصاعداً، نشب صراعٌ على السلطة بين حزبه وحركة غولن. بات شركاء الأمس خصوماً ألدّاء. وكانت محاولة الانقلاب في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ – حين هاجمت طائرات إف ١٦ العاصمة ومبنى البرلمان – المناوشة الأخيرة في هذه المعركة.

يصوّر "حزب العدالة والتنمية" بزعامة أردوغان نزعةً استبداديةً مختلفة استحدثت نوعاً جديداً من العلاقة بين الدولة والمجتمع، متبّلةً بالإسلام السياسي[١].

أضحت السلطة تتّسم بمزيدٍ من الشخصنة والشعبية في آنٍ معاً. كانت لهذه النزعة الاستبدادية الجديدة إمكانية إضفاء طابع ديموقراطي، لكنّها قد تصبح أيضاً، كما صرّح أحد المحللين، "أشدّ قمعاً من أيّ نظامٍ آخر اختبرته تركيا في السابق"[٢]، ولاسيّما

١ انظر:
Murat Somer, 'Understanding Turkey's democratic breakdown: old vs. new and indigenous vs. global authoritarianism', *Southeast European and Black Sea Studies* 16/ 4 (2016).

متاح على الرابط:
http://dx.doi.org/10.1080/14683857.2016.1246548، ص.٢٠.

٢ المصدر السابق، ص.٣.

بالنسبة إلى أولئك الذين لم تنطبق مواصفاتهم مع التحالفات التي يعتمد عليها أردوغان من قبيل العلمانيين واليساريين والأكراد. صحيحٌ أنّ انقلاب ١٥ تموز/ يوليو كان فاشلاً، لكنّ محاولة انقلابية لا يمكن أن تحدث إلّا في بلد تآكلت فيه المؤسسات الديموقراطية تآكلاً شديداً وتنتاب الوئام الاجتماعي فيه حالةٌ من التأزّم. ورغم أنّ مصدر الأذى في المجتمع هو نتاج فشل عملية السلام الكردية، فإنّه فشلٌ ناجمٌ عن تآكل الديموقراطية نفسها التي كان يُفترض فيها أن تحمي جميع المواطنين الأتراك. ومن سخرية القدر أنّ "حزب العدالة والتنمية" كان أوّل حكومةٍ تسعى إلى حلٍّ سياسيّ أصيلٍ للقضيّة الكردية، لكنّها دمّرته في نهاية المطاف.

يتتبّع هذا الكتاب تسلسل الأحداث من ظهور "حزب العدالة والتنمية" إلى عملية السلام التركية الكردية. كما أنّه يكشف جانباً غير معروفٍ من العداء – الضغينة بين "حزب العدالة والتنمية" وحركة غولن – يتمحور حول القضيّة الكردية. وطالما أنّ ذاكرة البشر غير معصومة، فالتسلسل الزمني المتّبع في هذا الكتاب قد يوضّح أحداثاً وقضايا أساسيةً لأيّ شخصٍ مهتمٍّ بالنظر إلى الشرق الأوسط وتسوية النزاعات من منظورٍ آخر. كذلك، قد تفيد حكاية مآثر أردوغان في سياق عملية السلام في تبيان المدى الذي يستطيع فيه رجلٌ قويٌّ شعبويٌّ توظيف آمال الناس لتحقيق الحدّ الأقصى من سلطته الشخصية.

لم تؤثّر نتائج انهيار عملية السلام تلك بين أردوغان والأكراد في تركيا فحسب، بل كذلك في الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة. فالمتغيّر الرئيسي الذي يحدّد علاقات تركيا مع الشرق الأوسط والغرب هو القضيّة الكردية وسيظلّ كذلك. ومع الحرب السورية أضحت القضيّة الكردية للتوّ قضيّةً عالمية.

سوريا... والانهيار

في الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦ التي قسّمت الإمبراطورية العثمانية، ميّزت الحرب الأهلية السورية وظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" تغيّراً شاملاً في النظام العالمي القديم وباتا مسألة أمنٍ قوميٍّ للعالم الغربي – كان الأمر تماثلاً مثالياً،

كأنّه يذكّر كلّ شخصٍ بأنّ الشرق الأوسط اليوم هو نتاج الحرب العالمية الأولى. حين اندلعت الحرب في سوريا بداية، كانت القيادة التركية مصرّةً على أنّ الإطاحة ببشار الأسد لن تستغرق سوى أشهر. وعام ٢٠١٢، تبجّح أردوغان بأنّه سيذهب إلى دمشق ويصلّي في الجامع الأموي. لكنّ ذلك لم يحدث.

أثبتت سياسة تركيا السورية أنّها إخفاقٌ ملحمي، ما دفع تركيا إلى الدخول في نزاع مع حلفائها الغربيين وعرقلة المكافحة العالمية لتنظيم "الدولة الإسلامية". وبعيداً عن الثقة المفرطة والمطامح الرعناء للعثمانية الجديدة والوحدة الإسلامية، كانت القضيّة الكردية هي السبب الرئيسي لذلك الإخفاق. عندما أصبح واضحاً أنّ الأسد لن يرحل إلى أيّ مكانٍ قريباً، تحوّل هدف تركيا الرئيسي في سوريا إلى عرقلة الأكراد السوريين الذين يقودهم "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، في سعيهم لتشكيل منطقة تتمتّع بالحكم الذاتي في شمال سوريا تُدعى روج آفا (Rojava) ("كردستان الغربية" باللغة الكردية). وبالفعل، لم ترَ تركيا من نهاية عام ٢٠١٣ إلى بداية ٢٠١٥ مشكلةً في سياسة فتح الحدود أمام الجهاديين للذهاب إلى سوريا. لا عجب أن تجعل هذه السياسة من البلاد مأوىً للجهاديين من أرجاء العالم كافّة، ومن ضمنهم أولئك الذين اجتذبهم تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى صفوفه. وقد تسبّب ذلك في ثغراتٍ أمنيةٍ هائلة، ليس لتركيا فحسب، بل كذلك لأوروبّا بأسرها.

وفقاً لصحيفة *New York Times*، استخدمت الغالبية العظمى من المنضمّين الأميركيين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" تركيا كمركز تجمّع[١]، في حين ذكرت "هيئة الإذاعة البريطانية" أنّ ما لا يقلّ عن ألف جهاديٍ بريطاني وآلافاً آخرين من الأوروبيين يُعتقد أنّهم أفلتوا من مراقبة الشرطة والاستخبارات للعبور إلى تركيا والوصول إلى أراضي تنظيم "الدولة الإسلامية"[٢].

١ انظر:

Rukmini Callimachi, 'Turkey, a conduit for fighters joining ISIS, begins to feel its wrath', *New York Times*, 29 June 2016.

متاح على الرابط:

http://www.nytimes.com/201630/06//world/middleeast/turkey-a-conduit-for-fighters-joining-isis-begins-to-feel-its-wrath.html

٢ انظر:

Frank Gardner, 'Will a Turkish border deal block IS recruits?', BBC News, 28 August 2015.

لم تكن سياسة تركيا موجّهةً لمساعدة تنظيم "الدولة" مباشرةً، بل بالأحرى لقمع الأكراد السوريين. لماذا ستفضّل تركيا الجهاديين كجيرانٍ بدلاً من الأكراد الذين عاشت بجوارهم لمئات السنين؟ لسببٍ بسيطٍ هو أنّ "حزب الاتّحاد الديموقراطي"/ "وحدات حماية الشعب" مرتبطةٌ أيديولوجيّاً بـ"حزب العمّال الكردستاني" وأنّ منطقةً كرديةً تتمتع بالحكم الذاتي ستكون مثالاً يُحتذى بالنسبة إلى الأكراد في تركيا.

لو أنّ تركيا أحلت السلام مع أكرادها في تركيا وساعدت الأكراد السوريين في محاربة تنظيم "الدولة" بدلاً من محاربتهم، لربّما كانت هنالك خطةٌ قابلةٌ للتطبيق من أجل هدنةٍ في سوريا، ولكانت تركيا والشرق الأوسط حاليّاً أكثر أمناً وقوّة.

لقد انهارت عملية السلام التركية مع الأكراد في صيف ٢٠١٥، أساساً بسبب توسّع الكانتونات الكردية بجوار الحدود التركية ومطامح الرئيس رجب طيّب أردوغان لإقامة رئاسة تنفيذيةٍ لنفسه. تزامن ذلك تماماً مع بدء تحلّل الأمور في تركيا، وتفاقم الاضطراباتِ في سوريا.

وبعد عام من ذلك، شنّت تركيا في أعقاب الانقلاب الفاشل عمليةً عسكريةً شمالي سوريًا في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦. كان هدف الهجوم في المقام الأوّل منع "حزب الاتّحاد الديموقراطي" من التحرّك نحو غربي نهر الفرات، ولم يكن ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية" كما أعلن في بادئ الأمر. في الواقع، أخلى تنظيم "الدولة الإسلامية" جرابلس – بلدةٌ شمال سوريا – قبل أن تطأها أقدام القوّات التركية وقوّات الجيش السوري الحر.

قرابة الوقت عينه، شرع الرئيس أردوغان في الإعراب عن خطابٍ تحرّري بخصوص الشرق الأوسط، حيث تدور رحى حربٍ دولية بالوكالة. وقد أشار باستمرارٍ إلى الميثاق الوطني (Misak-1 Millî) لعام ١٩٢٠ بوصفه تطلّعاً، ووصف "معاهدة لوزان" لعام ١٩٢٣ – التي أنهت الحرب العالمية الأولى وثبّتت حدود تركيا الحديثة – مراراً وتكراراً بأنّها تخاذل. فقد ميّزت "معاهدة لوزان" اللحظة التي تنازلت فيها تركيا عن بقية الأراضي العثمانية واستقرّت على حدودها الحالية.

كما هي الحال مع تركيا في أحيان كثيرة، يعثر على تفسير حاضرها في ماضيها.

متاح على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-34060925

كان الميثاق الوطني إعلاناً سياسيّاً وطنيّاً اعتُمد في الاجتماع الأخير للبرلمان العثماني كردّ فعلٍ على الاحتلال الاستعماري. حدّد مصطفى كمال أتاتورك (Mustafa Kemal Atatürk) ورفاقه حدود الدولة التركية الجديدة الناشئة على أنقاض إمبراطورية. وكانت خارطتهم المثالية تختلف قليلاً عن تلك التي صادقت عليها "معاهدة لوزان". إذ إنّها تظهر الموصل والسليمانية وكركوك بوصفها جزءاً ممّا سيدعى تركيا، وكانت الحجّة أنّ هذه المدن الثلاث العراقية حاليّاً كرديةٌ وأنّ الأكراد والأتراك لا يفترقون.

كان مصطفى كمال – مؤسّس تركيا الحديثة – زعيماً واقعيّاً في المقام الأوّل. ورغم استخدامه للميثاق الوطني كدعوةٍ للتسلّح في مواجهة قوى الاحتلال، فإنّه لم يسمح بنشوب صراعٍ آخر في الجنوب الشرقي عندما انتهت الحرب في الأناضول عام ١٩٢٢. فقد قبِل هو وزملاؤه الآباء المؤسّسون لتركيا الصفقة التي حصلوا عليها في "لوزان" ووافقوا على أنّ مصير مدن الميثاق الوطني كالموصل ستقرّره لاحقاً عصبة الأمم. لكن الانتفاضة الكردية الأولى في ١٩٢٥ أضعفت دور تركيا في عصبة الأمم. قيل للأتراك: "لا يريد الأكراد أن يكونوا معكم". كانت قدرة تركيا القتالية محدودة؛ هكذا تُركت الموصل للعراق وفق شروط معاهدةٍ وقّعت في ١٩٢٦. وقُضي الأمر"[١].

"سيتغيّر الوضع القائم بطريقةٍ ما"، هذا ما قاله الرئيس أردوغان في اجتماعٍ لمجلس الوزراء ترأسه في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦ وتابع قائلاً وهو يشير إلى الخريطة: "إمّا أنّنا سنثب مع المضيّ قُدُماً وإما أنّنا سنكون ملزمين الانكماش"[٢]. كان وجود تركيا العسكري في شمال سوريا مؤشّراً على أنّ الإشارات إلى الميثاق الوطني كانت أكثر من سياساتٍ داخلية.

كانت القيادة التركية تعيد إحياء طموحٍ قديمٍ لم يتحقّق. توجه الحكومة حاليّاً المشروعية الداخلية التي اكتسبتها بعد الانقلاب – مستخدمةً وسائل قانونيةً اكتسبتها

---

١ انظر: 'Barçın Yinanç, 'Turkey pursuing triple aim in debate over Mosul، مقابلة مع حسن كوني، صحيفة *Hurriyet daily news*، ٢٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦. متاحة على الرابط:
http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-pursuing-triple-aim-in-debate-over-mosul.aspx?PageID=238&NID=105268&NewsCatID=352

٢ انظر: 'Verda Özer, 'Does Turkey want to take Mosul?، صحيفة *Hurriyet daily news*، ١٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦. متاح على الرابط:
http://www.hurriyetdailynews.com/does-turkey-want-to-takemosul aspx?pageID=449&nID=104987&NewsCatID=466

بإعلان حالة الطوارئ - ومتحرّكةً ليس ضدّ أتباع حركة غولن فحسب، بل ضدّ الأكاديميين والصحافيين والسياسيين الأكراد.

"نحن أكراد؛ قضاء وقتٍ في السجن في تركيا هو جزءٌ من تراثنا الشعبي"

إنّ صلاح الدين دميرطاش (Selahattin Demirtaş)، الرئيس المشترك للحزب الكردي الرئيسي في تركيا، هو السياسي الكردي الأكثر شعبيةً على الإطلاق. وقد أطلقت عليه الصحف الغربية لقب "أوباما الكردي" بسبب حملته التي لم تستثنِ أحداً خلال حملته الرئاسية عام ٢٠١٤. التقيته في لندن قبل أيّام من اعتقاله. كان يعلم أنّ ذلك سيحدث. "نحن أكراد؛ قضاء وقت في السجن في تركيا هو جزءٌ من تراثنا الشعبي"، هكذا قال مازحاً. في الحقيقة، لم يكن الأمر مضحكاً البتّة. فمرشحٌ رئاسيٌّ سابقٌ ومفاوض سلام ينتظر الآن محاكمته بتهمة الإرهاب. ثمّة صورةٌ يحتفظ بها دميرطاش في أرشيف هاتفه الذكي التقطت منذ قرابة عشرين عاماً خلال احتفالٍ بمناسبة تخرّجه كمحام. اثنان من زملائه من نقابة المحامين في ديار بكر يساعدانه على ارتداء ردائه - فيرات أنلي (Fırat Anlı) وطاهر ألتشي (Tahir Elçi). جرى اغتيال ألتشي ويقبع أنلي في السجن. وكذلك دميرطاش نفسه. قد تكون تلك الصورة إحدى أفضل التصاوير عن عملية سلام فاشلة. ما من شكٍّ في أنّ اعتقال هؤلاء القادة كان ضربةً رمزيةً للحركة الكردية، لكنّها تنطوي على خطر دفع شبيبةٍ كردية مغتربةٍ بالأصل نحو مزيدٍ من التطرّف.

وعلى نحوٍ مماثل، لم يدمّر التضييق على الوجود الكردي في سوريا بالوسائل العسكرية أيّ إمكانيةٍ لتحقيق المصالحة بين أكراد تركيا والحكومة فحسب، لكنّه يهدّد أيضاً أيّ استقرارٍ متبقٍّ في علاقات تركيا المشحونة بأوروبّا والولايات المتّحدة.

إنّ "حزب الاتّحاد الديموقراطي" مساوٍ من وجهة نظر تركيا لـ"حزب العمّال الكردستاني" الذي يصنّفه الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة كمنظّمةٍ إرهابية. لكنّ الولايات المتّحدة تدعم الميليشيا المسلّحة التابعة لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، "وحدات حماية الشعب"، في محاربتها لتنظيم "الدولة الإسلامية". وبالمثل، يمنح

الاتّحاد الأوروبي منصّةً للنشطاء المرتبطين بـ"حزب العمّال الكردستاني" الذين ينتقصون من شرعية سياسات تركيا السورية ويقوّضون صورة البلد الدولية في آنٍ معاً. كلّما أصبحت تركيا أكثر تشدّداً في سياساتها السورية، كلّما سيؤثر ذلك بدوره سلباً في علاقات تركيا بالغرب. وقد ثبت أنّ الطريق من عملية سلامٍ فاشلة إلى شفا أن تصبح تركيا دولةً فاشلة سيكون قصيراً.

***

وبوصفي صحافيةً تتابع القضيّة الكردية لما يزيد على عقدٍ من الزمن، أجريت أثناء ذلك مقابلاتٍ مع معظم الشخصيات البارزة التي شكّلت مسار الحركة الكردية في تركيا. تشكّل هذه المقابلات العمود الفقري لهذا الكتاب. بعض الأشخاص الذين تحدّثت إليهم إمّا وافتهم المنية وإما أنّهم قتلوا. بعضهم صعد إلى الجبال وانضمّ إلى "حزب العمّال الكردستاني"، في حين يقبع آخرون في السجن. يواصل بعضهم وضع الخطط لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" أو لتحرير الأكراد من اضطهاد الأنظمة الاستبدادية. في نهاية المطاف، وبسرد حكاية المشكلة الكردية والأكراد في إطار ما يقارب عقداً ونصف العقد من سنوات حكم "حزب العدالة والتنمية" في تركيا، يجادل هذا الكتاب في أنّ هذه القضيّة التي طال أمدها تملك القوّة إمّا لنجاح هذا البلد وإما لفشله.

طوال المدّة التي استغرقتها عملية الكتابة، ظلّت أغنيةٌ لمغنٍ كرديٍّ شهيرٍ من تركيا تراود ذهني. وقد بدا أنّ أغنية "كيف ستعرف؟" تتقمّص روح هذا الكتاب:

كنت شُجَيرةً، تهاويت،
كنت عاصفةً، هدأت،
تعبت، تعبت.
كيف ستعرف ما الذي مررت به؟
مررت بتدمير الجدران الإسمنتية
مررت بتمزيق الفولاذ
مررت بتدمير حياتي

كيف ستعرف ما الذي كنت أهرب منه؟
تخبو النجوم في السماء الآن
تناديني أمّي الآن
لديّ حبيبةٌ تعاني الآن
كيف ستعرف لماذا كنت أثمل؟
كنت ينبوعاً، تحوّلت إلى دم
غدوت نُزلاً على الطريق،
ارتكبت خطأً، بتّ ضائعاً
كيف ستعرف لماذا التزمت الصمت؟[١]

كتب كلمات هذه الأغنية أحمد كايا (Ahmet Kaya) الذي اضطُرّ إلى الفرار من تركيا بعد تلقّيه تهديداتٍ بالموت. وقد حاز في ١٩٩٩ لقب "أفضل مغنٍّ" عند منح الجوائز السنوية لجمعية صحافيي الترفيه. وعندما اقترب من المنصّة قال: "ألّفت أغنيةً كردية. أبحث الآن عن منتج جريءٍ وقناةٍ تلفزيونيةٍ شجاعة لبثّها. أعلم أنّ أشخاصاً من بينكم يستطيعون فعل ذلكَ"[٢]. لكنّ جمهور المشاهير والموسيقيين أعلنوا رفضهم بصيحات الاستهجان وإلقاء الشوكات والسكاكين عليه. وقد توفّي جرّاء ذبحةٍ صدريةٍ بعد بضعة أشهرٍ فحسب من خروجه إلى المنفى.

اقتضى الأمر نصف حياتي، كتركيةٍ ولدت ونشأت في الجزء الغربي من تركيا، كي أعرف حقّاً ما الذي مرّ به أحمد كايا والأكراد منذ تأسيس الجمهورية التركية. سيكون مستحيلاً على أيّ شخصٍ لم يولد في المنطقة الكردية من تركيا أن يتمكّن من إدراك عمق اللوعة التي تعبّر عنها أغنية كايا "كيف ستعرف؟".

ورغم ذلك، يتعيّن علينا جميعاً أن نعرف الآن. نحن بحاجةٍ إلى أن نعرف لماذا تحوّلت الينابيع الكردية إلى دماء، ولماذا تُقطع الشتلات الصغيرة في كلا الجانبين. يتعيّن علينا جميعاً أن نعرف كيف أهدرت سياسات الحكومة فرص السلام. نحن

١ ترجمة المؤلّفة.
٢ قبول أحمد كايا للجائزة متاح للمشاهدة على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=tgWXVWFz59M

بحاجة إلى أن نعرف كيف ولماذا فقد كثيرون من جميع الأطراف أرواحهم.

كيف ستعرف؟

في الصفحات التالية، سأحاول إخبارك.

الفصل الأوّل

القضيّة الكرديّة صناعةٌ تركية

التمرّد الكردي

"لماذا تطلقين عليها تسمية المشكلة الكردية؟" سؤالٌ طرحه عليّ ذات مرّةٍ روائيٌّ أميركي، محاولاً بإخلاصٍ فهم الموضوع. "الأمر أشبه بأن تدعو شخصاً صداعاً". حين أفكّر في الأكراد في تركيا، قلبي هو الذي يؤلمني دائماً وليس رأسي. هنالك قرابة ثلاثين مليون كردي في أرجاء العالم، أساساً في إيران والعراق وسوريا وتركيا. تعيش غالبيتهم – ١٤,٧ مليوناً – في تركيا[1]. ولديهم مشكلة. بل إنّ الاعتراف بحقيقة وجود مشكلة لدى الأكراد كان بمنزلة خطوةٍ كبيرةٍ تعيّن على تركيا فعلها، خطوة استغرق عملها عقوداً. على هذا، فإنّ مصطلح "مشكلة كردية" لا يزعجهم؛ العكس هو الصحيح.

يجري كثيرٌ من الأشخاص مقارناتٍ بين الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) والمجموعة الانفصالية العنفية الكردية "حزب العمّال الكردستاني" التي تأسّست

١ انظر:
Serhun Al, 'Barış ve atışma Arasında: Türkiye ve Ortadoğu'da Kürt Dünyasını Anlamlandırmak', İzmir Economy University

(شباط/ فبراير – أيار/ مايو ٢٠١٦). متاح على الرابط:
https://serdargunes.files.wordpress.com/201508//baris-ve-catisma-arasc4b1ndaturkiye-ve-ortadoguda-kurt-dunyasini-anlamlandirmak.pdf

عام ١٩٧٨ على أسس أنّ الأكراد في تركيا تعرّضوا لاضطهاد الدولة منذ زمنٍ طويل، وأنّ كردستان – المقسّمة بين أربع دول: تركيا والعراق وسوريا وإيران – استعمرتها النخب الإقليمية الحاكمة وأنّه لا بدّ من تحريرها أوّلاً ومن ثمّ توحيدها[١]. أودى النزاع في أيرلندا الشمالية بين عامين ١٩٦٩ و٢٠١١ بحياة ٣٥٦٨ شخصاً[٢]. أمّا في تركيا، فلقي ٣٥٥٧٦ شخصاً حتفهم في الاشتباكات بين الجيش التركي و"حزب العمّال الكردستاني" منذ ثمانينيات القرن العشرين[٣]. إنّ النزاع الكردي – أو المشكلة أو القضيّة الكردية، سمّها ما شئت – هو أحد أشدّ النزاعات داخل الدول عنفاً وأقدمها في العالم اليوم.

ثمّة وفرةٌ في التوصيفات المتعلّقة بالمشكلة الكردية، يعكس كثيرٌ منها الموقف السياسي والإستراتيجي للشخص أو المجموعة التي تتّخذه. أمّا بالنسبة إلى غالبية الأكراد، فهي محنةٌ أصابتهم نتيجة مطالبتهم الدولةَ بحقوقهم الأساسية. كانوا أكراداً، تعرّضوا للتضييق وأرادوا أن يُعترف بهم كمجموعةٍ سكّانيةٍ متمايزة تعيش في تركيا. يريدون ببساطة أن يكونوا ما هم عليه. ومن ناحيةٍ أخرى، كانت المشكلة الكردية بالنسبة إلى الحكومة التركية حالةً من حالات الإرهاب، تجسّدها الاعتداءات الفتّاكة لـ"حزب العمّال الكردستاني" على الجنود وضبّاط الشرطة الأتراك، ويحدث معظمها في جنوب شرق تركيا. يعني حلّ المشكلة الكردية بالنسبة إلى بعض الأشخاص التخلّي عن أرضٍ تركية للأكراد بحيث يكون بوسعهم بناء دولتهم الخاصّة. أمّا بالنسبة إلى

1 Martin van Bruinessen, 'Erken 21. Yüzyılda Kürt Kimlikleri ve Kürt Milliyetçilikleri', in Elçin Aktoprak and A. Celil Kaya (eds), *21. Yüzyılda Milliyetçilik: Teori ve Siyaset* (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016), pp. 349-73.

٢ انظر:

Malcolm Sutton, 'An index of deaths from the conflict in Ireland', Conflict Archive on the Internet (CAIN) (2010).

متاح على الرابط: http://cain.ulst.ac.uk/sutton/

٣ انظر:

TBMM, 'Terör ve şiddet olayları kapsamında yaşam hakkı ihlallerini inceleme raporu' (تقرير لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي حول الرعب والعنف) (٢٠١٣). متاح على الرابط:

https://www.tbmm.gov.tr/komisyon/insanhaklari/belge/TERÖR20%VE20%ŞİDDET20%OLAYLARI20%KAPSAMINDA20%YAŞAM20%HAKKI20%İHLALLERİNİ20%İNCELEME20%RAPORU.pdf

آخرين، فلن تكون تركيا موحّدةً فعلاً إلّا بحلّ المشكلة الكردية.

ما من شكٍّ في أنّ القضيّة الكردية هي مشكلةٌ سياسيّةٌ تتطلّب حلّاً سياسيّاً. وهي تضرب بجذورها في مطلب تقرير مصير الأكراد الذين حُرموا منه منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، وهو أمرٌ أدّى إلى ولادة الجمهورية التركية. لا يقتصر الأمر على الإثنية الكردية، ولا تقليص أو اجتثاث عنف "حزب العمّال الكردستاني". إذ إنّ "حزب العمّال الكردستاني" ليس سبب المشكلة، لكنّه ظهر كنتيجة لها. كذلك، لا يمكن تفسير القلاقل في المنطقة الكردية أو ظهور "حزب العمّال الكردستاني" بوصفها مجرّد قضيّةٍ من قضايا التخلّف الاقتصادي، كما يصفها كثيرٌ من السياسيين في تركيا منذ ستينيات القرن العشرين. صحيحٌ أنّ المناطق التي يعيش فيها الشعب الكردي بصورةٍ أساسيةٍ أقلّ تطوّراً من بقية تركيا. فحتّى في مطلع الألفية، كان نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في ديار بكر يزيد قليلاً على نصف الرقم الوطني[1]. لكنّ هذا التخلّف قلّما يُعدّ السبب الرئيسي للتمرّد الكردي.

إذاً، ما الذي يكمن في صميم المشكلة الكردية؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا العودة إلى تأسيس الجمهورية التركية.

يعود تاريخ مشروع بناء أمّة في تركيا إلى عشرينيات القرن العشرين، وقد نشأ من تصوّرٍ مفاده أنّه ينبغي تضييق الخناق على السكّان غير المسلمين والسكّان المسلمين من غير الأتراك واستيعابهم. يحتلّ الأكراد بوصفهم شعباً أصليّاً منزلةً مختلفةً في المجتمع مقارنةً بالأقلّيات الأخرى في تركيا، مثل اللازس (Lazis) والشركس والبوسنيين والعرب. فقد طوّروا، عبر عيشهم معاً في منطقةٍ بعينها لمدةٍ طويلةٍ من الزمن، مجموعةً متمايزةً من السمات الجغرافية والثقافية والتاريخية والاقتصادية المترابطة. وهكذا، امتلكوا المتطلّبات الضرورية كافّة كي يكونوا أمّةً. لم يغادروا أرضهم، ولم يتقيّدوا بسياسات الاستيعاب التي فرضتها الدولة التركية. كانوا مسلمين وقاتلوا بفعّالية جنباً إلى جنبٍ مع الأتراك في حرب الاستقلال في ١٩١٩[2]. كان لدى

١ وفق النشرة الإحصائية السنوية الرسمية في تركيا (*Türkiye İstatistik Yıllığı*) التي يضعها المعهد الحكومي للإحصاء (Devlet İstatistik Enstitüsü)، بلغ الناتج المحلّي الإجمالي للفرد في تركيا ٢١٤٦ دولاراً أميركيّاً عام ٢٠٠٤، في حين بلغ في ديار بكر ١٣١٢ دولاراً.

٢ انظر: Ahmet Özer, *Çözülemeyen Kürt Sorunu* [المعضلة الكردية غير المحلولة] Istanbul: Hemen

الأكراد وعيٌ معيّنٌ بأنهم يختلفون عن الأقليات الأخرى في تركيا. ومن غير الممكن أن يُعزى هذا الوعي الذاتي إلى ضخامة عددهم فحسب. فثمّة أسبابٌ أخرى عدّة لذلك.

وفقاً للاختصاصي المشهور في العلوم السياسية الأستاذ الجامعي حميد بوزرسلان (Hamit Bozarslan) من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (L'École des hautes études en sciences sociales) الذي تتمحور خبرته المتخصّصة حول القضيّة الكردية، كان أحد تلك الأسباب إنشاء أفواج في ١٨٤٦، أطلقت عليها الدولة العثمانية تسمية الأفواج الحميدية[1]. تكوّنت الأفواج الحميدية من القبائل الكردية وكُلفت بمحاربة المتمرّدين الأرمن، وقد مكّنت أفعالهم القبائل الكردية من امتلاك سلطة محلّية في المنطقة. "كانوا حريصين على صيانة استقلالهم الذاتي بدلاً من الدفاع عن مصالح الدولة، [و]أصبحوا في وقتٍ لاحقٍ أشدّ المؤيدين حماسةً للتحدّي الكردي لسلطة الدولة"[2]. كما أنّ إلغاء جمعية "تركيا الفتاة" – وهي حركة إصلاح سياسي أرادت إحلال حكومةٍ دستوريةٍ محلّ الحكم الملكي العثماني – للأفواج الحميدية وسقوط الجبهة الروسية في الحرب العالمية الأولى ألّبا الأتراك والأكراد ضدّ بعضهم بعضاً[3].

كان السبب الثاني لزيادة الوعي الذاتي للأكراد بوصفهم سكّاناً متمايزين هو الزعم أنّهم وعِدوا بحقّ تقرير المصير في جنوب شرق تركيا، حيث عاشوا بالدرجة الأولى. وفقاً لأندرو مانغو (Andrew Mango)، كان أتاتورك صريحاً بشأن حقوق الأكراد أثناء حرب الاستقلال وقال إنّه قد يُسمح لمقاطعاتٍ محدّدةٍ ناطقة بالكردية بأن تحكم نفسها وفقاً للدستور[4]. إنّه أحد الجدالات التي طال أمدها في تركيا، جدالٌ يشارك فيه السياسيون بدلاً من المؤرّخين. ومن ناحية أخرى، اكتُشفت أدلةٌ تاريخيةٌ يمكن أن تثبت حقّ الأكراد. فقد أُبقي طي الكتمان حتّى ستينيات القرن العشرين بروتوكولٌ

(Kitap, 2012). ص. ٢٢-٢٣.

1 Hamit Bozarslan, 'Kurds and the Turkish state', in Reşat Kasaba (ed.), *The Cambridge History of Turkey* (New York: Cambridge University Press, 2008), p. 335.

٢ المرجع نفسه، ص.٣٣٦.

3 Erik J. Zürcher, *Turkey: A Modern History* (London and New York: I.B.Tauris, 2014), pp. 169–72.

4 Andrew Mango, 'Turks and Kurds', *Middle Eastern Studies* 35/4 (1999), pp. 1-25.

موقّعٌ في ٢٢ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩١٩ في مدينة أماسيا (Amasya) بين حركة الاستقلال الوطني بزعامة مصطفى كمال أتاتورك وحكومة إسطنبول للإمبراطورية العثمانية[١]. المادّة الأولى في البروتوكول "قبلت مبدأ الحكم الذاتي الكردي واعترفت بالحقوق الوطنية والاجتماعية للأكراد"[٢].

علّق عبد الله أوجلان، مؤسّس "حزب العمّال الكردستاني"، بعد لقائه بمحاميه في سجن إمرالي على هذا البروتوكول عام ٢٠٠٩ قائلاً:

> تناقش الصحف حاليّاً بروتوكولات أماسيا ٢٠-٢٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر. من بين البروتوكولات، هنالك ثلاثة معروفة، ولا يزال هنالك اثنان غير مكشوفين. كما أنّ البروتوكول الثاني، ٢٢ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩١٩، الذي وقّعه مصطفى كمال يتضمّن حقوق الأكراد العرقية والاجتماعية. (...) والأكثر من ذلك، هنالك جلسةٌ مكتملة النصاب (عُقدت في البرلمان) في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٢٢. كتب لي صديقٌ من السجن وأخبرني أنّ ٢٣٧ عضواً صوّتوا لمصلحة الحكم الذاتي للأكراد و٦٤ ضده[٣].

كانت "معاهدة لوزان"، التي اختتمت الحرب العالمية الأولى في الأناضول وأدّت إلى تأسيس الجمهورية التركية، إيذاناً بنهاية الآمال القومية الكردية وإرساءً لدعائم تقسيم أراضٍ يعيش فيها الأكراد بوجه رئيسي بين أربع دولٍ مختلفة: إيران والعراق وتركيا وسوريا. لم يكن هنالك ذِكرٌ لكردستان. وقد أنهى هذا الأمر المساومة السياسية

١ انظر: Ayşe Hür, 'Kürtlere Özerklik Sözü Verdi mi?', Taraf، ١٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠. أغلقت السلطات صحيفة **طرف**، لكن ثمة نسخة عن المقال متاحة على الرابط:
http://www.cafrande.org/osmanlidan-bugune-kurtler-ve-devlet-kurtlere-ozerklik-sozuverildi-mi-ayse-hur//

2 Gerard Chaliand, *A People without a Country: The Kurds and Kurdistan* (London: Zed Books, 1993), p. 47.

٣ انظر:
Tolga Korkut, 'Öcalan: It has taken a long time but it will be good', *Bianet*.
١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، متاح على الرابط:
http://bianet.org/english/other/116508-Öcalan-it-hastaken-a-long-time-but-it-will-be-good

للحصول على الحكم الذاتي والتحالف بين الأكراد ومصطفى كمال، ما سيفضي إلى نشوء الأعمال العدائية على مدار العقود التسعة التالية. لم يخذل الأكرادَ الوريثُ الجديد للإمبراطورية العثمانية في "لوزان" فحسب، بل كذلك بريطانيا العظمى التي شجّعت في البداية قيام كردستان مستقلّة ثمّ عارضت الفكرة لاسترضاء تركيا[1]. ورغم أنّ أفراد الشعب الكردي ليسوا عموماً على دراية بتفاصيل هذه البروتوكولات او بـ"معاهدة لوزان" بأكملها، فإنّهم يعرفون الإجحاف الجوهري الذي فُرض عليهم بتاسيس الجمهورية التركية ويتحدّثون عنه. وضّحت أمينة أينا (Emine Ayna)، وهي سياسيةٌ كردية، هذا الشعور لي قائلةً:

> يتحدّثون (الحكومة) عن منح الأكراد حقوقاً ثقافية، لكنّ ذلك لا يماثل الإدارة المشتركة. فكّري في شركة تقودها شراكةٌ من خمسة أسر. ماذا لو قالت إحدى الأسر: "هذه شركتي؛ أنتم موظّفون عندي؟" إن كنّا قد بنيناها معاً، فينبغي أن نديرها معاً[2].

ثار الأكراد على الدولة التركية ثمانٍ وعشرين مرّةً بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٨، وجرى قمع هذه الانتفاضات كافّة بسفكِ دماءٍ غزيرةٍ وإسرافٍ شديدٍ في القتل. لم يقم الأكراد بالثورة على الدولة التركية القومية فحسب، بل على علمنتها أيضاً. لقد كان إنهاء مصطفى كمال للخلافة يعني أنّ سمةً أساسيةً ربطت الأتراك بالأكراد قد زالت[3]. لم يكن من قبيل المصادفة أنّ الانتفاضة الكبرى الأولى في ١٩٢٥ كان يقودها زعيمٌ دينيٌ كرديٌ يُدعى الشيخ سعيد. وقد شُنق بتوجيهٍ من محكمة الاستقلال في ديار بكر التي أُنشئت في وقتٍ سابقٍ من ذلك العام لمقاضاة الأفراد الذين يثيرون الانتفاضات. بعد تمرّد سعيد، بدأت الحكومة التركية بالنظر إلى الإثنية الكردية باعتبارها تشكل

1 Othman Ali, 'The Kurds and the Lausanne peace negotiations, 1922–23', *Middle Eastern Studies* 33/3 (1997), p. 521.

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Devlet beni şahin diye pazarlıyor'، مقابلة مع أمينة أينا، *Radikal*، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١١. متاحة على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgibasaran/devlet-beni-sahin-diye-pazarliyor-1057907/

3 Zürcher, *Turkey: A Modern History.*

تهديداً للسيادة الوطنية وتبنّت بالتدريج سياسات لإضعافها.

تمّ الشروع بتنفيذ مشروع تتريكٍ غير معلنٍ. وفقاً لهذا المشروع، "كانت قبائل شرق تركيا من أصلٍ تركيٍّ خالصٍ وكانت لغتهم لغةً تركيةً مشوّهةً بسبب قربهم الجغرافي من إيران، وينبغي أن تُطلق عليهم تسمية أتراك الجبال."[١]. بحلول نهاية ١٩٢٤، بعد عام من إعلان الجمهورية الجديدة، أُغلقت المدارس الكردية كافّة، وحُظرت المطبوعات بلغاتٍ غير اللغة التركية. بدأت المحاولة الأولى للجمهورية التركية في إعادة توطين الأكراد في ١٩٢٦ بقانونٍ يفوّض وزارة الشؤون الداخلية "بتوطين القبائل البدوية".

وكان قانونٌ صدر عام ١٩٢٧ أكثر تحديداً، إذ طالب "بتهجير أناسٍ معيّنين من الشرق وإعادة توطينهم في الغرب" ('Bazı eşhasın şark menatıkından garp vilâyetlerine nakillerine dair kanun')[٢]. بموجب هذا القانون، جرى تهجير ١٤٠٠ من ملّاك الأرض الأكراد المحلّيين النافذين. تواصلت سياسة التهجير حتّى عام ١٩٣٦، ليُعاد إحياؤها في ١٩٨٠ ومرّةً أخرى في تسعينيات القرن العشرين. وبين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٦، كان عدد المهجّرين الأكراد ٢٧٧٤ شخصاً. كما أنّ قانوناً آخر أصبح ساري المفعول عام ١٩٣٦ أكره ٢٥٨٣١ كردياً من مدن تونجلي (Tunceli) وأرزينجان (Erzincan) وبدليس (Bitlis) وسعرد (Siirt) ووان (Van) وبينكل (Bingöl) وديار بكر وأغري (Ağrı) وموش (Muş) وأرضروم ومعمورة العزيز وقارص وملاطية وماردين وتشورو (Çoruh) على مغادرة منازلهم وبدء حياة جديدة أكثر تتريكاً في غرب الأناضول[٣]. لكنّ محاولات تذويب الهويّة الكردية لَم تنجح على الإطلاق،

١ انظر:

Martin van Bruinessen, 'Genocide in Kurdistan? The suppression of the Dersim Rebellion in Turkey (1937-38) and the chemical war against the Iraqi Kurds (1988)', in George J. Andreopoulos (ed.), *Genocide: Conceptual and Historical Dimensions* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1994

ص.١٤١-٥٤. متاح أيضاً على الرابط:

http://www.hum.uu.nl/medewerkers/m.vanbruinessen/publications/Bruinessen_Genocide_in_Kurdistan.pdf

٢ مستقى من أرشيف البرلمان التركي. متاح على الرابط:

https://www.tbmm.gov.tr/tutanaklar/TUTANAK/TBMM/d03/c001/tbmm03001014.pdf

3 Mesut Yeğen and Dilek Kurban, 'Adaletin kıyısında "zorunlu" göç sonrasında', TESEV Yayınları, 2012.

بل تسبّبت في ردّ فعلٍ عنيفٍ لدى الأكراد الذين مارست عليهم الحكومات التركية المتعاقبة قمعاً فاق ما اختبروه في أيّ وقتٍ مضى. وفقاً لأندرو مانغو، المناطق الكردية غير مضيافةٍ إلى حدّ أنّها لا تجتذب قادمين جُدد، والهجرة الطوعية إلى المقاطعات الأغنى خارج المناطق الكردية حدثت بعد الإبعاد القسري. وإلى جانب معدّل الولادة المرتفع، لم يكن لخطة التهجير وإعادة التوطين الحكومية إلّا تأثيرٌ ضئيلٌ في الخريطة الإثنية[1].

في عام ١٩٣٧-١٩٣٨، نفّذت الدولة التركية سلسلةً من العمليات في درسيم (Dersim)، وهي مدينةٌ كرديةٌ وعلويةٌ في جنوب شرق تركيا، حيث تواصلت انتفاضة "لصوصٍ" و"قطّاع طرقٍ" لمدةٍ من الزمن. كانت العمليات العسكرية من الوحشية بحيث تَعجز الكلمات عن وصفها. عبّر أحد الضبّاط من رتبة ملازم عن ندمه على عملية درسيم في مذكّراته: "أتوسل إلى قرّائي أن يلتمسوا لي عذراً، فلن أكتب هذه الصفحة من صفحات حياتي"[2]. كذلك، لاذت بالصمت قائدة طائرةٍ تُدعى صبيحة غوكتشن (Sabiha Gökçen)، وهي ربيبة مصطفى كمال أتاتورك وأوّل امرأةٍ تركية تقود طائرةً مقاتلة. لقد عادت إلى بيتها من درسيم بطلةً. ولكن علامَ؟ لم يكن هنالك أيّ ذكرٍ لعملية درسيم في الصحف، ولم تدلِ الحكومة بأيّ تصريحٍ توضّح فيه سبب تلقّي غوكتشن وسام الشرف[3]. وقد تحدّثت غوكتشن في مذكّراتها عن درسيم بإيجازٍ شديد: "لن أخوض في أسباب عملية درسيم ونتائجها. ما حاولنا أنا وأصدقائي تنفيذه في هذه العملية هو أداء واجبٍ كلّفني به بلدي"[4].

أُخفيت هذه الفظائع التي ارتكبتها الدولة عن الجمهور لمدةٍ طويلة، ثمّ أنكرها الكماليون، وهم قوميون علمانيون كانوا مخلصين لأيديولوجية مصطفى كمال الأساسية، ولمّحوا إلى أنّه لم يكن ممكناً أن تحدث مثل هذه الوحشية في زمن مصطفى كمال. لكنّ روايات الشهود تحكي قصّةً مختلفة. تذكّر حسام الدين

1 Andrew Mango, 'Turks and Kurds', *Middle Eastern Studies* 30/4 (2006), p. 983.

2 Muhsin Batur, 'Anılar ve Görüşler' [Memoirs and views], *Milliyet*, 1985, quoted in van Bruinessen, 'Genocide in Kurdistan?', p. 4.

3 Ayşe Gül Altınay, *The Myth of the Military-Nation: Militarism, Gender, and Education in Turkey* (New York: Springer, 2004), p. 38.

4 Sabiha Gökçen, *Atatürk'ün İzinde Bir Ömür Böyle Geçti*, p. 125, cited in Altınay, *The Myth of the Military-Nation*, p. 58.

جيندوروك (Hüsamettin Cindoruk)، وهو سياسيّ تركيّ ومحام عمل لمصلحة جلال بايار (Celâl Bayar) رئيس وزراء تركيا في وقت عملية درسيم، محادثةً:

> كنت محامياً لبايار لخمسةٍ وعشرين عاماً، فسنحت لي الفرصة لسؤاله عن درسيم. وكان ما قاله لي هو التالي على وجه التحديد: "أحكمت الجمهورية (التركية) السيطرة الكاملة على البلاد عدا درسيم. إذ لم يكن بوسع الشرطة ولا الدرك دخول درسيم. بل لم يكن حتّى بوسعهم تحصيل الضرائب. لقد مكّنتها طبيعتها الجغرافية من مثل هذه المقاومة. أرسلنا عدداً لا يحصى من التحذيرات وأصدرنا قوانين للتغلّب على هذا الوضع، ولكن من دون جدوى. في نهاية المطاف، طلب أتاتورك منّا ضربها، فضربناها. لقد ضممنا درسيم بإبادتها". إذاً، من يقولون بأنّ أتاتورك لم يكن يعرف ما جرى في درسيم لأنّه كان مريضاً لا يقولون الحقيقة[١].

كان الميثاق الوطني بيان حرب الاستقلال التركية. فالنصّ المؤلف من ستّ مواد لا يدافع عن هويّةٍ وطنيةٍ تركيةٍ فحسب، بل عن هويّة جميع المسلمين العثمانيين[٢]. لكنّ ذلك لم يمنع الدولةَ التركيةَ الوليدة من معاملة الأكراد بوصفهم يشكّلون تهديداً للميثاق الوطني أو كمجموعةٍ من اللصوص ينبغي سحق مطالبهم "غير المنطقية" بهويّةٍ قومية. صاغت الحكومةُ سياساتها بهذا المنظور، ومن سخرية القدر أنّها منحت الحياةَ لأزمةٍ اجتماعيةٍ اقتصاديةٍ توصف أنّها "المشكلة الكردية" التي عمرها الآن من عمر الجمهورية.

استمرّ اضطهاد الهويّة الكردية طوال الحقبة الحديثة في تركيا، بصرف النظر عن الحزب السياسي الذي يتولّى السلطة، عدا استثناءاتٍ قليلة كما في حالة الرئيس الأسبق

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Dersim'den CHP kadar DP de sorumlu'، مقابلة مع حسام الدين جيندوروك (Hüsamettin Cindoruk). *Radikal*، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/dersimden-chp-kadar-dp-de-sorumlu-1070843/

2 Zürcher, *Turkey: A Modern History*, p. 138.

تورغوت أوزال (Turgut Özal). فقد اعترف بالمشكلة الكردية وكانت لديه أفكارٌ لحلٍّ ليبيرالي، كإنشاء اتّحاد. وقال في جملةٍ شهيرة:

> الأكراد ليسوا أقلّيّة. تركيا أشبه بأميركا صغيرة، لأنّنا ورثة إمبراطورية. ماذا لو أطلق عليها مصطفى كمال تسمية الجمهورية العثمانية بدلاً من الجمهورية التركية؟ لكنّا جميعاً إذاً عثمانيين، أليس كذلك؟[١]

لقد كان متقدّماً بشأن المشكلة الكردية على أسلافه وخلفائه. فهو من دبّر وقف إطلاق النار مع "حزب العمّال الكردستاني" في ١٩٩٣ عبر جلال طالباني، الرجل الذي أصبح في وقتٍ لاحقٍ زعيماً لـ"الاتّحاد الوطني الكردستاني" (PUK) شمالي العراق[٢]. كما أنّه اعتزم إصدار عفوٍ عن مقاتلي "حزب العمّال الكردستاني" إذا استمرّ وقف إطلاق النار. لكنّ تطلعاته لحلّ القضيّة الكردية لاقت مقاومةً شديدةً من الجيش، وتوفّي بذبحة صدريةٍ في نيسان/ أبريل ١٩٩٣ قبل أن يتمكّن من تحقيق أيٍّ من خططه.

وقد أطلقت وفاته المفاجئة نظريات المؤامرة، ومن بينها أنّ القوى الظلامية داخل الدولة قد دسّت له السمّ بسبب خططه المتعلّقة بالقضيّة الكردية. عبد الله أوجلان أحد المؤمنين المتحمّسين بنظرية المؤامرة تلك. بل إنّه زعم أنّ أوزال كان على وشك الالتقاء به وإجراء مفاوضات سلامٍ في اليوم الذي توفّي فيه. أيّد معاون أوزال مدةً طويلةً مزاعم أوجلان في مقابلةٍ أُجريت عام ٢٠١٢[٣].

من الشائع القول في تركيا إنّ الأحزاب الحاكمة وهيكل الإدارات تتغيّر، لكنّ السلطة التي تدير البلد لا تتغيّر. يمكن تحديد "السلطة الحقيقية" في هذا السياق بأنّها القاعدة الكمالية التي تضمّ العسكريين والجهاز الإداري. لقد حاول تورغوت أوزال ومعاصروه الخروج من نطاق تلك الصياغة فيما يتعلّق بالقضيّة الكردية، لكن

---

١ انظر: 'Reha Mağden, 'Turgut Özal'ın "Kürt meselesi" yorumu، مقابلة مع تورغوت أوزال، أكتويل، ١٨ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٢. متاحة على الرابط:
http://www.aktuel.com.tr/dergi/201310/10//turgut-ozalin-kurt-meselesi-yorumu

2 Cengiz ıandar, *Mezopotamya Ekspresi* (Istanbul: İletişim Yayınları, 2014).

٣ انظر: 'Öcalan'la görüşmesi sonu oldu'، مقابلة مع فيزي إشباشاران (Feyzi İşbaşaran). *Radikal*، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/turkiye/ocalanla-gorusmesi-sonuoldu-1091199/

من دون جدوى. لأنّ المكوّن الأساسي هو الجيش، كانت الآليّة مصمّمةً بطريقة لا يمكن فيها توفير الحلّ النهائي إلّا بالوسائل العسكرية. ومن غير المستغرب أن تتغاضى هذه الآليّة عن الاضطهاد الثقافي والاجتماعي للأكراد بوصفه برنامجاً تعتمده الدولة.

لماذا؟ لماذا تفضّل النخب السياسية للبلد الحلّ العسكري على المفاوضات مع الحركة الكردية؟ لا بدّ من أن تكون الإجابة البسيطة عن هذا السؤال، كما يشير إلى ذلك الأستاذ الجامعي فيروز أحمد، أنّهم يعتبرون القضيّة الكردية تهديداً للدولة الموحّدة، تهديداً سيؤدّي إلى الانفصال[1]. تكمن وراء هذه الفكرة "متلازمة معاهدة سيفر (Sèvres syndrome)". يخشى الأتراك من أنّ العالم الغربي يحمل ضغينةً على القوميين الذين قادهم مصطفى كمال ذات يوم، وسيحاول على الدوام، كما يجادل بعضهم، إيجاد طريقة لتقطيع أوصال تركيا بواسطة القضيّة الكردية ونزعة ضمّ الأراضي الأرمنية، وهو أمرٌ لم يكن بوسع الغرب تحقيقه خلال محادثات معاهدة سيفر عام ١٩٢٠. كثيراً ما يسمع المرء في تركيا عبارات من قبيل أنّ العالم الغربي يتآمر علينا، أنّهم يريدون اقتسام أرضنا، أو إنّنا محاطون بالأعداء، ومن الواضح أنّ هذه العبارات لا تساهم في حلّ القضيّة الكردية.

ثمّة حجّةٌ مضادّةٌ بين النخب العلمانية تحدّد معاملة الدولة التركية للهويّة الكردية بوصفها "إهمالاً متعمّداً"، أكثر ممّا هي إدماج. وفقاً لهذه النخب، لم يوجد لدى العثمانيين تقليدٌ في الإدماج؛ كانت هنالك بالفعل مجموعاتٌ عرقيّةٌ ودينيةٌ متنوّعةٌ تعيش بمفردها. وعندما تأسّست الجمهورية التركية، كان ثمّة أمّة موجودة بالفعل، وعلى هذا لم يُضطر قادة الجمهورية الناشئة إلى اللجوء إلى وسائل من قبيل الإدماج.

في الخطاب الشهير "Nutuk" الذي ألقاه مصطفى كمال في الذكرى السنوية العاشرة لقيام الجمهورية التركية، صاغ شعار: كم هو سعيدٌ من يستطيع القول، "أنا تركي!" (Ne Mutlu Türk'üm Diyene!). يدّعي أنصار هذه الحجّة أنّ مصطفى كمال استخدم مصطلح "تركي" كاسم وليس كصفة تحدّد الكلمة التي تسبقها. يدافع الأستاذ الجامعي متين هيبر (Metin Heper) من جامعة بيلكنت (Bilkent)، ومؤلّف كتاب *Devlet ve Kürtler* [الدولة والأكراد]، عن هذا الموقف:

1 Feroz Ahmad, *Turkey: The Quest for Identity* (London: Oneworld Publications, 2014), p. 163.

> إنّ لفظة "تركي" هي اسمٌ عامّ لا يشير إلى أيّ إثنية. عندما تقول "الأمّة التركية"، فهذا يشمل البوسنيين والأكراد والأتراك والأرمن واليونانيين، ورغم أنهم يمتلكون هويّاتهم الخاصّة، فهم يشكلون فضلاً عن ذلك جزءاً من الأمّة التركية. أجل، كانت هنالك بين عاميّ ١٩٣٥ و١٩٣٨ سبع عشرة انتفاضةً كردية. لكن من عام ١٩٣٨ حتّى الستينيات لم تحدث أيّ انتفاضة. لماذا؟ لا يمكن أن تكون الإجابة "لأنه جرى إدماج الأكراد"، طالما أن التمرّد في الجانب الكردي بدأ مجدّداً بعد الستينيات. إن أرادت الدولة إدماج مجموعةٍ بعينها، فلن تأخذ استراحة، بل ستواصل فعل ذلك. وبناءً على ذلك، سأعرض تفسيراً مختلفاً لمقاربة الدولة التركية للأكراد. لم يكن الأمر إدماجاً، بل إهمالاً متعمّداً. لم تحظر الدولة الأسماء الكردية بسبب إنكارها للهويّة التي تتمتّع بها. بل إنّها خلافاً لذلك اعترفت بكرديّتها على أكمل وجه. فقد أصرّت، لذلك السبب بالتحديد، على أن يقبل الأكراد بادئ ذي بدءٍ أن يكونوا جزءاً من الأمّة التركية بدلاً من أن يكونوا أكراداً[1].

من الأهمية بمكانٍ عند هذه النقطة الإشارة إلى أنّ معظم الأشخاص الذين يطلقون على أنفسهم بفخر لقب كماليين، ولاسيّما من ينتمون إلى غرب تركيا، لا يتجاوزون الفظائع وبرامج الإدماج الموجّهة إلى الأكراد. إنّهم يتجاهلون أو ينكرون وجود أيٍّ منها. هم لا يعتقدون أنّ الأكراد تعرّضوا للاضطهاد عمداً كسياسة للدولة. كما لا يعتقدون أنّ مذبحة درسيم قد حدثت. لقد اعتبروا مصطفى كمال أتاتورك شخصاً أنقذ شعب تركيا، ولاسيّما النساء، من تخلّف الإسلام ومنحه حقّ التصويت والترشّح للانتخابات. ما من شكٍّ في أنّ مصطفى كمال نفّذ كلّ ذلك. لكن كان ثمة تجاوزات، كما هي الحال في كلّ ثورةٍ، في حالة الثورة الكمالية وكان الأكراد هم الطرف الخاسر

[1] انظر: Ezgi Başaran, 'Devlet Kürtleri ne asimile etti, ne inkar etti sadece bilinçli olarak göz ardı etti'، مقابلة مع متين هيبر (Metin Heper), *Hurriyet*، ١٢ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٨. متاحة على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/devlet-kurtleri-ne-asimile-etti-ne-ink-r-etti-sadecebilincli-olarak-goz-ardi-etti-10094707

في تلك التجاوزات. لذلك، سيتزعزع الكماليون على نحوٍ مؤلم خارج منطقة راحتهم إن كان عليهم الاعتراف باستبدادية ووحشية الحقبة الكمالية.

ورغم ذلك، سيجد أيّ كرديٍّ يعيش في الجنوب الشرقي هذا الموقف أنانياً وغير ذي صلة. فمن وجهة نظر أيّ كردي، الفارق بين "الإهمال المتعمّد" و"الإدماج" هو فارق متحذلقٌ وأقرب إلى التفاهة.

كان النظام الكمالي ناجحاً على الصُعُد الثقافية والسياسية والاجتماعية، لكنّه كان يرمي أيضاً إلى تحييد التنوّع، إلى القطيعة مع الماضي العثماني، ومفاقمة الاختلافات الدينية والإثنية وإعادة كتابة التاريخ. كان نجاحاً لتركيا على وجه الإجمال، لكنّه لم يكن نجاحاً لكلّ شخصٍ في البلد.

اليسار التركي وتأسيس "حزب العمّال الكردستاني"

لمتابعة التفاصيل المعقّدة للمشكلة الكردية، من الضروري تحديد الأطراف الفاعلة الأساسية المعنية. ثمّة خمسة خيوطٍ رئيسيةٍ من النشاط والتأثير، تحدّد طبيعة المشكلة ومسارها. أوّلاً وقبل أيّ شيءٍ الدولة التركية: يتضمّن ذلك حسب التأثير، القوّات المسلّحة، وجهاز الاستخبارات الوطنية، والحكومة المنتخبة. وثانيها هو المنظّمة الكردية اليسارية المحظورة، "حزب العمّال الكردستاني"، الجناح العسكري للحركة الكردية. وثالثها هو الحزب السياسي المشروع (بأسماء مختلفة عدة على مرّ السنين) والناشطون ومنظّمات المجتمع المدني والمثقّفون المحيطون بهذه الحركة، وجناحها المدني. من الأهمّية بمكانٍ ملاحظة أنّه خلافاً للعلاقة بين "شين فين" (Sinn Féin) والجيش الجمهوري الأيرلندي، حيث ولِد الجيش الجمهوري الأيرلندي من رحم حزب "شين فين" السياسي في نزاع أيرلندا الشمالية، كان "حزب العمّال الكردستاني" هو من احتلّ الساحة أوّلاً؛ وتبعه الحزب السياسي. هكذا، كان القول الفصل بخصوص الخطوات التي ينبغي اتّباعها لـ"حزب العمّال الكردستاني" أكثر ممّا هو للجناح المدني. ورابعها هو الشتات الكردي في البلدان الأوروبية الذي يتكوّن من أعضاء سابقين في "حزب العمّال الكردستاني" فرّوا من تركيا خوفاً من

الاحتجاز. أخيراً وليس آخراً عبد الله أوجلان، القائد العامّ للحركة.

التحق عبد الله أوجلان، المولود عام ١٩٤٨ في سيفرك (Siverek)، وهي بلدةٌ في أورفا جنوب شرق تركيا، بثانويةٍ داخليةٍ في أنقرة توفّر تعليماً مهنيّاً في تسجيل الأراضي والمسح العقاري. وبعد عمله لبعض الوقت مسجّلاً لسندات الملكية، بدايةً في ديار بكر ثمّ في إسطنبول، اجتاز الامتحانات وتدبّر أمره للالتحاق بكلّية الحقوق التابعة لجامعة إسطنبول. وعند التسجيل، تقدّم بطلبٍ لتحويله إلى أحد أكثر معاهد العلوم الاجتماعية شهرةً في تركيا، كلّيّة العلوم السياسية التابعة لجامعة أنقرة المعروفة اختصاراً باسم كلّيّة السياسة (Siyasal). كانت كلّيّة السياسة مكاناً درس فيه كثيرٌ من يساريي تركيا وظهرت فيه حركاتها الاجتماعية. انخرط عبد الله، الملقّب بآبو، في السياسة رغم أنّه نشأ في أسرةٍ فلاحيةٍ عاديّةٍ يتوافر فيها أيّ شيءٍ عدا بيئةٍ مشحونةٍ سياسيّاً. انضمّ إلى جمعيةٍ تدعى "جمعية أنقرة للتعليم العالي" (AYÖD)، تأثّرت بالتيارات الماركسية اللينينية والماوية[1]. لكن قبل أن يصبح أوجلان شخصيةً عامّة، كانت هنالك حركةٌ يساريةٌ كرديةٌ راسخةٌ بالأصل لديها علاقةٌ وثيقةٌ باليسار التركي.

يعود تاريخ الصلة بين يساريي تركيا والحركة الكردية إلى مطلع ستينيات القرن العشرين. فقد نشأ "حزب العمّال الكردستاني" من التعبئة التي نفّذها اليسار التركي في سبعينيات القرن العشرين، وكانت هنالك رفاقيةٌ وثيقةٌ بين الحركتين السياسيتين لعشرين عاماً، إلى أن أصبح "حزب العمّال الكردستاني" كياناً مستقلاً اضطلع بمهمّة التأثير في مشهد تركيا السياسي[2]. كانت رفاقيةً ماركسيةً لينينيةً للطبقات المقهورة والشعب المقهور، تتحرّك في مواجهة نزعةٍ قوميةٍ ترعاها الدولة[3].

يمكن اعتبار المشاعل الثقافية الشرقية الثورية (Devrimci Doğu Kültür Ocakları) التي تأسّست في ١٩٦٩ أوّل منظّمة يساريةٍ كرديةٍ روّجت لقيام دولةٍ كرديةٍ ولغةٍ كردية، وهي تمثّل بهذا المعنى أوّل افتراقٍ عن اليسار التركي[4]. في سبعينيات القرن

1 Paul White, *The PKK: Coming Down from the Mountains* (London: Zed Books, 2015), p. 16.

2 Ergun Aydınoğlu, *Fis Köyünden Kobane'ye Kürt Özgürlük Hareketi* (Istanbul: Versus, 2014), p. 38.

3 Bozarslan, 'Kurds and the Turkish state', p. 346.

4 Selin Yeleser, *The Revolutionary Eastern Cultural Hearths (1969–1971): A Turning Point in the Formation of the Kurdish Left in Turkey* (Saarbrücken: LAP Lambert Academic Publishing, 2012).

العشرين، عُدّ العنف مجرّد وسيلةٍ لتحقيق التطلّعات السياسية من وجهة نظر كثيرٍ من المجموعات اليسارية التركية، مثل: "الشباب الثوري" (Dev-Genç) و"الدرب الثوري" (Devrimci Yol) و"تحرير الشعب" (Halkın Kurtuluşu). وفي حين كانت هذه المجموعات تدّعي مشروعية ذلك العنف، لكنّها لم تعتمده كإستراتيجيةٍ ولكن كمجرّد ملاذٍ أخيرٍ عندما تُستنفد الخيارات الأخرى كافّة.

بهذا المعنى، يختلف "حزب العمّال الكردستاني" عن مثل هذه المجموعات وعن اليسار التركي. فقد اعتمد على الكفاح المسلّح بعد تأسيسه مباشرةً، أوّلاً في مواجهة المنظّمات الكردية الأخرى وفي مواجهة القوّات التركية في وقتٍ لاحق. وفقاً لأوجلان الذي فرّ من البلاد في تموز/ يوليو ١٩٧٩، كانت تصفية المنظّمات الكردية الأخرى ضروريةً بالنسبة إلى "حزب العمّال الكردستاني" للبروز كمدافعٍ وحيدٍ عن الحقوق الكردية. في عام ١٩٧٤، قرّر أوجلان، إلى جانب أصدقاء عدّة - أُطلق عليهم لاحقاً تسمية "أتباع آبو" (Apocular) - تشكيل منظّمةٍ يساريةٍ كرديةٍ منفصلةٍ عن اليسار التركي في توزلوجايير (Tuzlucayir)، إحدى ضواحي أنقرة[١]. لكنّ "حزب العمّال الكردستاني" لم يتشكّل رسمياً إلّا في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. يُعدّ تأسيس "حزب العمّال" الانتفاضة التاسعة والعشرين والأخيرة في تركيا.

وعلى غرار كثيرٍ من الجماعات المسلّحة، ثمّة أكثر من روايةٍ لتاريخ "حزب العمّال الكردستاني". إحداها هي المذكورة آنفاً. والأخرى أنّ أوجلان أسّسه في فيس (Fis)، وهي قريةٌ صغيرةٌ في ديار بكر. لكنّ روايةً أخرى، روّجها أولئك الذين كانوا جزءاً من المجموعة الأساسية حين تشكيل المنظّمة، تزعم أنّ "حزب العمّال أسّسه بين عامَي ١٩٧٤ و١٩٧٨ قوميون أكراد وأنّ عبد الله أوجلان لم يكن شخصيةً بارزةً في ذلك الوقت"[٢]. كما أنّ هنالك نظريةً من نظريات المؤامرة طرحتها بعض الجماعات في تركيا مفادها أنّ جهاز الاستخبارات الوطنية التركي و/ أو "الدولة العميقة" - مؤلّفة

1 White, *The PKK*, p. 17.

٢ انظر: Selim Çürükkaya, 'PKK'yi Kimler Kurdu? 1', Ma'diya, 17 April 2012. متاح على الرابط: http://madiya.net/index.php?option=com_content&view=article&id=512:pkkyi-kimler-kurdu&catid=40:portreler&Itemid=59

من العناصر الرفيعة المستوى في الاستخبارات والقوّات المسلّحة والأمن والقضاء والمافيا – هي المؤسّس الفعلي لـ"حزب العمّال الكردستاني". ورغم وجود أدلّة على أنّ جهاز الاستخبارات الوطنية تمكّن من اختراق "حزب العمّال الكردستاني" على مستويات عدّة وفي أوقاتٍ مختلفةٍ في الماضي، فإنّه ما من حجّةٍ مقنعةٍ أو وجيهةٍ تدلّ على أنّ جهاز الاستخبارات الوطنيّة أو الدولة العميقة كانت المؤسّس.

ردّ طارق ضيا أكينجي (Tarık Ziya Ekinci) الذي كان أحد الأعضاء النافذين في المشاعل الثقافية الشرقية الثورية واعتُقل مع المفكّر والمؤلّف الكردي موسى عنتر (Musa Anter) في أعقاب انقلاب عام ١٩٧١ على هذا الادّعاء، وأعرب عن اعتقاده بأنّ التورّط الوحيد لجهاز الاستخبارات الوطنية في "حزب العمّال الكردستاني" كان لتهدئة التمرّد:

> منذ ظهور المشكلة الكردية، تحدّث جهاز الاستخبارات الوطنية مع القادة الأكراد نيابةً عن الدولة وقدّم وعوداً. أتذكّر كيف أُخرج موسى عنتر من السجن في أحد الأيّام. أمضى مدةً في الخارج، ثمّ عاد. سألته، "أين كنت يا موسى؟" فأجابني: "كنت أعتني ببعض الأعمال". "جلست وأخبرتهم (مسؤولي جهاز الاستخبارات) كلّ شيء. بعد أن نخرج من السجن، سيكون بوسعنا التحدّث إليهم وحلّ الأمور. قال (ضابط جهاز الاستخبارات الوطنية) إنّه سيضمن إخراج أصدقائنا في أقصر وقتٍ ممكن". لكنّهم لم يفعلوا شيئاً بطبيعة الحال. أخذوه، أمروا بإطعامه واحتجزوه لبضعة أيّام. فعلوا ذلك مع أوجلان على مرّ السنين. إنّه تكتيك دولة[1].

أشار شرف الدين ألتشي (Şerafettin Elçi)، وهو شخصيةٌ سياسيةٌ قيادية في الحركة الكردية حتّى وفاته، إلى مقابلةٍ مماثلةٍ مع "عقيدٍ في جهاز الاستخبارات الوطنية" في أواسط سبعينيات القرن العشرين.

---

١ انظر: 'Demokratik Özerklik ilanının hiçbir anlamı yok'، Ezgi Başaran، مقابلة مع طارق ضيا أكينجي، *Radikal*، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١١.
متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/demokratik-ozerklik-ilaninin-hicbir-anlami-yok-1056689/

من العناصر الرفيعة المستوى في الاستخبارات والقوّات المسلّحة والأمن والقضاء والمافيا – هي المؤسّس الفعلي لـ"حزب العمّال الكردستاني". ورغم وجود أدلّة على أنّ جهاز الاستخبارات الوطنية تمكّن من اختراق "حزب العمّال الكردستاني" على مستويات عدّة وفي أوقات مختلفة في الماضي، فإنّه ما من حجّةٍ مقنعةٍ أو وجيهةٍ تدلّ على أنّ جهاز الاستخبارات الوطنية أو الدولة العميقة كانت المؤسّس.

ردّ طارق ضيا أكينجي (Tarık Ziya Ekinci) الذي كان أحد الأعضاء النافذين في المشاعل الثقافية الشرقية الثورية واعتُقل مع المفكّر والمؤلّف الكردي موسى عنتر (Musa Anter) في أعقاب انقلاب عام ١٩٧١ على هذا الادّعاء، وأعرب عن اعتقاده بأنّ التورّط الوحيد لجهاز الاستخبارات الوطنية في "حزب العمّال الكردستاني" كان لتهدئة التمرّد:

> منذ ظهور المشكلة الكردية، تحدّث جهاز الاستخبارات الوطنية مع القادة الأكراد نيابةً عن الدولة وقدّم وعوداً. أتذكّر كيف أُخرج موسى عنتر من السجن في أحد الأيّام. أمضى مدةً في الخارج، ثمّ عاد. سألته، "أين كنت يا موسى؟" فأجابني: "كنت أعتني ببعض الأعمال". "جلست وأخبرتهم (مسؤولي جهاز الاستخبارات) كلّ شيء. بعد أن نخرج من السجن، سيكون بوسعنا التحدّث إليهم وحلّ الأمور. قال (ضابط جهاز الاستخبارات الوطنية) إنّه سيضمن إخراج أصدقائنا في أقصر وقتٍ ممكن". لكنّهم لم يفعلوا شيئاً بطبيعة الحال. أخذوه، أمروا بإطعامه واحتجزوه لبضعة أيّام. فعلوا ذلك مع أوجلان على مرّ السنين. إنّه تكتيك دولة[١].

أشار شرف الدين ألتشي (Şerafettin Elçi)، وهو شخصيةٌ سياسيةٌ قيادية في الحركة الكردية حتّى وفاته، إلى مقابلةٍ مماثلةٍ مع "عقيدٍ في جهاز الاستخبارات الوطنية" في أواسط سبعينيات القرن العشرين.

١ انظر: 'Demokratik Özerklik ilanının hiçbir anlamı yok'، Ezgi Başaran، مقابلة مع طارق ضيا أكينجي، *Radikal*، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١١.
متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/demokratik-ozerklik-ilaninin-hicbir-anlami-yok-1056689/

> قال العقيد: "نودّ أن تهدأ الأحداث. لذلك نريد أن نعرف و نفهم ما الذي يريده الأكراد". "ذلك أمرٌ يسير"، أجابه ألتشي. "دعهم يبثّون برامج إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية، دعهم يصدرون صحفهم ومجلّاتهم ويتمتّعون بحرّية التعبير؛ ذلك هو كلّ شيء". فأجاب العقيد: "سيّد شرف الدين، يمكنك أن تتأكّد أنّنا سنمنحكم تلك الحقوق لو عرفنا أنّكم ستكتفون بها، لكن لدينا مخاوف. إذا منحناكم تلك الحقوق، فستطالبون بالتدريج بمزيدٍ من الحقوق التي ستفضي إلى الانفصال"[1].

إنّ ما قاله العقيد لألتشي لا يكشف عبثية هذه المقابلات فحسب، بل يوجز أيضاً مقاربة الدولة التركية للمشكلة الكردية. لقد ترسّخت جذور العداء لـ"حزب العمّال الكردستاني" في تربةٍ معادية حيث غُرست هذه المقاربة.

***

ضمّ "حزب العمّال الكردستاني" عند تأسيسه ١٦٢ عضواً، خمسةٌ منهم حائزون على شهادات جامعية، وأربعةٌ وعشرون طالباً جامعياً، وثلاثةٌ وثمانون من المعلّمين أو من خريجي المدارس المهنية، وثمانيةٌ وأربعون من خرّيجي المدارس الثانوية، وإثنان منهم تلقّيا تعليم المدارس الابتدائية[٢]. لم يكن لأيٍّ منهم تجربة في منظّمة يسارية أخرى قبل انضمامهم إلى الحزب، باستثناء كمال بير (Kemal Pir) الذي كان اشتراكياً تركياً. من الأهمّية بمكانٍ أيضاً ملاحظة أنّ مستويات تعليم الأعضاء المؤسّسين كانت أعلى من المتوسّط العامّ لتركيا في ذلك الوقت، ما يتناقض مع تأكيد الحكومة التركية ودعايتها لمدةٍ طويلة بأنّ "حزب العمّال الكردستاني" ما هو إلّا زمرةٌ من السفّاحين الجهلة غير المتعلّمين وغير المتحضّرين. كانت هذه الدعاية مفيدةً في إخفاء الأسباب الحقيقية

---

1 Hasan Kaya, *Doğunun Elçisi'nden Yüce Divan'a Şerafettin Elçi* (Ankara: Fanos Yayınları, 2012), p. 74.

٢ Selim Çürükkaya, 'PKK yi Kimler Kurdu 8', *Ma'diya*, 16 April 2012، متاح على الرابط:
http://madiya.net/index.php?option=com_content&view=article&id=532:pkkyi-kimler-kurdu-8&catid=40:portreler&Itemid=59

الكامنة وراء القضيّة الكردية وتأطير ظهور "حزب العمّال الكردستاني" بوصفه حدثاً منفرداً لا يعكس وجدان بقية السكّان الأكراد.

قبل مدة وجيزة من الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، فرّ قادة "حزب العمّال الكُردستاني" من البلاد بصحبة أوجلان ومضوا إلى سوريا، حيث أقاموا معسكراً سيتواصل وجوده حتّى عام ١٩٩٩. وهناك أقاموا علاقاتٍ مع "جبهة التحرير الفلسطينية" وتلقّوا تدريباً عسكريّاً. حدث ذلك عندما قرّر "حزب العمّال الكردستاني" أنّه من الأهمية بمكانٍ أن يكون على وفاقٍ مع الأكراد الآخرين في المنطقة، ما "يقتضي تفاهماً مع "الحزب الديموقراطي الكردستاني" (KDP) في كردستان العراق، رغم نزعته السياسية المحافظة وهدفه الانهزامي بتحقيق الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال"[١]. وافق مسعود البرزاني، زعيم "الحزب الديموقراطي الكردستاني"، على توقيع بروتوكولٍ مع "حزب العمّال الكردستاني" في تموز/ يوليو ١٩٨٣ يسمح للأخير باستعمال الأراضي العراقية الشمالية[٢].

من بين المجموعة الأساسية التي أسّست "حزب العمّال الكردستاني"، أعدمت المنظّمة نفسها أربعة وأربعين عضواً مؤسّساً، في حين أُكره ستّةٌ وثلاثون آخرون على المغادرة في أعقاب حملات التطهير. لم يبقَ إلّا ثلاثة أعضاءٍ ممّن كانوا موجودين من البداية، باتوا يهيمنون على المنظّمة من قاعدتهم في جبلِ قنديل شمالي العراق وهم: دوران كالكان (Duran Kalkan) وجميل بايق (Cemil bayik) ومصطفى قاراسو (Mustafa Karasu).

انضمّ جميل بايق، الرئيس المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، وهي منظّمةٌ جامعة للكيانات الكردية ومن ضمنها "حزب العمّال الكردستاني"، إلى المجموعة حين كان طالباً في جامعة أنقرة. وقد اتّخذ لنفسه اسماً مستعاراً هو جمعة عندما كان مع عبد الله أوجلان في وادي البقاع التابع لسوريا. كما أنّه يُعدّ من المتشدّدين ومعروف بعلاقاته بالاستخبارات الإيرانية والسورية، وكذلك بالحزب الكردي الإيراني "حزب الحياة الحرّة الكردستاني".

1 David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London and New York: I.B.Tauris, 2003), p. 422.

٢ المرجع السابق، ص. ٤٢٣.

أمّا دوران كالكان المولود في ١٩٥٤ في أضنة (Adana)، فهو العضو الأعلى رتبةً في "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل، كما أنّه من أصلٍ تركي. تخرّج من قسم العلوم الإنسانية في جامعة أنقرة. وكان من بين أولئك الذين بتّوا، في اجتماعٍ عُقد في مدينة أورفه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، بوجوب أن يكون لـ"حزب العمّال الكردستاني" جناحٌ مسلّح. كما أنّه كان أحد الذين ذهبوا إلى وادي البقاع للقاء أوجلان وتلقّي تدريباتٍ عسكرية. بعد ذلك، خدم المنظّمة في شمال العراق وألمانيا، ثمّ استقرّ في جبل قنديل حيث يعيش منذ ذلك الوقت.

كذلك، كان مصطفى قاراسو طالباً في جامعة أنقرة حين انضمامه إلى "حزب العمّال الكردستاني". اعتُقل وأمضى سنواتٍ طويلة في سجن ديار بكر رقم خمسة، وهو مكانٌ سيئ السمعة بسبب تعذيب الأكراد بعد تولّي الطغمة الحاكمة السلطةَ في ١٩٨٠. كما أنّ مساره في المنظّمة يشبه مسار كالكان وبايق: البقاع، أوروبّا، انتهاءً بجبل قنديل. ينبغي التشديد على أنّه يُعرف عن هذه الشخصيات الثلاث إخلاصها لعبد الله أوجلان.

بعد نقطة معيّنة، لن يكون مهمّاً من أسّس "حزب العمّال الكردستاني" فعليّاً، حتّى للدولة التركيّة، طالما أنّ المهمّ هو الازدياد المتصاعد للمجنّدين الذين وصل عددهم إلى الآلاف. جاءت الموازرة الأساسية من المدن الكردية المعدمة مثل دوغوبايزيد (Doğubayazıt) وهكاري (Hakkâri) وجِزرة (Cizre) ونصيبين وميدياد (Midyat) وديار بكر أواسط ثمانينيات القرن العشرين، في الوقت عينه الذي شرع فيه الحزب بالكفاح المسلّح. ما أراده كثيرٌ من الأكراد الذين انضمّوا إلى الحزب أو ساندوه هو مجرّد الاعتراف بهم بوصفهم أكراداً.

لم يتأسّس "حزب العمّال الكردستاني" في البداية للترويج للقومية الكردية بالمعنى التقليدي للعبارة. إذ إنّ اللغة المكتوبة والمنطوقة على نطاقٍ واسع في المنظّمة كانت اللغة التركية[1]. استهدف "حزب العمّال الكردستاني" أوّلاً المنظّماتِ الكردية الأخرى وملّاك الأرض الإقطاعيين في المنطقة. كانت البنية الأيديولوجية الأساسية للحركة الكردية ماركسيةً لينينية، كما هو موضّحٌ في كتيبٍ يدعى "الطريق الثوري نحو

1 Altan Tan, *Hz. İbrahim'in Ayak İzlerinde Ortadoğu* (Istanbul: Çıra, 2016), p. 367.

كردستان: بيان". ثمّة آثارٌ من المعرفة النظرية لليسار التركي في هذه الوثيقة. قال أوجلان في خطابه إلى المؤتمر الأوّل لـ"حزب العمّال الكردستاني" في ١٩٧٨ ما يلي: "لم نبدأ هذه الحركة فعلياً بالتحريض العنيف وتوزيع منشورات دعائية في كتيّب. بدأناها بالدعاية الشفوية في وحدات الطلاب الصغيرة، على الطاولات، في اجتماعات محلّية"[١]. كما أنّ هذا البيان أبرز صياغات لأهداف محدّدة تتجاوز آفاق اليسار التركي، من قبيل استقلال كردستان. هنا تماماً فضّ اليسار التركي واليسار الكردي شراكتهما، ما أفضى إلى تشكيل "حزب العمّال الكردستاني". وفي المنطقة الكردية، اعتقد معظم الناشطين السياسيين أنّ الكفاح المسلّح هو المسار الصحيح للتحرّك في ظلّ الظروف السائدة.

أوضح شرف الدين ألتشي تلك الظروف في سياق قصّته الشخصية:

> لم يلجأ الأكراد إلى السلاح بمحض إرادتهم. بعض الأشخاص الذين لم يحملوا يوماً مسدّساً في حياتهم وتفادوا العنف زُجّوا في السجون لسنوات لأنّهم عبّروا عن وجهات نظرهم. كنت واحداً منهم. عندما أصبحت وزيراً في ١٩٧٩، أمضيت عامين وثلاثة أشهر في السجن لمجرّد قولي: "الأكراد موجودون، وأنا نفسي كردي". تزلزلت الأرض لا لسببٍ سوى أنّني عبّرت عن حقيقةٍ سوسيولوجية. لا يمكنك أن تسأل عن سبب حمل الناس السلاح والتوجّه إلى الجبال[٢] في ظلّ ظروفٍ كهذه. لطالما حظرت العنف في حزبي وعلى المستوى الشخصي، لكن لولا الكفاح المسلّح، لكان مستحيلاً وضع الأكراد على جدول أعمال تركيا وجعل الهويّة الكردية موضوعاً للنقاش. أعلنت هذه المنظّمة المسلّحة وقفاً لإطلاق النار مرّات عدّة. لو كانت لدى الدولة رغبةٌ في حلّ هذه المشكلة سلمياً، لكان بوسعها الاستفادة من تلك المرّات. وعلى النقيض من ذلك، أخفت عملياً المشكلة الكردية عن الأنظار. لم

1 Abdullah Öcalan, '1978 PKK Kuruluş Kongresi konuşması', *İlk Konuşmalar, Weşanen Serxwebun* 91, 1998, p. 141.

٢ "الصعود إلى الجبال" أو "التوجّه نحو الجبال" استعارتان تدلّان على الانضمام إلى "حزب العمّال الكردستاني".

تعد القضيّة إلى جدول الأعمال إلّا عندما بدأت البنادق بإطلاق النار.
ذلك هو السبب في أنّ مثل هذا التصوّر واسع الانتشار بين الأكراد[١].

في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وقع الانقلاب الأشدّ ضراوةً. وقد حدّد مصير الحركة اليسارية في تركيا، وهو مصيرٌ سيختلف بالنسبة إلى اليساريين الأتراك والأكراد. ومثلما أشار الصحافي روشن تشاكير (Ruşen Çakir)، في الأعوام التي أعقبت طغمة عام ١٩٨٠ الحاكمة، نهضت الحركة الكردية من الرماد وأضحت فاعلاً سياسيّاً بارزاً، ليس في تركيا فحسب، بل كذلك في الشرق الأوسط الأوسع[٢]. وفي الآن عينه، انكمش اليسار الاشتراكي التركي بعد أن كان ذات يوم قوّةً مهمّةً، واختفى من المشهد السياسي. ساد إحساسٌ بالهزيمة وخيبة الأمل بعدما اختفى كثيرٌ من الأطراف الفاعلة في اليسار التركي أو زُجّ بهم في السجون. بعد هذا، اتّخذ "حزب العمّال الكردستاني" قراراً مفاده أنّ الطريق الوحيد لتحقيق أهدافه هو بالبنادق. تآكل التآخي بين اليسار الكردي والتركي تدريجيّاً. فقد الأكراد الشباب اهتمامهم بالمشروعات الاشتراكية على نطاق تركيا وأولوا الهويّة الكردية والقضيّة الكردية مزيداً من الاهتمام. لكنّ الصلات الوثيقة بين الأحزاب الكردية الشرعية وأحزاب اليسار التركي استمرّت حتّى هذا اليوم.

بعد استيلاء العسكريين على الحكم في ١٩٨٠، أضحى سجن ديار بكر رقم خمسة مكاناً لتحطيم الناشطين الأكراد باستخدام تعذيبٍ يفوق الوصف تضمّن الصعق بالكهرباء، والتعليق الفلسطيني[٣]، والضرب بخراطيم بلاستيكية، وانتزاع الأسنان،

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm için Kürtleri tatmin, Türkleri de ikna etmek lazım'، مقابلة مع شرف الدين ألتشي، *Radikal*، ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-icin- kurtleri-tatmin-turkleri-de-ikna-etmeklazim-1077830/

٢ انظر:
Ruşen Çakır, 'Yoktan var olan Kürt hareketi ile vardan yok olan Türk solu', *Vatan*, 7 February 2014.

متاح على الرابط:
http://www.gazetevatan.com/rusen-cakir-607569-yazar-yazisi-yoktan-var-olan-kurt-hareketi-ile-vardan-yok-olan-turk-solu/

٣ شكلٌ من أشكال التعذيب يُعرف أيضاً باسم (strappado)، تقيّد فيه يدا الضحية خلف ظهرها ثمّ يعلّق بحبلٍ مربوطٍ بالمعصمين.

والإكراه على تناول البراز. تذكّر المرحوم فلاد جميل أوغلو (Felat Cemiloğlu) إحدى تجاربه حينما كان هناك:

> طُلب مني في أحد الأيّام الوقوف على قدم واحدة. انهرت بعد حينٍ من الوقت. وهذا يعني أنّ عليّ تلقي العقاب. جُعلوني أفتح غطاء مياه الصرف الصحي قرب الجدار وأتناول حفنةً من الغائط وأضعها في فمي[1].

أمضى جميل أوغلو ثمانية أشهرٍ في سجن ديار بكر رقم خمسة بتهمة ملفّقة هي تقديمه المال إلى أعضاء في "حزب العمّال الكردستاني". حين سُمح له أخيراً بالعودة إلى زنزانته، انتزع جميع أسنانه التي كانت مخلخلةً بالفعل جرّاء الضرب المبرّح. "غسلت فمي، لكنّني شعرت بالرائحة رغم كلّ الجهود التي بذلتها لإزالتها. لم يكن بوسعي احتمال ذلك"[2].

كما عبّر عن ذلك مراد باكر (Murat Paker)، أستاذ علم النفس في جامعة بلجي (Bilgi University)، "حاولوا في ديار بكر سحق الانتماء الكردي"[3]. لم تُسدّ سُبُل المقاومة المدنية مجدّداً بالنسبة إلى الأكراد فحسب، بل باتت أيضاً محفوفةً بضروبٍ من الخطر والهمجية يعافها الضمير.

أوضح لي أحد كبار مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" القرار الأوّلي لحمل السلاح:

> لم نحمل البنادق لدحر الجيش التركي أو تدمير الدولة. حملناها للدفاع عن وجودنا وحقوقنا كأكراد. لو مُنحنا حقوقنا، ما الذي كان سيدفعنا إلى حمل البنادق؟ إنّ مقاربة "حزب العمّال الكردستاني" هي إجبار الجمهورية التركية على حلّ المشكلة الكردية[4].

١ ورد في: Hasan Cemal, *Kürtler* (Istanbul: Doğan Kitap, 2003)، ص. ٣٠.
٢ المصدر السابق، ص. ٣١.
٣ ورد في:
Jenna Krajeski, 'Turkey's museum of shame', *Foreign Policy*, 30 December 2011.
متاح على الرابط:
http://foreignpolicy.com/201130/12//turkeys-museum-ofshame/
٤ انظر: Ezgi Başaran, 'Öcalan sıralamayı değiştirdi, çekilmeyi bir adım öne aldı'، مقابلة مع

لقد انبثقت من طغمة عام ١٩٨٠ الحاكمة دولةٌ أشدّ وحشيةً. وكانت محاولتها الأولى للقضاء على الثقافة الكردية هي حظر اللغة الكردية في ١٩٨٣. من ذلك الوقت فصاعداً، مُنع فعليّاً كلّ ما هو كردي. فُرضت الأحكام العرفية في المنطقة، وأعقبها في ١٩٨٧ إعلان حالة الطوارئ التي استمرّت حتّى عام ٢٠٠٢. لم يصبح العيش في المنطقة غير محتملٍ فحسب، بل كذلك السفر إلى غرب تركيا. أوضح الكاتب الكردي شيخموس ديكَن (Şeyhmus Diken) في كتابه ما يعنيه أن يكون المرء مواطناً عاديّاً من ديار بكر:

> حين توجّهنا إلى غرب البلاد بسيّارتنا التي تحمل لوحةً رقمها ٢١، وهو رقمٌ يشير إلى أنّنا من ديار بكر، أوقفتنا الشرطة وتعرّضنا للتفتيش. اعتقدنا أنّ تغيير لوحتنا سيخلّصنا من هذا البؤس. لكن لا، ففي كلّ مرّة يكون لدينا عملٌ في أيّ مكتبٍ حكومي، كنّا نُعامل معاملةً سيئة. تعلّمنا أن نضبط أنفسنا، وأن نخفي العلامات التي قد تشير إلى كرديتنا وتثير إذاً غضب الحكومة. هذا ما كان عليه حال من هو من ديار بكر[1].

أُعيدت تسمية المدن والبلدات الكردية. بحلول عام ١٩٨٦، بات لـ٢٨٤٢ قرية من أصل ٣٥٢٤ قرية في المنطقة اسمٌ تركيٌّ جديد[2]. أضحت السجون بيتاً ثانياً للأكراد، وكانت هي الأمكنة التي أُعيد فيها بعث "حزب العمّال الكردستاني" والحركة الكردية للمرّة الثانية. تُظهر قصةٌ شجيّةٌ للكاتب الكردي المؤثّر موسى عنتر (العم موسى (Ape Musa)) مدى الدور الذي أدّته الاعتقالات والسجون في الحركة الكردية. كان ذلك في مطلع تسعينيات القرن العشرين. اشترى موسى عنتر وعاءً من بيلاف الأرز من بائعٍ متجوّلٍ قبالة مركز أتاتورك الثقافي (AKM) في ميدان تقسيم وشرع في تناوله. أدرك الصبي البائع أنّ زبونه هو موسى عنتر، فصاح بالكردية ببائعي البيلاف الآخرين

رمزي كارتال، *Radikal*، ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ocalan-siralamayi-degistirdi-cekilmeyi-bir-adim-onealdi-1129686/

1 Şeyhmus Diken, *Sırrını Surlarına Fısıldayan Şehir: Diyarbakır* (Istanbul: İletişim Yayınları, 2002), p. 28.

2 McDowall, *A Modern History of the Kurds*, p. 427.

المصطفين قبالته: "العمّ موسى هنا!" (Ape Musa hat!). سرعان ما اندفعوا جميعاً نحوه بأكشاكهم، وعندما أنهى العم موسى طعامه واتّجه نحو حافلة صغيرة، رافقوه بموكبٍ أعاق حركة المرور. قبّلهم العمّ موسى على جباههم، وركب الحافلة. سأله سائق الحافلة مدهوشاً: "أيّها العم، ما هي علاقتك بجميع هؤلاء الشبان؟" فأجاب: "جميعهم أبنائي". أصرّ السائق: "هل جميع أبنائك يا عمّاه بائعون متجوّلون لبيلاف الأرز؟"، "لا"، أوضح العمّ موسى، "هؤلاء أبنائي هنا فحسب. الآخرون في السجون، هنا وهناك".

في مناخٍ يسوده قمعٌ حكوميٌّ شرس، عاد "حزب العمّال الكردستاني" إلى تركيا وقد أصبح هدفه الرئيسي الدولة التركية، بادئاً في آب/ أغسطس ١٩٨٤ هجوماً على قوّات الأمن التركية في بلدتي إرو (Eruh) وشمدينلي (Şemdinli). وتتواصل حتّى اليوم المواجهات بين "حزب العمّال الكردستاني" والقوّات التركية باستخدام أدوات الحرب التقليدية كافّة. كذلك وكجزءٍ من سياسة الحكومة في مكافحة الإرهاب، جرى إنشاء نظام حرس القرى الذي زود بحلول عام ١٩٩٣ قرابة ٣٥٠٠ قروي بالأسلحة لمحاربة "حزب العمّال الكردستاني".

في غضون ذلك، تغيّرت قواعد اللعبة أيضاً في جبهة "حزب العمّال الكردستاني". إذ زادت حرب الخليج عام ١٩٩١ من قوّة هذا الحزب. فبعد أن مُنح الأكراد العراقيون إقليماً يتمتّع بالحكم الذاتي، شرع "حزب العمّال الكردستاني" في استخدام الأراضي الخاضعة لسيطرتهم وحصل على أسلحة ثقيلة. يعود تأهيل جبل قنديل والأراضي المتاخمة له كمقرّ قيادة لـ"حزب العمّال الكُردستاني" بتاريخه إلى تلك المرحلة. ومن هذه اللحظة فصاعداً، "بدأ الحزب العمل بوصفه أشبه بجيشٍ أكثر ممّا هو مجموعاتٌ تخوض حرب عصابات"[1]. "أجازت القيادة المذابح وأظهرت استعدادها للتضحية حتّى بعناصرها على اختلاف رتبهم لإثبات قدرة الحزب على العمل بحزم"[2].

كان "حزب العمّال الكردستاني" عديم الرحمة، وكذلك كانت الحكومة. فبين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٩، قُتل ٥٨٢٨ ضابط أمنٍ تركي و٥٣٩٠ مدنياً و١٩٧٨٦ مقاتلاً

1 Ahmad, *Turkey: The Quest for Identity*, p. 164.

2 Vera Eccarius-Kelly, *The Militant Kurds: A Dual Strategy for Freedom* (Santa Barbara, CA: Praeger Publishers, 2012), p. 111.

من "حزب العمّال الكردستاني"[١]. كما جرى إخلاء ٤٠٠٠ قرية من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٥. وفقاً للجنة بحوث حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، نُقل ٣٨٦ ألف قروي إلى أماكن أخرى، لكنّ باحثين كُثراً يقدّرون أنّ العدد يقارب ٤,٥ مليون[٢].

يدّعي تقرير أصدرته في ١٩٩٦ لجنة شرق وجنوب شرق تركيا في "حزب الشعب الجمهوري" (CHP) أنّه بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ جرى، بأوامر من رؤساء الشرطة المحلّية وحرس القرى، تهجير آلافٍ من السكان الأكراد من منازلهم بسبب صلاتٍ مزعومةٍ مع "حزب العمّال الكردستاني". كذلك، كشف التقرير عينه أنّ الدولة أحرقت وصادرت منازل الناس الخالية وحقولهم وحظائرهم. كانت الحكومة غافلةً عن احتياجات أولئك المهجّرين قسراً، كحاجتهم إلى الرعاية الصحية والتعليم والمأوى[٣].

بات وجود الجنود والدرك الأتراك دائماً، وارتفعت أعدادهم لأكثر من مئتي ألف. كانت هنالك عمليات قتلٍ خارج إطار القانون لرجال أعمالٍ وناشطين أكراد. وقد اعتبرت المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان اختفاء مئات الأكراد بمنزلة انتهاكٍ لحقوق الإنسان، كما أنّها أصدرت تنديداً بالحكومة التركية. تجتمع في كلّ يوم سبتٍ أمهات أولئك المختفين في أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات، وتُطلق عليهنّ تسمية "أمّهات يوم السبت"، في ميدان تقسيم المركزي في إسطنبول لتذكّر أبنائهنّ وبناتهنّ وتذكير الآخرين بهم. ما من شكٍّ في أنّ المدنيين من الأتراك والأكراد كانوا ضحايا المعارك الشعواء بين الطرفين.

أواسط التسعينيات، أعلن "حزب العمّال الكردستاني" برنامجاً جديداً تصبح النساء وفقاً له جزءاً بالغ الأهمّية في التمرّد الكردي ومولّد ثورةٍ ثقافيةٍ حلم بها بعض الأشخاص في المنطقة الكردية. آنذاك، أدرك "حزب العمّال الكردستاني"

١ وزارة الدفاع التركية، مصادر القوّات التركية العسكرية والشرَطية، ٢٠١١.

٢ انظر: Global IDP Database, 'Profile of internal displacement: Turkey (تجميع المعلومات المتاحة على قاعدة بيانات النزوح الداخلي العالمي IDP في مجلس اللاجئين النرويجي)، متاح على الرابط:
http://www.internal-displacement.org/assets/library/Europe/Turkey/pdf/Turkey+-July+2003.pdf

٣ انظر: TBMM 10/25 Esas Sayılı Meclis Araştırması Komisyonu Raporu (1996). متاح على الرابط:
https://www.tbmm.gov.tr/sirasayi/donem20/yil01/ss532.pdf

حاجته لاسترعاء الاهتمام الدولي بالقضيّة الكردية من أجل تحقيق أي هدف من أهدافه. فاستخدم الوسيلة الوحيدة التي يعلم فاعليتها: العنف. شرع "حزب العمّال الكردستاني" في موجة من الاحتجاجات الجماعية ونسف المصالح التجارية التركية في أوروبّا بصورة رئيسية. لكنّ التبدّل الحقيقي في سياسة المنظّمة حدث تقريباً بعد اعتقال عبد الله أوجلان والحكم عليه بالسجن مدى الحياة في إمرالي. ورغم أنّ اعتقاله استُقبل باحتجاجات واسعة النطاق وبإضرام بعض المحتجين النار في أنفسهم حتّى الموت في بعض الحالات، فقد كانت هنالك أيضاً حالات انشقاقٍ خطيرةٌ عن المنظّمة[1]. وفقاً للقوّات المسلّحة التركية، انخفض عديد قوّات حرب العصابات لدى "حزب العمّال الكردستاني" إلى ستة آلاف مقاتلٍ من أصل خمسين ألفاً[2]، رغم استمرار أوجلان بالتواصل مع الكوادر العليا في الحزب عن طريق المحامين[3]. لقد مثّل اعتقال أوجلان تبدّلاً في خطاب "حزب العمّال الكردستاني" وأيديولوجيته، عندما صرّح في عام ١٩٩٩ قائلاً: "كفاحٌ شاملٌ من أجل الأخوّة والتآخي، ينبغي أن يكون السلام والديموقراطية أساس الأنشطة كافّة داخل البلاد وخارجها. نريد سلاماً حقيقيّاً وديموقراطيةً حقيقيةً لتركيا"[4].

تطوّر "حزب العمّال الكردستاني"

يسألني زملائي الغربيون بين حينٍ وآخر، في محاولةٍ لفهم الأفعال العنيفة لـ"حزب العمّال الكردستاني" التي تبدو متناقضةً مع خطابه، عن أمورٍ من قبيل ما الذي يفعله "حزب العمّال الكردستاني"؟ ما هي الفكرة التي يحاول إيصالها؟ عادةً ما تكون إجابتي البسيطة الأولى أنّه ليس ثمّة منطقٌ في الحرب. لكنّني أشير بعد ذلك إلى أنّ الحزب منظّمةٌ معقدةٌ، في بنيتها وثقافتها في آنٍ معاً. إذ إنّها تختلف عن جماعات التمرّد المقاتلة الأخرى بقدر ما تختلف عن أيّ حزبٍ سياسي.

1 Eccarius-Kelly, *The Militant Kurds*, p. 121.

٢ المرجع نفسه، ص. ١٦٥.

٣ تعرّض محامو أوجلان للاضطهاد بتهمة انتمائهم إلى منظّمة إرهابية.

٤ انظر: 'Abdullah Ocalan - özgür kadın'. متاح على الرابط:
https://www.a-ocalan-ozgurkadin.info/2-10-2015-mektubu-1999-mektuplari/

لقد ساعد إنكار الدولة التركية المتواصل لحقوق الأكراد في الحفاظ على مشروعية "حزب العمّال الكردستاني" ووجاهته في أعين الناس[١]. "يقولون إنّ المشكلة الكردية ستُحلّ في حال اختفاء "حزب العمّال الكردستاني". "حزب العمّال الكردستاني" ليس مشكلةً، بل إنّه قوّةٌ نجمت عن مشكلة"، كما قال دوران كالكان في مقابلة أجرتها معه وكالة أنباء الفرات في شباط/ فبراير ٢٠١٣:

> قوموا بحلّ المشكلة، ولن يبقى "حزب العمّال الكردستاني" هو "حزب العمّال الكردستاني" الحالي: إن لم تحلّوا المشكلة، لن تغيّروا "حزب العمّال الكردستاني"، بغضّ النظر عمّا تفعلوه. هنالك حدودٌ لما يمكن أن يفعله "حزب العمّال الكردستاني". الدولة، الحكومة هي من يتحمّل مسؤولية إيجاد حلّ. ليس لدى زعماء الحزب طموحٌ لحكم تركيا أو المجتمع الكردي[٢].

سنواتٌ من العنف، والهجمات الضارية، والأضرار الجانبية التي طالت ضحايا مدنيين وعشرات آلاف الموتى، عجزت عن إضعاف رغبة معظم الأكراد في بقاء "حزب العمّال الكردستاني". لقد عُدّت المجموعة، بصرف النظر عن أيديولوجيتها أو وسائلها، مدافعاً عن الأكراد في مواجهة الدولة. علّة وجودها هي البقاء حيّةً ترزق، وستظلّ كذلك ما دامت الحكومة التركية تتابع سياساتها الراهنة.

***

كتب توماس فريدمان (Thomas Friedman) ذات مرّةٍ في عموده في صحيفة *The New York Times* أنّ "مجرّد محاولة معرفة الاختلافات بين الأحزاب والميليشيات الكردية

1 Eric W. Schoon, 'The paradox of legitimacy: resilience, successes, and the multiple identities of the Kurdistan Workers' Party in Turkey', *Social Problems* 62/2 (2015) p. 62.

٢ انظر: 'KCK Yürütme Konseyi üyesi Duran Kalkan ANF'ye konuştu', *Sol*, 27 February 2013، متاح على الرابط:

http://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/kck-yurutme-konseyiuyesi-duran-kalkan-anfye-konustu-haberi-68892

في سوريا والعراق - "وحدات حماية الشعب"، و"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، و"الاتّحاد الوطني الكردستاني"، و"الحزب الديموقراطي الكردستاني"، و"حزب العمّال الكردستاني" - استغرق مني يوماً"[١]. لقد كان محقّاً. إذ يصعب بالفعل تتبّع السياسات الكردية، بسبب وجود عدد كبيرٍ من المجموعات ووجود كثيرٍ من الانقسامات في الطيف السياسي وفي كلّ جزءٍ من أجزاء كردستان. يشغل "حزب العمّال الكردستاني" مكاناً خاصّاً في المشهد بذلك المعنى، لأنّ لديه نزوعاً لإعادة تسمية نفسه، وإنشاء منظّمات جامعة، وإيجاد كيانات سياسية جديدة. وهو يعمل ذلك، أوّلاً انطلاقاً من رغبة في إعادة ابتداع المنظّمة وتكييفها عبر مختلف الأطوار الأيديولوجية. ويرغب، ثانياً في استيعاب أكبر قدرٍ ممكنٍ من الناس ضمن الحركة. من الصعوبة بمكانٍ توريط ناشطين سلميين أو شخصيات عامة في مجموعة مسلّحة، لكن من الأيسر فعل ذلك عبر تجمّعات ومنظّمات مختلفة. ذلك هو السبب في أنّ أوجلان أطلق أسماءً منمّقةً على منظّمات جديدة، لا يتذكّر أحدٌ اليوم كثيراً منها. لكنّ هذا الطموح سبّب إرباكاً وفورةً من الاختصارات أخفقت في خدمة الغرض. أعاد "حزب العمّال الكردستاني" تسمية نفسه بدايةً باسم "مؤتمر الديموقراطية والحرّية الكردستاني" (KADEK) ثمّ باسم "مؤتمر الشعب الكردستاني" (KONGRA-GEL)، قبل أن يعود في نهاية المطاف لاسمه الأساسي "حزب العمّال الكردستاني"، بما أنّ الأسماء الأخرى لم تحافظ على الجمهور الانتخابي. عام ٢٠٠٥، شكّل "حزب العمّال الكردستاني" منظّمةً تشريعيةً وتنفيذيةً أخرى تُدعى "منظومة المجتمع الكردستاني"، تضمّ منظّمات كردية من ذات التوجّه الأيديولوجي في إيران وسوريا، "حزب الحياة الحرّة الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي" على التالي.

عرض أوجلان خلال اجتماعه بمسؤولي الحزب الكردي الرئيسي، "حزب الشعوب الديموقراطي"، أثناء عملية السلام في شباط/ فبراير ٢٠١٤ شرحاً موجزاً لتأسيسه "منظومة المجتمع الكردستاني":

---

١ انظر: Thomas L. Friedman, 'When the necessary is impossible', *New York Times*, 30 March 2016. متاح على الرابط:
http://www.nytimes.com/201630/03//opinion/whenthe-necessary-is-impossible.html?_r=0

> يقولون إنّ جهاز الاستخبارات الوطني أسّس "منظومة المجتمع الكردستاني". أبلغت السيّد أمره (أمره تانر (Emre Taner)، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الوطنية) أنّنا بحاجة إلى منظّمة أخرى، لأنّ "حزب العمّال الكردستاني" غير شرعي. أردت أن تكون منظومة المجتمع الكردي فرعاً شرعيّاً[1].

إضافة إلى ذلك، اعتقد أوجلان بإمكان تحقّق حلمه بكونفيدرالية ديموقراطية بمنظّمة جامعة على غرار "منظومة المجتمع الكردستاني". كانت هذه أيديولوجية استمدّها من أعمال المنظّر السياسي موراي بوكتشين (Murray Bookchin)[2]. ووفقاً للسند المنطقي لـ"منظومة المجتمع الكردستاني" الذي كتبه أوجلان،

> فإنّ كونفيدرالية كردستان الديموقراطية ليست نظام دولة، إنّها حركة الشعب الكردي لتأسيس ديموقراطيتهم الخاصّة وتنظيم نظامهم الاجتماعي الخاصّ، إنّها التعبير عن الاتّحاد الديموقراطي للشعب الكردي الذي انقسم إلى أربعة أجزاء وانتشر في أرجاء العالم شتّى[3].

فسّرت الحكومة التركية منظومة المجتمع الكردي بأنّها "الهيكل الحضري لـ"حزب العمّال الكردستاني"" وشنّت حملة اعتقالات للقائمين بأعمال رؤساء البلديات والأكاديميين والمحامين والصحافيين عام ٢٠٠٩. في العامين التاليين، اعتقل أربعة آلاف شخص أو احتُجزوا في عملية مكافحة "منظومة المجتمع الكردستاني" هذه، كثيرون منهم مؤيّدون للحزب الكردي الشرعي "حزب السلام والديموقراطية" (BDP) ("حزب الشعوب الديموقراطي" لاحقاً). كان هدف الحكومة إعاقة المأسسة الاجتماعية السياسية المتواصلة للحركة الكردية ومنع كونفيدرالية أوجلان

1 *İmralı Notları - Demokratik Kurtuluş ve Özgür Yaşamı İnşa* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2014), p. 239.

2 Murray Bookchin, *The Ecology of Freedom: The Emergence and Dissolution of Hierarchy* (Chico, CA: AK Press, 2015).

3 'KCK Sözleşmesi'

متاح على الرابط: https://tr.wikisource.org/wiki/KCK_Sözleşmesi

الديموقراطية من التشكّل[1].

لم يكن تجريم السياسيين الأكراد تكتيكاً جديداً، فقد استُخدم ضدّ الحركة منذ سبعينيات القرن العشرين. لم يكن يُسمح للسياسيين الأكراد المعتدلين بأن يغدوا جزءاً من العملية السياسية. مُنع "حزب العمل الشعبي" (HEP)، كما حدث مع سابقيه. وتسبّبت ليلى زانا (Leyla Zana)، أوّل امرأةٍ كرديةٍ تُنتخب للبرلمان في ١٩٩١، في ضجةٍ عند تحدّثها بالكردية في ختام أدائها لليمين البرلماني وسُجنت نتيجةً لذلك عشر سنوات.

عام ١٩٩٥، شُكّل "حزب الشعب الديموقراطي" (HADEP). تعرّض زعيم الحزب وأعضاؤه لمضايقة الشرطة والجهاز القضائي إلى أن قرّرت المحكمة الدستورية إغلاق الحزب في ٢٠٠٣ على أساس ارتباطه العضوي بـ"حزب العمّال الكردستاني". أمّا "حزب المجتمع الديموقراطي" (DTP) الذي قاده أحمد ترك (Ahmet Türk) وأيسل توغلوك (Aysel Tuğluk)، فقد تأسّس في ٢٠٠٥، ليعاني بئس المصير الذي عاناه سابقوه بعد أربع سنوات. وعام ٢٠٠٩، أُغلق "حزب المجتمع الديموقراطي" الذي كان لديه عشرون ممثلاً في البرلمان وتسعة وتسعون رئيس بلدية في المنطقة الكردية. ولم يكن كثيرٌ من هذه التصرّفات مبرّراً في أعين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي استنتجت أنّ هذه الإغلاقات تمثّل انتهاكاً للاتفاقية. لكنّ اضطهاد الحكومة للأكراد زاد من صورتها السلبية ولم يفد إلّا في تعزيز موقف "حزب العمّال الكردستاني" بدلاً من إضعافه. من الإنصاف القول إنّ "حزب العمّال الكردستاني"، رغم أعماله العنفية، يدين كثيراً بشعبيته للحكومة التركية. كما أنّ الأحزاب السياسية الكردية تمتّعت بحصّةٍ وافرةٍ من تلك الشعبية، رغم تعرّضها للمضايقة الحكومية. ففي عام ٢٠١٤، حصل "حزب السلام والديموقراطية"، سلف "حزب الشعوب الديموقراطي"، على غالبية الأصوات في المنطقة فأصبح أكبر الأحزاب وكوفئ بسبعةٍ وتسعين رئيس بلدية.

1 Derya Bayır, 'The role of the judicial system in the politicide of the Kurdish opposition', in Cengiz Güneş and Welat Zeydanlıoğlu (eds), *The Kurdish Questionin Turkey: New Perspectives on Violence, epresentation and Reconciliation* (London: Routledge, 2013), p. 33.

ظاهرة أوجلان

يستحيل إدراك الدلالة الحقيقة لعبد الله أوجلان بالنسبة إلى الشعب الكردي وحركته من دون التجوّل في شوارع ديار بكر أو هكاري أو شرناق (Şırnak). ويستحيل بالمثل تبيّن ولاء الناس غير المحدود له من دون رؤية ملصقات صوره معلّقة بجانب ملصقات صور الشيخ سعيد في معظم غرف معيشتهم أو سماع أطفال في الخامسة من أعمارهم يهتفون بالكردية "يعيش الرئيس آبو" (Biji Serok Apo). "هل تعلمين بماذا يفكّر الأكراد حين يفكرون بأوجلان؟" سألني ذات مرّة سياسيٌّ كردي، وتابع مجيباً عن سؤاله:

> لم أكن موجوداً. رُفضت هويّتي. كنت أخجل من القول إنّني كردي. كنت عُرضةً لخطر فقدان لغتي. كنت أعاني من سوء المعاملة. كنت منبوذاً. كنت محروماً من وعيٍ قوميّ. أحسست أنّني فراغٌ في الفضاء. لم يعد يراودني الآن مثل هذا الإحساس. وكلّ ذلك بفضل أوجلان[1].

منذ عقدٍ ونيّفٍ من الزمن، حكمت "حزب العمّال الكردستاني" "القيادة"، أي عبد الله أوجلان الذي يُشار إليه ليس بوصفه "القائد"، بل بوصفه "القيادة" (*Önderlik*)، وهو استعمالٌ غير مألوف للكلمة في اللغة التركية. التشكيك في الولاء لأوجلان في الحركة الكردية لا يحدث علانيةً أبداً، وانتقاده لا يجري إلّا بصفة غير رسمية، بتمتماتٍ مكتومةٍ وراء أبوابٍ مغلقة. إذ إنّ قيادة أوجلان التنظيمية والأيديولوجية والسياسية ليست موضع نقاشٍ داخل "حزب العمّال الكردستاني". عام ٢٠٠٥، جعله النظام الداخلي للحزب معصوماً: "القيادة هي أعلى هيئة نظرية وأيديولوجية في الحزب. تقرّر القيادة استراتيجية الحزب وسياساته الفكرية والنظرية. يعتبر "حزب العمّال الكردستاني" أنّ الرفيق أوجلان وأفكاره بمنزلة شخص الحزب وأفكاره،

---

١ انظر: 'Ezgi Başaran, 'Gerçek 2. Cumhuriyet şimdi başladı، مقابلة مع فيرات أنلي، *Radikal*، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/gercek-2-cumhuriyet-donemi-simdi-basladi-1126507/

ويسلّم بأنّه هو القيادة"[1].

ويرد في النظام الداخلي نفسه أنّ المهمّة الأولى لعضو من أعضاء "حزب العمّال الكردستاني" هي "جعل حياة القائد آبو وحرّيته هدف حياته (العضو) أو حياتها". من المرفوض بالنسبة إلى الحركة الكردية مجرّد التفكير بتحدّي أوجلان، ناهيك باستبداله. وما دام لم يُنتخب لمنصب "القيادة"، فلا يمكن استبداله بأيّ عملية ديموقراطية.

لم يكن عبد الله أوجلان في الأيّام الأولى من تشكيل "حزب العمّال الكردستاني" سوى واحد من المؤسّسين، وواحد من "الإخوة الأكبر سنّاً". كان في الواقع أحد أكبرهم سنّاً، وأفضلهم تعليماً وقدرةً على صياغة الأفكار، لكنّه لم يمتلك أيّ سمة مهمّة أو متميّزة من شأنّها أن ترقى به إلى موقع قائدٍ بلا منازع. بل إنّ اللغة التي يتحدّث بها هي التركية وليست الكردية. لقد أقرّ بذلك بلسانه عام ١٩٨٧: "لم أحمل مسدّساً بيدي ولم أكن مقاتلاً، ولم أتجوّل وسط الحشود. لكنّ ولائي الشديد للمهمّات التنظيمية جعلني شخصيةً قويّةً ثابتة"[2].

عبادة الشخصية أمرٌ شائعٌ في الموروث اليساري للقرن العشرين حيث تمتدّ جذور "حزب العمّال الكردستاني" الأيديولوجية. بذلك المعنى، تكتشف فيرا إكاريوس كيلي (Vera Eccarius-Kelly)، مؤلّفة كتاب *The Militant Kurds* [الأكراد المقاتلون]، أوجه شبهٍ بين "حزب العمّال الكردستاني" ومنظّمة "الدرب المضيء" (Sendero Luminoso) الماوية في بيرو، بما أنّ الجماعتين تعتمدان على إلهام قائدٍ كلّي القدرة يفرض نظاماً صارماً من التراتبية والسيطرة[3].

ثمّة حدثان محوريان ألقيا ذلك الدور على عاتق أوجلان. كان أوّلهما نشوء "حزب العمّال الكردستاني" كمنظّمة مسلّحة بصورةٍ أساسية بدلاً من حزبٍ سياسي، رغم اسمه. اقتضى ضمان ولاء المتطوّعين للحزب شخصيةً حازمةً وتراتبيةً لا تقبل الجدل. وقد استوفى هذا الشرط أن يصبح أوجلان هو "القيادة". كما أنّ إشارته إلى المقاتلين

١ انظر: PKK Tüzüğü. متاح على الرابط:
https://rojbas2.wordpress.com/pkk-tuzugu/

2 Abdullah Öcalan, 'Önderlik gerçekliği ve PKK deniyimi', *Weşanen Serxwebun* 55/1 (1992), p. 144.

3 Eccarius-Kelly, *The Militant Kurds*, p. 112.

الذين يضحّون بحياتهم بأنّهم وحدهم - باستثنائه بطبيعة الحال - يجسّدون الثوار الأكراد الحقيقيين نابعةً من هذا الالتزام. ورغم أنّ المنظّمة تفتقر إلى عملية ديموقراطية داخلية وتحكمها عبادة الشخصية، فالنقد الذاتي عُرفٌ متّبع، وفق المنشأ الماركسي اللينيني للمنظّمة. تُبيّن محاضر جلسات مؤتمرات "حزب العمّال الكردستاني" على مرّ السنين أنّ النقد الذي يتاخم حدود العداوة بين الأعضاء هو أمرٌ شائع. أمّا أوجلان، فكان الشخص الوحيد المعفى من هذا النقد الذاتي المماسس. كان على كثيرٍ من كبار المقاتلين، ومن ضمنهم أولئك الذين يقودون الحزب حالياً من جبل قنديل، الخضوع لعملية التعبير عن نقد الذات تلك التي تدعى "özeleştiri vermek" في رطانة "حزب العمّال الكردستاني"، ويدفعون ثمنها في أحد سجون الحزب إمّا في البقاع وإما في جبل قنديل.

أمّا الحدث الثاني الذي جعل أوجلان شخصيّةً أكبر من الحياة، فكان اعتقاله في شباط/ فبراير ١٩٩٩. أقام أوجلان في سوريا حتّى ١٩٩٨، لكنّه فرّ إلى كينيا بعد ضغط تركيا على الحكومة السورية لتسليمه، حيث أُلقي القبض عليه، ما حوّله إلى بطلٍ ضحّى بنفسه في أعين الشعب الكردي. لم يعد الآن مجرّد رئيس منظّمة متمرّدة، بل كذلك قائد حركةٍ سياسيةٍ وثقافيةٍ واجتماعية. حينما سألت مراد قره يلان، وهو من كبار قادة "حزب العمّال الكردستاني"، عن السبب الذي دفعهم إلى بناء مؤسّسة "القيادة"، أجاب قائلاً:

> اسمعي، لدينا ثقافةٌ حزبية، ثقافةٌ جماعية. لقد استغرقت وقتاً طويلاً، لكنّها توطّدت في نهاية المطاف. أيّاً يكن القرار المشترك، يلتزمه الجميع حالاً من دون إثارة أيّ اعتراض. لكن ينبغي ألّا يُفهم ذلك بوصفه ثقافة إذعان. إذا كان القرار قد اتُّخذ بعد نقاشٍ مطوّل، فلماذا سيثير أيّ شخصٍ اعتراضاً ما، أليس كذلك؟ إنّها ممارسةٌ جديدةٌ بين الأكراد. ما هي المشكلة التي عانتها الحركة الكردية لسنوات؟ غياب قدرتها على تجميع قواها. هذا هو السبب في أنّنا توحّدنا بقوّةٍ حول القيادة. لقد عانت الحركات الكردية كافّة من التشظّي والضعف على الصعيد الداخلي. أمّا "حزب العمّال الكردستاني"، فهو توليفةٌ منها جميعاً؛ إنّه

هيكلٌ إداريٌّ وُلد من كلّ هذا التشظّي[١].

لكنّ "القيادة"، من وجهة نظر الشعب الكردي، تحظى بمعنىً عاطفيٍّ أكبر من التفسير الذرائعي الذي قدّمه قره يلان. يوضّح فيرات أنلي، القائم بأعمال رئيس بلدية ديار بكر الذي أمضى وقتاً في السجن بسبب كونه عضواً في "حزب العمّال الكردستاني" عام ٢٠٠٩ ولاحقاً في ٢٠١٦ بعد فشل عملية السلام، السبب في تعلّق الشعب الكردي بأوجلان مثل هذا التعلّق:

> أوجلان ظاهرة. يكاد يكون شخصيةً أسطوريةً بالنسبة إلى عددٍ معتبرٍ من الأكراد. وهو ذو تأثيرٍ هائل. دعونا لا ننسى أنّ مئات من الأشخاص أضرموا النار في أجسادهم من أجله وأنّ آلافاً آخرين أضربوا عن الطعام حينما اعتُقل. ذلك هو السبب، أيّاً كان، في أنّ الأكراد سيتقبّلون دوماً أنّه "لا بدّ من أنّ القيادة تعلم شيئاً لو أنّها اتّخذت هذا القرار"[٢].

أضرب ناشطون أكرادٌ عن الطعام احتجاجاً في كلّ مرّةٍ احتجزت فيها الحكومة أوجلان في الحبس الانفرادي وقطعت اتّصالاته بعائلته وبالمحامين. كان آخر تلك الإضرابات في ٢٠١٢. حمّلني مضربين عدّة من المضربين الخمسمئة رسائل يُرثى لها من السجن توضّح محاولتهم اليائسة لإسماع صوتهم. قال أحدهم:

> نحن في إضرابٍ عن الطعام لا رجعة عنه منذ ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. نفعل ذلك لأنّه جرى تجاهل أمّة مرّةً أخرى، أمّة في شخص عبد الله أوجلان الذي يشير إليه آلاف الأشخاص باعتباره صوت "إرادتنا". الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلم الاجتماعي في هذه الأرض هي إلغاء حجره.

---

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm olsun ben iş bulurum'، مقابلة مع مراد قره يلان حول جبال قنديل، *Radikal*، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-olsun-ben-is-bulurum-1131279/

2 Başaran, 'Gerçek 2. Cumhuriyet şimdi başladı'.

وكتب آخر:

> الواقع أنّ الدولة تتعامى عن مطالبنا لأنّ الحقّ في تلقّي التعليم بلغتنا الأمّ والحقّ في حرّية قائد "حزب العمّال الكردستاني" هما خطٌّ أحمر بالنسبة إلى الشعب الكردي. كثيرٌ من أصدقائي في السجن أضربوا عن الطعام بسبب ذلك. إن مسّهم أيّ أذىً، فينبغي مساءلة الحكومة التركية.

في اليوم الثامن والستين من الإضراب، سمحت الحكومة لعبد الله أوجلان برؤية أخيه، منهيةً شهراً من العزل. طلب أوجلان عبر أخيه وقف الإضراب، "لأنه حقّق هدفه"[1]. حينئذ فقط طُلب من مئات الأشخاص إنهاء الإضراب.

وفق عبّاس والي (Abbas Vali) من جامعة البوسفور، وهو باحثٌ كرديٌّ إيراني، لولا السياسات غير الصائبة للدولة، ما استطاع "حزب العمّال الكردستاني" رفع أوجلان إلى مثل هذا المستوى العالي:

> من وجهة نظر النخبة المثقّفة الكردية والأطراف الفاعلة السياسية، فإنّ أوجلان كان دوماً أوجلان. لكنّ سجنه جعله زعيماً معترفاً به للحركة الكردية. بوسعك أن تسجن زعيماً سياسيّاً، لكنّك لا تستطيع وضع زعيم حركةٍ سياسيةٍ وراء القضبان[2].

لقد استغرق الأمر الحكومة التركية وقتاً طويلاً، لكنّها أدركت في النهاية أنّه يمكن شيطنة أوجلان، ومحاربته عسكريّاً، بل وإلقاء القبض عليه، لكن من غير الممكن تجاهله ولا نبذه. كانت مخاطبة أوجلان بلقب "سيّد" تُعدّ في السابق جريمة. جرى تغريم كثير

---

١ انظر: Rengin Arslan, '68. günde açlık grevleri sona erdi', BBC Turkey, 18 November 2012. متاح على الرابط: http://www.bbc.com/turkce/haberler/2012121118/11/_hunger_strike_ends_update.shtml

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Silahsızlanma iyi planlanmazsa PKK radikalleşir'. مقابلة مع الأستاذ الجامعي عبّاس والي، *Radikal*، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣. متاحة على الرابط: http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/silahsizlanma-iyi-planlanmazsa-pkk-radikallesir-1119805/

من السياسيين والناشطين الأكراد بتهمة تأييد جريمةٍ أو الإشادة بمجرم، إلى أن حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام ٢٠١٣ بأنّ مثل هذه الأقوال هي شكلٌ من أشكال حرّية التعبير. في العام عينه، بدأت عملية السلام الأخيرة. أجرت الحكومة خطوةً عملاقةً من حيث الاعتراف بطبيعة المشكلة الكردية، إذ انتقلت من حظر السيّد أوجلان إلى جعله المفاوض الرئيس للسلام. على الأقلّ، هذا ما حسبه كثيرٌ منّا بكلّ حماسةٍ في ربيع عام ٢٠١٣. كان "Serok Apo" ("الرئيس آبو" باللغة الكردية) كما بات يُعرف بين الأكراد في الشارع، "القيادة" للحركة السياسية الكردية و"سيّد الإرهابيين" للحكومة التركية، على وشك الدعوة لإحلال السلام في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣، يوم النيروز.

انطلاق عملية السلام

عادةً ما يترافق النيروز، وهو احتفالٌ بالعام الجديد في الثقافتين الكردية والفارسية، بصداماتٍ في جنوب شرق تركيا. مُنع الاحتفال بالنيروز عمليّاً حتّى عام ٢٠٠٠، لأنّه كان رمزاً للهويّة الكردية ولم يكن موضع ترحيبٍ من الدولة التركية، مثله في ذلك مثل التعبيرات عن الهويّة الكردية كلّها. لكنّ الأمر كان مختلفاً هذه المرّة. سيجري الاحتفال بالنيروز وسيبدأ عصرٌ جديد. سوف نتخطّى، نحن شعب تركيا، مرارة التاريخ، الجرائر التي جررناها على بعضنا بعضاً في السنوات الثلاثين المنصرمة كافّة، ونهبط برّ أمان مستقبلٍ جديد مشرق. سنتذكر نيروز عام ٢٠١٣ باعتباره العام الذي حُلّت فيه المشكلة الكردية لتركيا وانتهى فيه النزاع المسلّح بين "حزب العمّال الكردستاني" والحكومة التركية.

أعلن رئيس الوزراء وقتذاك، رجب طيّب أردوغان، خلال مقابلةٍ تلفزيونية أنّ جهاز الاستخبارات الوطنية بدأ حواراً مع عبد الله أوجلان الذي حُكم، بعد إلقاء القبض عليه، بالسجن مدى الحياة في إمرالي، وهي جزيرةٌ في بحر مرمرة. اطّلع الرأي العام التركي على عملية السلام عبر كلمات أردوغان التي تلفّظ بها بلا مبالاةٍ تكفل إثارة الشكوك فيما إذا كان على بيّنةٍ من أهمّية الأخبار التي كان يدلي بها. من المؤكّد أنّ أردوغان، المعروف بسيطرته المحكمة على مشاعر الجمهور، كان على بيّنةٍ من ذلك وأنّ لا

مبالاته كانت متعمّدة. وقد قرّر، بمعرفته بأنّ ما قاله قادرٌ على استثارة استياء عامٍ هائل، مداراة ذلك بطريقة توحي بأنّ الأمر إجراءٌ عاديٌّ تنفذه الحكومة التركيةُ للقاء رجلٍ جرى تصويره كألدِّ أعداء الدولة.

لم يكن اللقاء أمراً جديداً، لكنّه لم يكن "إجراءً عادياً" بالتأكيد. إذ إنّ اللقاءات التي تشكّل شبه مفاوضاتٍ بين أوجلان ومختلف الحكومات التركية كانت تحدث منذ عام ١٩٩٣، غالباً عبر ضبّاط جهاز الاستخبارات الوطنية أو الجيش التركي. فقد اتّصل رئيسا الوزراء السابقان سليمان دميرل (Süleyman Demirel) ونجم الدين أربكان (Necmettin Erbakan) ورئيس الجمهورية السابق تورغوت أوزال بقادة "حزب العمّال الكردستاني" على مستويات عدّة[١]. لم يجلس حول الطاولة مقابل عبد الله أوجلان منذ إلقاء القبض عليه عام ١٩٩٩ حتّى عام ٢٠٠٦ إلّا ضبّاطٌ من الجيش التركي نيابةً عن الحكومة التركية. ومن عام ٢٠٠٦ فصاعداً، تولّى المهمّة جهاز الاستخبارات الوطنية. أمّا ما أضفى خصوصيةً على مبادرة عام ٢٠١٣، فهو إعلانها على الجمهور منذ البداية وانخراط سياسيين منتخبين فيها.

تعهّد أردوغان بعد يومين من إعلانه "تجرّع سمّ الشوكران" إذا اقتضت الضرورة لمتابعة عملية السلام[٢]، ما يعني ضمناً أنّه مستعدٌّ للمضيّ قُدُماً مهما كانت التكاليف السياسية. بعد أسابيع، علم الرأي العام أنّ عبد الله أوجلان الذي أُطلقت عليه منذ عقودٍ تسمية "قاتل الأطفال" و"سيّد الإرهابيين" سيستهلّ العملية برسالةٍ منه. سيتلو الرسالةَ أعضاءٌ أكراد في مجلس النوّاب أمام اجتماعٍ في ديار بكر وستذاع على الهواء في كلّ أرجاء البلاد.

كان من المستحيل حتّى الحلم بمثل هذا الحدث قبل عشرين عاماً.

وما كان الأكثر إثارةً للدهشة قلة وجود ردود فعلٍ علنية، عدا ردّ فعل زعيم الحزب القومي، "حزب الحركة القومية" (MHP)، وكان وقتئذ ثالث أكبر الأحزاب في البرلمان ولم يكن له تأثيرٌ كبير. فهذا الحزب يعتبر نفسه المدافع الوحيد عن

١ انظر: Vahap Coşkun, 'Process of resolution: gains and dangers', Democratic Progress Institute, 2015. متاح على الرابط:
http://www.democraticprogress.org/wp-content/uploads/201510//VAHAP-COSKUN-Report-Summer-2015.pdf.

٢ رجب طيّب أردوغان، خطاب في البرلمان التركي، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

أيديولوجية مصطفى كمال أتاتورك وممثلاً عن القوميين العلمانيين، ونوّه بمحاولة الحزب الحاكم و"حزب العمّال الكردستاني" حلّ المشكلة الكردية.

هنا كنّا، بلداً استنزفه نزاعٌ عنيفٌ استمرّ منذ ثمانينيات القرن العشرين وحصد أرواح نحو أربعين ألف شخص، نصنع السلام في نهاية المطاف. هذا ما كان يتصوّره معظم البلد، ويؤمن به ويريده بإخلاص. كشف استطلاعٌ للرأي جرى في ربيع عام ٢٠١٣ أنّ ٨١,٣ بالمئة من المستطلعين يعتقدون أنّ حلاً للمشكلة الكردية سيحقّق سعادةً للجميع[1]. كذلك، كشف استطلاعٌ آخر للرأي أعلنه رئيس الوزراء أردوغان نفسه أنّ ٦٤ بالمئة من المستطلعين أجابوا بنعم عن سؤال إن كانوا يؤيّدون عملية السلام[2]. شعر أردوغان، المشهور بالعيش على استطلاعات الرأي التي يتلقّاها أسبوعياً، بسعادة غامرة. "سترتفع هذه الأعداد ارتفاعاً كبيراً بعد النيروز"، كما قال في المقابلة عينها.

في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٣، قبل يوم من النيروز، وصلت إلى ديار بكر، يغمرني شعورٌ ساذجٌ بالبهجة. تجوّلت في شوارع ديار بكر متوقّعةً أن تكون مشاعر الأكراد متطابقةً مع مشاعري، والتقيت بطاهر ألتشي، رئيس نقابة المحامين في ديار بكر. بدا لي واضحاً أنّه كان متحمساً مثلي.

"أعتقد أنّنا نستطيع هذه المرّة تحقيق ذلك"، قال لي بابتسامةٍ مشرقة. "نحن قريبون من السلام أكثر من أيّ وقتٍ مضى".

صفّقنا بكفّينا كمراهقين.

***

في المساء، كان صحافيون بارزون ومديرو منظّماتٍ غير حكومية وسياسيون وناشطون

---

١ أجرت شركة شهيرة تُدعى "KONDA" باستبيانٍ في أيّار/ مايو في ٣٠ بلدة يعيش فيها ٢٦٥٠ نسمة. النتائج متاحة على الرابط:

http://t24.com.tr/haber/kondanin-son-anketi-cozum-surecine-destek-yuzde-813e-ulasti,229284

٢ انظر: 'Erdoğan'ın açıkladığı çözüm süreci anketi', *Ensonhaber*, 27 March 2013.
متاح على الرابط:

http://www.ensonhaber.com/erdoganin-acikladigi-cozum-surecianketi-2013-03-27.html

يجتمعون في فندقٍ فاخرٍ ذي خمس نجوم يُدعى ليلوز (Liluz) (أي الخزامى باللغة الكردية). وبما أنّنا في عشية يومٍ لن يُنسى في التاريخ التركي، فقد كنّا بحاجة إلى أن نتحادث.

كان مضيفنا هو مالك الفندق، شاه إسماعيل بدرخان أوغلو (Sahismail Bedirhanoglu)، أحد أثرياء رجال الأعمال الأكراد ورئيس اتّحاد رجال الأعمال في الجنوب الشرقي (DOGÜNSİFED). ويعرف عنه أنّه كرديٌّ معتدلٌ بالمعنى الأيديولوجي، وداعمٌ لحقوق الأكراد مع أنه أيضاً خادمٌ مطيعٌ لحكومة "حزب العدالة والتنمية". لقد كان يمشي على حبلٍ مشدود، محاولاً عدم إزعاج أيٍّ من الطرفين. ولهذا السبب، بدا أكثر من سعيدٍ لبدء المفاوضات بين "حزب العمّال الكردستاني" والحكومة التركية، ما سينقذه من الاضطرار إلى اختيار كلماته بحرص، خطوةً بخطوة.

كنّا خمسين شخصاً يجلسون حول موائد طعام كبيرةٍ تحت ثريّاتٍ مبهرجة في صالة الطابق العلوي لفندق ليلوز. كان موضوع المحادثة واضحاً: مسيرة السلام الكردية الجديدة - أو مسيرة الحلّ، كما كانت حكومة "حزب العدالة والتنمية" تحبّ أن تدعوها - كما ستبدو رسالة أوجلان لاستهلال العملية. كانت الساعة تقارب التاسعة مساءً حينما سمعنا أنّ الرئيس المشترك للحزب الكردي الرئيسي، "حزب الشعوب الديموقراطي"، صلاح الدين دميرطاش تلقّى للتوّ رسالةً من إمرالي عبر وسطاء جهاز الاستخبارات الوطنية.

"إنّه أمرٌ مفاجئ"، هذا ما قاله دميرطاش لأعضاء الحزب الآخرين الموجودين في الغرفة.

"مفاجئ بمعنىً جيدٍ أم سيئ؟"، سألتُ سيرّي ساكيك (Sırrı Sakık)، أحد أعضاء البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي"، أثناء عشاء فندق ليلوز.

فأجابني: "ليست لديّ أدنى فكرة. لم يقرأها إلّا ثلاثة أشخاص: صلاح الدين (دميرطاش)، وإدريس بالوكن (Baluken)، وسيرّي (سورييا أوندر (Süreyya Önder))، وسيتلون الرسالة أمام الحشد في ديار بكر غداً. "مفاجئ هي الكلمة الوحيدة التي حصلنا عليها من صلاح الدين".

ما يمليه الحسّ السليم أنّه إذا كان أوجلان، في تلك الرسالة، يدعو مقاتلي "حزب

العمّال الكردستاني" لقتال القوّات التركية حتّى الموت، فسيكون ذلك مفاجئاً بالفعل في سياق عملية السلام، لأنّه من غير الممكن بطبيعة الحال أن تسمح الحكومة التركية بوصول تلك الرسالة إلى أيادي الحركة الكردية. وعلى هذا، ينبغي أن تُعدّ رسالة أوجلان "مفاجئة بالمعنى الإيجابي"، هكذا حسبت. لكن كيف؟

لفهم مزاج أوجلان، توجّهت نحو شخصٍ يعرفه منذ عقودٍ من الزمن وعاد للتوّ من زيارته في سجن إمرالي. فقبل النيروز بشهر، سمحت الحكومة التركية لسياسيّين كرديّين بالتحدّث إلى أوجلان وجهاً لوجه في إطار عملية السلام. كان أحدهما أحمد ترك، وهو شخصيةٌ بارزة في الحركة الكردية.

كانت المرّة الأخيرة التي التقى فيها ترك بأوجلان في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في بلدةٍ لبنانية تدعى برّ الياس. تصافح أوجلان وترك وجلال طالباني – زعيم "الاتّحاد الوطني الكردستاني" آنذاك في شمال العراق – وأعلنوا وقف "حزب العمّال الكردستاني" إطلاق النار مع تركيا. وبسبب إغلاق الحكومة السورية قواعد "حزب العمّال الكردستاني" في لبنان، ادّعى أوجلان أنّ وقف إطلاق النار سيكون إلى أجلٍ غير مسمىً إذا أوقفت الحكومة التركية "سياستها في إبادة الشعب الكردي وعملياتها العسكرية". لكنّ وقف إطلاق النار لم يُفضِ يوماً إلى عملية تفاوض، طالما أنّ الحكومة التركية تواصل عملياتها لمكافحة "حزب العمّال الكردستاني"[1].

التقى السياسيان مجدّداً بعد نحو عشرين عاماً، هذه المرّة في سجنٍ يخضع لرقابة مشدّدة من قبل الحكومة التركية، وتحادثا عن عملية السلام. جلست مع أحمد ترك أمام مائدة العشاء في فندق ليلوز لمعرفة ما حقّقه من زيارة إمرالي. تحدّث ترك، وهو رجلٌ نحيلٌ طويل القامة ذو شاربٍ شائب وحدبة تدلّ على مشاركته الطويلة في تحدّيات السياسة الكردية، بهدوء كعادته على الدوام.

"لم يتغيّر (أوجلان) كثيراً. يفكّر بسرعة كحاله دائماً، يقفز من موضوعٍ إلى آخر، تضطرم نارٌ في عينيه. يحدوني الأمل كثيراً هذه المرّة"، هذا ما قاله ترك وتابع:

سنتخلّص من وصمة الإرهاب تلك التي تسم السياسة الكردية. من الآن

1 Trevor Payne, 'Kurdistan: revolution at a critical juncture', in Eddie Abrahams (ed.), *The New Warlords: from the Gulf War to the Recolonisation of the Middle East* (London: Larkin Publications, 1994), p. 144.

فصاعداً، ستكون مقاومتنا مقاومةً مدنية. على أصدقائنا الاشتراكيين الأتراك أن يحاولوا تفهّمنا. فنحن لا "نبيعهم" لـ"حزب العدالة والتنمية". لكنّنا نمرّ بكثيرٍ من المشاقّ. لقد عانينا كثيراً. ثمّة الآن فرصةٌ ونريد اقتناصها. ينبغي ألّا يلومنا أحدٌ على المحاولة.

من المعروف أنّ الأكراد فخورون بولائهم على صُعُد عدّة: ولائهم لجيرانهم ورفاقهم وقضيتهم، أيّاً كان السياق. في ليلةٍ كتلك، على مشارف عملية سلام، كان ذكر أحمد ترك "أصدقاءه الاشتراكيين" وموقفه الاعتذاري من التفاوض مع حكومة "حزب العدالة والتنمية" من أعراض هاجس الولاء ذاك. يفضّل الأكراد الاستمرار بالمعاناة على اتّهامهم "بالبيع". لكن لماذا سيُعدّ الأكراد، أو أيّ شخصٍ آخر، أنهم يبيعون أصدقاءهم باختيار السلام بدلاً من الحرب؟ تكمن الإجابة في أنّ حكومة "حزب العدالة والتنمية" باتت بالفعل استبداديةً على نحوٍ متزايدٍ بشأن الحرّيات المدنية وأنّ تفاوض الأكراد مع حكومة مستبدّة أقلق كثيرين من نخبة المثقّفين اليساريين. وفقاً لهذا المنظور، من غير الممكن أن يتأتّى أيّ خيرٍ أو سلام من هذه الحكومة، ولن يُضفي الأكراد عبر تفاوضهم مع "حزب العدالة والتنمية" شرعيةً عليه على الصعيد الدولي فحسب، بل إنّهم يخرقون صفوف مقاومةٍ محتملة قد تظهر في مواجهة هذا الاستبداد. كانت الحركة الكردية مدركةً لهذه الحجج ولعلّها توافق عليها إلى حدٍّ ما. ورغم ذلك، كان عليها اقتناص فرصها، ليس لأنّها تدين بذلك لشعبها الذي فقد عشرات آلاف الأبناء والبنات فحسب، بل كذلك بسبب وجود أملٍ مهما كان ضئيلاً في أنّ عملية إيجاد حلٍّ للقضيّة الكردية سيضع الحكومة على مسارٍ ديموقراطي.

***

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، كنت واحدةً من مليون شخصٍ اجتمعوا في ميدان النيروز في ديار بكر، وهي مدينةٌ تقع في جنوب شرق تركيا تعتبرها الحركة التركية عاصمة "كردستان الشمالية".

كان الجوّ حارّاً كالجحيم لكنّه بدا نعيماً بالنسبة إلى حشود الناس الذين ارتدوا ثياباً

كونها الأحمر والأخضر والأصفر، الألوان التقليدية للحركة الكردية. كنّا على وشك الاستماع إلى حديث "القيادة".

كانت ثمّة لافتات باللغتين الكردية والتركية، جميعها تتناول أوجلان. تقول إحداها "نحن معك في الحرب والسلم، أيّها الرئيس" (Savaşta da Barışta da Seninleyiz Ey Serok). بعد أغانٍ وجولاتٍ عدّة من رقصات الدبكة، صعد سيرّي سوريا أوندر وبروين بولدان عضوي البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" إلى المنصّة. كان على أوندر أن يقرأ النسخة التركية من رسالة أوجلان، في حين تقرؤها بولدان بالكردية.

في موضع ما من منتصف الرسالة، بات واضحاً أنّ جمهور الرسالة المستهدف لم يكن أولئك الأكراد الذين يغصّ بهم ميدان النيروز، بل الأتراك المحافظين العاديين الذين يشكّلون غالبية البلد. لقد توصّل أوجلان، في سنواته التي حارب فيها الحكومة التركية، إلى معرفتها على أفضل وجه. ولذلك، اعتقد أنّه بحاجة إلى مساعدتها في تهيئة مشاعر الجمهور لعملية السلام. وهذا على وجه التحديد السبب في إشارته مرّاتٍ عدّة في رسالته إلى صلات القربى التركية الكردية في ظلّ الإسلام.

لكنّ الجزء الأهمّ في الرسالة كان الدعوة لإنهاء الكفاح المسلّح:

> بشهادة ملايين الأشخاص الذين يلبّون دعوتي، أقول إنّ عصراً جديداً يبدأ؛ عصراً تكتسب فيه السياسة أهمّيةً تفوق أهمّية الأسلحة. لقد بلغنا الآن مرحلةً ينبغي أن نسحب فيها قوّاتنا المسلّحة خارج الحدود. أعتقد أنّ جميع أولئك الذين دافعوا عن هذه القضيّة حسّاسون إزاء المخاطر المحتملة للعملية. إنّها ليست نهايةً، بل بدايةٌ جديدة. ليس تخلّياً عن الكفاح - إنّنا نشرع بكفاح مختلف. خلق جغرافياتٍ قائمة على أساسٍ إثني وأمّةٍ واحدة هو اختلاقٌ غير إنسانيّ في الحداثة، ينكر جذورنا وأصولنا.

لم يتوقع أحدٌ أنّ الرأي العامّ التركي سيرحّب بأوجلان بوصفه صانع سلام. كانت أفضل حصيلةٍ ممكنةٍ عدم ظهور ردّ فعلٍ سلبي. وهذا لم يحدث أبداً.

ورغم ذلك، ظهرت مشاعر متباينةٌ في الجانب الكردي. جاءت الرسالة مثل صدمة، لأنّ الجمهور الكردي كان يتوقّع وقفاً لإطلاق النار وليس إعلاناً لنهاية الكفاح المسلّح. ما الذي حصلنا عليه ليجعلنا مستعدين للتخلّي عن الكفاح المسلّح؟ تساءل الناس. لكنّهم أبقوا الصدمة والإحباط عموماً داخل أنفسهم.

آثر الأتراك والأكراد معاً أن ينتظروا ليروا كيف ستتطوّر عملية السلام، لأننا أمّةٌ مستنزفةٌ تتوق إلى السلام. سنوات الحرب جعلتنا ننقلب بعضنا على بعض. لطالما وجد الأتراك والأكراد متعةً في مصائب بعضهم بعضاً، يرون في مآتم الآخرين أعراساً، وفي أيّ عرسٍ سبباً للحداد. لقد فقدنا إنسانيتنا. كيف سيكون علينا إبراء ذلك الجرح في شرق تركيا وغربها الآن؟ عملية سلام، نزع سلاح على الأرجح، تعني أنّ الناس لن يتعرّضوا للأذى بعد الآن. كانت بدايةً طيّبة. بإمكاننا بعدئذٍ أن نحاول ونعالج جروح بعضنا بعضاً أيضاً. هذا ما كانت تتوخّاه غالبية أمّةٍ في ربيع عام ٢٠١٣.

لو كنّا فقط عرفنا.

***

"السذاجة هي الواقعية الجديدة"، يقول بعض المتفائلين المعاصرين. لكنّها لم تفضِ إلى النجاح بالنسبة إلينا. كنّا سُذجاً، لكنّ الواقع لم يتطابق. فبعد عامين من مفاوضات سلامٍ متعثّرة لكنّها نشطة ووقف إطلاق نارٍ من دون ضحايا تقريباً في كلا الجانبين، انهارت عملية السلام في حزيران/ يونيو ٢٠١٥. خلق هذا الفشل أفدح ضروب الأذى في البلاد.

من بين مئات المدنيين الذين فقدوا أرواحهم، ثمّة شخصٌ عزيزٌ على الديموقراطيين في البلد. كان الشخص الذي صفّقت كفّي بكفّه تفاؤلاً عشية بدء عملية السلام.

***

كان طاهر ألتشي ديموقراطيّاً، وناشطاً في مجال حقوق الإنسان ومتفائلاً بلا هوادة.

كان أحد مؤسّسي مؤسّسة حقوق الإنسان في تركيا. دافع منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين عن الأكراد الذين هُجّروا قسراً أو الذين فَقد أقاربهم وأصدقاؤهم أو قتلوا.

رحل التشي الآن - جرى اغتياله في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ في قضاء سور، على طريقٍ تاريخيٍّ فرعي بجوار الطريق الذي تبادلنا فيه آمالنا بالمستقبل قبل عامين.

"لا نريد مسدساتٍ ولا اشتباكاتٍ ولا عمليات عسكرية هنا. إنّها منطقةٌ تاريخية، كانت مهد حضاراتٍ عديدة"[١]. كانت تلك كلماته الأخيرة. علق وسط اشتباكٍ بالمسدسات بين الشرطة التركية وجناح الشباب (حركة الشباب الثوري الوطني) التابع لـ"حزب العمّال الكردستاني"، اندلعت مباشرةً بعد عقده مؤتمراً صحفيّاً. وفي وقتٍ سابق، قال في برنامج تلفزيوني إنّه رغم شجبه للعنف، فإنّه لن يدعو "حزب العمّال الكردستاني" منظّمةً إرهابية، ما أوقعه في مشكلاتٍ مع الحكومة بعد انهيار عملية السلام. تلقّى لاحقاً عدداً لا يحصى من التهديدات بالقتل على وسائط التواصل الاجتماعي وخضع للمحاكمة بتهم نشر دعايةٍ إرهابية.

لقد أوجز موته الأخطاء التي رافقت عملية السلام الكردية كافّة ومدى الفُجاءة التي يمكن أن يتحوّل فيها المناخ السياسي إلى مناخ نزاعٍ وعداوة.

---

١ انظر: 'İşte Tahir Elçi'nin son sözleri', *Hürriyet*, 28 November 2015. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/video/iste-tahir-elci-nin-son-sozleri-123208

الفصل الثاني

الأكراد في تركيا الجديدة

سُنّة ومسلمون وأتراك

سيطر أربعة أشخاصٍ رئيسيون على تركيا منذ السنوات الأخيرة للألفية الثانية: مصطفى كمال أتاتورك ورجب طيّب أردوغان وفتح الله غولن وعبد الله أوجلان. المقابلة بينهم غير موفّقة لأسباب عدّة، سأوضّحها في برهةٍ وجيزة.

كان أوّلهم مؤسّس الجمهورية التركية وباني الهويّة التركية الحديثة. وثانيهم يحكم تركيا منذ عام ٢٠٠٢، أوّلاً بصفته رئيساً للوزراء وحاليّاً بصفته رئيساً للجمهورية. وثالثهم رجل دينٍ إسلامي من الأناضول وزعيم شبكةٍ دينيةٍ عالمية، يشار إليها بأسماء من قبيل حركة غولن أو الجماعة (Cemaat) أو الخدمة (Hizmet). كان فتح الله غولن حليفاً ذات يوم لأردوغان لكنّه حاليّاً عدوٌّ لدودٌ له. في شهر آذار/ مارس ٢٠١٦، صنّفت سلطات الدولة التركية الحركة كمنظّمةٍ إرهابية مع وسم غولن بسِمة زعيم الإرهابيين. وأخيراً، عبد الله أوجلان زعيم الحركة الكردية بلا منازع. من بين هؤلاء الزعماء الأربعة في التاريخ التركي الحديث، ثمّة رئيسا جمهورية، أحدهما متوفّى والآخر حي، استخدما آليّات الهندسة الاجتماعية لبناء تركيا التي يطمحان إليها. استخدم مصطفى كمال مثل هذه الآليّات للقضاء على البقايا الثقافية والهيكلية

الإمبراطورية العثمانية وإنشاء تركيا جديدة على الطراز الغربي. ومن سخرية القدر أن رجب طيّب أردوغان استعمل الوسائل عينها لتغطية "تركيا جديدة" بأسس مصطفى كمال.

وفقاً لأردوغان، فإنّ اثنين من الشخصيات المذكورة هما إرهابيان بالغا الخطورة، وعدوّان للدولة التركية. أحدهما، أوجلان، مسجونٌ مدى الحياة لكنّه لايزال صانع قرارٍ مطلقاً بخصوص مصير ملايين الأكراد الذين يعيشون في جنوب شرق تركيا. أمّا الآخر، فتح الله غولن، فمنفيٌّ في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتّحدة، لكنّه لا يزال يمارس نفوذاً كبيراً على ملايين من أتباعه وعلى المدارس التركية المنتشرة في أرجاء العالم. كما أنّه اتُّهم بتدبير محاولة الانقلاب في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ التي أودت بحياة أكثر من مئتي شخص.

ثمّة صدعان يمتدّان عبر تركيا. على طول أحدهما إرهابيان أعلنتهما الدولة، عبد الله أوجلان وفتح الله غولن؛ وعلى طول الثاني فرقتان اجتماعيتان أيدولوجيتان أنشأهما مصطفى كمال ورجب طيّب أردوغان. والضغائن بين أتباع هؤلاء الأشخاص تتّسم بالمرارة، رغم أنّ الاتّهامات التي تتبادلها هذه الجماعات تنطوي في الواقع على الحقائق أكثر ممّا تنطوي على التهديدات. تبدو متابعة السياسة التركية أو حتّى عيش الحياة العادية في تركيا كأنّها جزءٌ من فيلم إثارةٍ سياسي. كيف انتهى بنا المطاف ليصبح بلدنا على هذه الصورة؟ للإجابة عن ذلك السؤال ومحاولة فهم هذه الدراما النفسية، نحن بحاجةٍ إلى إلقاء نظرةٍ على سوابق الوقت الراهن وفهم التأثير المتواصل لهؤلاء الرجال الأربعة في المجتمع التركي.

كان مصطفى كمال حالماً وثوريّاً. وكانت أساليبه في تحقيق رؤيته لأمّةٍ تركيةٍ علمانيةٍ تُفرض بطريقةٍ فوقية، لذا كانت لها نتائج غير متوقّعة على جبهتين: الدين والهويّة الإثنية. كان بناء جمهورية تركيةٍ بالنسبة إليه كفاحاً من أجل التحديث والعلمنة والمركزة، ما أحدث توتّراً حتميّاً بين الأتراك والأكراد وبين الإسلاميين السياسيين والجماعات العلمانية.

يعود تحديث ما نطلق عليه اليوم اسم تركيا بتاريخه إلى مرحلة التنظيمات (Tanzimât) في الإمبراطورية العثمانية، بين عامي ١٨٣٩ و١٨٧٦. واصل مصطفى

كمال التحديث الذي استهلّته التنظيمات (حرفيّاً "إعادة التنظيم") بعزيمة وإصرار. أثناء الحقبة العثمانية المتأخرة، شجّع الإسلاميون نهضةً من الداخل، ما أثرى الأيديولوجيا الإسلامية إلى أن تأسّست جمهورية تركيا وشرعت في التدخّل في الشأن الديني. نتيجةً لذلك، تلاشى الإسلام تدريجيّاً من الحياة الحضرية وبات محصوراً في الأقاليم. لم يكن ذلك في الواقع الهدف الرئيسي للدولة التي لم تكترث كثيراً بحضور الإسلام في العلن، لكنّها أرادت فرض سيطرتها الكاملة عليه[1]. أمّا الشكل التركي للعلمنة، فيمكن وصفه ببساطة باعتباره ديناً تسيطر عليه الدولة. لم يكن هدف العلمنة إزالة الإسلام من هيكلية الدولة، لأنّ الإسلام سيساعد في بناء أمّة موحّدة ومتجانسة. وهو ما نجح فيه.

لكنّ الخطاب الإسلاموي في تركيا فقد شخصيته الحضرية وثراءها وسجاياها وتطوّر إلى ورع صارم ضيّق الأفق، متواشج مع نزعة قومية متزمّتة. وهنا لا يمكن تجاهل مساهمة الأيديولوجيا الكمالية للجمهورية في فقدان الجوهر ذاك. ورغم ذلك، ينبغي أن يُفهم تماماً من حديثنا عن نزعة كمالية، أنّ هنالك أنواعاً مختلفةً من النزعة الكمالية في تركيا: يسارية وقومية ومحافظة وليبيرالية. الكمالية التي تروّج لها الدولة هي المفتاح لفهم عودة ظهور نزعة إسلامية رجعية في تسعينيات القرن العشرين. هذا النوع من الكمالية ذو نزعة قومية لا يسارية، ومحافظة لا ليبيرالية، وتمخّضت عن نخبها الخاصّة. العلمانية والوضعية الغربيتان المستمدّتان من العلمانية (laïcité) الفرنسية هما السمتان الأساسيتان للنخبة الكمالية. ترى هذه النخبة أنّ الإسلام يعيق التنمية، ويتعيّن لذا إبقاؤه في مكانٍ مغلقٍ من أجل النهوض بالبلاد ورفاهها. اضطلع الجيش التركي بدور الوصيّ على العلمانية التركية والمدافع عن النزعة الكمالية، ما أفضى إلى انقلابات عدّة على الإسلاميين وكذلك على اليساريين.

بعد أن تطوّر النظام التركي إلى نظام تعدّدية حزبية في خمسينيات القرن العشرين، تولّى عدنان مندريس (Adnan Menderes) السلطة كأوّل رئيس وزراء منتخب ديموقراطيّاً لتركيا. وقد تابع سياسات تتيح فسحةً لحضور الإسلام في المجالين السياسي والعام. إنّ قصّة مندريس قصّةٌ شائنةٌ في التاريخ السياسي التركي. فعندما راحت استبداديته تزداد في ولايته الثانية، أطاح به انقلابٌ عسكريٌّ وقع في ٢٧ أيار/

1 Cihan Tuğal, *The Fall of the Turkish Model: How the Arab Uprisings Brought Down Islamic Liberalism* (London and New York: Verso, 2016), p. 35.

مايو ١٩٦٠ ونفذ به حكم الإعدام شنقاً بتهم انتهاك الدستور. ومن الجدير بالذكر أنّ الخصوم الكماليين للرئيس أردوغان يشبّهونه بعدنان مندريس، ما يعني ضمناً أنّه سينتهي حتماً نهايةً مشابهة.

بعد مندريس، ظهر نجم الدين أربكان، وهو مؤسّس أحزاب إسلامية عدّة ولاحقاً نائبٌ لرئيس الوزراء ثمّ رئيس وزراء تركيا، بوصفه شخصيةً سياسيةً مرموقةً تشجّع الإسلام السياسي وأيديولوجيا الإخوان المسلمين. دافع عن العودة إلى الشريعة الإسلامية وجادل في أنّ نقاء الإسلام وحده يمكن أن ينقذ تركيا على الصعيد الأخلاقي. أعلن بيان حركة أربكان السياسية الدينية، حركة الرؤية الوطنية (Milli Görüş)، عام ١٩٦٩ عن مقاربة إسلامية معادية للسامية وللغرب في الحياة السياسية واليومية. كما أنّه جادل في أنّ العلمانية لا تتوافق مع العدالة والأخلاق. كان أربكان ورؤيته الوطنية بالغي التأثير ومهّدا الدرب لظهور أحزاب سُنّية وطنية أخرى وسياسيين آخرين من ضمنهم رجب طيّب أردوغان وحزبه، "حزب العدالة والتنمية". من وجهة نظر الدولة الكمالية والجيش، مثّل أربكان بسعيه الحثيث إلى نظام إسلامي تهديداً. اختبر أربكان خلال مسيرته المهنية انقلابات عسكرية عدّة، أوّلها عام ١٩٧١ وآخرها في ١٩٨٠.

رتّب انقلابا عام ١٩٧١ و١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ بهدف ردع الحركات اليسارية خشية انتشار شيوعية الحرب الباردة في تركيا. فرض الجيش، معتقداً أيضاً أنّ "إسلاماً سياسياً مرفقاً"[1] سيكون ترياقاً ضدّ الشيوعية، دروساً إسلاميةً إلزاميةً في المدارس، وزاد من أعداد مدارس خطباء المساجد - أُنشئت أصلاً كمدارس مهنية لإعداد الأئمة لمصلحة الدولة - وأتاح تعيين المتخرّجين فيها في الجهاز الإداري. إذاً، تطوّر معنى أن تكون تركيّاً إلى أن تكون سُنّياً - ولكن ليس سُنّياً من حيث ثقافات الشرق الأوسط الأخرى. كانت الهويّة السُّنّية التركية دمجاً ابتكرته الدولة لنزعة القومية والإسلام، مصمّمةً بحيث لا تندمج بالحركات الإسلامية الأخرى في أرجاء العالم وتصبح تحدّياً للجمهورية. لذلك السبب على وجه التحديد، فإنّ الدولة التي استخدمت الإسلام كسلاح في مواجهة الشيوعية حظرت في الآن عينه على سبيل المثال ارتداء الحجاب في الجامعات خشية أن يستخدمه الإسلاميون المتأثّرون بالثورة

1 Zeyno Baran, Torn Country: Turkey between Secularism and Islamism (Stanford: Hoover Institution Press, 2010), p. 36.

الإيرانية كرمزٍ ويدعوا إلى ثورةٍ في تركيا.

عام ١٩٨٣، فاز تورغوت أوزال وحزبه، "حزب الوطن الأمّ" (ANAP) من يمين الوسط، في أوّل انتخاباتٍ بعد الانقلاب. لم يكن أوزال إسلامياً، لكنّه لم يتصوّر أنّ الإسلام يمثّل تهديداً، معتقداً أنّ الاضطهاد المتواصل لن يفضي إلّا إلى رجعيةٍ ونسخةٍ متردّيةٍ من الإسلام السياسي. وقد بذل جهوداً شاقّةً لرفع حظر الحجاب، لكن لم يكن بوسعه التغلّب على الخطّ العسكري المتشدّد. ورغم ذلك، افتتح مزيداً من مدارس خطباء المساجد وقدّم دعمه لرجال الأعمال المتديّنين الراغبين في الانخراط بالتصنيع في الأناضول، ما أدّى إلى تشكيل برجوازيةٍ متديّنةٍ جديدةٍ في العقدين التاليين.

أمّا فتح الله غولن وحركته الإسلامية المعتدلة، فقد ازدهرا في تلك المدة، حين كان موقف الدولة من الإسلاميين متساهلاً نسبيّاً عن عمد. أسّس غولن حركةً دينيةً قوميةً مستمدّةً من تعاليم المسلم السُنّي الكردي بديع الزمان سعيد النورسي (Bediüzzaman Said-i Nursi)[1]. ورغم أنّ غولن كان إماماً، فإنّه أراد أن يكون أكثر من مجرّد معلّم لرجال الدين لمصلحة الدولة، فأنشأ مدارس تركيةً في وسط أفريقيا وآسيا وكذلك في تركيا. وكان يعتقد أنّه لا يمكن تحقيق تحوّلٍ إسلامي إلّا بالتعليم. بدا وكأنّ الصورة التي بناها لنفسه وللإسلام هي بالضبط ما يحتاجه العالم الغربي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ويطمح إليه. هكذا احتضنوه، بإشاراته الدائمة إلى السلام والحوار بين الأديان والتسامح، رغم حقيقة أنّ مواعظه الخاصّة (دردشاته (sohbet) في رطانة الجماعة) محمّلةٌ بملاحظاتٍ عنصريةٍ ومعاديةٍ للسامية. خدم مريدوه في مراتب الجهاز الإداري والقضاء وقوّات الشرطة كافة، واستمرّوا في إبلاغه بشؤون الدولة على نحوٍ منتظم.

لدى حركة غولين طبقتان. أولاهما، الطبقة الدنيا التي تتألّف من كثيرين من أتباع غولن الذين يعتقدون أساساً بأنّه المهدي، النسخة الإسلامية من المسيح المنتظر. والثانية هي النسق الأعلى، المعروف بأنّه يعمل كشبكةٍ سرّيةٍ متداخلةٍ بالأجهزة الأمنية والقضاء بصورةٍ رئيسية، تهدف إلى تحقيق أهدافها بطرائق ميكيافيلية، ولاسيّما في تركيا. كما أنّ أتباع غولن في الوظائف المدنية والقضاء والشرطة والجيش موالون له

[1] فقيه إسلامي كردي كتب تفسيراً للقرآن يدعى مجموعة رسائل النور (*Risale-i Nur Collection*). يُدعى أتباعه جماعة النور.

أكثر من ولائهم للمؤسسات التي يعملون فيها. وهم يتلقّون أوامرهم من "الإخوة" في الحركة، عوضاً عن التصرّف ضمن الإطار القانوني للتسلسل القيادي.

ظاهرة فتح الله غولن

أوضح فتح الله غولن، متحدّثاً إلى أحد أتباعه الصحافيين، عظمة حركته على النحو التالي:

> يقول بعض الأشخاص إنّ (الجماعة) مشروعٌ كبيرٌ بحيث لا يمكن أن يكون قد خرج من رأس إمام. لم أقل يوماً إنّ هذه النشاطات هي مشروعي أو ثمرة أفكاري. جميعها نِعَمٌ من الله[1].

لم تكن تلك المرّة الأولى التي يعزو فيها غولن إلى نفسه قدراتٍ منسوبةً للمسيح المنتظر. لم يقل صراحةً في يوم من الأيّام بأنّه رسول الله، لكنّه لم ينكر أنّه كان "مميزاً"، زاعماً أنّه يتحدّث من وقتٍ لآخر إلى النبي محمّد في أحلامه[2].

ولد في أرضروم، وهي مدينةٌ تقع في شرق تركيا،عام ١٩٤٢، لكنّ "مواقع عدّة مرتبطة بغولن تقول إنّ تاريخ مولده يصادف ١٠ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٣٨"[3]، اليوم الذي توفّي فيه مصطفى كمال أتاتورك. يعتقد كثيرٌ من أتباع غولن، ومنهم غولن نفسه[4]، أنّ أتاتورك أقرب ما يكون إلى الشيطان، ويعتبرون موته إشارةً إلى مولد مسيح منتظر، رغم غياب مجاهرتهم باعتقادهم.

كان غولن أحد خمسة أشقاء وشقيقتين. كانت والدته ربّة منزلٍ ووالده إماماً على

١ ذكر في 'Kemal Göktaş, 'Paradaki simge، صحيفة *Cumhuriyet*، ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٦. متاح على الرابط:

http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/yazi_dizileri/580490/Paradaki_simge.html

2 Latif Erdoğan, *Şeytanın Gülen Yüzü* (Istanbul: Turkuvaz Kitap, 2016), p. 127 and 164–5.

3 Göktaş, 'Paradaki simge'.

٤ لجنة التحقيق البرلمانية التركية حول منظمة فتح الله غولن الإرهابية (FETO) وانقلاب ١٥ تموز/ يوليو. متاح على الرابط:

http://t24.com.tr/files/20161222094641_yeni-duzeltilmis-rapor-15.12.2016.pdf

غراره. وقد بدأ تعليمه الديني حين كان في الخامسة من عمره، لكنّ حماسته للتعلّم اقتصرت على القرآن. حصل على شهادة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي عبر امتحانات اجتازها لاحقاً، لأنّه غادر المدرسة بعد فشله في اجتياز الامتحانات مرّات عدّة. أصبح عام ١٩٥٩ إماماً وكان أحد مؤسّسي "جمعية مكافحة الشيوعية"[١].

انضمّ في أواسط الستينيات إلى طريقة (الطريق الروحي) في إزمير حيث عُيّن إماماً، لكنّه سرعان ما ابتعد عن "حركة النور" واستهلّ حركته الإسلامية الخاصّة بينما كان يعطي دروساً في القرآن في مؤسّسةٍ خاصّة في كستانه بازاري (Kestanepazarı)، إزمير. في مطلع السبعينيات، بدأ غولن بناء قاعدة أتباعه التي تضمّ الأطفال الفقراء الذين يحضرون دروسه لتحفيظ القرآن. وبعد حكم طغمة عام ١٩٧١، اعتُقل بحجّة نشر دعايةٍ دينية. ثمّ أُخلي سبيله بعد ستّة أشهرٍ وتمّت تبرئته بفضل قانون عفوٍ صدر في ١٩٧٤.

لطالما نبّه غولن أتباعه إلى وجوب التحلّي بالصبر إلى أن يتمكّنوا من مراكمة تأثيرٍ مؤسّساتي واقتصادي. ازدهر أتباع غولن في القطاع التعليمي بمدارسهم الإعدادية الخاصّة بهم، وكذلك في القطاعات الإخبارية والترفيهية والمالية. لكنّ هدفهم الأساسي كان ممارسة التأثير على المستوى الوطني. وعلى هذا، تطلّعوا إلى شغل أكبر قدرٍ ممكنٍ من المناصب في القضاء وقوّات الشرطة والجيش. بحلول مطلع الألفية الثالثة، أدار أتباع غولن مدارس وأعمالاً تجاريةً في أكثر من مئة بلد، واكتسبوا قوّةً معتبرةً في هيكل الدولة التركية.

يعتقد غولن بأنّ الاستحواذ يجب أن يكون تدريجيّاً وخفيّاً. توجز إحدى عظاته المبكّرة هذا الاعتقاد:

> عليكم أن تتحرّكوا في شرايين النظام من دون أن يلحظ وجودكم أيّ شخصٍ إلى أن تصلوا إلى مراكز السلطة كافّة (...) إلى أن تنضج الظروف، عليهم (الأتباع) أن يستمرّوا على هذا النحو (...) عليكم الانتظار إلى الوقت الذي تصبحون فيه جاهزين وتضحي فيه الظروف

١ قائمة الاتّهامات الموجّهة ضدّ منظّمة فتح الله غولن الإرهابية، وضعها الادّعاء العامّ في مرسين وأقرّتها محكمة مرسين الجنائية الثانية في آب/ أغسطس ٢٠١٥.

غراره. وقد بدأ تعليمه الديني حين كان في الخامسة من عمره، لكنّ حماسته للتعلّم اقتصرت على القرآن. حصل على شهادة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي عبر امتحانات اجتازها لاحقاً، لأنّه غادر المدرسة بعد فشله في اجتياز الامتحانات مرّات عدّة. أصبح عام ١٩٥٩ إماماً وكان أحد مؤسّسي "جمعية مكافحة الشيوعية"[1].

انضمّ في أواسط الستينيات إلى طريقة (الطريق الروحي) في إزمير حيث عُيّن إماماً، لكنّه سرعان ما ابتعد عن "حركة النور" واستهلّ حركته الإسلامية الخاصّة بينما كان يعطي دروساً في القرآن في مؤسّسةٍ خاصّة في كستانه بازاري (Kestanepazarı)، إزمير. في مطلع السبعينيات، بدأ غولن بناء قاعدة أتباعه التي تضمّ الأطفال الفقراء الذين يحضرون دروسه لتحفيظ القرآن. وبعد حكم طغمة عام ١٩٧١، اعتُقل بحجّة نشر دعايةٍ دينية. ثمّ أُخلي سبيله بعد ستّة أشهرٍ وتمّت تبرئته بفضل قانون عفوٍ صدر في ١٩٧٤.

لطالما نبّه غولن أتباعه إلى وجوب التحلّي بالصبر إلى أن يتمكّنوا من مراكمة تأثيرٍ مؤسّساتي واقتصادي. ازدهر أتباع غولن في القطاع التعليمي بمدارسهم الإعدادية الخاصّة بهم، وكذلك في القطاعات الإخبارية والترفيهية والمالية. لكنّ هدفهم الأساسي كان ممارسة التأثير على المستوى الوطني. وعلى هذا، تطلّعوا إلى شغل أكبر قدرٍ ممكنٍ من المناصب في القضاء وقوّات الشرطة والجيش. بحلول مطلع الألفية الثالثة، أدار أتباع غولن مدارس وأعمالاً تجاريةً في أكثر من مئة بلد، واكتسبوا قوّةً معتبرةً في هيكل الدولة التركية.

يعتقد غولن بأنّ الاستحواذ يجب أن يكون تدريجيّاً وخفيّاً. توجز إحدى عظاته المبكّرة هذا الاعتقاد:

> عليكم أن تتحرّكوا في شرايين النظام من دون أن يلحظ وجودكم أيّ شخصٍ إلى أن تصلوا إلى مراكز السلطة كافّة (...) إلى أن تنضج الظروف، عليهم (الأتباع) أن يستمرّوا على هذا النحو (...) عليكم الانتظار إلى الوقت الذي تصبحون فيه جاهزين وتضحي فيه الظروف

١ قائمة الاتّهامات الموجّهة ضدّ منظّمة فتح الله غولن الإرهابية، وضعها الادّعاء العام في مرسين وأقرّتها محكمة مرسين الجنائية الثانية في آب/ أغسطس ٢٠١٥.

ناضجة، إلى أن نكون قادرين على أن نحتمل عبء العالم بأسره وحمله (...) عليكم الانتظار إلى أن يحين وقت تولّيكم كامل سلطة الدولة، إلى أن تصبح كلّ سلطة المؤسّسات الدستورية في تركيا بجانبكم (...) وإلى أن يحين ذلك الوقت، سيكون اتّخاذ أيّ خطوة مبكّرة جداً - شبيهاً بكسر بيضة قبل انتظار كامل الأيّام الأربعين اللازمة لتفقس. سيشبه الأمر قتل الصوص داخلها[1].

أُدرجت هذه الكلمات في لائحة الاتّهام الموجّهة إليه بالإطاحة بالدولة العلمانية عام ١٩٩٩. وقد غادر غولن البلاد بالفعل، بعد أن تلقّى أنباءً بأنّ قضيّةً ستُرفع ضدّه، وذهب طوعاً إلى المنفى في بنسلفانيا في العام عينه. وقد غيّر انتقال غولن إلى الولايات المتّحدة وجه الحركة ومداها.

عندما تقدّم بطلبه الأوّل للإقامة في الولايات المتّحدة للحصول على "تأشيرة تفضيلية كأجنبيٍّ بقدراتٍ استثنائية في المجال التربوي"، رُفض الطلب على أساس أنّه

ليس مربّياً، و(...) بالتأكيد ليس واحداً من نسبة ضئيلة من الخبراء في مجال التربية الذين ارتقوا إلى القمّة في هذا المجال. من ناحية أخرى، يحتوي السجلّ على دليلٍ قاطع على أنّ المدّعي هو في المقام الأوّل زعيم حركةٍ سياسيةٍ ودينيةٍ كبيرةٍ ومؤثّرةٍ ذات ممتلكاتٍ تجاريةٍ هائلة[2].

ورغم ذلك، مُنح غولن بطاقةً خضراء استناداً إلى ثلاث رسائل توصية من مسؤولين في الولايات المتّحدة: سفير الولايات المتّحدة السابق في تركيا مورتون أبراموفيتش (Morton Abramowitz) ومسؤولَين سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية هما جورج فيداس (George Fidas) وغراهام فولر (Graham Fuller).

تواصلت أعمال غولن التربوية بكامل طاقتها في الولايات المتّحدة، وإن كان ذلك بأسلوبٍ مختلفٍ يجعلها أكثر قبولاً. فخلافاً لكثيرٍ من البلدان ومن ضمنها تركيا، حيث

١ قائمة الاتّهامات الموجّهة ضدّ فتح الله غولن، أنقرة، ١٩٩٩. متاحة على الرابط: http://docplayer.biz.tr/5798308-Fethullah-gulen-davasi-iddianamesi.html

2 Joshua D. Hendrick, Gülen: *The Ambiguous Politics of Market Islam in Turkey and the World* (New York: NYU Press, 2014), p. 61.

تكون المدارس الغولنية "مؤسّسات ربحية" تتطلّب "رأس مالٍ بدنيّاً لضمانها من داخل مجتمع حركة غولن"، تمكّنت حركة غولن من الانتفاع من تمويل المدارس الأهلية في الولايات المتّحدة وشرعت بتشغيل قرابة مئةٍ وخمسين مدرسةً بأموالٍ عامّة[١]. كما أنّ وجود الحركة في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى يشكّل جزءاً مهمّاً من دخلها وإستراتيجية توسّعها. هنالك من إيحاء غولن ما يزيد على مئة مدرسة ابتدائيةٍ ومتوسطةٍ وثانوية، ومستشفى في الصومال، وبيوت طلبةٍ في المغرب، وجامعةً في نيجيريا، وأكبر مسجدٍ في نصف الكرة الأرضية الجنوبي في جنوب أفريقيا وكثيرٌ من فروع جمعيته الخيرية العالمية مؤسّسة "أما من أحدٍ هناك" (Kimse Yok Mu).

وفقاً لمصادر أميركية، تراوحت القدرة المالية للحركة بين خمسةٍ وعشرين مليار دولار[٢] وخمسين ملياراً[٣] على شكل مدارس وجمعياتٍ خيرية. وهي تعتمد على همّة (himmet) – الكلمة العربية المرادفة للهبات – رجالُ الأعمال المرتبطين بالحركة، والأتباع الذين يُقال إنّهم يقدّمون ما بين اثنين إلى عشرة بالمئة من أجورهم كلّ شهرٍ إلى الحركة عبر "إخوانهم". لكنّ الأعمال التعليمية هي التي تشكّل في الغالب الممتلكات الغامضة للحركة.

أنفق غولن أمواله "بحكمة"، عبر العمل مع أفضل وكلاء العلاقات العامّة في الولايات المتّحدة وبناء آليّة حشد تأييدٍ قويةً في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وتركيا. وهذه الآليّة هي التي ساعدت حركة غولن في نشر فكرةٍ مفادها أنّ الحركة

١ انظر: Joshua Landis, 'Public intellectual or public enemy', *The Conversation*, 8 August 2016. متاح على الرابط:
https://theconversation.com/fethullah-gulen-public-intellectualor-public-enemy-62887

٢ انظر:
Helen Rose Ebaugh and Dogan Koc, 'Funding Gülen-inspired good works: demonstrating and generating commitment to the movement', fgulen.com, 27 October 2007.
متاح على الرابط:
http://gulenconferences.com/wp-content/ uploads/201404//Prcd-Ebaugh-and-Koc.pdf

٣ انظر:
Sibel Edmonds, 'Did you know: the King of Madrasas now operates 100 charter schools in the US?', *Newsbud*, 20 October 2010.
متاح على الرابط:
http://www.newsbud.com/201020/10//did-you-know-the-king-of-madrasas-now-operates-over-100-charter-schools-in-the-us/

تمثّل الإسلام المعتدل والسلام والديموقراطية والحوار بين الأديان. عام ٢٠١٣، أدرجته مجلة *Time* بين الأشخاص المئة الأكثر تأثيراً في العالم.

تكشف وجهات نظر غولن السابقة قصّةً مختلفة. ففي كتابه *Fasıldan Fasıla* [من فصلٍ إلى فصل] المنشور في ١٩٩٥، يوضّح ما يلي:

> القبيلة اليهودية بالغة الذكاء. طرحت هذه القبيلة الذكيّة كثيراً من الأمور على مرّ التاريخ باسم العلم والفكر (...) لكن لطالما عُرضت هذه الأمور على شكل عسلٍ مسموم وقدّمتها إلى العالم على هذه الشاكلة. فعلى سبيل المثال، كارل ماركس يهودي؛ تبدو الشيوعية التي طوّرها بديلاً جيّداً عن الرأسمالية للوهلة الأولى، لكنّها من حيث الجوهر سمٌّ زعافٌ مدسوسٌ في العسل[١].

وفي كتابه *Küçük Dünyam* [عالمي الصغير] الذي زُعم أنّ الحركة نفسها صادرته أواسط العقد الأوّل من الألفية الثالثة بعد أن استرعى الانتباه، يُسوّغ فتح الله غولن

> ضرب الزوجة، ولكن كملاذٍ أخير (...) ويكتب عن المسيحية أنّها أصبحت محرّفةً (*sapıtmış*)، وعن أميركا أنّها "عدوّنا العديم الرحمة" (aman bilmeyen düşman)، وعن أوروبّا أنّ لها "عقليةً ساديّةً" تريد سحق الإسلام[٢].

قد لا تكون إلّا قلّةٌ من الأشخاص على معرفةٍ بهذه التصريحات، لأنّ غولن أصبح، خاصّةً منذ انتقاله إلى الولايات المتّحدة، بارعاً في تصوير نفسه كصديقٍ للغرب، صديقٍ له منافع.

يعود تاريخ تسلّل حركة غولن داخل الدولة التركية إلى أواخر ثمانينيات القرن

---

١ انظر: Fethullah Gülen, *Fasıldan Fasıla*-1, 1995. متاح على الرابط:
http://odatv.com/fethullahgulen-yahudiler-hakkinda-ne-dusunuyor-1012121200.html

٢ انظر: 'Fethullah Gülen, the Jews, and hypocrisy', Balyoz Davası ve Gerçekler [blog], 5 November 2012. متاح على الرابط:
https://balyozdavasivegercekler.com/201205/11//fethullah-gulen-the-jews-and-hypocrisy/

العشرين. فقد تغاضت إدارات بولنت أجاويد (Bülent Ecevit) وسليمان دميرل وتانسو تشيلر (Tansu Çiller) ضمناً عن وجود أتباع غولن، رغم أنّ المؤسسة الكمالية والجيش اعتبرتاه دائماً تهديداً. المفارق في الأمر أنّ الإدارة الوحيدة التي اختارت البقاء على مسافة من حركة غولن كانت إدارة نجم الدين أربكان، لأنّ فهم أربكان للإسلام لم يكن متوافقاً في ذلك الوقت مع فهم غولن.

صعود "حزب العدالة والتنمية" و"تركيا الجديدة"

في أواخر تسعينيات القرن العشرين، اتّخذ الموقف المتساهل من الإسلام السياسي اتّجاهاً معاكساً. فقد برز نجم الدين أربكان وحزبه "حزب الرفاه" (Refah Partisi) في ١٩٩٥ بوصفهما بديلاً لأولئك الذين "يؤمنون بأديانٍ مدنية، (الذين) تتجاهلهم أحزاب الوسط وتهمّشهم، المستضعفين في المدن"[1]. شكّل أربكان بعد فوزه بالانتخابات تحالفاً مع "حزب الطريق القويم" (Doğru Yol) من يمين الوسط. وكان الرئيس المشترك للحكومة عندما أطاح به العسكريّون في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٨ بذريعة جدول أعماله الإسلامي المفترض. أحدث الانقلاب تغييراً في الحكومة من دون استيلاء الجيش على السلطة، ولهذا السبب يُشار إلى هذا الانقلاب بوصفه انقلاباً ما بعد حداثي.

انبثق رجب طيّب أردوغان وحزبه "حزب العدالة والتنمية" من حركة الرؤية الوطنية التابعة لأربكان واكتسب زخماً بوصفه ردّ فعلٍ على انقلاب ٢٨ شباط/ فبراير. كان رأي مؤسّسي "حزب العدالة والتنمية" من رأيِ أربكان وحركته حركة الرؤية الوطنية بأنّ عليهم تحديث أنفسهم كي يفوزوا بالانتخابات. بعبارةٍ أخرى، دافعوا عن إسلامٍ سياسيٍّ جديدٍ أكثر شعبويّةً. حصل "حزب العدالة والتنمية" بعد تأسيسه في ٢٠٠١ بقيادة رجبٍ طيّب أردوغان على غالبية مقاعد البرلمان في ٢٠٠٢، مستهلّاً مدة حكم الحزب الواحد التي ستدوم أكثر من عقدٍ من الزمن.

لم يكن الظهور الأوّلي لـ"حزب العدالة والتنمية" وخطابه إسلاميّاً، إذ إنّه وضع

1 Edip Asaf Bekaroğlu, 'The ambiguity of Turkish secularism', *Critical Muslim* 16 (2015), p. 32.

نفسه على مسار يمين الوسط. ادّعى نوّاب "حزب العدالة والتنمية" مراراً وتكراراً أنهم "خلعوا ثوب الرؤية الوطنية خاصّتهم"[١]. وبالفعل، قال أردوغان في خطاب ألقاه عام ٢٠٠٤ بأنّه لم يكن "إسلامياً، بل ديموقراطياً محافظاً يؤمن بدولة علمانية"[٢]. لم يفرض "حزب العدالة والتنمية" جدول أعمالٍ مؤسلماً إلّا بعد ولايته الثالثة في ٢٠١١، بل تعهّد عوضاً عن ذلك بمتابعة الاستقرار الاقتصادي والنمو، ما أحدث صدىً حسناً لدى الجمهور ووطّد دائرته الانتخابية من محافظي يمين الوسط، أتراكاً وأكراداً.

كما أنّ الموقف الأوّلي لـ"حزب العدالة والتنمية" المؤيّد للاتّحاد الأوروبي استحوذ على قلوب وعقول المثقّفين الليبيراليين في البلاد الذين انتقدوا منذ مدةٍ طويلة الطابع الإقصائي الذي تتّسم به الأيديولوجيا الكمالية للدولة. منح دعم الليبيراليين "حزب العدالة والتنمية" مشروعيةً كثيراً ما تاق إليها في عالم الفكر، ووضع الخصوم الكماليين في موقع الدفاع عن تركيا غير ليبيرالية، خاضعةٍ لهيمنةٍ عسكريةٍ عفا عليها الزمن، قائمة على مخاوف من الأسلمة لا أساس لها. وفي حين اتّهم الكماليون "حزب العدالة والتنمية" بإخفاء جدول أعمالهم الإسلامي، انتقدت شخصياتٌ نافذةٌ في الإسلام السياسي الشعبي، كتلاميذ أربكان، أيضاً لأنّه لم يكن إسلامياً كفايةً بسبب رفضه لجذوره. فمن وجهة نظرهم، شكّل "حزب العدالة والتنمية" أولئك "الذين اخترقهم انقلاب ٢٨ شباط/ فبراير وسلخهم عن خلفيتهم الإسلامية"[٣].

ذهبت حجّة "الإسلاميين الحقيقيين" على هذه الشاكلة. كان العقد بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ عقد إحياء إسلامي تركيا. وفي حين كانوا منتجين وناشطين على الصعيد الفكري من حيث تنظيم الحركة وهيكلتها، فقد كان هدفهم النهائي الظفر بالسلطة. لكنّ

١ انظر: 'Gömlek kavgası', *Milliyet*, 22 May 2003. متاح على الرابط: tr/200322/05//siyaset/asiy.html. http://www.milliyet.com

٢ انظر: Erdoğan: Din üzerinden siyasete karşıyız', *Hürriyet*, 10 January 2004. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/erdogan-din-uzerinden-siyasete-karsiyiz-38556005

٣ انظر: Ezgi Başaran, 'AKP İslamcılığı bozmadı, zaten "moral olarak çökmüş İslamcı döküntüleriyle" kuruldu'، مقابلة مع حمزة تركمان، *Radikal*، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/akp-islamciligibozmadi-zaten-moral-olarak-cokmus-islamci-dokuntuleriyle-kurul-1395973/

انقلاب ٢٨ شباط/ فبراير سحق مطامحهم. فقد أدركوا آنذاك أنّ ثورةً إسلاميةً في تركيا هي أمرٌ مستبعد، حتّى لو تدبّروا أمر الفوز بالانتخابات مثلما فعل أربكان. أضاع معظم الإسلاميين دربهم في الحياة وغرضهم منها بعد ٢٨ شباط/ فبراير وتفرّقوا في الجناح اليميني من الطيف السياسي. وصل "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة بفضل قدرته على تحشيد أولئك الإسلاميين المبعثرين. ورغم أنّ مؤسّسي "حزب العدالة والتنمية" كانوا من أولئك الذين فقدوا شهيتهم للرؤية الوطنية الخاصّة بأربكان، فلن يكون من الحكمة التغاضي عن خلفيتهم الإسلامية عند تحليل صعود الحزب وهيمنته.

كما هو معروفٌ تماماً، هنالك مقارباتٍ عدّة للظفر بالسلطة. إحداها المقاربة الثورية من القمّة إلى القاعدة. والأخرى هيَ المقاربة المنطلقة من القاعدة الشعبية. تنتمي جماعة النور (Nurcular) (أتباع سعيد النورسي)، وأتباع غولن، ومؤسّسو "حزب العدالة والتنمية" إلى المجموعة الثانية. وخلافاً لأربكان الذي كان على خلافٍ دائم مع الدولة والجيش، كانت هذه المجموعة تميل إلى أن تكون جزءاً من النظامِ عوضاً عن محاربته. بعد أن فتح الرئيس السابق تورغوت أوزال أبواب السلطة أمام الجماعات الدينية وشرع بإصلاحاتٍ اقتصادية، ازداد ثراء الإسلاميين من مراكمة رؤوس الأموال التي استثمروها في التعليم ووسائل الإعلام، محدثين رأس مالٍ ثقافياً إسلامياً مهّد الدرب أمام تأسيس "حزب العدالة والتنمية".

تلقّى "حزب العدالة والتنمية" في أيّامه الأولى مساعدةً من حركة غولن التي مكّنه دعمها، إلى جانب دعم الشخصيات العامّة الليبيرالية، من أن يُعدّ حزباً إسلامياً معتدلاً في تركيا وفي أرجاء العالم. ورغم هذا، لم يغيّر المؤسّسون الرئيسيون لـ"حزب العدالة والتنمية" أيديولوجيتهم كثيراً عن أيديولوجية حركة الرؤية الوطنية، ومن المؤكّد أنّهم لم يتطوّروا ليصبحوا ديموقراطيين محافظين. وفقاً للأستاذ الجامعي يوكسل طاشكين (Yüksel Taşkın)، مؤلّف كتاب *AKP Devri: Türkiye Siyaseti, İslamcılık, Arap Baharı* [حقبة "حزب العدالة والتنمية": السياسة التركية، الإسلام السياسي، الربيع العربي]، حاول "حزب العدالة والتنمية" تلفيق توليفة بين الإسلام السياسي وأيديولوجيا يمين الوسط، لكنّه أخفق[1]. لهذا السبب أُنيطت مهمّة صُنع صورة "حزب العدالة والتنمية"

1 Yüksel Taşkın, AKP Devri: *Türkiye Siyaseti, İslamcılık, Arap Baharı* (Istanbul: İletişimYayınları, 2013).

بالمعسكر الديني وحركة غولن.

أتاح الترابط مع حركة غولن الوصول إلى رأس البنية الوطنية قبل أن يصل "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة بزمن طويل، وهكذا أرشدوا أعضاء "حزب العدالة والتنمية" الحديثي العهد إلى مسالك الجهاز الإداري. لكنّ التحالف الحقيقي تحتم على وجود عدو مشترك، أعني العسكريين. أصبح تقييد الوجود العسكري في السياسة واحداً من الطموحات الرئيسية لـ"حزب العدالة والتنمية". عام ٢٠٠٧، وزّع يشار بويوكانيت (Yaşar Büyükanıt)، القائد الأعلى للقوات المسلّحة في ذلك الوقت، مذكّرة إلكترونية يعترض فيها على رئاسة عبد الله غول (Abdullah Gül)، أحد مؤسّسي "حزب العدالة والتنمية" ورفيق أردوغان لزمن طويل[1]. ثار البرلمان و"حزب العدالة والتنمية" على تدخل بويوكانيت وانتخبا - عقب انتخاب مجدّد - عبد الله غول رئيساً.

أثارت محاولة بويوكانيت لصوغ الشؤون الحكومية حرباً بين "حزب العدالة والتنمية" وقيادة الجيش وزاد الدعم لـ"حزب العدالة والتنمية" في أعين الديموقراطيين. بعد سنة وأربعين يوماً فقط من المذكّرة الإلكترونية، بدأت قضيّة بارزة ضدّ أعضاء أرغكون (Ergenekon) التي كانت وفق الاتّهامات الرسمية منظّمة إرهابية تتألّف من قوميين علمانيين في الدولة العميقة. وقد زُعم بأنّهم تآمروا لتنفيذ اغتيالات وتفجيرات للإطاحة بحكومة "حزب العدالة والتنمية" وبأنّهم كانوا يمارسون تأثيراً في المجال السياسي التركي لعقودٍ من الزمن. ومن بين ٢٧٥ مُدّعىً عليه في قضيّة أرغكون، كان هنالك أعضاء معارضون في البرلمان وأكاديميون وسياسيون وصحافيون ومسؤولون في الجيش من ضمنهم الجنرال إلكر باشبوغ (İlker Başbuğ) القائد السابق للقوات المسلّحة، وخليفة يشار بويوكانيت. حفلت الصحف المرتبطة بحركة غولن بقصص عن خطط مزوّعة وضعها الجيش والمؤسّسة العلمانية لتغيير الوضع السياسي لصالحهما. ومن جانب آخر، أظهر تصفّح آلاف الصفحات من تفاصيل الاتّهامات بوضوح أنّ الأدلّة التي تدعم الادّعاءات على المدّعى عليهم كانت في معظم الأمر متناقضة وملتبسة إلى أبعد الحدود. ورغم ذلك، تواصلت الاعتقالات بوتيرة سريعة

[1] انظر 'Genelkurmay'dan çok sert açıklama', Hürriyet, 28 April 2007 متاح على الرابط www.hurriyet.com.tr/genelkurmaydan-cok-sert-aciklama-6419061

عام ٢٠١١، استُهلّت قضيّة بارزة أخرى، دُعيت قضيّة المطرقة (Balyoz)، أفضت إلى سجن ثلاثمئة من كبار ضبّاط الجيش أُدينوا بالتآمر لتنفيذ انقلاب عام ٢٠٠٣ على حكومة "حزب العدالة والتنمية". انكشف بعد ذلك بمدة وجيزة أنّ غالبية الأدلّة تألّفت من وثائق مختلقة مدوّنة ببرنامج وورد. لكنّ كلّ من أشار إلى ضعف الأدلّة وتضارباتها في الاتّهامات الموجّهة اتُّهم بالدفاع عن قيادة الجيش والمؤسّسة الكمالية.

كنت واحدةً من أولئك المتّهمين، وأُطلقت عليّ أسماء من قبيل "عاشقة الانقلاب" و"لاعقة أحذية العسكر". لم يزعجني إطلاق الأسماء، ولكن في لحظة معيّنة، تجاوزت مضايقات الحكومة وحركة غولن حملات التشهير المعتادة. سرّبت مصادر مجهولة لوائح الصحافيين الذين سيُعتقلون. كان اسمي على تلك اللائحة بسبب مقالاتي التي أشرت فيها إلى التضاربات المتعلّقة بالأدلّة ولأنّني عبّرت عن مخاوفي من المكائد التي تُحاك في تلك المحاكمات. بات "إضعاف حركة غولن"[١] جريمةً وفق هذه الاتّهامات. اعتُقل زميلان، أحمد شيخ (Ahmet Şık) ونديم شنر (Nedim Şener)، كانا يشتغلان على مسألة تسلّل حركة غولن إلى قوّات الشرطة، بتهمة أنّهما عضوان في الجناح الإعلامي لمنظّمة "أرغنكون". في الصباح التالي، جاءت الشرطة إلى مكتب صحيفتنا لمعرفة إن كانت لدى أيٍّ منّا نسخة من كتاب أحمد غير المنشور الذي يتحدّث عن كيفية عمل أتباع غولن في قوّات الأمن. بدا الأمر سرياليّاً وذكّرنا بمرحلة الطغمة العسكرية في ثمانينيات القرن العشرين حينما كانت تصادر الكتب اليسارية وتحرق.

كان اعتقال أحمد ونديم الشعرة التي قصمت ظهر البعير ودفعت الناس في تركيا والغرب إلى التساؤل عن سبب ملاحقتهما وملاحقة قضايا مشابهة. عام ٢٠١٥، تمّت تبرئة المدّعى عليهم في قضيّتي أرغنكون والمطرقة من جرائمهم المزعومة. ينبغي التشديد على أنّ هذه الأحكام القضائية التي تبرّئ الأبرياء لم تصدر إلّا بعد تصدّع تحالف غولن – "حزب العدالة والتنمية".

لم تحطّم حصيلة قضيّتي أرغنكون والمطرقة كثيراً من الحيوات فحسب، لكنّها منعت أيضاً إمكانية الكشف عن الدولة العميقة الحقيقية والهيمنة العسكرية. فتدخّل

١ انظر: Ayşegül Usta, Fırat Alkaç and Özge Eğrikar, 'Ergenekon Davasında tahliye dalgası', *Hürriyet*, 10 March 2014. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/ergenekondavasinda-tahliye-dalgasi-25978971

الجيش التركي في السياسة والأنشطة التخريبية للدولة العميقة ليست سرّاً، لكن لأنه جرى ترتيب هذه المحاكمات في المقام الأوّل لكبح معارضي "حزب العدالة والتنمية" ونظيرته، حركة غولن، فقد أخفقت في كشف التهديد الحقيقي وأرست أسس "تركيا الجديدة" التي تطلّع إليها غولن و"حزب العدالة والتنمية".

الأكراد في حقبة "حزب العدالة والتنمية"

ما الذي على تركيا الجديدة أن تعرضه على الأكراد؟ كان "حزب العدالة والتنمية" جديداً. ادّعى أنّه كان ضحيةً من ضحايا الدولة الكمالية والهيمنة العسكرية، مثل الأكراد. وهو لم يحمل أوزار أخطاء الماضي مثل حزب المعارضة الأساسي "حزب الشعب الجمهوري" المعروف بوصفه حزب أتاتورك. أشار "حزب العدالة والتنمية" باستمرار إلى قرابته للإسلام الذي زعموا أنّه سيجد حلّاً للصدع الذي استمرّ عقوداً في المجال العام. استحوذت هذه التصوّرات على عقول الأكراد وتأييدهم.

تحسّنت أحوال الأكراد بطرقٍ مختلفة أثناء ولايتي "حزب العدالة والتنمية" الأولى والثانية، غالباً بسبب عملية الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي ومتطلّبات معايير كوبنهاغن. رُفعت حالة الطوارئ المستمرّة منذ اثنين وعشرين عاماً والمفروضة في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠ في منطقة الجنوب الشرقي. وأُطلقت محطّةٌ تلفزيونيةٌ كرديةٌ تديرها الدولة تُدعى "TRT Şeş" (تي أر تي ستة). كذلك، رُفع الحظر عن الاستعمال العامّ للكردية فعليّاً، ما أباح للسجناء التحدّث مع زوّارهم بلغتهم الأمّ. وسُمح بمناهج خاصّة باللغة الكردية وصفوفٍ اختيارية في الجامعات. كما أنّ مستشفياتٍ خاصّةً ومراكز تسوّقٍ بُنيت في المنطقة تمهيداً للتقدّم ولنموٍ اقتصاديٍّ سليم.

أثناء عملية السلام الأخيرة، نوقشت بضراوة تعديلاتٌ محتملةٌ على تعريف المواطنة في الدستور التركي. سألت القائد في "حزب العمّال الكردستاني" مراد قره يلان إن كانت عبارة "الأمّة التركية"، الواردة في الدستور، تزعجهم. فأجاب بطريقةٍ أوجزت حجج كلٍّ من "حزب الشعوب الديموقراطي" (وريث "حزب السلام والديموقراطية") و"حزب العمّال الكردستاني":

> إنّ عبارة "الأمّة التركية" لا تزعجنا إن كانت تشمل كلّ شخص يعيش في تركيا. وإن كانت لا تشمل كلّ شخصٍ فنريد أنْ يُذكر ذلك "الشخص" في الدستور. ينبغي أن يحظى الجميع بتوكيدٍ متساوٍ، ويجب أن يمثّل الدستور جميع من يشكّلون الشعب في الواقع. لا أقلّ، ولا أكثر[١].

أمّا المقيمون الأكثر تشدّداً في جبل قنديل، كصبري أوك (Sabri Ok)، فقد كانوا أكثر مباشرةً بشأن أيّ نوعٍ من التعريف سيرضي الحركة الكردية: "إن كان الانتماء التركي مذكوراً في الدستور، فكذلك ينبغي ذكر الانتماء الكردي. أو يمكن تجنب الإشارة إلى أيّ إثنيّةٍ في الدستور"[٢].

ورغم النقاشات، لم تُتخذ أيّ خطوةٍ نحو وضع دستورٍ جديد، وحُلّت لجنةٌ برلمانية كانت قد شُكّلت بهدف التوصّل إلى مسوّدة حلٍّ نتيجةً لاختلافاتٍ بين الأحزاب السياسية تعذّر التوفيق بينها. لذلك، لم تتحقّق إلّا أمورٌ قليلةٌ من حيث الإصلاحات أثناء عملية السلام. رُفع الحظر على الدعاية الانتخابية بلغاتٍ أخرى غير اللغة التركية؛ وأُلغي قسَم الولاء الصباحي الذي يبدأ بكلمات "أنا تركيٌ، أنا صادق، أعمل بجدّ"، من المدارس؛ واستعادت المدن والقرى أسماءها الكردية. لكنّ هذه الخطوات كانت ضئيلةً ومتأخّرةً جداً، كما أخبرني هيو بوب (Hugh Pope) مدير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، "قُدّمت قطعةً تلو أخرى، كأنّها تقطيع سلامي إلى شرائح"[٣].

هل أراد "حزب العدالة والتنمية" حقّاً إيجاد حلٍّ للمشكلة الكردية؟ نعم ولا. فعندما اقتربت تركيا من العقد الأوّل من الألفية الثالثة، كان هنالك أمرٌ واحدٌ مؤكّد: لم يتحقّق تتريك الأكراد، لا بالإدماج ولا بالعمليات العسكرية. لم يواصل رجب طيّب

---

١ انظر: Ezgi Başaran, 'PKK böyle çekilecek', *Radikal*, 26 April 2013. متاح على الرابط:
www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/pkk-boyle-cekilecek-1131137/

٢ ورد في: Hasan Cemal, 'Türk askeri düşmanımız değil', T24, 24 May 2013. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/yazarlar/hasan-cemal/turk-askeri-dusmanimizdegil-turk-analarinin-acilarini-paylasiyoruz,6751

٣ انظر: Ezgi Başaran, 'Kürtlere haklarını salam taktiğiyle veremezsiniz'، مقابلة مع Hugh Pope, *Radikal*، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/kurtlere-haklarini-salam-taktigiyle-veremezsiniz-1101812/

أردوغان الحاذق والذرائعي تكتيكات الدولة على المدى البعيد لإدماج الأكراد، في حين أنه لم يحاول تحقيق مطالب الأكراد أيضاً. كذلك، كانت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عاملاً دفع الحكومة إلى البحث عن حلٍّ للقضيّة. معايير كوبنهاغن التي توطّر ما إذا كانت إحدى الدول مؤهّلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم لا تضع شروطاً مسبقة: الديموقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها، ووجود اقتصاد سوق فعّال. هكذا يمكن الزعم بأنّ البرلمان الأوروبي صار اللاعب الأهمّ بصدد المسألة الكردية في تركيا[1].

واقع الحال أنّ صيغة حلّ المشكلة الكردية بسيطة: "إرضاء الأكراد، إقناع الأتراك"[2]، هكذا أخبرني شرف الدين ألتشي ذات يوم. يمكن إرضاء الأكراد بموجب أربعة شروط، كما قال: ١. منح الهويّة الكردية اعترافاً دستوريّاً؛ ٢. السماح لهم بالتعلّم بلغتهم الأمّ؛ ٣. السماح باستعمال اللغة الكردية في الفضاءات العامّة؛ ٤. منحهم حكماً ذاتيّاً في منطقتهم. لم يقترب "حزب العدالة والتنمية" من هذه الصيغة. إذ إنّ تلك الإصلاحات المجزّأة تُجرى عادةً أثناء مدة الانتخابات والهدف منها هو الحصول على أصوات الأكراد أكثر ممّا هو تلبية مطالبهم الأساسية. فـ"حزب العدالة والتنمية" لم يجتز اختبار الإخلاص.

يُعدّ أردوغان مطبّقاً ممتازاً للمبادئ النيوليبيرالية. كان محتّماً إذاً أن تكون محاولاته للتصدّي للمشكلة الكردية نتيجةً ثانويةً لتلك العقلية التي كانت لها عواقب سلبيةٌ خطيرة. فقد كان على سبيل المثال يقلّص فعليّاً، بسماحه تعلّم اللغة الكردية في المدارس الخاصّة، مسؤولية الحكومة في توفير تعليمٍ باللغة الأمّ[3]. كما أنّه ما من

---

١ H. Akın Ünver, 'Turkey's Kurdish question, the United States and Europe', in Fevzi Bilgin and Ali Sarahan (eds), *Understanding Turkey's Kurdish Question* (Plymouth: Lexington Books, 2013), p. 198.

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm için Kürtleri tatmin, Türkleri de ikna etmek lazım'، مقابلة مع شرف الدين ألتشي، *Radikal*، ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-icin-kurtleri-tatmin-turkleri-de-ikna-etmeklazim-1077830/

٣ انظر: Ezgi Başaran, '"Anadilde özel okul" neoliberal aklın bir sonucu'، مقابلة مع فاطمة غوك (Fatma Gök)، *Radikal*، ٧ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/anadilde-ozel-okul-neoliberal-aklin-bir-sonucu-1154350/

إنصاف ومساواةٍ في القول إنّ الأكراد الذين يملكون مالاً كافياً يمكنهم وحدهم في الواقع تعلّم الكردية. أرضت الاستثمارات ومشروعات البناء والتطوير وتدفّق الشقق الجديدة في المنطقة الأكراد، لكنّ "معظم الناس لا ينسون حقوقهم بمجرّد امتلاء بطونهم بالطعام"[١]. ولم يكونوا في مزاجٍ يسمح بخداعهم.

لم يقدّم "حزب العدالة والتنمية" تنازلاتٍ كبيرةً بخصوص الوجود العسكري والإجراءات الأمنية في المنطقة الكردية، ولم يحاول إلغاء قانون مكافحة الإرهاب، بل استخدمه لممارسة الضغط على الحركة الكردية. كما عبّر جيهان توغال (Cihan Tuğal) محقّاً، نجح "حزب العدالة والتنمية" نجاحاً باهراً في إلباس استبداديته عباءةً "ديموقراطيةً" و"إسلاميةً"[٢].

ورغم ذلك، تنزلق هذه العباءة من حينٍ لآخر كاشفةً الجسد الحقيقي الذي تستره. لنتأمّل خطاب أردوغان المتغيّر إزاء القضيّة الكردية على سبيل المثال. في العام الذي تولّى فيه "حزب العدالة والتنمية" السلطة، زار أردوغان منشأةً في قارص (Kars) حيث قال عاملٌ كردي: "ينبغي إيجاد حلٍّ للمشكلة الكردية. لا نريد مواصلة العيش في عَنَت". أجاب أردوغان على هذاالأمر قائلاً: "إن قلت إنّ هنالك مشكلة، فلا بد من أن تكون ثمّة مشكلة. لكن اسمع: أنا متزوّجٌ من امرأةٍ من سعرد وأنا سعيد. عليك أن تغيّر طريقة نظرك إلى الأمور"[٣]. عام ٢٠٠٥، ألقى خطاب انفراجٍ في ديار بكر قائلاً: "المشكلة الكردية هي مشكلةٌ تركية، وهي مشكلتي أيضاً"[٤]. استشهد مسؤولو "حزب العدالة والتنمية" مرّاتٍ عدةً بهذا الخطاب باعتباره برهاناً على أنّ

---

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Demokrasisiz barış olur ama Kürtlerin istediği bu mu?'، مقابلة مع جنكيز أكتار (Cengiz Aktar), *Radikal*، ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣. متاحة على الرابط: http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/demokrasisiz-baris-olur-ama-kurtlerin-istedigi-bumu-1125567/

2 Tuğal, *The Fall of the Turkish Model*, p. 93.

٣ انظر: '22 derecede Kürt sorunu tartıştı', *Sabah*, 25 December 2002-'. متاح على الرابط: http://arsiv.sabah.com.tr/200225/12//s1902.html

٤ انظر: '"Kürt sorunu benim sorunum"', BBC Turkey, 12 August 2005'. متاح على الرابط: http://www.bbc.co.uk/turkish/news/story/2005050812/08/_turkey_kurds.shtml

حزبهم سيجد حلاً للمشكلة. وكان عام ٢٠٠٩ عام تحوّل الأقوال إلى أفعال. أعلن أردوغان: "أيّاً كانت التسمية التي نودّ أن نطلقها عليها، المشكلة الكردية أو مشكلة الجنوب الشرقي، فقد شرعنا الآن بالعمل على حلّها"[١]. لكن بحلول عام ٢٠١١، طرأ تغيّر ملموس على لهجة أردوغان. "ليست هنالك مشكلة كردية في تركيا بعد اليوم لا أقبل ذلك"، قال عبارته في اجتماع في موش (Muş). "أخي الكردي لديه مشكلة، لكن ليست هنالك مشكلةٌ كردية"[٢]. بعد شهرٍ من الانتخابات في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١١، أعاد الخطاب الكردي القومي إلى موضعه: "ليست هنالك مشكلةٌ كردية، بل مشكلة "حزب العمّال الكردستاني". لقد ساندنا مواطنينا الأكراد أكثر من أيّ شخص آخر"[٣]. وبحلول عام ٢٠١٥، كانت تصريحاته متصلّبةً إلى درجةٍ مذهلة. ففي الوقت عينه الذي كانت تجري فيه عملية سلام، سأل: "أيّ مشكلةٍ كردية؟ ليس هنالك أمرٌ كهذا. فالقول بوجود مشكلة يعني تمييزاً"[٤].

في الانتخابات العامّة لعامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، حصل "حزب العدالة والتنمية" على أصواتٍ أكثر من أصوات الحزب الكردي، "حزب السلام والديموقراطية"، في جنوب شرق تركيا. ومن جانبٍ آخر، تقلّص جمهور ناخبيه بمرور الوقت، في حين ازداد جمهور ناخبي "حزب السلام والديموقراطية". ادّعى "حزب العدالة والتنمية" منذ زمنٍ طويل أنّه "الحزب الكردي الأكبر"، ما يعني أنّه يستميل الأكراد أكثر من أيّ حزبٍ سياسيٍّ آخر. لكنّ دراسةً صدرت في ٢٠١٥ بإشراف الأستاذ الجامعي مسعود يكن (Mesut Yeğen) تروي قصّةً أخرى[٥].

---

١ انظر: 'Kürt açılımını başlattık', *Hürriyet*, 23 July 2009. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/kurt-acilimini-baslattik-12129354

٢ انظر: 'Erdoğan'dan BDP'ye sert eleştiri', *Hürriyet*, 30 April 2011. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/erdogandan-bdpye-sert-elestiri-17676072

٣ انظر: '"Kürt sorunu yok, PKK sorunu var"', TRT Haber, 15 July 2011. متاح على الرابط:
http://www.trthaber.com/haber/gundem/kurt-sorunu-yok-pkk-sorunu-var-2515.html

٤ انظر: 'Erdoğan'ın "Kürt sorunu yoktur" açılımında geldiği son nokta "Var" diyen ayrımcıdır', Diken, 28 April 2015. متاح على الرابط:
http://www.diken.com.tr/erdoganinkurt-sorunu-yoktur-acilimında-geldigi-son-nokta-var-diyen-ayrimcidir/

٥ انظر: Ezgi Başaran, 'En büyük Kürt partisi kim açıklıyorlar (2)'، مقابلة مع مسعود يكن (Mesut Yeğen)، *Radikal*، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥. متاحة على الرابط:

تنقسم تركيا إلى سبع مناطق جغرافية. ومن المعروف أنّ منطقتي جنوب شرق الأناضول وشرق الأناضول هما موطن الغالبية العظمى من الأكراد. لكنّنا إذا نظرنا إلى عدد السكّان الأكراد مدينةً تلو مدينة، فسنجد أنّ مدناً بعينها في المنطقتين المذكورتين آنفاً، مثل أرضروم وأرزينجان، ليس فيها عددٌ معتبرٌ من السكّان الأكراد. لذا فإنّ هذا يقيم اعتراضاً على خطاب "حزب العدالة والتنمية".

وفقاً لدراسة الأستاذ الجامعي يكن، تلقّى "حزب الشعوب الديموقراطي" (خلَف حزب السلام والديموقراطية) الحصّة الأكبر من الأصوات الكردية في اثنتي عشرة مدينةً في انتخابات عام ٢٠١٤ المحلّية[١]. تواصل الميل عينه في الانتخابات العامّة في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ و١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥. كان الأكراد الذين صوّتوا لـ"حزب العدالة والتنمية" إمّا غير متعلمين وإما أثرياء، بينما كان المصوّتون لـ"حزب السلام والديموقراطية" بالدرجة الأولى إمّا متعلّمين وإما فقراء[٢]. ويجدر التشديد على أنّ الغالبية العظمى من الجمهور الانتخابي الكردي يدعون أنفسهم متديّنين و٧٥ بالمئة يدّعون أنّهم يؤدّون فروضهم الدينية يوميّاً. "وعلى هذا، فتصوّر أنّ "حزب العدالة والتنمية" يجتذب مزيداً من أصوات المتديّنين وأنّ "حزب السلام والديموقراطية" هو للأكراد العلمانيين تصوّرٌ غير صحيح"، وفقاً للأستاذ الجامعي يكن[٣].

إذاً ما الذي ناله الأكراد في حقبة "حزب العدالة والتنمية" عدا المنتجات الثانوية لسياسة نيوليبيرالية أوسع؟

في ظلّ الكمالية، كانت الدولة هي من يحدّد من هو المواطن الحقيقي. أمّا الآن، فهو في أيدي الدولة الجديدة التي يحكمها "حزب العدالة والتنمية"، أو، على نحوٍ أدقّ، الرئيس رجب طيّب أردوغان بذاته. ورغم أنّ الأيدولوجيات المعنية لهذه الجماعات تبدو معارضةً لبعضها بعضاً، فإنّ استخدام الدولة للسيطرة على الجمهور ظلّ على

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/en-buyuk-kurt-partisi-kim-acikliyorlar-2-1365448/

١ هذه المدن هي: أدیامان وأغري وبطمان وهكّاري وشرناق وبنكل وديار بكر وماردين وتونجلي وأورفة ووان وقارص.

2 Başaran, 'En büyük Kürt partisi kim açıklıyorlar (2)'.

٣ المصدر السابق.

حاله. هذا هو السبب في إطلاق السياسيين الأكراد[1] والنخبة المثقّفة تسمية الكماليين الإسلاميين على أعضاء "حزب العدالة والتنمية" وتسمية أتاتورك الإسلامي على رجب طيّب أردوغان. الأكراد هم في نهاية المطاف ضحايا سيطرة الدولة المركزية، سواء أكانت إسلاميةً أم نيوليبيراليةً أم كمالية، طالما أنّ كلتا الحركتين تتشاطران نظرةً مفادها أنّ تركيا ينبغي أن تُحكم كبلدٍ تركيٍّ متجانس، وأنّه يجب إبعاد أيّ شخص وجميع من لا يتوافقون مع هذا الانتماء التركي. إنّهم لا يختلفون إلّا في الطريقة التي يحدّدون فيها مواصفات المواطن الحقيقي. ففي أعين الكماليين، سيكون هذا المواطن علمانيّاً يتطلّع نحو الغرب ويتلقّن تعليماً كماليّاً. أمّا بالنسبة إلى "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، فالمعايير هي أن تكون مسلماً سُنّيّاً، تروّج للأمّة، تظهر للعالم ممارسة شعائرك الدينية ليرى ويتعلّم بمدارس الخطباء الأئمّة – التي تنامت لتصبح واجهة أسلمة التعليم. كما هو متوقّع، لم يستفد الأكراد من إجراءات ووجهات نظر أيٍّ من هذه السلطات الوطنية، ناهيك من اعتناق هويّتهم الخاصّة واحتوائها سليمة.

---

١ انظر: 'Ezgi Başaran, 'Ümmetçi kalınabilseydi Kürt sorunu çözülürdü، مقابلة مع ألتان تان، *Radikal*، ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠١. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ummetci-kalinabilseydi-kurt-sorunu-cozulurdu-1055824/

الفصل الثالث

السلام الكردي والدولة العميقة الجديدة

من سيحكم تركيا الجديدة؟

نُحتت عبارة "تركيا الجديدة" للمرّة الأولى بعد الاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٠. وضعت مؤسّسةٌ بحثيةٌ مرتبطةٌ بالحكومة تقريراً ذكرت فيه أنّ "المجتمع اشترى مثلاً أعلى هو تركيا الجديدة (بمساندة) ٥٨ بالمئة. لقد تجاوزت عملية الاستفتاء تصويتاً بالثقة في "حزب العدالة والتنمية" وأصبحت تصويتاً بالموافقة على خطّة تركيا الجديدة"[١]. أتى استفتاء عام ٢٠١١ بتغييراتٍ عدةٍ في الدستور، من قبيل رفع الحظر عن الإضرابات العامّة؛ وإحداث منصب أمينِ المظالم لحلّ الخلافات بين المواطنين؛ وإعادة هيكلة المحكمة الدستورية بما يتيح تقديم التماساتٍ فرديةً للمحكمة الدستورية ويمكّن من محاكمة أولئك المتورطين بانقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. لكنّ الأهمّ في هذه التغييرات كان إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاة والمدّعين العامّين، وهو إصلاحٌ شاملٌ منح الحكومة دوراً أكبر في تعيين القضاة. ميّز هذا الأمر بداية سيطرة أردوغان الكلّية على فروع الحكومة كافّة. ومن الإنصاف القول إنّ ترسيخ سلطة

١ انظر: 2010'da Türkiye', SETAV Analiz, January 2011، متاح على الرابط:
https://www.setav.org/2010da-turkiye/

"حزب العدالة والتنمية" كان تامّاً بعد الاستفتاء والانتخابات العامّة عام ٢٠١١.

ورغم ذلك، كانت هنالك مشكلةٌ صغيرةٌ تغاضى عنها أردوغان ضمنياً وهي تأثير حركة غولن في شؤون الدولة. فقد اعتمد هو وحزبه على الحركة للتغلّب على العقبات التي وضعتها المؤسّسة العلمانية والعسكرية على هيئة قضايا مثل قضيتي أرغنكون والمطرقة. لكنّه كلّما ازداد اعتماد "حزب العدالة والتنمية" على رعاية الجماعة على صعيد الحكومة الوطنية وفي مكافحة العسكريين، كلّما فقد السيطرة التنفيذية على الجماعة. أدرك أردوغان هذا الأمر بعد استفتاء عام ٢٠١٠ وشرع بالبحث عن طرق لوضع حدٍّ لوجود الجماعة في القضاء، والجهاز الإداري وقوّات الشرطة، ولكن بعد فوات الأوان. فحالما قُضي على العدو المشترك، الجيش والمؤسّسة العلمانية، تحوّل التحالف بين أردوغان وغولن إلى صراعٍ عنيفٍ حول من سيحكم البلاد.

كان كوادر حركة غولن أكثر خبرةً بالمسائل الوطنية وتمفصلاً معها واطّلاعاً عليها، ونفذوا كلّ العمل القذر لإخضاع الجيش. وكانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأنّهم يمتلكون الحقّ والقدرة على قيادة البلاد واتّخاذ القرارات النهائية في المسائل الحاسمة كافّة. أمّا أردوغان، فقد شعر بالخيانة ولم تكن لديه نيّةٌ في التعامل مع ضربٍ آخر من الوصاية بعدما أزيح الجيش من المشهد. وبدأت معركةٌ ضاريةٌ في مستويات الجهاز الإداري والقضاء، وقوّات الشرطة والحياة التجارية كافّة.

بعد إعلان أردوغان أنّ مشروع قانونٍ على وشك الصدور لإغلاق مدارس غولن الإعدادية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، سرّبت حركة غولن أشرطة تسجيلٍ في ١٧ و٢٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٣ كشفت مخطّطاً للفساد يضمّ وزراء من "حزب العدالة والتنمية" ورجل أعمال إيرانياً - تركياً، رضا ضرّاب (Reza Zarrab)، وأردوغان وابنه بلال أردوغان. كشفت ما أُطلق عليها "عملية ١٧/ ٢٥" مبلغاً قدره ١٧,٥ مليون دولار نقداً صادرته الشرطة في مقرّي إقامة ابن مدير مصرف خلق (Halkbank) الذي تملكه الدولة ووزير الداخلية السابق معمّر غولر (Muammer Güler). ووفقاً للمدّعي العام، استخدمت الأموال في أغراض الرشوة. احتجزت الشرطة اثنين وخمسين شخصاً واتّهمت أربعة عشر شخصاً بالرشوة والفساد والاحتيال وتهريب الذهب، من بينهم أربعة وزراء وأفراد أسرهم. بعد ذلك بوقتٍ طويل، اعتُقل ضرّاب في

الولايات المتّحدة بتهمة التملّص من العقوبات المفروضة على إيران بمخطّط كشفته تحقيقات ١٧/ ٢٥ كانون الأوّل/ ديسمبر وهو ينتظر المحاكمة حاليّاً في نيويورك.

أطلق أردوغان على هذه العملية تسمية "انقلابٍ مدني" وأمر باعتقال المدّعين العامّين وضبّاط الشرطة المتورّطين في العملية. ورغم تأكيده أنّ الأشرطة المسرّبة زائفة، فإنّ تقارير الخبراء ادّعت صحّتها. وبعد نشر تسجيلٍ لمخابرةٍ هاتفيةٍ بين أردوغان وابنه بلال على موقع "تويتر"، صبّ أردوغان جام غضبه على عملاق وسائط التواصل الاجتماعي وأمر بحجبه في تركيا لمدّة أربعٍ وعشرين ساعة. وبعد ذلك بمدةٍ وجيزة، بدأت جولةٌ من المحاكمات، اتُّهم فيها فتح الله غولن بأنّه إرهابي وبأنّ أتباعه يساعدون منظّمةً إرهابيةً في الإطاحة بحكومة "حزب العدالة والتنمية". أُغلقت الصحف ومحطات التلفزة والمؤسّسات المرتبطة بغولن، واعتُقل صحافيون ورجال أعمال. هذه المرّة، استخدم "حزب العدالة والتنمية" تكتيكات غولن في تصفية خصومه ضدّ غولن نفسه. هدفت لوائح الاتّهام إلى تشويه سمعة أيّ شخصٍ مقرّبٍ من غولن ونبذه. ومثلما أخفقت قضيّتا أرغنكون والمطرقة المختلقتان في كشف الدولة العميقة الحقيقية ومعاقبتها، كذلك أخفقت قضايا غولن في إماطة اللثام عن المنظّمة غير الشرعية لأتباعه في مؤسّسات الدولة. لكنّ "حزب العدالة والتنمية" كان في موقفٍ لا يُحسد عليه، لأنه هو من وضع أتباع غولن في المواقع الأساسية للاحتماء بهم من الدولة العلمانية. إنّ حملة التطهير القانونية لأتباع غولن الذين كان ولاؤهم لغولن أشدّ من ولائهم للدولة ستشمل نسقاً من "حزب العدالة والتنمية" أفسح المجال لهم في المقام الأوّل. سيكشف هذا الأمر الطبيعة الحقيقية لتحالف "حزب العدالة والتنمية" - غولن التي لم يستطع أردوغان عرضها على الجمهور.

حركة غولن والسلام الكردي

ثمة حقيقةٌ غير معروفةٍ لكثيرين، وهي أنّ أحد أكبر الخلافات بين "حزب العدالة والتنمية" وحركة غولن كان حول القضيّة الكردية. لم تتضمّن فكرة حركة غولن عن

التعامل مع القضيّة الكردية طاولة تفاوض[1]، لكن كان لها منظوران أساسيان. أوّلاً وقبل كلّ شيء،، وجوب خفض العنف المسلّح إلى الحدّ الأدنى. ثانياً، ينبغي حلّ هيكل الحركة الكردية التنظيمي القوي والتصدّي للأيديولوجية الماركسية اللينينية باستخدام آليّة تربويّة مثل المدارس الإعدادية الخاصّة التابعة للحركة والمنتشرة في أرجاء تركيا ومدارسها التركية في أفريقيا وآسيا الوسطى.

جسّدت المقاربتان المختلفتان للقضيّة الكردية في الواقع الأيديولوجيتين الأصليتين لغولن وأردوغان. فعلى سبيل المثال، لم يكن قادة "حركة النور" – الطريقة (الصوفية) التي انبثقت منها حركة غولن – مسرورين بشأن اتّصال أربكان بالأكراد[2]. وفقاً لغولن، كان أربكان يدفع حدود النزعة المحافظة القومية إلى الدفاع عن أنّه لا يمكن حلّ المشكلة الكردية إلّا تحت مظلّة الإسلام. واقع الحال أنّ لأربكان فهماً أكثر رهافةً للقضيّة الكردية مقارنةً بفهم الأحزاب الكمالية من يسار الوسط ويمين الوسط. حين أجريت مقابلةً معه قبل أسابيع من وفاته، كشف عن أفكاره حول القضيّة الكردية. "في جنوب شرق تركيا، استبدّ بالناس بعض الأشخاص الذين يحتلّون مناصب عامّة. بل إنّهم كانوا يستمتعون بذلك"، كما قال.

> حاولت في السنوات التي أفضت إلى الطغمة الحاكمة في ١٩٨٠ تحذير رئيس الوزراء آنذاك، سليمان دمريل، من أنّ سياساتٍ من قبيل إخلاء القرى من السكّان ستستعدي أهالي المنطقة. لكنّه لم يبالِ وفشل في إجراء تحقيق. شعر بعض العنصريين الأتراك بالعداء نحو الأكراد. كانت هذه الفظائع الوحشية في المنطقة عاقبة ذلك العداء[3].

١ انظر: Özgür Herekol, 'Cemaat-AKP kavgası ve Kürtler', *Nerinaazad*, 12 January 2014. متاح على الرابط:
http://www.nerinaazad.com/columnists/ozgur_herekol/cemaatakp-kavgasi-ve-kurtler

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Gülen cemaati ve liberaller sayesinde AKP "ılımlı İslamcı" olarak algılandı'، مقابلة مع الأستاذ الجامعي يوكسل طاشكين (Yüksel Taşkın), *Radikal*، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/gulen-cemaati-ve-liberallersayesinde-akp-ilimli-islamci-olarak-algilandi-1396521/

٣ انظر: Ezgi Başaran, 'Zekâmı ölçmeye makine dayanmaz'، مقابلة مع نجم الدين أربكان، *Radikal*، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. متاحة على الرابط:

كان أربكان حريصاً، عندما اعترف بالعداء ضدّ الأكراد، على عدم اعتباره ممارسةً منهجيةً تنفذها الدولة، بل ألقى اللوم بالأحرى على "بعض العنصريين الأتراك". لكنّه حتّى في هذا الأمر كان متقدّماً على أقرانه.

أثناء هذه المرحلة، التزمت حركة غولن الصمت وركّزت على توطيد حضورٍ في المنطقة بالمدارس والمنظّمات غير الحكومية والمؤسّسات الخيرية. يعود تاريخ أوّل مؤسّسة تعليمية تابعة لحركة غولن في المنطقة الكردية إلى عام ١٩٨٨. وكان عددها يتضاعف كلّ عام حتّى ٢٠١٤. لكنّ الازدياد الحقيقي بدأ في ٢٠٠٣. ازداد حضور المدارس والمؤسّسات المرتبطة بغولن بالتزامن مع حكم "حزب العدالة والتنمية". وكان المعدّل الوسطي لارتفاع عدد التلاميذ ٣,٣ بالمئة عاماً بعد عام، ثمّ قفز إلى ٨,٥ بالمئة بعد عام ٢٠٠٢. قبل مرحلة حكم "حزب العدالة والتنمية"، لم تكن حركة غولن تنشئ سوى مراكز تأهيلية ومدارس خاصّة، لكنّها شرعت بعد ذلك بافتتاح مراكز يستطيع فيها التلاميذ المحدودو الدخل تلقّي تعليم مجاني[1].

كان الكاتب الراحل جمال أوشاك (Cemal Uşşak) فيمّا مضى فرداً من أفراد طريقة "النور" في سنوات دراسته الجامعية لكنّه انضمّ فيما بعد إلى حركة غولن، حيث أصبح شخصيةً بارزة. أخبرني بأنّهم كانوا غافلين عن محنة الأكراد لأنّه كانت لديهم معركتهم الخاصّة مع المؤسّسة كحركةٍ دينية. وفقاً لأوشاك، عوّضت حركة غولن بعد ذلك عن عدم اكتراثها في العقد الأخير وبنت شبكةً متينةً في المنطقة الكردية اعتقد أنّها كانت عملاً صالحاً للغاية (رغم أنّه أمرٌ لا يتّفق عليه الجميع):

> حين تزورين مجموعاتنا الدراسية ومدارسنا الإعدادية ومؤسّستنا[2] "أما من أحد هناك" (منظّمة إغاثة عالمية مرتبطة بغولن) التابعة للحركة، ستجدين أنّ الناس سعداء بالمعونة التي يتلقّونها. لكنّك إن سألت "حزب العمّال

http://www.radikal.com.tr/politika/zekmi-olcmeye-makine-dayanmaz-1034839/

1 Doğan Koç, 'The Hizmet movement and the Kurdish question', in Fevzi Bilgin and Ali Sarahan (eds), *Understanding Turkey's Kurdish Question* (Plymouth: Lexington Books, 2013), p. 186.

٢ أُغلقت الفروع التركية لمؤسسة 'أما من أحدٍ هناك؟' على أثر محاولة الانقلاب في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦.

الكردستاني" وأتباعه، لقال إنّ الحركة تستوعبهم، وهذا أمرٌ شائن[١].

لعلّ كلمة "استيعاب" ليست الكلمة الصحيحة، لكنّ أتباع غولن لم يرسّخوا أنفسهم في المنطقة لمجرّد مساعدة الأكراد المعدمين. لقد أرادوا فرض طريقتهم في حلّ المشكلة الكردية، وهي طريقةٌ لا تتضمّن التفاوض مع "حزب العمّال الكردستاني".

عندما سأل أحد الصحافيين، مصطفى أكيول (Mustafa Akyol)، ذات مرّة أحد أتباع غولن البارزين إن كانوا يوافقون على عملية السلام الأخيرة عام ٢٠١٣، تلقّى الردّ التالي:

> لدينا تحفّظات. يعتقد خوجة أفندي (Hocaefendi) (فتح الله غولن) أنّ السلام مع "حزب العمّال الكردستاني" يُعدّ مبادرةً جيدة، لكنّه ينبغي أن يكون لدى الدولة أيضاً أكثر من خطّة بديلة. لأنّه يرى أنّ "حزب العمّال الكردستاني" ليس جديراً بالثقة، وأنّ هنالك قوىً سيّئة النيّة في المنطقة قد تتدخّل في العملية[٢].

وباسترجاع أحداث الماضي، يتبيّن أنّ فتح الله غولن كان محقّاً. إذ تدخّلت فعلاً قوىً سيّئة النيّة عدّة في العملية، رغم أنّ أيّاً منها لم يكن مؤثّراً أو فعّالاً أو قابلاً للتتبّع كحركة غولن نفسها. فتدخّلها يعود في الواقع إلى حملة اعتقال الناشطين والأكاديميين ورؤساء البلدية الأكراد في ٢٠٠٩. لقد اتُّهموا بأنّهم أعضاء في "منظومة المجتمع الكردستاني". أوضح خطيب دجلة (Hatip Dicle)، الرئيس المشترك بالنيابة لمؤتمر المجتمع الديموقراطي[٣] (DTK)، كيفية عمل المخطّط في ذلك الوقت:

١ انظر: 'Ezgi Başaran, 'Biz dindarlar Kürtlerin ıstırabını hissetmedik، مقابلة مع جمال أوشاك، *Radikal*، ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١١. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/biz-dindarlar-kurtlerin-istirabini-hissetmedik-1065858/

٢ انظر: Mustafa Akyol, 'Is Gülen movement against peace with PKK?', *Al-Monitor*, 22 May 2013. متاح على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201305//gulen-movement-peace-process-pkk.html

٣ منصّة للاتّحادات والحركات الكردية، تأسّست عام ٢٠١١ وأعلنت حكومة ذاتية ديموقراطية.

كانت الدوافع وراء العمليات ضدّ "منظومة المجتمع الكردستاني" عناصر حركة غولن في الشرطة والقضاء، لكنّ حكومة "حزب العدالة والتنمية" كانت متورّطةً أيضاً في هذه العمليّات. فبعد أن فزنا بمئة رئاسة بلدية في الانتخابات المحلّية في ٢٠٠٩، خطرت ببالهم فكرة هذه العمليّات، لإرهابنا ليس إلا[1].

لقد شاطرت حكومة "حزب العمّال العدالة والتنمية" الأكراد فكرة أنّ حركة غولن هي التي دبّرت العمليّات. "لقد كانت حركة غولن هي التي نظّمت محاكمات "منظومة المجتمع الكردستاني"، هذا ما قاله محمد درويش أوغلو (Muhammed Dervişoğlu)، وكيل وزارة النظام والأمن العام"، لعبد الله أوجلان في أحد اجتماعات إمرالي في ٢٠١٤[2].

وبما أنّ حركة غولن عارضت بشدّة التفاوض مع "حزب العمّال الكردستاني"، فقد كانت الضربة الثانية التي وجّهتها إلى حكومة "حزب العدالة والتنمية" هي اعترافها بتسريب شريطٍ مسجلٍ عن محادثات أوسلو في ٢٠١١، أشار فيه هاكان فيدان (Hakan Fidan) (الرئيس اللاحق لجهاز الاستخبارات الوطنية) إلى عبد الله أوجلان، في محادثة أجراها مع مسؤولَيْ "حزب العمّال الكردستاني" دوران كالكان ومراد قاراسو، بوصفه "السيّد (Sayın) أوجلان". جاء التسريب في وقتٍ كان فيه أردوغان، رئيس الوزراء وقتذاك، يتعهّد بأنّ الحكومة التركية لن تشارك على الإطلاق في محادثاتٍ مباشرة مع مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني". نشرت التسجيل بدايةً وكالات أنباءٍ مناصرة لـ"حزب العمّال الكردستاني"، لكنّها سحبته لاحقاً من موقعه الإلكتروني. وكشفت لاحقاً أنّ الموقع تعرّض للقرصنة وأنّ قراصنةً مجهولين دسّوا الشريط.

ومن المثير للانتباه أنّ الشريط لم يثر العداوة المتوقّعة. ولم يتعلّق اتّهام الحزب

---

١ انظر: "Helin Alp, "'Erdoğan çözüm istiyor ancak projesi yok"، مقابلة مع خطيب دجلة، قناة الجزيرة، ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٤. متاحة على الرابط: http://www.aljazeera.com.tr/al-jazeera-ozel/erdogan-cozum-istiyor-ancak-projesi-yok

2 *İmralı Notları – Demokratik Kurtuluş ve Özgür Yaşamı İnşa* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2015), p. 421.

المعارض الرئيسي "حزب الشعب الجمهوري" بمضمون الشريط الذي أظهر بوضوح المفاوضات الجارية بين "حزب العمّال الكردستاني" وجهاز الاستخبارات الوطنية، بل بالتسريب. قال زعيم حزب الشعب الجمهوري: "إذا كان رئيس جهاز الاستخبارات الذي جوهر عمله حفظ أسرار الدولة يتعرّض لتسجيل محادثاته، فهذا يُظهر وضع حكّام هذا البلد"[1]. بلى، كان ذلك الوضع قائماً من حيث الأمن والاستخبارات، لكنّ محتوى التسريب كان مهمّاً أيضاً. فقد أرست محادثات أوسلو في الواقع أساس عملية السلام الأخيرة.

محادثات أوسلو

منذ الأيام المبكّرة لـ"حزب العمّال الكردستاني"، تصرّف المحاورون الذين يمثّلون الحكومة، وكانوا إمّا من الجيش وإمّا من جهاز الاستخبارات الوطنية، بوصفهم أقنية خلفيةً في مفاوضاتهم مع المنظّمة. بدأت عملية التفاوض الرئيسية الأولى بعد اعتقال أوجلان، وهي معروفةٌ حاليّاً باسم محادثات أوسلو، في ٢٠٠٥. شارك فيها وسيطٌ دوليٌّ وجهاز الاستخبارات الوطنية وأربعة مسؤولين من "حزب العمّال الكردستاني" – آدم أوزون (Adem Uzun)، وزبير أيدار (Zübeyir Aydar) اللذان لا يزالان منفيّين في أوروبّا، ومراد قاراسو وصبري أوك المقيمان في مقرّ قيادة "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل شمال العراق.

أمّا فريق جهاز الاستخبارات الوطنية، فقد ضمّ رئيس الجهاز آنذاك، أمره تانر، ومساعده آفد غونش (Afet Güneş). تصادف أن يكون هاكان فيدان الذي خلف تانر في منصبه رئيساً للجهاز الوسيط الأساسي في عملية السلام وقد حضر المباحثات بوصفه "الممثّل الخاصّ لرئيس الوزراء أردوغان".

وتألّف فريق الوسيط الدولي، كما بتنا نعرف الآن، من نرويجي وبريطاني قيل إنّهما خبيران في حلّ النزاعات. ورغم أنّ أوّل اتصالٍ بين الأطراف جرى في ٢٠٠٥، فإنّ

---

[1] انظر: AK Group, 'Illegal tape alleges secret PKK talks', Gatestone Institute, 15 September 2011. متاح على الرابط:
https://www.gatestoneinstitute.org/2426/illegal-tape-allegessecret-pkk-talks

اللقاءات المباشرة لم تبدأ إلّا في ٢٠٠٩. كان فريق جهاز الاستخبارات الوطنية الذي التقى وفد "حزب العمّال الكردستاني" في أوسلو هو من التقى أوجلان أيضاً في إمرالي، مبقياً الجانبين على اتّصالٍ عبر الرسائل.

أوضح لي مراد قره يلان، رئيس "منظومة المجتمع الكردستاني" في ذلك الوقت، كيف جرى تصميم محادثات أوسلو:

كنّا بصدد تطوير إستراتيجية بهذا الشأن. كان من الأصحّ مناقشة القضايا مع قيادتنا. لو لم نتابع سياسةً صارمةً كتلك، لكان أوجلان على الأرجح قد بات خارج العملية. لنبدأ من البداية: كانت هنالك مؤسّسةٌ دوليةٌ تتصرّف كوسيطٍ وتصرّ على رفض الإفصاح عن اسمها. لنقل إنّها مؤسّسةٌ ضمن إطار الأمم المتّحدة. التقينا فريقها بدايةَ عام ٢٠٠٥. وبعد عام ٢٠٠٦، أضحت هذه اللقاءات منتظمة. لقد حلّوا كثيراً من القضايا المشابهة على الصعيد الدولي، ففرضوا بناءً على ذلك بعض الشروط. قالوا إنّ كلّ شيءٍ سيكون سرّيّاً. سيكون الأمر بعيداً عن أعين الصحافة. ولن يطّلع عليه سوى قسمٍ ضيّقٍ جدّاً من إدارتنا. سألوني من هي الهيئة الأكثر تخويلاً من جانبنا. فأخبرتهم بأنّها مؤلّفةٌ من أحد عشر شخصاً. قالوا، "حسناً، ينبغي ألّا يعرف أيّ شخصٍ خارج هؤلاء الأشخاص بما يجري". بعد ذلك بدأت المحادثات. كانوا يتحدّثون بالفعل مع الحكومة أيضاً. كان فريق المؤسّسة الدولية يتنقّل في جولاتٍ مكّوكيةٍ بين الجانبين حاملاً الرسائل. بعد عام ٢٠٠٨، أخذوا وفداً من جماعتنا إلى أوسلو. آنذاك سلّمنا بأنّهم يعملون بموجب سلطةٍ عليا. كانوا قادرين على التحليق بطائرةٍ خاصّةٍ من جبل قنديل. جرت المحادثات المباشرة الأولى بين وفدنا وجهاز الاستخبارات الوطنية في ذلك الوقت[1].

[1] انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm olsun ben iş bulurum'، مقابلة مع مراد قره يلان حول جبل قنديل، *Radikal*، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط: http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-olsun-ben-is-bulurum-1131279/

في أحد اللقاءات في أوسلو، بدت الهيئة الدولية راضية عن التقدّم. وقال ممثلها:

> أتوجّه بالتهنئة إلى كلا الطرفين. يبدو أنّ الأضواء أصبحت خضراء في هذه المرحلة من التفاوض، ونحن سعداء لرؤية أنّ كلا الطرفين يعتقدان أنّ ثبات الوضع ينبغي أن يتواصل، لأنّه سيشكّل أساس عملية تفاوض سياسيّ بنّاءة[1].

وفقاً لأوجلان، فإنّه تلقّى رسالةً "كتبها صبري (أوك) وزبير (أيدار). فوقّع تلك الرسالة وانضمّ إلى هذه العملية. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، أو ربّما في مطلع ٢٠٠٩، أضحى رسميّاً جزءاً من العملية نفسها"[2].

ورغم ذلك، لم تجرِ الأمور وفق ما هو مخطّط لها. ففي تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٩، وكجزءٍ من الاتّفاقية في أوسلو، وصلت إلى تركيا حافلةٌ تُقلّ مجموعةً من أربعة وثلاثين شخصاً من معسكر مخمور التابع لـ"حزب العمّال الكردستاني" في شمال العراق من بوّابة الخابور الحدودية. كان ثمانيةٌ منهم مقاتلين من "حزب العمّال الكردستاني" "لم يرتكبوا أيّ جريمة" يرتدون ملابس حرب العصابات. وقابلتهم حشودٌ كرديةٌ بالهتافات باعتبارهم أبطال حرب.

كانت من بينهم امرأةٌ تُدعى أليف أولوداغ (Elif Uludağ)، أرسلت إليّ لاحقاً رسالةً من السجن. "أنا مقاتلة حرب عصابات وأمّ"، كما كتبت.

> في ذلك الصباح، قلت وداعاً لابني الذي كان أيضاً مقاتل حرب عصابات. كان حزيناً وقلقاً لأنّني كنت ذاهبةً إلى الخابور. هدّأته قائلةً: "سنلتقي قريباً، لأنّ ذهابنا سيجلب السلام. وبعدها ستنزلون جميعاً من الجبال وسنرقص جميعاً بحرّيةٍ فوق التراب الذي ولدنا عليه". ثمّ استقللتُ الحافلة مع سبعة آخرين إلى الخابور. كنّا نرتدي ملابس مقاتلي حرب العصابات لأنّنا لا نملك ملابس أخرى في الجبال. كانت الحشود

---

١ الشريط المسرّب عن مباحثات أوسلو، ٢٠١٢. متاح على الرابط: https://vimeo.com/51264002

2 *Imralı Notları*, p. 376.

> مبتهجةً، ليس لأنّها شاهدتنا، بل لأنها رأت بارقة أملٍ لتحقيق السلام. لكنّ (...) ملابسنا وعواطف الحشود أصبحت مشكلةً كبيرة. وبعد ذلك بمدةٍ وجيزة، اعتُقلنا نحن الثمانية جميعاً[١].

وفقاً لكثيرٍ من الخبراء في حلّ النزاعات، كانت حادثة الخابور إخفاقاً تامّاً وما كان لها أن تحدث. في المقابلة التي أجريتها مع اللورد ألدردايس (Lord Alderdice)، وهو زميلٌ بريطاني وخبيرٌ في علم نفس الإرهاب والعنف السياسي، قال لي: "خلال تفاوضٍ ما، بإمكان تحرّكٍ بالغ السرعة أو بالغ البطء أن يحدّد مصير المحادثات أحياناً. في حادثة الخابور، تحرّكت الحكومة بسرعةٍ بالغة. لم يكن عليها السماح بحدوث ذلك"[٢]. تسبّبت حادثة الخابور في ردّ فعلٍ عكسي بين الجمهور التركي وتركت محادثات أوسلو معلّقةً في الهواء لأشهر عدّة، رغم أنّها لم تدمّر العملية بأسرها. فقد تواصل التفاوض بين الطرفين.

طُلب من الجانب الكردي صياغة مطالبه من الحكومة التركية. بعد عشرات اللقاءات مع مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني"، والسياسيين والمثقّفين الأكراد، أعدّ الجانب الكردي مذكّرةً قُدّمت إلى أوجلان. واستجابةً لذلك، توصّل أوجلان إلى خريطة طريقٍ وثلاثة بروتوكولات[٣].

تعلّق أوّل هذه البروتوكولات بتمثيل الشعب الكردي في الدستور. من أجل تعديل الدستور، ينبغي تعيين لجنة تتألّف من مسؤولين حكوميين وممثّلين عن "حزب العمّال الكردستاني"، وحكومة إقليم كردستان، والاتّحاد الأوروبي، و"الناتو"، والأمم

---

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Bir annenin Habur yolculuğu ve Kandil gardırobu', 'Elif Uludağ'sletter', *Radikal*, 22 March 2012.

متاح على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/bir-annenin-habur-yolculugu-ve-kandil-gardirobu-1082542/

٢ انظر: Ezgi Başaran، مقابلة مع اللورد ألدردايس بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٦، أكسفورد، غير منشورة.

٣ انظر: Chris Kutschera, 'The secret Oslo talks that might have brought peace to Turkey', *The Middle East Magazine*, December 2012.

متاح على الرابط:

http://www.chris-kutschera.com/A/Oslo.htm

المتّحدة. وأوصى كذلك بأنّه ينبغي، بموازاة ذلك، إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق والمصالحة، تشبه اللجنة التي أُنشئت في جنوب أفريقيا. عالج البروتوكول الثاني قضايا من قبيل وقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب مقاتلي "حزب العمّال الكردستاني" من تركيا، وتشكيل قوّة أمنية كردية في المنطقة. أمّا البروتوكول الثالث، فتعلّق في جوهره بأدوار أوجلان وكادر "حزب العمّال الكردستاني" في مرحلة ما بعد النزاع.

كان "حزب العمّال الكردستاني" سعيداً بكيفية سير العملية. كما قال جميل بايق، أحد أعضاء الحزب المتشدّدين في جبل قنديل، في إحدى المقابلات: "لقد وصلوا إلى نهاية النزاع المسلّح"[1]. وردّاً على هذا التصريح، جرى تمديد الموعد النهائي لوقف إطلاق النار الذي كان قد حُدّد في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٠.

تنقّل الوسطاء في جولاتٍ مكّوكية بين الطرفين. وصلت البروتوكولات الثلاثة إلى أيدي الحكومة، لكن كما صرّح زبير أيدار، أحد الأطراف المشاركة في المحادثات، لم يستطع الوسطاء إيجاد أرضيّة مشتركة. كانت مدة انتخاباتٍ عامّة، وعاد أردوغان إلى خطابه القومي المعتاد. "ليست هنالك مسألةٌ كردية"، هكذا أعلن أمام تجمّع انتخابي في أيار/ مايو ٢٠١١، وتلقّى الجانب الكردي هذا الإعلان بوصفه ردّاً على بروتوكولات أوجلان. في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، انتُخب "حزب العدالة والتنمية"، حيث حصل على ٤٦ بالمئة من الأصوات وأصبح حزب الأغلبية. لم يحضر مندوب جهاز الاستخبارات الوطنية الاجتماع التالي الذي كان مقرّراً في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١[2].

في ١٤ تموز/ يوليو، تصادم "حزب العمّال الكردستاني" وقوّات الجيش في سلوان (Silvan) ولقي ما مجموعه ثلاثة عشر جنديّاً مصرعهم في ظروفٍ كارثية. احترق اثنا عشر منهم حتّى الموت عندما انفجرت قنابل يدوية في الغابة. وقد فسّر "حزب العمّال الكردستاني" "المواجهة" بوصفها "مؤامرةً" أو "هجوماً على عملية السلام".

أواخر عام ٢٠١١، أُلغيت طاولة المفاوضات التي أقيمت في أوسلو، ما سعّر

---

١ مقابلة مع جميل بايق، ANF، ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٠. لا يوجد رابط متاح.

2 Kutschera, 'The secret Oslo talks'.

مجدّداً حرباً بين "حزب العمّال الكردستاني" والجيش التركي، حرباً هي الأكثر دمويّةً منذ تسعينيات القرن العشرين[1].

"كانت أوسلو سيئة التصميم، متعجّلةً وقذرة"، هذا ما قاله هيو بوب، مدير مشروع تركيا/ قبرص في مجموعة الأزمات الدولية. "كان من الخطأ محاولة توقيع بروتوكول مع "حزب العمّال الكردستاني" من دون أيّ إصلاحٍ للحقوق الكردية ولتركيا نفسها، وذلك لأنّ الحزب الكردي اعتقد أنّ حلّاً أصيلاً كان على الطريق"[2]. لم تكن تركيا ولا النظام السياسي على أتمّ الاستعداد. وقد أفضى إنهاء العملية إلى تآكلٍ شديدٍ في الثقة في الجانب الكردي.

من جانبٍ آخر، كان هنالك تفصيلٌ مذهلٌ بعينه في محادثات أوسلو اعترفت به لاحقاً الحكومة التركية والحركة الكردية بوصفه مؤشّراً صريحاً لتدخّل حركة غولن في عملية السلام. فبعد تسريب شريط محادثات أوسلو في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، كانت هنالك محاولةٌ بتاريخ ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢ لاحتجاز هاكان فيدان، رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية آنذاك، والمديرين السابقين للجهاز بسبب مشاركتهم في أوسلو. "اشتبه جهاز الاستخبارات الوطنية بأنّنا نحن من سرّب شريط أوسلو في المقام الأوّل"، كما قال زبير أيدار مسؤول "حزب العمّال الكردستاني" الذي أضاف قائلاً:

> لكنّنا طلبنا منهم إجراء تحقيق. وعندما رُفعت دعوى قضائية على هاكان فيدان، اقتنعوا بأنّنا لسنا مسؤولين عمّا حدث. قناعتي الشخصية أنّ تسجيلات أوسلو خرجت من أرشيف جهاز الاستخبارات الوطنية.

---

١ وفق إحصائيات غير رسمية ذكرتها مجموعة الأزمات (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، قُتل ٧١١ شخصاً بين الانتخابات البرلمانية التي أقيمت في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١ حتّى منتصف شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢، بمن فيهم ٢٢٢ جنديّاً وشرطيّاً وعضواً في ميليشيا حرس القرى، وكذلك ٤٠٥ مقاتلاً في "حزب العمّال الكردستاني" و٨٤ مدنيّاً. يبلغ عدد القتلى أربعة أضعاف عددهم عام ٢٠٠٩، وهو أكثر بكثير من الأرقام السنوية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، عندما نفّذ "حزب العمّال الكردستاني" وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد.

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Kürtlere haklarını salam taktiğiyle veremezsiniz'، مقابلة مع هيو بوب، *Radikal*، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/kurtlere-haklarini-salam-taktigiyle-veremezsiniz-1101812/

اعتقد أنها أُخذت من أرشيف الجهاز بطريقةٍ غير مشروعة وسُرِّبت[1].

بعد محاولة احتجاز رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية، قرّر أوجلان الاتّصال بالجهاز واستئناف عملية السلام. "انقلب المدّعي العام على جهاز الاستخبارات الوطنية بتاريخ ٧ شباط/ فبراير"، كما قال أوجلان.

> اشتممت رائحة انقلاب هناك، أخبرت مدير السجن بأنّه ينبغي لنا ألّا نترك السيّد هاكان (هاكان فيدان، رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية) وحيداً. اتّصلت به. انفتحت القناة (قناة الاتّصال) مجدّداً وبدأ الحوار. كان واجبي منع الانقلاب (الذي دبّرته حركة غولن). لو نجحوا في النيل من هاكان، لكان أردوغان هو التالي[2].

هكذا، بدأت عملية السلام الأحدث مطلع ٢٠١٣. لكنّ التزاماً أكثر مشقّةً ممّا تخيّله أيّ طرفٍ من الأطراف كان ماثلاً أمامها.

جريمة قتلٍ في عملية السلام

يتفاوض المرء ليس مع صديقه، بل مع عدوّه. سيكون التسليم بهذه الحقيقة بدايةً حسنة، رغم أنّها لن تفيد كثيراً في توطيد حدٍّ أدنى من الثقة كأساسٍ للعملية. فقد تآكلت الثقة بين الحكومة التركية والحركة الكردية بالفعل على مرّ السنين.

إن كانت الدولة حماراً، فلا تمتطيه (Dewlet bi ker be ji xwe le meke)[3]، قولٌ يردّده

١ انظر: Murat Yetkin, 'Umutlar solmasın'، مقابلة مع زبير أيدار، *Radikal*، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/murat-yetkin/umutlar-solmasin-1127121/

٢ انظر: 'İşte İmralı görüşmesinin tutanaklarının tam metni!', T24, 28 February 2013. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/iste-imralidaki-gorusmenin-tutanaklari,224711/

٣ انظر: ANF News Agency, 'Karayılan'dan mektup', *Taraf*, 8 October 2011. أغلقت السلطات صحيفة طرف (*Taraf*) لكن توجد نسخة من المقالة على الرابط:
http://www.yenihayatnews.com/news/?p=7809

كبار السن في القرى الكردية. "إيّاك ثمّ إيّاك أن تثق بالدولة"، هكذا يعظون صغار السن، كما أنّهم يستشهدون بعبارة شهيرة لسعيد رضا (Seyit Rıza) الذي قاد الانتفاضة الكردية لعام ١٩٣٨ في درسيم: "لم أستطع التعامل مع قلة أمانتك، وهذا درسٌ ينبغي أن أتعلّمه. لكنّني لم أركع أمامك، ويجب أن يمثّل ذلك مصاعب ستواجهها".

بعد أحد عشر يوماً من إعلان أردوغان، رئيس الوزراء حينذاك، عن بدء عملية السلام، وردت أنباءٌ من باريس اهتزّت لها الحركة الكردية التي كانت أصلاً ترتاب في أنّ الحكومة على استعدادٍ لخداعها. ففي ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، قُتلت ثلاث نساء من أعضاء "حزب العمّال الكردستاني" في باريس: سكينة جانسيز (Sakine Cansız) وفيدان دوغان (Fidan Doğan) وليلى سويليمز (Leyla Söylemez). كان بإمكان هذه الجرائم أن تخرج العملية عن مسارها قبل أن تبدأ، لأنّ جانسيز لم تكن شخصيةً عادية، فقد كانت من بين المجموعة الأساسية التي أسّست "حزب العمّال الكردستاني". تواصلت عملية السلام لأنّه لم يكن بوسع الحكومة التركية ولا الحركة الكردية توجيه إصبع الاتهام إحداهما للأخرى. لم يبدُ أن الجريمة تفيد أيّاً منهما في بداية المفاوضات. الأمر الوحيد المؤكّد أنّ القصد منها تحطيم العملية.

اعتقلت الشرطة الفرنسية القاتل المأجور عمر غوني (Ömer Güney) بعد ذلك بوقتٍ وجيز. في البداية، صوّر المسؤولون الأتراك الجريمة بوصفها "عملاً داخلياً لـ"حزب العمّال الكردستاني""[١]. لكنّ قصّة الحكومة تضمّنت ثغراتٍ خطيرة. فرغم أنّ غوني كان يتصرّف منذ عام بوصفه متعاطفاً مع "حزب العمّال الكردستاني" ويعمل في المعهد الكردي في باريس حيث ارتُكبت الاغتيالات، فإنّ أسرته كانت تعلم أنّه قوميٌّ تركيٌّ متشدّد. كما أنّ جواز سفره أظهر أنه زار أنقرة قبل الاغتيالات بمدة وجيزة.

بعد عام من ذلك، في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، جرى تسريب شريطٍ مسجّلٍ لعمر غونيّ على يوتيوب. يُسمع في الشريط غوني وهو يتدرّب على الجريمة شفهياً

---

١ انظر:
'Sakine Cansız ve 2 kadın PKK'lıya AK Parti'den ilk yorum', *Ensonhaber*, 10 January 2013.
متاح على الرابط:
http://www.ensonhaber.com/sakine-cansiz-ve-2-kadin-pkkliyaak-partiden-ilk-yorum-2013-01-10.html

مع شخصين زُعم أنهما عضوان في جهاز الاستخبارات الوطنية. كان يوضّح كيفية دخوله إلى المعهد الكردي، حيث ستوجد ناشطات "حزب العمّال الكردستاني" الثلاث ومن ضمنهنّ سكينة جانسيز، وشكل القتل الذي خطّط له. كما أنه حدّد هدفاً آخر، رمزي كارتال (Remzi Kartal)، رئيس مؤتمر الشعب الكردستاني.

علمت أنّ كارتال كان يزور المعهد الكردي في باريس، لو من حينٍ لآخر. وتذكّرت أنّه عاد من باريس قبل ساعاتٍ قليلةٍ حينما ذهبت إلى بروكسل لإجراء مقابلة معه في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٣. ما يعني أنّ غوني كان بالضرورة يراقب عن كثبٍ أولئك الذين كانوا يزورون المعهد في باريس، وكذلك قادة المنظّمة المقيمين في بروكسل.

في أعقاب التسريب، اعترف الجناح الأوروبي لـ"حزب العمّال الكردستاني" بصحّة الشريط. "خمسة أشخاصٍ أو ستّة ممّن عرفوا غوني أكّدوا أنّ الصوت المسموع في التسجيل هو صوته"، كما أخبرني واحدٌ منهم. اتّصلت برمزي كارتال لمعرفة شعوره حين سماعه بأنّه كان هدفاً محتملاً. "استمعت إلى التسجيل"، قال بكلّ هدوء. وتابع قائلاً: "عمر غوني يقول إنّ جهاز الاستخبارات الوطنية هو من أعطى التعليمات. إمّا أن يكون الأمر صحيحاً، وإما ينبغي لجهاز الاستخبارات الوطنية أن يكشف علناً المعلومات التي بحوزته كافّة عن غوني وجرائم باريس".

عام ٢٠١٥، نشرت صحيفة *Le Monde* عرضاً للائحة الاتّهامات المكوّنة من سبعين صفحةً التي وجّهها مكتب المدّعي العامّ في باريس بصدد اغتيال سكينة جانسيز وصديقتيها. تضمّنت لائحة الاتّهام ادّعاءاتٍ ظهرت في الصحف التركية بعد ارتكاب الجرائم، وكذلك الشريط المسرّب للمحادثة بين عمر غوني واثنين من مسؤولي جهاز الاستخبارات الوطنية. أتى ادّعاءٌ ظنّيّ آخر من الصحف الموالية للحكومة مفاده أنّ عمر غوني كان على صلةٍ برجلٍ يُدعى كوزانلي عمر (Kozanlı Ömer)، معروفٌ بأنّه إمامٌ غامضٌ لكنّه مؤثّرٌ في حركة غولن.

اعتقد المدّعي العامّ الفرنسي بأنّ جهاز الاستخبارات الوطنية متورّطٌ بالجريمة بطريقةٍ ما. وكانت المرّة الأولى التي يظهر فيها اسم وكالة استخباراتٍ أجنبيةٍ في لائحة اتهامٍ ظنّيّ في فرنسا. يمضي البيان المذكور على النحو التالي:

هنالك عناصر عدّة أثارت الشكوك في إمكانية ضلوع جهاز الاستخبارات الوطنية في التخطيط لهذه الاغتيالات والتحضير لها. في الواقع، ثبت الآن النشاط التجسّسي لعمر غوني وعُرف أنه على اتّصالٍ بعددٍ كبيرٍ من الأشخاص سرّاً في تركيا (...). لكن هنالك عدم كفاية في تحديد إن كان الجهاز ارتكب هذه الأفعال رسميّاً بموافقة رؤسائه أم أنّه ارتكبها بطريقة مستقلّة، لتقويض عملية السلام أو تسفيهها، من دون علم الجهاز[1].

سأل المدعي العام الفرنسي الحكومة التركية عمّا إذا كان عمر غوني يعمل لحساب جهاز الاستخبارات الوطنية وعمّا إذا كان على اتصالٍ مع أنقرة. لكنّه لم يتمكّن من الحصول على أيّ رد. طلب غوني عقب اعتقاله مباشرةً إبلاغ السفارة التركية في باريس، ما بدى معلومةً "تفسّر الكثير" بالنسبة إلى المدّعي العامّ الفرنسي وهيئة إنفاذ القانون في باريس، وأدّت إلى اعتقادهما بأنّ الجريمة ارتُكبت بعلم الحكومة التركية. لاحظ المدّعي العامّ في لائحة الاتّهامات أنّ هذا الأمر يعزّز الشكوك في ضلوع الحكومة التركية في هذه الحوادث، لكنّه ذكر أيضاً أنّ أتباع حركة غولن في جهاز الاستخبارات الوطنية يمكن أن يكونوا مسؤولين عنها.

هل يبدو هذا كلّه كحبكة فيلم؟ من المؤسف أنّ جرائم باريس، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لفقدان الثقة خلال عملية السلام، كانت حقيقيةً للغاية. وكذلك كان عمر غوني. لكنّ الحركة الكردية اختارت تجنب إلقاء اللوم مباشرةً على الحكومة التركية بشأن الجرائم، ومالت عوضاً عن ذلك إلى قبول حجّة أنّ حركة غولن هي من دبّر الجرائم لتعطيل المفاوضات الكردية.

قال جميل بايق، الرئيس المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، في مقابلة بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥: "اعترف جهاز الاستخبارات الوطنية بجريمة باريس،

١ انظر: Soren Seelow, 'Assassinat de militantes kurdes à Paris: la justice souligne l'implication des services secrets turcs', *Le Monde*, 23 July 2015.
متاح على الرابط:
http://www.lemonde.fr/police-justice/article/201523/07//assassinat-de-militantes-kurdesa-paris-la-justice-pointe-l-implication-des-services-secrets-turcs_4694801_1653578.html

رغم أنه قال إنّ أتباع غولن في الجهاز (هم المذنبون)"[1]. كما أنّ بايق أخبر صحافياً آخر أنّ رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية هاكان فيدان

قال إنّ وثائقهم الرسمية قد استُخدمت، وبأنّ هنالك وثائق أُصدرت عن طريق التكنولوجيا استُخدمت داخل الجهاز. لم ينكروا أبداً تورّط جهاز الاستخبارات الوطنية، لكنّهم قالوا إنّهم لم يفعلوا ذلك. فقد اقترفته مجموعةٌ بعينها داخل الجهاز، وهم أعضاء حركة غولن والقوميون الجدد[2].

تحدّث أحد رؤساء "حزب العمّال الكردستاني" المقيمين في أوروبّا، زبير أيدار، إلى صحيفة *Libération* قائلاً "إنّه يختلف مع الزعم القائل إنّ الحكومة التركية تقف وراء الاغتيالات". قال إنّه "لا يعتقد أنّ جريمةً كهذه ستفيد الحكومة التركية. لكن هنالك قوىً ظلامية تريد تخريب عملية السلام"[3]. وفقاً لأيدار، يمكن تعريف القوى الظلامية داخل الدولة التركية بأنّها "السيف الأخضر"[4]، الاسم المستعار لمجموعة دينية تتصرّف كدولة عميقة ومقترفة جريمة باريس، لأنّ اللون الأخضر معروفٌ بوصفه رمز الإسلام. ثمّة إجماعٌ بين الساسة الأكراد بأنّ المجموعة الدينية "التي بنت دولةً موازية"[5] هي حركة غولن.

١ انظر: بانو غوفن (Banu Güven)، مقابلة مع جميل بايق، تلفزيون IMC، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥. متاحة على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=FezWb5XB5qc

٢ انظر: Ahmet Şık, 'Ya Apo Kandil'e ya biz İmralı'ya'، مقابلة مع جميل بايق، *Cumhuriyet*، متاحة على الرابط:
http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/231247/Ya_Apo_Kandil_e_ya_biz_imrali_ya.html

٣ مقابلة مع زبير أيدار صحيفة *Libération*، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.liberation.fr/planete/201313/01//le-meurtre-des-trois-kurdes-ne-sert-pas-legouvernement-turc_873717.

٤ انظر: Kayhan Karaca, 'Cenazeler Diyarbakır'a gönderilecek', Firat News Agency, 14 January 2013. متاح على الرابط:
http://anfmobile.com/guncel/zubeyir-aydar-suikastplanlaryny-acyklady

٥ مقابلة مع دوران كالكان، وكالة فرات، ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. لا يوجد رابط للفيديو، لكن يمكن قراءة النسخة النصّية على الرابط:
http://rojevakurdistan.org/roeportaj/12339-kalkan-paris-katliam-aydnlatlrsa-coezuemuen-oenue-aclr

وهكذا أشارت الحركة الكردية بعد جرائم باريس بإصبع الاتهام إلى "جماعات القوى" في تركيا تسعى إلى عرقلة عملية السلام. حتّى حين خرج شريط عمر غولن إلى العلن، لم تلقِ إدارة "حزب العمّال الكردستاني" اللوم إطلاقاً على جهاز الاستخبارات الوطنية. انتُقد الجهاز بسبب فشله بالسيطرة على "القوى" داخله، لكنّ اللوم الحقيقي أُلقي على "السيف الأخضر"، "الدولة الموازية"، وبطريقة أوضح جماعة غولن. لو لم تُفتح خطوط الاتّصال المتعلّقة بهذه الجرائم بين "حزب العمّال الكردستاني" وجهاز الاستخبارات الوطنية، ما أمكن بالتأكيد أن يحافظ "حزب العمّال الكردستاني" على الهدوء، نظراً للطابع المروّع للحادثة، ولألقى اللوم بالتأكيد على جهاز الاستخبارات الوطنية. ومن الإنصاف القول إنّ مسؤولي جهاز الاستخبارات الوطنية الذين أوفدوا للتواصل مع "حزب العمّال الكردستاني" اتّهموا أتباع غولن بأنّهم الجناة. توصّل كلٌ من جهاز الاستخبارات الوطنية و"حزب العمّال الكردستاني" بوضوح إلى نتيجة مفادها أنّ حركة غولن كانت تبذل قُصارى جهودها لضمان عدم نجاح عملية السلام الكردي.

عملية سلامٍ لأسبابٍ باطلة

من عجيب المفارقات هنا أنّ محاولة غولن لعرقلة المفاوضات مع "حزب العمّال الكردستاني" عجّلت بتحقيق عمليةٍ تضمّ "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الشعوب الديموقراطي" وأوجلان من جانب، وأردوغان و"حزب العدالة والتنمية" من جانبٍ آخر. كان لكلّ طرفٍ من هذه الأطراف جدول أعماله الخاصّ عند بدء عملية السلام، ولم تكن إعادة حقوق الأكراد المستباحة منذ زمنٍ طويلٍ على رأس قائمة النتائج المنشودة. ولم تكن هنالك رؤيةٌ مشتركةٌ حول نهاية المطاف التي ستؤول إليه العملية أو حتّى تعريفٌ مشتركٌ للقضيّة الكردية.

كان السبب الأكثر وضوحاً وراء المحاولة هو أنّ أيّاً من الطرفين لم يستطع هزيمة الآخر عسكريّاً. وهذا ما تعكسه كلمات القائد العامّ السابق للجيش التركي إلكر باشبوغ وكلمات مراد قره يلان. ففي عام ٢٠١٠، ادّعى باشبوغ بسخريةٍ شهيرةٍ قائلاً

"لقد أجهزنا على "حزب العمّال الكردستاني" خمس مرّات منذ عام ١٩٨٤"[١]. كما أنّ مراد قره يلان، أحد زعماء "حزب العمّال الكردستاني"، أقرّ أيضاً بأنّه لا نهاية في الأفق للكفاح بالأسلحة. "لم نتمكّن من هزيمة الجيش التركي"، كما قال، "وليس بإمكانه القضاء على "حزب العمّال الكردستاني""[٢].

من وجهة نظر "حزب العدالة والتنمية"، فإنّ المواجهة مع حركة غولن - المعركة مع الدولة الموازية، كما يحلو لهم تسميتها - بدأت للتوّ. كانت هنالك ثلاثة انتخابات حاسمة من المقرّر إجراؤها: الانتخابات المحلّية في آذار/ مارس ٢٠١٤، الانتخاب الرئاسي الأوّل في آب/ أغسطس من العام عينه، والانتخابات العامّة في حزيران/ يونيو ٢٠١٥. لم تقرّر حكومة "حزب العدالة والتنمية" فحسب أنّها لا تستطيع تحمّل جبهة قتالٍ أخرى، بل حسبت أيضاً أنّ وقف إطلاقٍ دائماً للنار يعني مزيداً من الأصوات.

كذلك، كان تخفيض التأهّب للحرب تدريجيّاً هدفاً تابعه "حزب العمّال الكردستاني" عندما جلس حول طاولة التفاوض. لكنّ المجموعة الحاكمة في الحزب استاءت من هذا القرار بعد تراجع مسار التفاوض، قائلةً:

> في ربيع عام ٢٠١٣، كنّا مستعدين لتعميق مفهوم حرب الشعب الثورية لكنّنا لم نكن قادرين على الإعراب عن هذه الرؤية أمام أوجلان الذي شرع بإجراء حوارٍ مع الحكومة، لأنّنا نحترم قائدنا وندين له بالولاء[٣].

لكنّ الأمر لم يكن مجرّد "احترام وولاء". إذ إنّ الحرب الأهلية السورية كانت قد اندلعت للتوّ، وسنحت للمرّة الأولى فرصةٌ لقيام دولةٍ كرديةٍ تتمتّع بالحكم الذاتي، ينبغي القتال من أجلها والدفاع عنها. أدى هذا التطوّر إلى تنحية القتال في تركيا إلى المرتبة الثانية في قائمة أولويات "حزب العمّال الكردستاني"، ما جعل عملية التفاوض

---

١ انظر: أوغور دوندار (Uğur Dündar)، مقابلة مع إلكر باشبوغ، أرينا (برنامج تلفزيوني)، قناة D، ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠. متاحة للمشاهدة على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=87SsWSK5dWE

٢ انظر: "Med Nuce" TV, 28 April 2013. لا يوجد رابط متاح.

٣ انظر: 'Karayılan: 2013'te hazırdık, önderliğe "Savaş istiyoruz" diyemedik, hata ettik', T24, 17 June 2015. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/karayilan-2013te-hazirdikonderlige-savas-istiyoruz-diyemedik-hata-ettik,299958

مع الحكومة التركية معقولةً بدرجة أكبر.

أمّا بالنسبة إلى أوجلان، فقد كان كلا الرهانين والجائزتين كبيرين، اعتماداً على حصيلة العملية. إذ إنّها قد تفضي إلى سلامٍ حقيقي، سيحوّله من زعيم إرهابيٍّ سابقٍ إلى صانع سلام شبيهٍ بمانديلا ويمنحه على الأرجح خيار إقامة جبريةٍ مريحة، ينقذه من حالة العزلة التي كان يعيشها آنذاك في سجن إمرالي. ولهذا السببُ شرع، بعد أن فُتحت مجدّداً قناةٌ للحوار مع جهاز الاستخبارات الوطنية، في ابتكار خرائط طريقٍ لكلٍّ من عملية السلام وشرقٍ أوسطِ جديد. "كثيرون في "حزب العمّال الكردستاني" كانوا متشكّكين في نوايا أوجلان"، كما يقول غاريث. هـ. جينكينز (Gareth H. Jenkins)، "ولكن حالما تبنّى أوجلان الحوار، لم يكن أمام الحزب، نظراً للذرى التي رفعه إليها في دعايته، أيّ خيارٍ عدا تبنّي الحوار على نحوٍ مماثل"[١].

ساور القلق كثيرين بشأن ما إذا كان "حزب العدالة والتنمية" مهتمّاً حقّاً بالتفكير جدّياً في مطالب الحركة الكردية بحقوقٍ متساوية، أم أنّ أردوغان يستخدم عملية السلام لشراء الوقت قبل الانتخابات. أعرب منتقدو العملية عن توجّسهم، قائلين إنّ "حزب العمّال الكردستاني" سيستغلّ العملية لاكتساب مزيدٍ من السيطرة وتخزين الأسلحة في جنوب شرق تركيا. لكنّ حججاً كهذه لا تفيد العملية على الإطلاق، ولا يمكن أن تُدعى إلّا تخميناً. اعتقدتُ في ذلك الوقت أنّه لا طائل من البحث عن الإخلاص أو حسن النية عند قائد مشاركٍ في حلّ النزاع. ظننت أنّه لو وضِع منذ البداية هيكلٌ وإطارٌ تقنيٌّ للعملية، فقد تتعثّر وتتوانى لكنّها ستواصل السير. أخبرني جوناثان باول (Jonathan Powell)، المساعد السابق لتوني بلير (Tony Blair) في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، في أحد لقاءاتنا بأنّ "مفتاح حلّ النزاع هو مواصلة التحرّك". وقد شبّه عملية التفاوض بركوب درّاجة هوائية. "ينبغي أن تواصل تحريك الدوّاستين لمنع الدرّاجة من السقوط"، كما قال[٢]. بطبيعة الحال، التحرّك بالاتّجاه الخطأ قد يبقي

١ انظر: Gareth H. Jenkins, 'One step from the brink: Turkey's Kurdish peace process edges closer to collapse', *The Turkey Analyst* 6/13 (2013)، متاح على الرابط:
https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/58-one-stepfrom-the-brink-turkey's-kurdish-peace-process-edges-closer-to-collapse.html

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'IRA sorununu çözen beyin Jonathan Powell'dan 10 maddede kalıcı barış'، مقابلة مع جوناثان باول، *Radikal*، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:

الدرّاجة متحرّكة، لكنّه سيتسبّب في اصطدامها بأحد الجدران في نهاية المطاف. سيكون السؤال المنطقي لماذا ستقود حكومةٌ ما الدرّاجة بحيث تتحطّم. هنا، بإمكان النوايا المحافظة على مُضيّ الدراجة قُدُماً أو جعلها تنحرف عن المسار. إن كانت الأطراف المجتمعة حول الطاولة لا تريد حلّاً وتشتري الوقت لمجرّد التلاؤم مع جدول أعمالها الخاصّ، فستصدم الدرّاجة الجدار. بمثل هذه البساطة.

بدأت عملية السلام الأخيرة بين الحكومة التركية و"حزب العمّال الكردستاني" برسالة عبد الله أوجلان في وقت النيروز وظلّت على قيد الحياة لما يقارب عامين ونصف العام. كان الهيكل التقني للعملية كما يلي: وفدٌ من السياسيين الأكراد المنتخبين من "حزب الشعوب الديموقراطي" (المعروف في ذلك الوقت باسم "حزب السلام والديموقراطية") سيعمل دور المحاور، ناقلاً الرسائل من أوجلان إلى مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل وأوروبّا ومسؤولي "حزب العدالة والتنمية" في أنقرة. سيرافق عميلان من جهاز الاستخبارات الوطنية، أشار إليهما أوجلان ووفد "حزب الشعوب الديموقراطي" بوصفهما "المسؤولين"، الجميع على الدوام خلال الاجتماعات التي تستغرق عادةً ما بين خمس ساعاتٍ وستّ. جُلبت محاضر الاجتماع التي أخذها وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" إلى جبل قنديل وأوروبّا شخصيّاً ونوقشت هناك مع كبار مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني". كما أنّ محاضر كلّ اجتماع بين "حزب الشعوب الديموقراطي" وأوجلان كانت تُقدّم إلى رجب طيّب أردوغان في غضون ساعاتٍ من انتهاء الاجتماع[1].

كتب أوجلان ثلاث رسائل يشرح فيها العملية، إحداها لـ"حزب الشعوب الديموقراطي"، الجناح السياسي للحزب، والثانية لأعضاء "حزب العمّال الكردستاني" المنفيين، والثالثة لكبار مسؤولي الحزب في جبل قنديل. أوضح لي رمزي كارتال رئيس مؤتمر الشعب الكردستاني (فرعٌ من فروع "حزب العمّال الكردستاني")

---

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ira-sorununu-cozen-beyin-jonathanpowelldan-10-maddede-kalici-baris-1128863/

١ انظر: "Selin Ongun, '"Feryat ediyorum, başaramadık Türkiye'ye yazık, hepimize yazık..."، مقابلة مع خطيب دجلة، Cumhuriyet، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦. متاحة على الرابط:
http://www.cumhuriyet.com.tr/koseyazisi/465446/_Feryat_ediyorum__basaramadik_Turkiye_ye_yazik__hepimize_yazik..._.html

مضمون تلك الرسائل[1]:

بدات قيادتنا (أوجلان) بمقابلة أعضاء جهاز الاستخبارات الوطنية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. وبحلول موعد الاجتماع الأول لوفد "حزب الشعوب الديموقراطي" في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، كانوا قد توصّلوا لاتّفاق. تتضمّن هذه الرسائل المكتوبة بخطّ اليد الجوانب السياسية لذلك الاتّفاق. في الواقع، بدأ الأمر بأسره في أوسلو. نوقشت كلّ التفاصيل الصغيرة في أوسلو وكان ما كتبه أوجلان في البروتوكولات الثلاثة يتعلّق بتلك التفاصيل. لم تردّ الحكومة التركية يوماً على البروتوكولات. ثمّة حالياً عملية جديدة، لكنّها مجرّد استمرار لمحادثات أوسلو.

---

[1] انظر: 'Ezgi Başaran, 'Öcalan sıralamayı değiştirdi, çekilmeyi bir adım öne aldı، مقابلة مع رمزي كارتال، *Radikal*، ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ocalan-siralamayi-degistirdi-cekilmeyi-bir-adim-one-aldi-1129686/

كبار السن في القرى الكردية. "إيّاك ثمّ إيّاك أن تثق بالدولة"، هكذا يعظون صغار السن، كما أنّهم يستشهدون بعبارةٍ شهيرةٍ لسعيد رضا (Seyit Rıza) الذي قاد الانتفاضة الكردية لعام ١٩٣٨ في درسيم: "لم أستطع التعامل مع قلة أمانتك، وهذا درسٌ ينبغي أن أتعلّمه. لكنّني لم أركع أمامك، ويجب أن يمثّل ذلك مصاعب ستواجهها".

بعد أحد عشر يوماً من إعلان أردوغان، رئيس الوزراء حينذاك، عن بدء عملية السلام، وردت أنباءٌ من باريس اهتزّت لها الحركة الكردية التي كانت أصلاً ترتاب في أنّ الحكومة على استعدادٍ لخداعها. ففي ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، قُتلت ثلاث نساء من أعضاء "حزب العمّال الكردستاني" في باريس: سكينة جانسيز (Sakine Cansız) وفيدان دوغان (Fidan Doğan) وليلى سويليمز (Leyla Söylemez). كان بإمكان هذه الجرائم أن تخرج العملية عن مسارها قبل أن تبدأ، لأنّ جانسيز لم تكن شخصيةً عادية، فقد كانت من بين المجموعة الأساسية التي أسّست "حزب العمّال الكردستاني". تواصلت عملية السلام لأنّه لم يكن بوسع الحكومة التركية ولا الحركة الكردية توجيه إصبع الاتهام إحداهما للأخرى. لم يبدُ أن الجريمة تفيد أيّاً منهما في بداية المفاوضات. الأمر الوحيد المؤكّد أنّ القصد منها تحطيم العملية.

اعتقلت الشرطة الفرنسية القاتل المأجور عمر غوني (Ömer Güney) بعد ذلك بوقتٍ وجيز. في البداية، صوّر المسؤولون الأتراك الجريمة بوصفها "عملاً داخلياً لـ"حزب العمّال الكردستاني""[١]. لكنّ قصّة الحكومة تضمّنت ثغراتٍ خطيرة. فرغم أنّ غوني كان يتصرّف منذ عام بوصفه متعاطفاً مع "حزب العمّال الكردستاني" ويعمل في المعهد الكردي في باريس حيث ارتُكبت الاغتيالات، فإنّ أسرته كانت تعلم أنّه قوميٌّ تركيٌّ متشدّد. كما أنّ جواز سفره أظهر أنّه زار أنقرة قبل الاغتيالات بمدة وجيزة.

بعد عام من ذلك، في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، جرى تسريب شريطٍ مسجّلٍ لعمر غونيّ على يوتيوب. يُسمع في الشريط غوني وهو يتدرّب على الجريمة شفهياً

١ انظر:
'Sakine Cansız ve 2 kadın PKK'lıya AK Parti'den ilk yorum', *Ensonhaber*, 10 January 2013.
متاح على الرابط:
http://www.ensonhaber.com/sakine-cansiz-ve-2-kadin-pkkliyaak-partiden-ilk-yorum-2013-01-10.html

مع شخصين زُعم أنّهما عضوان في جهاز الاستخبارات الوطنية. كان يوضّح كيفية دخوله إلى المعهد الكردي، حيث ستوجد ناشطات "حزب العمّال الكردستاني" الثلاث ومن ضمنهنّ سكينة جانسيز، وشكل القتل الذي خطّط له. كما أنّه حدّد هدفاً آخر، رمزي كارتال (Remzi Kartal)، رئيس مؤتمر الشعب الكردستاني.

علمت أنّ كارتال كان يزور المعهد الكردي في باريس، لو من حينٍ لآخر. وتذكّرت أنّه عاد من باريس قبل ساعاتٍ قليلةٍ حينما ذهبت إلى بروكسل لإجراء مقابلة معه في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٣. ما يعني أنّ غوني كان بالضرورة يراقب عن كثبٍ أولئك الذين كانوا يزورون المعهد في باريس، وكذلك قادة المنظّمة المقيمين في بروكسل.

في أعقاب التسريب، اعترف الجناح الأوروبي لـ"حزب العمّال الكردستاني" بصحّة الشريط. "خمسة أشخاص أو ستّة ممّن عرفوا غوني أكّدوا أنّ الصوت المسموع في التسجيل هو صوته"، كما أخبرني واحدٌ منهم. اتّصلت برمزي كارتال لمعرفة شعوره حين سماعه بأنّه كان هدفاً محتملاً. "استمعت إلى التسجيل"، قال بكلّ هدوء. وتابع قائلاً: "عمر غوني يقول إنّ جهاز الاستخبارات الوطنية هو من أعطى التعليمات. إمّا أن يكون الأمر صحيحاً، وإما ينبغي لجهاز الاستخبارات الوطنية أن يكشف علناً المعلومات التي بحوزته كافّة عن غوني وجرائم باريس".

عام ٢٠١٥، نشرت صحيفة *Le Monde* عرضاً للائحة الاتّهامات المكوّنة من سبعين صفحةً التي وجّهها مكتب المدّعي العامّ في باريس بصدد اغتيال سكينة جانسيز وصديقتيها. تضمّنت لائحة الاتّهام ادّعاءاتٍ ظهرت في الصحف التركية بعد ارتكاب الجرائم، وكذلك الشريط المسرّب للمحادثة بين عمر غوني واثنين من مسؤولي جهاز الاستخبارات الوطنية. أتى ادّعاءٌ ظنّيٌ آخر من الصحف الموالية للحكومة مفاده أنّ عمر غوني كان على صلةٍ برجلٍ يُدعى كوزانلي عمر (Kozanlı Ömer)، معروفٌ بأنّه إمامٌ غامضٌ لكنّه مؤثّرٌ في حركة غولن.

اعتقد المدّعي العامّ الفرنسي بأنّ جهاز الاستخبارات الوطنية متورّطٌ بالجريمة بطريقةٍ ما. وكانت المرّة الأولى التي يظهر فيها اسم وكالة استخباراتٍ أجنبيةٍ في لائحة اتهامٍ ظنّيٍ في فرنسا. يمضي البيان المذكور على النحو التالي:

> هنالك عناصر عدّة أثارت الشكوك في إمكانية ضلوع جهاز الاستخبارات الوطنية في التخطيط لهذه الاغتيالات والتحضير لها. في الواقع، ثبت الآن النشاط التجسّسي لعمر غوني وعُرف أنه على اتّصال بعدد كبير من الأشخاص سرّاً في تركيا (...). لكن هنالك عدم كفاية في تحديد إن كان الجهاز ارتكب هذه الأفعال رسمياً بموافقة رؤسائه أم أنه ارتكبها بطريقة مستقلّة، لتقويض عملية السلام أو تسفيهها، من دون علم الجهاز[1].

سأل المدعي العام الفرنسي الحكومة التركية عمّا إذا كان عمر غوني يعمل لحساب جهاز الاستخبارات الوطنية وعمّا إذا كان على اتصالٍ مع أنقرة. لكنّه لم يتمكّن من الحصول على أيّ رد. طلب غوني عقب اعتقاله مباشرةً إبلاغ السفارة التركية في باريس، ما بدى معلومةً "تفسّر الكثير" بالنسبة إلى المدّعي العامّ الفرنسي وهيئة إنفاذ القانون في باريس، وأدّت إلى اعتقادهما بأنّ الجريمة ارتُكبت بعلم الحكومة التركية. لاحظ المدّعي العامّ في لائحة الاتّهامات أنّ هذا الأمر يعزّز الشكوك في ضلوع الحكومة التركية في هذه الحوادث، لكنّه ذكر أيضاً أنّ أتباع حركة غولن في جهاز الاستخبارات الوطنية يمكن أن يكونوا مسؤولين عنها.

هل يبدو هذا كلّه كحبكة فيلم؟ من المؤسف أنّ جرائم باريس، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لفقدان الثقة خلال عملية السلام، كانت حقيقيةً للغاية. وكذلك كان عمر غوني. لكنّ الحركة الكردية اختارت تجنب إلقاء اللوم مباشرةً على الحكومة التركية بشأن الجرائم، ومالت عوضاً عن ذلك إلى قبول حجّة أنّ حركة غولن هي من دبّر الجرائم لتعطيل المفاوضات الكردية.

قال جميل بايق، الرئيس المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، في مقابلةٍ بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥: "اعترف جهاز الاستخبارات الوطنية بجريمة باريس،

---

[1] انظر: Soren Seelow, 'Assassinat de militantes kurdes à Paris: la justice souligne l'implication des services secrets turcs', *Le Monde*, 23 July 2015.

متاح على الرابط:
http://www.lemonde.fr/police-justice/article/201523/07//assassinat-de-militantes-kurdesa-paris-la-justice-pointe-l-implication-des-services-secrets-turcs_4694801_1653578.html

رغم أنّه قال إنّ أتباع غولن في الجهاز (هم المذنبون)"[1]. كما أنّ بايق أخبر صحفيّاً آخر أنّ رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية هاكان فيدان

> قال إنّ وثائقهم الرسمية قد استُخدمت. وبأنّ هنالك وثائق أُصدرت عن طريق التكنولوجيا استُخدمت داخل الجهاز. لم ينكروا أبداً تورّط جهاز الاستخبارات الوطنية، لكنّهم قالوا إنّهم لم يفعلوا ذلك. فقد اقترفته مجموعة بعينها داخل الجهاز، وهم أعضاء حركة غولن والقوميون الجدد"[2].

تحدّث أحد رؤساء "حزب العمّال الكردستاني" المقيمين في أوروبا، زبير أيدار، إلى صحيفة Libération قائلاً "إنّه يختلف مع الزعم القائل إنّ الحكومة التركية تقف وراء الاغتيالات". قال إنّه "لا يعتقد أنّ جريمةً كهذه ستفيد الحكومة التركية. لكن هنالك قوىً ظلامية تريد تخريب عملية السلام"[3]. ووفقاً لأيدار، يمكن تعريف القوى الظلامية داخل الدولة التركية بأنّها "السيف الأخضر"[4]، الاسم المستعار لمجموعة دينية تتصرّف كدولة عميقة ومقترفة جريمة باريس، لأنّ اللون الأخضر معروف بوصفه رمز الإسلام. ثمّة إجماع بين الساسة الأكراد بأنّ المجموعة الدينية "التي بنت دولة موازية"[5] هي حركة غولن.

---

١ انظر: [illegible] مقابلة مع حسين بايق، [illegible] ٢٠١٥. متاحة على الرابط:
[illegible]

٢ انظر: [illegible] Ahmet Şık "Ya Apo Kandil'e ya biz İmralı'ya" [illegible]، مقابلة مع حسين بايق، Cumhuriyet. متاحة على الرابط:
http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/211240/Ya_Apo_Kandil_e_ya_biz_imrali_ya.html

٣ مقابلة مع زبير أيدار، صحيفة Libération، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
[illegible]

٤ انظر: Kurban Karaca, "[illegible]", Firat News Agency, 14 January 2013. متاح على الرابط:
[illegible]

٥ مقابلة مع دوران كالكان، وكالة فرات، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. لا يوجد رابط للفيديو. لكن يمكن قراءة النسخة النصية على الرابط:
[illegible]kurdistan.org/[illegible]/12330-kalkan-paris-katliam-aydinlatilirsa-[illegible]

وهكذا أشارت الحركة الكردية بعد جرائم باريس بإصبع الاتهام إلى "جماعات القوى" في تركيا تسعى إلى عرقلة عملية السلام. حتّى حين خرج شريط عمر غولن إلى العلن، لم تلقِ إدارة "حزب العمّال الكردستاني" اللوم إطلاقاً على جهاز الاستخبارات الوطنية. انتُقد الجهاز بسبب فشله بالسيطرة على "القوى" داخله، لكنّ اللوم الحقيقي أُلقي على "السيف الأخضر"، "الدولة الموازية"، وبطريقة أوضح جماعة غولن. لو لم تُفتح خطوط الاتّصال المتعلّقة بهذه الجرائم بين "حزب العمّال الكردستاني" وجهاز الاستخبارات الوطنية، ما أمكن بالتأكيد أن يحافظ "حزب العمّال الكردستاني" على الهدوء، نظراً للطابع المروّع للحادثة، ولألقى اللوم بالتأكيد على جهاز الاستخبارات الوطنية. ومن الإنصاف القول إنّ مسؤولي جهاز الاستخبارات الوطنية الذين أوفدوا للتواصل مع "حزب العمّال الكردستاني" اتّهموا أتباع غولن بأنّهم الجناة. توصّل كلٌ من جهاز الاستخبارات الوطنية و"حزب العمّال الكردستاني" بوضوحٍ إلى نتيجة مفادها أنّ حركة غولن كانت تبذل قُصارى جهودها لضمان عدم نجاح عمَلية السلامٌ الكردي.

عملية سلامٍ لأسبابٍ باطلة

من عجيب المفارقات هنا أنّ محاولة غولن لعرقلة المفاوضات مع "حزب العمّال الكردستاني" عجّلت بتحقيق عمليةٍ تضمّ "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الشعوب الديموقراطي" وأوجلان من جانب، وأردوغان و"حزب العدالة والتنمية" من جانبٍ آخر. كان لكلّ طرفٍ من هذه الأطراف جدول أعماله الخاصّ عند بدء عملية السلام، ولم تكن إعادة حقوق الأكراد المستباحة منذ زمنٍ طويلٍ على رأس قائمة النتائج المنشودة. ولم تكن هنالك رؤيةٌ مشتركةٌ حول نهاية المطاف التي ستؤول إليه العملية أو حتّى تعريفٌ مشتركٌ للقضيّة الكردية.

كان السبب الأكثر وضوحاً وراء المحاولة هو أنّ أيّاً من الطرفين لم يستطع هزيمة الآخر عسكريّاً. وهذا ما تعكسه كلمات القائد العامّ السابق للجيش التركي إلكر باشبوغ وكلمات مراد قره يلان. ففي عام ٢٠١٠، ادّعى باشبوغ بسخريةٍ شهيرةٍ قائلاً

"لقد أجهزنا على "حزب العمّال الكردستاني" خمس مرّات منذ عام ١٩٨٤"[١]. كما أنّ مراد قره يلان، أحد زعماء "حزب العمّال الكردستاني"، أقرّ أيضاً بأنّه لا نهاية في الأفق للكفاح بالأسلحة. "لم نتمكّن من هزيمة الجيش التركي"، كما قال، "وليس بإمكانه القضاء على "حزب العمّال الكردستاني""[٢].

من وجهة نظر "حزب العدالة والتنمية"، فإنّ المواجهة مع حركة غولن - المعركة مع الدولة الموازية، كما يحلو لهم تسميتها - بدأت للتوّ. كانت هنالك ثلاثة انتخابات حاسمة من المقرّر إجراؤها: الانتخابات المحلّية في آذار/ مارس ٢٠١٤، الانتخاب الرئاسي الأوّل في آب/ أغسطس من العام عينه، والانتخابات العامّة في حزيران/ يونيو ٢٠١٥. لم تقرّر حكومة "حزب العدالة والتنمية" فحسب أنّها لا تستطيع تحمّل جبهة قتال أخرى، بل حسبت أيضاً أنّ وقف إطلاقٍ دائماً للنار يعني مزيداً من الأصوات.

كذلك، كان تخفيض التأهّب للحرب تدريجيّاً هدفاً تابعه "حزب العمّال الكردستاني" عندما جلس حول طاولة التفاوض. لكنّ المجموعة الحاكمة في الحزب استاءت من هذا القرار بعد تراجع مسار التفاوض، قائلةً:

> في ربيع عام ٢٠١٣، كنّا مستعدين لتعميق مفهوم حرب الشعب الثورية لكنّنا لم نكن قادرين على الإعراب عن هذه الرؤية أمام أوجلان الذي شرع بإجراء حوارٍ مع الحكومة، لأنّنا نحترم قائدنا وندين له بالولاء[٣].

لكنّ الأمر لم يكن مجرّد "احترام وولاء". إذ إنّ الحرب الأهلية السورية كانت قد اندلعت للتوّ، وسنحت للمرّة الأولى فرصةٌ لقيام دولةٍ كردية تتمتّع بالحكم الذاتي، ينبغي القتال من أجلها والدفاع عنها. أدى هذا التطوّر إلى تنحية القتال في تركيا إلى المرتبة الثانية في قائمة أولويات "حزب العمّال الكردستاني"، ما جعل عملية التفاوض

---

١ انظر: أوغور دوندار (Uğur Dündar)، مقابلة مع إلكر باشبوغ، أرينا (برنامج تلفزيوني)، قناة D، ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠. متاحة للمشاهدة على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=87SsWSK5dWE

٢ انظر: "Med Nuce" TV, 28 April 2013. لا يوجد رابط متاح.

٣ انظر: 'Karayılan: 2013'te hazırdık, önderliğe "Savaş istiyoruz" diyemedik, hata ettik', T24, 17 June 2015. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/karayilan-2013te-hazirdikonderlige-savas-istiyoruz-diyemedik-hata-ettik,299958

مع الحكومة التركية معقولةً بدرجة أكبر.

أمّا بالنسبة إلى أوجلان، فقد كان كلا الرهانين والجائزتين كبيرين، اعتماداً على حصيلة العملية. إذ إنّها قد تفضي إلى سلام حقيقي، سيحوّله من زعيم إرهابيٍّ سابقٍ إلى صانع سلام شبيهٍ بمانديلا ويمنحه على الأرجح خيار إقامة جبريةٍ مريحة، ينقذه من حالة العزلة التي كان يعيشها آنذاك في سجن إمرالي. ولهذا السبب شرع، بعد أن فُتحت مجدّداً قناةٌ للحوار مع جهاز الاستخبارات الوطنية، في ابتكار خرائط طريقٍ لكلٍّ من عملية السلام وشرقٍ أوسط جديد. "كثيرون في "حزب العمّال الكردستاني" كانوا متشكّكين في نوايا أوجلان"، كما يقول غاريث. هـ. جينكينز (Gareth H. Jenkins)، "ولكن حالما تبنّى أوجلان الحوار، لم يكن أمام الحزب، نظراً للذرى التي رفعه إليها في دعايته، أيّ خيارٍ عدا تبنّي الحوار على نحوٍ مماثل"[١].

ساور القلق كثيرين بشأن ما إذا كان "حزب العدالة والتنمية" مهتمّاً حقّاً بالتفكير جدّيّاً في مطالب الحركة الكردية بحقوقٍ متساوية، أم أنّ أردوغان يستخدم عملية السلام لشراء الوقت قبل الانتخابات. أعرب منتقدو العملية عن توجّسهم، قائلين إنّ "حزب العمّال الكردستاني" سيستغلّ العملية لاكتساب مزيدٍ من السيطرة وتخزين الأسلحة في جنوب شرق تركيا. لكنّ حججاً كهذه لا تفيد العملية على الإطلاق، ولا يمكن أن تُدعى إلّا تخميناً. اعتقدتُ في ذلك الوقت أنّه لا طائل من البحث عن الإخلاص أو حسن النية عند قائدٍ مشاركٍ في حلّ النزاع. ظننت أنّه لو وضِع منذ البداية هيكلٌ وإطارٌ تقنيٌّ للعملية، فقد تتعثّر وتتوانى لكنّها ستواصل السير. أخبرني جوناثان باول (Jonathan Powell)، المساعد السابق لتوني بلير (Tony Blair) في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، في أحد لقاءاتنا بأنّ "مفتاح حلّ النزاع هو مواصلة التحرّك". وقد شبّه عملية التفاوض بركوب درّاجةٍ هوائية. "ينبغي أن تواصل تحريك الدوّاستين لمنع الدرّاجة من السقوط"، كما قال[٢]. بطبيعة الحال، التحرّك بالاتّجاه الخطأ قد يبقي

١ انظر: Gareth H. Jenkins, 'One step from the brink: Turkey's Kurdish peace process edges closer to collapse', *The Turkey Analyst* 6/13 (2013)، متاح على الرابط:
https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/58-one-stepfrom-the-brink-turkey's-kurdish-peace-process-edges-closer-to-collapse.html

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'IRA sorununu çözen beyin Jonathan Powell'dan 10 maddede kalıcı barış'، مقابلة مع جوناثان باول، *Radikal*، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:

الدرّاجة متحرّكة، لكنّه سيتسبّب في اصطدامها بأحد الجدران في نهاية المطاف. سيكون السؤال المنطقي لماذا ستقود حكومةٌ ما الدرّاجة بحيث تتحطّم. هنا، بإمكان النوايا المحافظة على مُضيّ الدراجة قُدُماً أو جعلها تنحرف عن المسار. إن كانت الأطراف المجتمعة حول الطاولة لا تريد حلّاً وتشتري الوقت لمجرّد التلاؤم مع جدول أعمالها الخاصّ، فستصدم الدرّاجة الجدار. بمثل هذه البساطة.

بدأت عملية السلام الأخيرة بين الحكومة التركية و"حزب العمّال الكردستاني" برسالة عبد الله أوجلان في وقت النيروز وظلّت على قيد الحياة لما يقارب عامين ونصف العام. كان الهيكل التقني للعملية كما يلي: وفدٌ من السياسيين الأكراد المنتخبين من "حزب الشعوب الديموقراطي" (المعروف في ذلك الوقت باسم "حزب السلام والديموقراطية") سيعمل دور المحاور، ناقلاً الرسائل من أوجلان إلى مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل وأوروبّا ومسؤولي "حزب العدالة والتنمية" في أنقرة. سيرافق عميلان من جهاز الاستخبارات الوطنية، أشار إليهما أوجلان ووفد "حزب الشعوب الديموقراطي" بوصفهما "المسؤولين"، الجميع على الدوام خلال الاجتماعات التي تستغرق عادةً ما بين خمس ساعاتٍ وستّ. جُلبت محاضر الاجتماع التي أخذها وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" إلى جبل قنديل وأوروبّا شخصيّاً ونوقشت هناك مع كبار مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني". كما أنّ محاضر كلّ اجتماع بين "حزب الشعوب الديموقراطي" وأوجلان كانت تُقدّم إلى رجب طيّب أردوغان في غضون ساعاتٍ من انتهاء الاجتماع[1].

كتب أوجلان ثلاث رسائل يشرح فيها العملية، إحداها لـ"حزب الشعوب الديموقراطي"، الجناح السياسي للحزب، والثانية لأعضاء "حزب العمّال الكردستاني" المنفيين، والثالثة لكبار مسؤولي الحزب في جبل قنديل. أوضح لي رمزي كارتال رئيس مؤتمر الشعب الكردستاني (فرعٌ من فروع "حزب العمّال الكردستاني")

---

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ira-sorununu-cozen-beyin-jonathanpowelldan-10-maddede-kalici-baris-1128863/

١ انظر: "Selin Ongun, '"Feryat ediyorum, başaramadık Türkiye'ye yazık, hepimize yazık..."' مقابلة مع خطيب دجلة، *Cumhuriyet*، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦. متاحة على الرابط: http://www.cumhuriyet.com.tr/koseyazisi/465446/_Feryat_ediyorum__basaramadik_Turkiye_ye_yazik__hepimize_yazik..._.html

مضمون تلك الرسائل[1]:

> بدأت قيادتنا (أوجلان) بمقابلة أعضاء جهاز الاستخبارات الوطنية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. وبحلول موعد الاجتماع الأوّل لوفد "حزب الشعوب الديموقراطي" في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، كانوا قد توصّلوا لاتّفاق. تتضمّن هذه الرسائل المكتوبة بخطّ اليد الجوانب السياسية لذلك الاتّفاق. في الواقع، بدأ الأمر بأسره في أوسلو. نوقشت كلّ التفاصيل الصغيرة في أوسلو وكان ما كتبه أوجلان في البروتوكولات الثلاثة يتعلّق بتلك التفاصيل. لم تردّ الحكومة التركية يوماً على البروتوكولات. ثمّة حالياً عمليةٌ جديدة، لكنّها مجرّد استمرارٍ لمحادثات أوسلو.

[1] انظر: 'Ezgi Başaran, 'Öcalan sıralamayı değiştirdi, çekilmeyi bir adım öne aldı، مقابلة مع رمزي كارتال، *Radikal*، ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ocalan-siralamayi-degistirdi-cekilmeyi-bir-adim-one-aldi-1129686/

الفصل الرابع

"حزب العمّال الكردستاني" يحوز اهتمام العالم

يومٌ في جبل قنديل

ركبت شاحنةً خفيفةً من فندقي متوجّهةً نحو مكانٍ تعتبره حكومة بلادي "ملاذ الشيطان". بعد مسيرة بضع ساعاتٍ من أربيل عاصمة جنوب كردستان ينتصب جبل قنديل، حيث يعيش ما يزيد على خمسة آلاف مقاتلٍ من مقاتلي "حزب العمّال الكردستاني" وكبار مسؤوليه عيشةً شبه بدوية. وبعد عبور نقاط تفتيشٍ عدّة تديرها البشمركة التابعة لرئيس كردستان مسعود البرزاني[1]، وصلنا إلى "منطقة ميديا الدفاعية التابعة لـ"حزب العمّال الكردستاني" (PKK Medya Defence Area)"[2]، وهي مكانٌ لا يشغله سوى مقاتلو "حزب العمّال الكردستاني". لم أكن الصحافية الوحيدة الساعية إلى الوصول إلى جبل قنديل يوم ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. فقد كان حشدٌ من مراسلي وسائل الإعلام التركية الرئيسية يتدفّق إلى مقرّات قيادة "حزب العمّال الكردستاني" بسبب المؤتمر الصحفي الذي سيعقده مراد قره يلان، الرئيس المشترك

١ البشمركة اسم كردي يُطلَق على القوّة العسكرية في كردستان العراق. وهي تعني "من يواجه الموت".

٢ تحيل كلمة "ميديا" إلى الإمبراطورية الميدية، الدولة الكردية الوحيدة التي وُجدت يوماً ما.

آنذاك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني".

كان أحد مقاتلي حرب العصابات يقف عند الحدود الافتراضية لمنطقة ميديا الدفاعية ويتحقّق من هويّات الصحافيين وبطاقاتهم الصحفية. "آه، حتّى *Cumhuriyet* [جمهوريت] هنا"، قال لزميلي الذي يقف أمامي بنبرةٍ مستهجنة. "لم نتخيّل أن تقطع *Cumhuriyet* كلّ هذه المسافة لزيارتنا". لم يكن بوسع أيّ شخصٍ أن يفهم تلاعبه بالكلمات إلّا من كان يعرف اللغة التركية والقضيّة الكردية. فصحيفة *Cumhuriyet* كانت مدافعةً عن الكمالية، ويتكوّن جمهور قرّائها أساساً من القوميين العلمانيين. كما أنّ ملاحظة الحارس تضمّنت فكرة أنّ جمهورية تركيا، أو الدولة التركية، "قطعت كلّ هذه المسافة" للاستماع إلى القصّة من وجهة نظرهم - وهي سابقةٌ في ضوء واقع أنّ الدولة التركية لم تقم "بزيارة" جبل قنديل من قبل إلّا في هيئة أعمالٍ عسكرية.

هل كان بوسعنا تخيّل شيءٍ كهذا قبل ستّة أشهرٍ أو سبع؟ في الماضي، كان الوصول إلى جبل قنديل لإجراء مقابلةٍ مع أحد مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" يمثّل تحدّياً كبيراً. إذ كان عليك إيجاد عشرة وسطاء ومرجعياتٍ على الأقل، وعليك فعل ذلك بأكبر قدرٍ ممكنٍ من السّرية. لنقل كان عليك الاهتمام بذلك. لكنّ الحكومة التركية ستكتشف ذلك بطريقةٍ أو بأخرى في معظم الحالات، وتحاول تخريب لقائك. وإن لم يكتشفوا الأمر ونجحت في الوصول وإجراء مقابلةٍ مع أحد زعماء "حزب العمّال الكردستاني" (وعادةً ما يكون مراد قره يلان بذاته)، فسوف تلاحق قضائيّاً على الأرجح. كانت هنالك قضايا عدّة حدث فيها ذلك حقّاً. أمّا إن لم يحدث لا هذا ولا ذاك، فسيقبع نصّ المقابلة في درجٍ في قسم التحرير بانتظار محرّرٍ شجاعٍ ينشرها قبل أن تتجاوزها الأحداث.

ولكن ها نحن الآن هنا، على جبل قنديل، صحافيون من المنابر الرئيسية الموالية للحكومة من قبيل القناة التلفزيونية ATV، وقناة "A Haber" [خبر]، وصحيفة *Sabah*، و"Habertürk" [خبر تورك] وصحيفة *Milliyet* [ملّييت]، وصحيفة *Vatan* [وطن]، وقناة CNN Türk، ووسائل الإعلام المعارضة من قبيل صحف *Hürriyet*، و*Radikal*، و*Cumhuriyet*، و*Birgün* [بيرغون]. كانت الأيّام القليلة المنصرمة غريبةً تماماً بالنسبة

إلينا وبالنسبة إلى جماعة "حزب العمّال الكردستاني" المسؤولين عن الاتّصال بالصحافيين.

إنّ متوسّط العمر الافتراضي لمقاتل حرب العصابات في "حزب العمّال الكردستاني" يقارب العامين ونصف العام[1]. أما وقد قلت ذلك، فإنّ الأشخاص الذين كان عملهم الأساسي البقاء أحياء وجب عليهم فجأةً أن يتعاملوا مع الأعمال الروتينية اليومية لوسائل الإعلام الرئيسية، كالوفاء بالمواعيد النهائية، وإرسال الأخبار، وتخطّي الزملاء للحصول على سبقٍ صحفي أو للعثور على أفضل إضاءة لالتقاط صورة. لقد تعرّضوا لعددٍ لا يُحصى من المكالمات الهاتفية وعشرات الأسئلة.

"روجباش (Rojbaş)" (مرحباً باللغة الكردية)، قال أحد الزملاء لأحد مقاتلي حرب العصابات على الهاتف. "عليك تدبير مقابلة حصريّة مع قره يلان!".

"عليّ؟"، سأله مصدوماً. "ستأتي إلى المؤتمر الصحفي، أليس كذلك؟ ما الذي تعنيه بمقابلة حصرية؟".

"أين تحديداً بوسعي إيجاد مكانٍ لإجراء اتّصالٍ لاسلكي بالإنترنت؟"، سأل زميلٌ آخر.

"نحن لا نقدّم هذه الخدمة"، أجاب المقاتل. "وكذلك لا توجد خدمة اتّصالٍ من الجيل الثالث (3G). لكن صدّقني، مكاننا ليس المكان الوحيد الذي لا توجد فيه مثل هذه التسهيلات".

كانت عبثية هذه الحوارات إحدى نتائج جهل وسائل الإعلام الذي امتدّ عقوداً من الزمن بالحركة الكردية وتأخّرها بالاهتمام بها.

كما أنّ اللقاء أشار أيضاً إلى أنّ حقبةً جديدةً قد بدأت. لقد حظي "حزب العمّال الكردستاني" بفرصة إعادة تقديم نفسه للجمهور التركي الذي تلقّى معلوماته عن القضيّة الكردية من الدولة. ورغم أنّ الحكومة التركية أبقت عينها في السماء بطائراتها المسيّرة، فإنّ الحكومة نفسها هي التي مكّنت حدوث هذا اللقاء – ليس لأنّها تعتقد بأنّ من الإنصاف إظهار أنّ الناس في جبل قنديل بشرٌ من لحم ودم، بل لأنّه سيكون أيسر بالنسبة إليهم متابعة عملية السلام إن توقّف الجمهور عن التفكير بالطرف الآخر

1 Nadir Gergin, Hacı Duru and Hakan Cem Çetin, 'Profile and life span of the PKK guerrillas', *Studies in Conflict & Terrorism* 38/3 (2015), pp. 219–32.

بوصفه شيطاناً. بدا كأنّها تحاول تصحيح المعلومات المضلّلة الزائفة بشأن القضية الكردية التي سادت لمدة طويلة من الزمن وكانت أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ظهور "حزب العمّال الكردستاني".

في ذلك اليوم بالتحديد، كان على "حزب العمّال الكردستاني" أن يعلن أنّه سيسحب قوّاته من تركيا إلى شمال العراق كجزءٍ من المرحلة الأولى من عملية السلام. ارتاب المشكّكون من كلا الجانبين في دوافع الحزب. فمن وجهة النظر القومية العلمانية التركية، كان هنالك جدول أعمالٍ خفي، ووُعد "حزب العمّال الكردستاني" بحكم ذاتي في المنطقة الكردية مقابل دعم رغبة أردوغان في رئاسة تنفيذية. أمّا المشكّكون الأكراد، فقد أكّدوا بأنّ أوجلان قدّم هذا التنازل الهائل لأنّه كان خاضعاً لسيطرة الحكومة في السجن و"يبيع القضيّة الكردية مقابل مصلحته الخاصّة".

لكنّ كلا الرأيين لم يكن جزءاً من الحقيقة.

إذ إنّ قادة "حزب العمّال الكردستاني" و"منظومة المجتمع الكردستاني" لم يكونوا مستعدّين لإعلان الانسحاب فحسب، بل كذلك لتوضيح ما كانته المنظمة في السابق وما الذي تتطلّع إلى أن تكونه. لم يكن هذا مكسباً تافهاً للمرحلة الأولى من عملية السلام. لقد انخرط "حزب العمّال الكردستاني" في إعادة التموضع هذه كي يصبح قوّةً سياسيةً لا تكون مهمّشةً أو معزولة.

كما عبّر عن ذلك سياسيٌّ كرديٌّ بارزٌ في مستهلّ عملية السلام، اعتقدت الحركة بقوّة أنّ "عليها التنصّل من وصمة الإرهاب من الآن فصاعداً"[١]. أراد "حزب العمّال الكردستاني" وزعماء الحركة، فضلاً عن المطالب الملموسة والذرائعية كالحقّ في التعلّم باللّغة الأمّ، أن ترفَع أسماؤهم من لوائح الإرهابيين ومهرّبي المخدّرات في الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة[٢]. لقد كان مناخ عملية السلام يساعدهم في

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Öcalan'ınki gerçekten şartsız barış mı?', *Radikal*, 22 March 2013، متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ocalaninkigercekten-sartsiz-bir-baris-mi-1126195/

٢ انظر: 'Turkey and the PKK: saving the peace process', International Crisis Group report no. 234, 6 November 2014، متاح على الرابط:
https://www.crisisgroup.org/europecentral-asia/western-europemediterranean/turkey/turkey-and-pkk-saving-peaceprocess

الوصول إلى هدفهم الأسمى بأن يصبحوا قوةً سياسيةً شرعية، ليس في تركيا فحسب، بل كذلك في سوريا وإيران والعراق. ذلك هو الدافع الكامن وراء قرار لقاء وسائل الإعلام التركية، الذي أفاد كأداةٍ للتستّر على الفظائع التي تسبّبت فيها الدولة في تسعينيات القرن العشرين. ورغم ذلك، لم يكن هنالك أثرٌ لضغينةٍ في ذلك اليوم في جبل قنديل، بل تهكّمٌ ليس إلّا.

انتظرنا ساعات عدّة في مكانٍ مبنيٍّ بناءً غير متين، لأنّ زعماء "حزب العمّال الكردستاني" اضطرّوا إلى تغيير موقع المؤتمر الصحافي لأسبابٍ أمنية وبسبب مراقبة طائرةٍ مسيّرةٍ ضخمة. في غضون ذلك، قُدّم لنا طعام الغذاء: دجاج وأرزّ وسلطة الراعي (çoban salatası)، وهي سلطةٌ يونانية تركية تتكوّن من الخيار والبندورة والبصل. "تستطيعون تناولها، فهي ليست مسمّمة أو شيئاً من هذا القبيل"، كما قال أحد مقاتلي حرب العصابات وهو يضع الطعام على مائدتنا. "نحن لا نطعن الناس في ظهورهم كما تفعل دولتكم المحبوبة". وتابع، من دون أن ينتظر جواباً: "فضلاً عن ذلك، دجاجنا عضوي. عضوي حقيقي! ليس كالدجاج الذي تشترونه في أسواق مدنكم مقابل ثلاثين ليرةً تركية". لم يعرف أيٌّ منّا كيف يجيب عن هذه الدعابات المرّة بأكثر من شبه ابتسامةٍ وقورة.

***

من الصعوبة بمكانٍ عدم تذكّر كلّ القصص عن أولئك الشبّان الذين استمعت إليهم أو قرأت عنهم على مدار حياتي المهنية. أجرت الشاعرة الكردية المعروفة بيجان ماتور (Bejan Matur) مقابلاتٍ مع مقاتلين سابقين من "حزب العمّال الكردستاني"، أُلقي القبض على معظمهم وأمضوا مدّةً من الزمن في السجن ثمّ فرّوا من البلاد إلى مدينةٍ أوروبية.

تعلّم كندال (Kendal)، من مدينة مرعش (Maraş)، العزف على الناي في مدرسة إعدادية. وبينما كان يعزف في يوم من الأيّام الأغنية الوحيدة التي يعرفها، أوقفه الأستاذ قائلاً: "هذه الأغنية كردية. إياكَ أن تعزفها مرّةً أخرى". أصابه الذهول. أيعقل أن

يكون هنالك نايٌ كردي؟ وحين عاد إلى البيت، سأل أمّه إن كانوا أكراداً أم أتراكاً، فأجابت: "نحن كرمنج"، وهي لا تدري بالتحديد ما الذي تعنيه الكلمة. وقبل إنهاء دراسته الثانوية، صعد إلى الجبال:

> لم أكن وطنياً. ولم أكن أعلم ما هي الاشتراكية أيضاً. لماذا انضممت إذاً إلى "حزب العمّال الكردستاني"؟ أعتقد أنّ النظام التركي هو من دفعني إلى الصعود إلى الجبال. لو نشأتِ على عربات القتال المسلحة التي تنفذ الدوريات في قريتك، فستصعدين في نهاية المطاف إلى الجبال[1].

فقد رفان (Rewan)، ابن أحد الأثرياء، أصابع كفيّه وقدميه في ليلة شتوية قارسة هناك في الأعلى. كان على رفاقه قطع أطراف أصابعه أمام عينيه. لم يشعر بشيء حينذاك، لكنّ هذه اللحظة تطارده أثناء نومه من حينٍ لآخر. "لولا عنف "حزب العمّال الكردستاني"، لطوى النسيان اسم الأكراد"، كما أخبر ماتور[2].

اقتربت من مجموعةٍ من المقاتلين تقف وتراقب الصحافيين عن بعد وحاولت التحاور معهم. كيف هي الحياة هنا؟ كم يبلغ عمرك؟ لماذا أنت هنا؟ تلقّيت رداً من كلمة أو اثنتين. بخير. ثمانية عشر. من أجل الحرّية. من أجل شعبي. من أجل الأكراد. ولكن حين تعمّقت في البحث، كانت لحكاياتهم المواضيع نفسها، والقتامة نفسها. أبٌ ضربه الدرك. أمٌّ تحرّشت بها الشرطة. معلّمٌ فظيعٌ في المدرسة. أحد أفراد الأسرة في الجبل. أفراد عدّة من الأسرة في السجن. الحاجة الملحّة إلى إخفاء لغة المرء وهويّته. الإقصاء الاجتماعي. الإحراج. الغضب. السخط. قد يحسب المرء أنّ هؤلاء الفتية اليافعين خضعوا للتلقين وغسل الدماغ، ومن المرجّح أنّهم كذلك. ومن جانبٍ آخر، بإمكانك غسل أدمغة بعض الأشخاص، لكنّك لا تستطيع حقنهم بهذه الذكريات. لقد تعرّضوا للأذى بشدة، ذلك هو واقعهم. حين كنت على وشك الابتعاد عنهم، سألني أحدهم لماذا أنا هنا. كان وجود كثيرٍ من الصحافيين مصدر إرباكٍ لهم. وأجبته: "لأتمكّن من معرفتك". ابتسم بمكر، وقال: "حسناً، لقد تأخّرتِ يا هفال

1 Bejan Matur, *Dağın Ardına Bakmak* (Istanbul: Timaş Yayınları, 2011), p. 39.

٢ المصدر السابق، ص.٤٧.

(*heval*)[1]. تأخّرتِ بضعة عقودٍ من الزمن".

صعدت إلى شاحنة، يتملّكني شعور من تلقّى لكمةً على معدته، ستأخذنا إلى مرج حيث سيُعقد المؤتمر الصحفي. وضِعت طاولةٌ بلاستيكيةٌ يغطّيها علم "حزب العمّال الكردستاني" في بقعةٍ مقطوعة الأشجار بلا معالم بين الأشجار. جرى تفتيش حقائبنا بدقّة قبل اقترابنا من المكان، وهو تصرّفٌ اعتذر عنه لاحقاً زعيم "منظومة المجتمع الكردستاني" مراد قره يلان.

جلس قره يلان وصاحباه عضوا "حزب العمّال الكردستاني" زكي شنكال (Zeki Şengal) وهاجر زاغروس (Hacer Zagros) أمام حشد الصحافيين الذين أتوا من العراق وإيران وسوريا وتركيا. كان وجود امرأةٍ وأيزيدي بجوار زعيم "منظومة المجتمع الكردستاني" في هذا الإعلان التاريخي تصريحاً كامناً للعالم الذي يشاهد بأنّ النساء وأشخاصاً من معتقدات مختلفة يقودون "حزب العمّال الكردستاني". بدأ قره يلان كلمته بالقول: "سأشاطركم الآن قرارنا المتعلّق بالكيفية التي سيغادر فيها مقاتلونا تركيا وكيف سيُستأنف وقف إطلاق النار في الأيّام التالية". ثمّ مضى ليسرد بالتفصيل الخطوات التي ستُتّخذ:

١. ستنسحب قوّات مقاتلينا عن طريق دربٍ سيقرّرونه. لن ينسحبوا من دون أسلحتهم، لأنّ الدرب خطير، وقد تكون هنالك أوضاعٌ يضطرون فيها إلى الدفاع عن أنفسهم. بل قد تكون هنالك حيواناتٌ بريّة، ربّما ذئاب.

٢. سيبدأ الانسحاب بتاريخ ٨ أيار/ مايو ٢٠١٣. وسيجري بحذرٍ وتدريجياً، بالتماشي مع انضباط حرب العصابات.

٣. ستأتي القوّات من تركيا إلى شمال العراق. نتوقّع من قيادة شمال العراق احترام هذا الأمر.

٤. إذا شنّت الحكومة التركية أيّ عملية، سيتوقّف الانسحاب وسنردّ بالمثل.

٥. من الأهمية بمكانٍ أن تجري الحكومة التركية أثناء الانسحاب

[1] الكلمة الكردية المعادلة لكلمة "صديق".

تحسينات معيّنة، كإتاحة الفرصة لقائدنا أوجلان للتواصل مع أعضم
هذه المسائل مذكورة في الرسالة التي كتبناها لأوجلان وأبلغنا بها
الحكومة أيضاً.

٦. لمنع أيّ مخالفة تصدر عن كلا الطرفين، ستراقب لجنة مستقلة عملية
الانسحاب.

بعد تعداد هذه النقاط، أشار قره يلان إلى أنّ الدعوة لهذا الانسحاب لم يكن يسير
بالنسبة إليهم لكنّهم "وثقوا بثقة أوجلان بالحكومة"[1]. أصرّ آنذاك كلّ من "حزب
العمّال الكردستاني" و"حزب الشعوب الديموقراطي" على إطارٍ قانوني يضمن عملية
الانسحاب. وبهذا الشأن، استدعوا ذكرى مريرة. إذ لم تكن تلك المرّة الأولى التي وافق
فيها "حزب العمّال الكردستاني" على الانسحاب من تركيا. فقد جرى الانسحاب الأوّل
عام ١٩٩٩ كنتيجة لشبه تفاوضٍ مع الجيش التركي. زعم أوجلان أنّ القائد السابق
للقوّات المسلّحة إسماعيل حقّي قرضاي (İsmail Hakkı Karadayı)، وخلفه الجنرال
حسين كيفريك أوغلو (Hüseyin Kıvrıkoğlu) أرسلا إليه رسائل في ١٩٩٨-١٩٩٩
للحدّ من الحرب. سعى الجنرالان إلى وقفٍ لإطلاق النار وأرادا تجميع قوّات حرب
العصابات في موقع واحد بحيث يمكن مناقشة حلّ ما. وفقاً لأوجلان، قال أحد
الجنرالات: "إذا أعلنت أنّه ليست لديك نيّة لتقسيم البلد وأنّك ستنبذ العنف، فستتمّ
مناقشة كلّ شيء بعد ذلك". بناءً على ذلك، أعلن أوجلان عام ١٩٩٩ وقف إطلاق النار
وتراجع مقاتلي حرب العصابات. لكنّ الأمور لم تسر على النحو المفترض.

كتب جنكيز كابماز (Cengiz Kapmaz)، وهو محامٍ عمل لمدة طويلة نيابةً عن
أوجلان، عن تلك الحادثة في كتابه *Öcalan'ın İmralı Günleri* [يوميات أوجلان في
إمرالي]:

وفقاً لأوجلان، كي تتّخذ الحكومة التركية خطوةً، ينبغي لـ"حزب
العمّال الكردستاني" تقديم ضمانة. وعلى هذا، فالخطوة التي ستسمح

---

١ ورد في: Ezgi Başaran, 'PKK böyle çekilecek', *Radikal*, 26 April 2013. متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/pkk-boyle-cekilecek-1131137/

بعملية التفاوض ينبغي أن تأتي من "حزب العمّال الكردستاني". في ذهن أوجلان، يمكن أن يكون الانسحاب هو تلك الخطوة. وقد أخبر المحامين بهذه الفكرة في ٥ تموز/ يوليو ١٩٩٩. قال إنّ "وقف الأعمال العدائية والانسحاب يمكن أن يكونا بداية. عملياً، بوسعنا سحب قوّاتنا إلى الجنوب (شمال العراق) ومن ثمّ نستطيع التماس مسوّغ قانوني. بتلك الطريقة، قد تتغيّر وجهة نظر البرلمان"[١].

كانت خطّة أوجلان أن يبدأ الانسحاب بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، وبعث رسالته إلى المنظّمة عبر المحامين. ما حدث بعد ذلك مسجّلٌ في كتاب مراد قره يلان *Bir Savaşın Anatomisi* [تشريح حرب]:

> بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر، أعلنت شخصياً عبر شبكتنا الإذاعية قرار الانسحاب. وبعد أسبوعين، حلّت فوضى عارمة وفزعٌ شديد بين مقاتلي حرب العصابات. ولأنّنا لم نخطّط بدقّة للانسحاب، اعتبرته الدولة التركية فرصةً للهجوم. فنصبوا الكمائن، وخسرنا أعداداً كبيرةً من مقاتلي حرب العصابات خلال العملية[٢].

يدّعي عضوٌ سابقٌ في "حزب العمّال الكردستاني" من الذين انشقّوا عن المنظّمة عندما اعتُقل أوجلان أنّ أكثر من ثلاثمئة مقاتلٍ قُتلوا خلال ذلك الانسحاب وأنّ ذلك عزّز عدم الثقة بوعود الحكومة[٣]. بعد قرابة ستّة شهور، بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩، أُلقي القبض على عبد الله أوجلان في كينيا وجُلب إلى تركيا بمروحيةٍ محمّلة بجنود القوّات الخاصة.

استعاد قره يلان هذه الحادثة كي يوضّح سبب إصرارهم على وجود تشريع:

1 Cengiz Kapmaz, *Öcalan'ın İmralı Günleri* (Istanbul: İthaki Yayınları, 2011), p. 87.

2 Murat Karayılan, *Bir Savaşın Anatomisi* (Diyarbakır: Aram Yayınları, 2014), p. 352.

٣ انظر: 'Eski PKK'lı Firat, Kandil'in korkusunu anlattı'، مقابلة مع مليك فرات، *Akşam*, 28 March 2013. متاحة على الرابط:
http://www.aksam.com.tr/guncel/eski-pkkli-firatkandilin-korkusunu-anlatti/haber-181466

في عام ١٩٩٩، تعرّضت قوّاتنا لكمينٍ عند انسحابها. وجدت نفسها محاصرةً بأسرها في آمد (Amed) (ديار بكر). قُتلوا بعد وقف إطلاق نارٍ استمرّ لخمس سنوات. هذه المرّة، وكي يُستكمل الانسحاب بأمان من كلا الجانبين، ينبغي أن يُصدر البرلمان التركي تشريعاً بتشكيل لجنةٍ لمراقبة الانسحاب. هذا ما نريده[١].

كما ذكر أنّ محادثات أوسلو انهارت بسبب غياب أيّ تشريع.

عندما انتهى المؤتمر الصحفي في ذلك المرج على جبل قنديل، لم يُسمح إلّا لخمسةٍ منّا من وسائل الإعلام التركية بالذهاب إلى بناءٍ آخر في منطقة جرداء لإجراء مقابلاتٍ مع قره يلان وزاغروس وشنكال.

استندَ موقف "حزب العمّال الكردستاني" بشأن مفاوضات السلام جزئيّاً إلى حقيقة أنّه لا يريد وضع حدٍّ للكفاح المسلّح، لأنّ من شأن ذلك تعريض علّة وجوده للخطر. لكنّ قادة "حزب العمّال الكردستاني" اختلفوا فيما بينهم، زاعمين أنّهم انخرطوا بالفعل في السياسة وسيستمرّون في الكفاح السياسي حتّى إذا ألقوا السلاح. "كيف أقضي أيّامي؟ ألتقي الأحزاب السياسية. أستقبل ضيوفاً جاؤوا من مختلف الأماكن في الشرق الأوسط"، كما قال قره يلان.

يتملّك الفضول جميع الأشخاص بشأن ما سنفعله حين نحظى بالسلام. ليأتِ السلام، وسيكون لدينا عملٌ نقوم به. ليست لدينا أيّ مطالب شخصية. لقد وعدنا بنذر حياتنا لهذه القضيّة. بعد أن ينتهي الكفاح المسلّح، سنواصل العمل بأيّ طريقةٍ ملائمة[٢].

لدى صبري أوك، وهو قائدٌ آخر من قادة "منظومة المجتمع الكردستاني"، وجهة

١ انظر: مراد قره يلان، مقابلة، TV "Med Nuce"، ١١ أيار/ مايو ٢٠١٣. متاحة للمشاهدة على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=zHqIQVy3VmE

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm olsun ben iş bulurum'، مقابلة مع مراد قره يلان حول جبل قنديل، *Radikal*، ٢٧ نيسان ٢٠١٣. متاحة على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-olsun-ben-is-bulurum-1131279/

نظرٍ مشابهة، فقد أخبر مجموعة الأزمات الدولية قائلاً:

> ليس هذا وقت الحديث عن عمليات العودة. ستحدث حينما تُحلّ المشكلة الكردية، وليس العكس. عندما يقرّر "حزب العمّال الكردستاني" أنّنا في نقطة عدم العودة في عملية السلام، فإنّه سيعود إلى تركيا. لن ينزل أحدٌ من الجبل قبل ذلك. لا يتعلّق الأمر بمجرّد العودة إلى الوطن. نعتبر أنّ كفاحنا دائم. هدفنا الأساسي حلّ المشكلة الكردية، وليس الذهاب إلى الوطن[١].

من جانبٍ آخر، أعرب جميل بايق زعيم "منظومة المجتمع الكردستاني" عن رغبة في العودة إلى الوطن والانخراط في السياسة: "لن أعود إلى تركيا إلّا إذا تحقّق سلامٌ غير مشروط. تركيا جميلة. ما الذي سأفعله هنا؟ سأعمل في السياسة، لأنّ المرء لا يستطيع أن يتقاعد من "حزب العمّال الكردستاني""[٢].

أمّا موقف الحكومة التركية من منح عفوٍ عن مقاتلي حرب العصابات التابعين لـ"حزب العمّال الكردستاني"، فقد كان متضارباً. فرغم أنّه لم يجرِ تهميش المسألة في النقاش، فإنّ الجوانب الإجرائية كشروط العودة إلى الوطن لم تناقش على الإطلاق.

كان مصير أوجلان أكثر أهمّيةً من مصير قادة "حزب العمّال الكردستاني". ورغم أنّ الظفر بحرّية أوجلان كان أحد الأهداف الرئيسية، فإنّ الجانب الكردي لم يضغط بهذا الاتّجاه في البداية. لكنّ "حزب العمّال الكردستاني" أراد التواصل معه بأيّ وسيلة ممكنة، عبر الهاتف أو عن طريق الفيديو. فقد كانت آخر مرّة تحدّث فيها قره يلان إلى أوجلان عام ١٩٩٢، حين كان في روسيا. وقد تبادلا الأحاديث هاتفياً باستمرارٍ في ذلك الوقت إلى أن اعتُقل أوجلان. توقّف قره يلان عن استخدام الهاتف منذ عام ٢٠٠٦ لأنّ "حزب العمّال الكردستاني" تلقّى تحذيراً من مصادر موثوقة من أنّ خطة اغتيالٍ رُتّبت له عن طريق إشارات الهاتف، فتخلّى عن الهواتف منذ ذلك اليوم. وهذا

١ ذُكر في: 'Turkey and the PKK: saving the peace process'، ص.١٨.

٢ انظر: Onur Burçak Belli and Özlem Topçu '"Erdoğan ist der wahre Kalif"'، مقابلة مع جميل بايق، *Die Zeit*، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. متاحة على الرابط:
http://www.zeit.de/201452//pkk-recep-tayyip-erdogan-islamischer-staat-cemil-bayik

هو السبب في منعها أثناء المقابلات. "في البداية، عانيت بالطبع من مصاعب جمّة"، كما أوضح قره يلان، "لأنّه حين كان لديّ هواتف، كان بوسعي التحدّث إلى أوروبا وروسيا وروج آفا (كردستان الغربية، شمال سوريا) متى شئت. وهذا غير ممكن حاليًا". عادةً ما يتواصل "حزب العمّال الكردستاني" مع قادته المنفيين في أوروبا عبر شبكةٍ من السعاة، لكنّه يستخدم في تواصله مع قوّات حرب العصابات نظاماً لاسلكياً قصير الموجة. "وبطبيعة الحال، تتنصّت الحكومة التركية على كلّ هذه المحادثات الراديوية"، كما يقول قره يلان مبتسماً، "بل إنّني أخاطبهم احياناً: حسناً يا شباب، أنتم تستمعون، نعلم ذلك، بل يمكنكم تسجيل أحاديثنا، لكنّكم تشوّشون أيضاً. على الأقلّ، لا تشوّشوا". من الواضح أنّ روح الدعابة كانت سبيلاً من سبل البقاء على قيد الحياة في جبل قنديل.

انتفاضة غيزي والأكراد

لم تصدر الحكومة التركية تشريعاً لانسحاب "حزب العمّال الكردستاني"، لكنّها أعلنت بأنّ الولاة والعسكريين تلقّوا أوامر بعدم اتّخاذ إجراءاتٍ إذا واجهوا مقاتلي حرب العصابات أثناء انسحابهم. ونُقل عن مسؤولٍ أمنيٍّ تركيٍّ كبيرٍ قوله:

> يجب أن يُكمل "حزب العمّال الكردستاني" انسحابه أوّلاً ليُظهر للرأي العامّ التركي أنّه لم يعد يشكّل تهديداً. ويتعيّن عليهم أن يشيعوا شعوراً بالثقة بحيث يستطيع الساسة أن يتصرّفوا. لا يمكننا مجرّد دفع القوانين من خلال بالبرلمان: لا بدّ من أن يوافق عليها الناس[1].

واصل "حزب العمّال الكردستاني" الانسحاب من دون اتفاقيةٍ رسمية، أو جدولٍ زمني أو هيئة رقابية. لكنّه اعتبر الانسحاب تنازلاً كبيراً. انتقدت مجموعات

١ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية، حزيران/ يونيو ٢٩١٤. متاحة على الرابط: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/turkey-and-the-pkk-saving-the-peace-process.pdf

في "حزب العمّال الكردستاني" والحركة الكردية بضراوةٍ أوجلان وقيادة "منظومة المجتمع الكردستاني" التي امتثلت لدعوة أوجلان بالانسحاب.

بدأ الانسحاب بتاريخ ٨ أيار/ مايو ٢٠١٣، ونُشرت في الصحف صور مقاتلي حرب العصابات، يمشون حاملين على أكتافهم بنادقهم من طراز كلاشينكوف وبأياديهم عصيّ التجوّل، لتُظهر أنّ "حزب العمّال الكردستاني" يغادر التراب التركي. لكنّ أمراً غير متوقّعٍ حدث في نهاية ذلك الشهر نفسه: بدأت انتفاضة غيزي (Gezi) في إسطنبول واجتاحت البلد بأسره في بضعة أيّام، بما في ذلك المنطقة الكردية.

بدأ حدث منتزه غيزي كاحتجاجٍ محدودٍ على إصرار أردوغان على تحويل منتزه غيزي وميدان تقسيم إلى ما دعاه "ثكنات المدفعية التاريخية (Historic Topçu Barracks)". كان قد أخرج من جعبته خطّة تنمية حضرية تتضمّن مسجداً جديداً ومركزاً للتسوّق في قلب إسطنبول، ميدان تقسيم. جاء الردّ الأوّلي على هذه الخطّة من مجموعةٍ من مناصري حماية البيئة احتجّت على قطع الأشجار وإزالة منتزه غيزي، المكان العامّ الوحيد في ميدان تقسيم حيث يمكن أن ينعم الناس ببرهة هدوء. أجّج ترويج أردوغان المتغطرس لخطّة التنمية احتجاج الناس، ولاسيّما اليساريين العلمانيين والشبّان الذين اتُّهموا لسنواتٍ بأنّهم غير مسيّسين وغير مبالين، في طول البلاد وعرضها.

أطلق أردوغان على المحتجّين تسمية مخرّبين، "مجرّد قلّة من اللصوص"[١]، دمى قوىً أجنبيةٍ وأفراد جماعات الضغط المؤيّدة لإسرائيل، وأصرّ على بناء الثكنات والمسجد في ميدان تقسيم. وبعد ذلك حشد حشداً في تجمّعٍ لإخافة والدة صبيٍّ علويٍ يُدعى باركين إلفان (Berkin Elvan)، قُتل عند ذهابه لشراء خبز الإفطار في ذروة المصادمات[٢].

١ انظر: Jose Miguel Calatayud, '"Just a few looters": Turkish PM Erdogan dismisses protests as thousands occupy Istanbul's Taksim Square', *The Independent*, 2 June 2013.. متاح على الرابط:
http://www.independent.co.uk/news/world/europe/just-afew-looters-turkish-pm-erdogan-dismisses-protests-as-thousands-occupy-istanbulstaksim-square-8641336.html

٢ انظر: 'Erdoğan Berkin Elvan'ı terörist ilan etti annesini de yulahattı', *Cumhuriyet*, 14 March

كانت انتفاضة غيزي احتجاجاً أصيلاً ومستقلاً على حكومة تملي على الناس طريقة عيش حياتهم وتكبح حرّياتهم الفرديّة وفقاً لفكرتها عن "المواطن الصالح"، قائلةً إنها تريد "تنشئة جيلٍ متديّن"[١]. لعلّ الانتفاضة كانت، من بين أمورٍ أخرى، تمظهراً لمطالبة الشباب بكرامتهم الشخصية.

لم تكن الحركة الكردية متحققةً من الموقف الذي يجب عليها اتّخاذه في الأيام الأولى من انتفاضة غيزي. وفي الواقع، كان سيرّي سوريّيا أوندر، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" وعضو وفد الحزب الذي زار أوجلان في إمرالي، أوّل شخصيّةٍ سياسيةٍ تؤيّد التحرّك. فقد ذهب إلى منتزه غيزي ووقف أمام موقع البناء المحدّد، ليوقف على نحوٍ رمزي الرافعة التي ستسحب الأشجار وتمهّد المنتزه. لكنّ الموقف كان معقّداً بالنسبة إلى الساسة الأكراد، لأنّهم كانوا في منتصف عملية التفاوض مع حكومة "حزب العدالة والتنمية" الذي كان زعيمه أردوغان يندّد بالانتفاضة باعتبارها انقلاباً، وبكلّ من يساندها بوصفه خائناً.

صرّح إدريس بالوكن، وهو عضو برلمانٍ آخر عن "حزب الشعوب الديموقراطي" وعضو وفد الحزب إلى إمرالي، أنّ "الشعارات والصور لتعزيز الوضع القائم أصبحت المواضيع المهيمنة على هذه الاحتجاجات. وبوصفنا "حزب الشعوب الديموقراطي"، لا يمكننا الوقوف إلى جانب هذه الأوساط العسكرية الواحدية والمتحيّزة جنسيّاً والقومية والعنصرية مهما كانت الظروف"[٢]. كان بالوكن يشير إلى كثيرٍ من الشباب الأتراك الذين ظهروا في احتجاجات غيزي وهم يحملون أعلام تركيا وصور أتاتورك. بعد بضعة أشهرٍ من ذلك، علمنا من أحمد ترك الذي

2014. متاح على الرابط:

http://www.cumhuriyet.com.tr/video/video/50743/Erdogan_Berkin_Elvan_i_terorist_ilan_etti_annesini_de_yuhalatti.html

١ انظر: "'Dindar bir gençlik yetiştirmek istiyoruz'", *Hürriyet*, 1 February 2012. متاح على الرابط:

http://www.hurriyet.com.tr/dindar-bir-genclik-yetistirmek-istiyoruz-19819295

٢ انظر: Hülya Karabağlı, 'BDP'li Baluken'den Cumhurbaşkanı'nın sözlerine destek', T24, 3 June 2013. متاح على الرابط:

http://t24.com.tr/haber/bdpli-balukendencumhurbaskaninin-sozlerine-destek,231232.

تحدّث إليّ انّ أوجلان انتقد وقتئذٍ "حزب الشعوب الديموقراطي" "لعدم إدراكه ماهيّة انتفاضة غيزي"[1].

كانت غيزي أبعد ما تكون عمّا وصفه بالوكن. فقد كان الأكراد والجمهور الانتخابي لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" على وجه الخصوص موجودين في ميدان تقسيم كتفاً إلى كتفٍ مع العلمانيين واليساريين و"الأتراك البيض" وباعتراف الجميع، اصطدم الأكراد اصطداماً لفظيّاً مرّةً أو اثنتين مع ممثلي "حزب العمل" (Labour Party)، ولم يتجاوز الأمر ذلك.

تلقّيت في إحدى الأمسيات أثناء انتفاضة غيزي رسالةً على هاتفي، مرفقةً بفيديو. أتت الرسالة من إزمير، وهي مدينةٌ توصف بأنّها الحصن الكمالي للأتراك البيض، تقول: "إزغي، في هذه اللحظة ترقص السيّدات المسنّات العلمانيات الدبكة مع الأكراد. هل تحقّق الحلم؟". على بعد خمسة أمتارٍ من سيّدة تعصب جبهتها بمنديل أتاتورك، تجلس شابّات يحملن علم آبو. بوسع المرء أن يسمع أحياناً هتافات من قبيل "تركيا علمانية وستظلّ علمانية (Türkiye laiktir, laik kalacak)"؛ ومن آخرين، "يحيا الرئيس آبو (Biji serok Apo)". قد لا يؤيّد ذلك الشاب ولاء تلك المرأة لأتاتورك وقد تشمئزّ بدورها من حبّه لآبو، ومع ذلك فثمّة شلّالٌ من التسامح.

كانت انتفاضة غيزي فرصةً مؤسفةً بالنسبة إلى الكماليين العلمانيين لاختبار وحشيّة الدولة مباشرةً. فقد ندّدت الحكومة بأبنائهم وبناتهم بوصفهم إرهابيين، كما أنّ حشود الشرطة أطلقت عليهم من دون شفقة قنابل الغاز. كانت هذه الممارسة مألوفةً في المنطقة الكردية في أيّ وقتٍ ينزل الناس فيه إلى الشوارع أو يحاولون مجرّد الاحتفال بالنيروز، لكنّك إن تتبّعت هذه الأحداث في وسائل

---

١ انظر: "Ezgi Başaran, "Öcalan'ın Gezi konusunda bize eleştirisi oldu، مقابلة مع أحمد ترك، *Radikal*، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ocalanin-gezi-konusunda-bize-elestirisi-oldu-1143839/

٢ كان الصحافي الراحل أفق غولدمير (Ufuk Güldemir) أوّل من استخدم مصطلح "التركي الأبيض"، وذلك في كتابه الذي صدر في عام ١٩٩٢ بعنوان *Teksas Malatya* [تكساس ملاطية]. وقد استخدمه لوصف الناس الذين لم يكونوا يشعرون بالارتياح لتولّي تورغوت أوزال منصب الرئاسة. عادةً ما يُستخدَم هذا المصطلح لوصف المنحدرين من أيديولوجيا كمالية وذوي الدخل المرتفع.

الإعلام التركية الرئيسية، فستظنّ أنّ أولئك الأشخاص إرهابيون بالفعل وأنّ جنود الشرطة تؤدّي عملها ليس إلّا. ساعدت انتفاضة غيزي كثيرين في رؤية التباين بين الحقيقة وما تصوّره وسائل الإعلام التي لطالما كانت الناطق الرسميّ للدولة حين يتعلّق الأمر بالقضيّة الكردية.

عبّرت وسائط التواصل الاجتماعي عن الإقرار بهذه الفجوة الواقعية. فقد غرّد أحد المحتجّين ممّن أحبطتهم تغطية وسائل الإعلام لانتفاضة غيزي قائلاً: "أصدقائي، أعتذر منكم جميعاً. لقد تابعنا المشكلة الكردية عبر وسائل الإعلام لسنوات. كنّا حمقى بفعلنا ذلك. معذرةً". وكتب آخر:

> في الأيّام الأربعة أو الخمسة المنصرمة، أحسست بالخجل ممّا فعلته حتّى اليوم. فمن فعلوا ذلك بنا، لا أستطيع تخيّل ما فعلوه بإخوتي الأكراد. لقد استيقظنا على الحقيقة بعد فوات الأوان[1].

ما تمكّنت الاحتجاجات في غيزي من تحقيقه هو استنارةٌ سحرية، جعلت الناس يدركون أنّه إذا أضحى انتهاك حقوق الإنسان جزءاً من طريقة عمل حكومة الدولة، فلن ينعم أيّ شخص بالأمان. لن تتمكّن المرأة من أن تكون آمنةً عندما تكون المثليّة جنسياً عُرضةً للخطر. حيثما يشعر كرديٌّ بالاختناق تحت وطأة الضغط، فلن يستطيع أيّ شخصٍ مواصلة حياته أو حياتها اليومية بأمان. في أيّ وقت، يمكن أن يكون أيّ شخصٍ هدفاً لضربٍ من ضروب التشهير التي وُجّهت إلى العلويين أو الأرمن أو اليهودِ في تركيا لعقودٍ من الزمن. لقد كانت استنارةً مدهشةً جمعت الناس حول الأرضية المشتركة الأكثر حيويةً وأساسيةً للبشر.

لكنّها، على غرار كلّ ما هو سحري، لم تستمرّ لمدةٍ طويلة. إذ إنّ روحيّة غيزي لم تحوّل أبداً رأسمالها البشري إلى بديلٍ سياسيٍّ قادرٍ على الاستمرار. لماذا؟ أوّلاً، لأنّ الغالبية العظمى من محتجّي غيزي تصرّفوا بوجه مستقلٍّ كأفراد من جيل الألفية. لم يعرفوا أو يتبنّوا الأدوات التنظيمية السياسية المعتادة. وثانياً، اندلعت

---

[1] يمكن قراءة بعض التغريدات والتعليقات على وسائط التواصل الاجتماعي حول الانتفاضات في الرابط التالي:
http://www.yuksekovahaber.com.tr/haber/turkler-kurtleri-anlamayabasladi-102872.htm

الاحتجاجات بصورةٍ عفويةٍ منٍ دون هدفٍ بعيد المدى أو خطّةٍ أو قائد. وثالثاً، بلغت وحشيّة ردّ الدولة مبلغاً مكّنها من تدمير الإجماع على الاحتجاج. فقد ثمانية أشخاص حياتهم، في حين أُصيب ثمانية آلاف، عانى ١٠٤ منهم من إصابات خطيرةٍ ودائمةٍ في الرأس.

الانسحاب غير المكتمل وعملية السلام المتعثّرة

في صيف عام ٢٠١٣، وفي أعقاب احتجاجات غيزي والتطوّرات في سوريا، كان "حزب العمّال الكردستاني" بحاجةٍ إلى إعادة تنظيم قيادته. وضِع مراد قره يلان، الرئيس السابق لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، على رأس الجناح العسكري، "وحدات حماية الشعب". وحلّ جميل بايق وبسه هوزات محلّ قره يلان وأصبحا رئيسين مشتركين لـ"منظومة المجتمع الكردستاني". بايق أحد مؤسّسي "حزب العمّال الكردستاني" ويُعدّ أكثر تشدّداً من قره يلان. وعلى هذا، بعثت إعادة التشكيل رسالةً إلى جمهور "حزب العمّال الكردستاني" الانتخابي مفادها أنّه ليس ليّن العريكة ولن يقدّم أيّ تنازلٍ للدولة التركية.

كما أنّ الردّ القاسي على احتجاجات غيزي أوضح عقلية الحكومة. فما حدث خلال الاحتجاجات - كلّ عنف الشرطة، كلّ تصريحات أردوغان المتعصّبة عن المحتجين، كلّ الأرواح الشابّة التي فُقدت - تسبّب في تعثّر عملية السلام ووضع حدٍّ للانسحاب.

أعلن مجلس "منظومة المجتمع الكردستاني" بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ أنّهم كانوا "يوقفون مقاتلي حرب العصابات":

> رغم أنّ حركة الحرّية الكردية قد أوفت بقسطها من المسؤوليات، لكنّ أيّ جهدٍ من الجهود التي بذلناها لم يحظَ بتقدير الحكومة ولا جعلها تتقدّم في العملية. والتحسينات التي أُجريت على القوّات المسلّحة أثناء الشهور التسعة من وقف إطلاق النار ما كان ممكناً إجراؤها في زمن الحرب. بل إنّهم لم يجروا تعديلاً على قانون مكافحة الإرهاب.

لقد تصرّفوا كأنّه لم تكن هنالك محادثاتٌ في إمرالي، ولا مفاوضات. تصرّفوا كأنّنا لم نوضّح مطالبنا. لذلك سنضع حدّاً للانسحاب، لكنّ وقف إطلاق النار سيستمر[1].

عدد مقاتلي حرب العصابات الذين غادروا تركيا خلال الانسحاب غير مؤكّد. يقارب العدد وفقاً للحكومة ١٥ بالمئة من المجموع الكلّي، في حين زعم "حزب العمّال الكردستاني" أنّه أقرب إلى ٦٠ بالمئة. كذلك، احتفظ "حزب العمّال الكردستاني" بوجودٍ قويٍّ في مناطق عدّة، في حين أنّه أخلى غيرها. وبدلاً من ذهاب المقاتلين إلى شمال العراق، بدا أنّ بعضهم – ولاسيّما المجنّدين محلّياً – قد اندمج بالسكان المدنيين[2].

***

بدأت عملية السلام بالتعثّر، لكنّها تواصلت بطريقةٍ ما بأسلوبٍ تركيٍّ نموذجي. أرادت الدولة التركية كبح جماح الحركة الكردية وفضّلت متابعة العملية بواسطة أوجلان الخاضع لسيطرتها. نتيجةً لذلك، تدخّلت الدولة في تشكيل وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" الذي زار أوجلان في سجن إمرالي أثناء العملية[3].

لم تسنح لغولتان كيشاناك (Gultan Kısanak)، الرئيسة المشتركة السابقة لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" والقائمة بأعمال الرئيس المشترك لبلدية ديار بكر، فرصة أن تكون في الوفد في أيّ يومٍ من الأيّام رغم إصرار حزبها على أنّ

١ انظر: 'KCK: Geri çekilmeyi durdurduk', *Evrensel*, 9 September 2013. متاح على الرابط: www.evrensel.net/haber/67365/kck-geri-cekilmeyi-durdurduk

٢ انظر: Gareth H. Jenkins, 'One step from the brink: Turkey's Kurdish peace process edges closer to collapse', *The Turkey Analyst* 6/13 (2013). متاح على الرابط: https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/58-one-stepfrom-the-brink-turkey's-kurdish-peace-process-edges-closer-to-collapse.html

٣ انظر: 'Erdoğan'ı kızdıran kostere binemiyor', *Taraf*, 15 October 2013. أغلقت السلطات صحيفة طرف، لكن توجد نسخة من المقالة متاحة على الرابط: http://gazeteport.com/haber/index.php?id=148273.

مشاركتها ستكون حاسمة. أمّا سبب عدم ضمّها إلى الوفد، فقد كانت لقطات فيديو تُظهر مقاتلي حرب العصابات التابعين لـ"حزب العمّال الكردستاني" وهم يوقفون مبعوثة كيشاناك فاغتنمت الفرصة للتحدّث إليهم ومعانقتهم.

كما أنّ أحمد ترك، الرئيس المشترك لبلدية ماردين آنذاك، أُزيح بسبب انتقاده الحكومة لعدم التزامها بوقف إطلاق النار وإرسالها الطائرات الحربية إلى جبل قنديل.

كذلك، صُرف النظر عن ألتان تان (Altan Tan)، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" الذي غالباً ما يمثّل الأكراد المتديّنين، بسبب ما قاله في الاجتماع الأوّل مع أوجلان. سُرّبت محاضر هذا الاجتماع الأوّل إلى الصحافة، مسبّبةً خلافاتٍ على جبهات عدّة، ولاسيّما ملاحظة أوجلان المتعلّقة بدعم مطمح أردوغان منذ وقت طويل بأن يصبح رئيساً[١].

بعد استبعاد ألتان تان، اعترض "حزب العدالة والتنمية" أيضاً على سيرّي سوريا أوندر بسبب تأييده لانتفاضة غيزي. وقد هُمّش لأشهر.

وكان صلاح الدين دميرطاش، الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي"، الضحية الأخيرة لـ"آليّة الحقّ في الاعتراض" هذه. فبعد أن فشل في اعتماد حزمةٍ ديموقراطيةٍ عُرضت على الجمهور، طُرد من الوفد ولم يعد إليه أبداً.

لقد أفاد طرد مسؤولي "حزب الشعوب الديموقراطي" غرضاً محدّداً للحكومة التركية. إذ كان وسيلةً تُظهر لكلٍّ من الجمهور والحركة الكردية أنّ إرادة الحكومة هي من تنظّم كلّ الأمور وليس الأكراد. كذلك كانت الحكومة تقرّر متى يستطيع الوفد السفر إلى جزيرة إمرالي وتلغي رحلاتٍ بعينها عندما تعترض على تصريحات "حزب الشعوب الديموقراطي" و/ أو مسؤولي قنديل، قائلةً إنّ "القارب (الذي سينقل الوفد إلى إمرالي) تحطّم". صارت عبارة "القارب تحطّم (koster bozuldu)" اختزالاً

١ "نستطيع التفكير في الرئاسة. نستطيع دعم رئاسة السيد طيّب. نستطيع الانضمام إلى "حزب العدالة والتنمية" بصدد الرئاسة". انظر:
Özel Dosya, 'İşte İmralı görüşmesinin tutanaklarının tam metni!', T24, 28 February 2013.
متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/iste-imralidaki-gorusmenin-tutanaklari,224711

لموقف الحكومة الاعتباطي[1].

زوّدتني بروين بولدان، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" والعضو الدائم في "وفد إمرالي"، بتفاصيل زيارات إمرالي:

> يحضر أوجلان الاجتماع وهو يحمل إضبارةً ضخمة، لكنّه لم يفتحها يوماً. في الواقع، فتحها ذات مرّة لإخراج رسائل كان قد كتبها لقنديل و"حزب السلام والديموقراطية" ("حزب الشعوب الديموقراطي") وأوروبّا. كان عميل جهاز الاستخبارات الوطنية الذي يرافقنا أثناء الاجتماعات هو نفسه دائماً. تبدأ الاجتماعات عند الظهيرة وتنتهي قبيل الفجر. استغرق الاجتماع آخر مرّةٍ أربع ساعات، لكنّه لم يستغرق هذه المرّة إلّا ساعتين ونصف لأنّ القارب كان خارج نطاق الخدمة، فكان علينا الانطلاق متأخّرين نحو الجزيرة. حين ينتهي الوقت، يحذّرنا المسؤول الذي يرافقنا. يترك السيّد أوجلان الكلمة الأخيرة دائماً لنا بحيث نستطيع أن نسأل إن كان هنالك أيّ أمرٍ نودّ استيضاحه. الطقس أمرٌ بالغ الأهمية، لأنّنا نعود إلى إسطنبول بالقارب، في حين يعود مسؤول جهاز الاستخبارات الوطنية بالمروحية. لذا لم يريدونا أن نتأخّر حتّى الغروب[2].

صُمّمت العملية من الناحية الهيكلية بطريقةٍ تحوّل "حزب الشعوب الديموقراطي" إلى ساعي بريدٍ عملّه الأساسي فعل العمل القذر في التعامل مع الإرهابيين في قنديل.

---

١ انظر:

Selahattin Demirtaş, 'Önce koster bozuktu, şimdi Başbakan bozuk'
('بعد أن تحطّم القارب، بات رئيس الوزراء محطّماً أيضًا')، خطاب إلى مجموعة "حزب الشعوب الديموقراطي" في البرلمان التركي، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣. متاح على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=4KDbtZMq9uI

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Öcalan, süreci böyle tanımladı: Lunaparktaki rodeo atı gibi, hareket ediyor, ilerlemiyor'، مقابلة مع بروين بولدان، *Radikal*، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. متاحة على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/politika/ocalan-sareci-boylyetanimladilunaparktaki-rodeo-ati-gibi-hareket-ediyor-il-1151849/

كانت تلك إستراتيجيةً تتّسم بالدهاء من جانب الحكومة وترتّبت عليها ثلاث عواقب مهمّة. أوّلاً، تسبّبت في اعتصار "حزب الشعوب الديموقراطي" بين قنديل وأنقرة وإمرالي ومنعته من أن يصبح فاعلاً قوياً في العملية. ثانياً، أعطت انطباعاً بوجود عملية مساومةٍ غير أخلاقيةٍ تجري بين الحركة الكردية والحكومة. ثالثاً والأكثر أهميّةً، منعت قنديل من أن يصبح مشاركاً فاعلاً.

كان واضحاً أنّ كلّ من شارك في العملية، باستثناء عبد الله أوجلان وأردوغان، يمكن أن يصبح في لحظةٍ ما خارج الموضوع ولا صلة له به. لكنّ التحدّث مع أوجلان مباشرةً كان أمراً بالغ الأهميّة بالنسبة إلى مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل. كان بوسع التكنولوجيا المتقدّمة المساعدة في التغلّب على القيود القانونية والأمنية. ورغم ذلك، طُلب من الحكومة مراتٍ عدّة أن توافق على إجراء اتصالات هاتفية أو عن طريق الفيديو بين كبار مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" وأوجلان[١]، لكنّ الحكومة رفضت الطلب.

كان لعدم إدراج "حزب العمّال الكردستاني" كطرفٍ ثالثٍ في العملية مشاكله من ناحية حلّ النزاع. كذلك، لفت جوناثان باول الذي أدّى دوراً صغيراً في عملية السلام الكردية بعد محادثات أوسلو الانتباه في ديار بكر إلى الجانب السلبي لهذه المسألة:

> تعني المفاوضة ضرورة وجود طاولةٍ بثلاث قوائم. لكنّني لا أجد هنا سوى قائمتين، الحكومة وأوجلان، في حين أنّ التحدّث مباشرةً إلى الذين يحملون في الواقع سلاحاً بأياديهم هو أمرٌ حاسمٌ من أجل طاولة تفاوضٍ متينة. في عملية سلام، لا يمكن الاعتماد على قائدين

١ انظر: 'Başaran, 'Çzüm olsun ben iş bulurum، مقابلة مع مراد قره يلان: "يمكن أن تكون رسالة فيديو أيضاً أمراً جيداً. لكنّ هذا الاجتماع وجهاً لوجه يجب ألّا يكون نقطة مساومةٍ. حقاً وكي يقتنع جميع أصدقائنا وفي مصلحة التغلّب على العقبات، سيكون أفضل بكثير إذا تمكنت القيادة من الحديث مع مجموعة من الأصدقاء مباشرةً. نحن لا نختلق هذا بغرض خَلق مشكلة، بل ثمة حاجة حقيقية إليه. على سَبيل المثال، لقد بدأنا الآن مساراً. وعندما نصل إلى نقطة المنتصف أو نقترب من النهاية، سيكون لمثل هذا الاجتماع مفعولٌ مريحٌ للغاية بالنسبة إلينا. لمثل هذا النوع من الأشياء معنىً سياسي، بالإضافة إلى كونه ضرورة".

فحسب[١].

وللأسف، كان هذا هو الوضع على وجه التحديد. كانت عملية السلام تفتقر إلى الصدقية وتقع على عاتق قائدين، أحدهما محكومٌ بالسجن مدى الحياة. وقد أدّى الاعتماد على قائد مسجونٍ إلى تفاقم انعدام الثقة لدى مقاتلي حرب العصابات الذين اعتقدوا أنّ الحكومة دفعت أوجلان إلى تقديم تنازلات. نتيجةً لذلك، غدت السيطرة على صفوف المنظّمة أكثر صعوبةً على قيادة "حزب العمّال الكردستاني" العليا.

"يذهب بعض الأشخاص (وفد "حزب الشعوب الديموقراطي") ويجتمعون (بأوجلان). إنّهم ليسوا ممثّلينا. ليسوا من "حزب العمّال الكردستاني""، كما أوضح دوران كالكان، أحد اللاعبين الأساسيين في قنديل:

> ليسوا من مقاتلي حرب العصابات. على الجميع أن يعلم ذلك. "حزب الشعوب الديموقراطي" ليس "حزب العمّال الكردستاني"؛ الجميع لديهم جدول أعمالٍ خاصٌّ بهم ويتابعون ضمنه معركتهم الخاصّة. لن نصدّق أيّ شيء حتّى نتّصل (بأوجلان) مباشرةً. لن يصغي المقاتلون لأيّ شخصٍ من غير التواصل مع أوجلان[٢].

اعترف كثيرون في الحركة الكردية بأنّهم لا يثقون بأردوغان ولا بالحكومة، لكنّهم يثقون بأوجلان ويؤمنون به[٣]. لكنّ هذا لا يتضمّن بالضرورة أنّ الأكراد لا

---

١ انظر: Ezgi Başaran, 'IRA sorununu çözen beyin Jonathan Powell'dan 10 maddede kalici barış'، مقابلة مع جوناثان باول، *Radikal*، ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط: http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ira-sorununu-cozen-beyin-jonathanpowelldan-10-maddede-kalici-baris-1128863/

٢ انظر: 'Kalkan: Öcalan'la doğrudan görüşmeliyiz', *Bianet*, 11 June 2014. متاح على الرابط: http://bianet.org/bianet/siyaset/156341-kalkan-ocalan-la-dogrudan-gorusmeliyiz

٣ انظر: Alexander Christie-Miller, 'War is easy, peace is hard: the collapse of Turkey's Kurdish peace process', *The White Review*, October 2015، متاح على الرابط: http://www.thewhitereview.org/features/war-is-easy-peace-is-hard-the-collapse-of-turkeyskurdish-peace-process/

يتوقّعون أيّ شيءٍ من الحكومة. فقد أرادوا رؤية خطوات راسخة تُتّخذ، وتُتّخذ بسرعة. ومن جانب آخر، من ناحية الأهداف البعيدة المدى، لم تكن لدى الحكومة التركية قائمةٌ طويلةٌ ولا نهايةٌ متوقّعة. لم يكن ما يمكن استخلاصه من خطابها سوى نزع سلاح "حزب العمّال الكردستاني". أمّا متى سيحدث هذا وكيف، فلم يكن أمراً واضحاً. طالب مسؤولو "حزب العدالة والتنمية" بوقف إطلاق نارٍ دائم، يليه انسحاب قوّات "حزب العمّال الكردستاني" من تركيا، وفرض النظام في المنطقة الكردية، ووضع حدٍّ لـ"جباية "حزب العمّال الكردستاني" الضرائبَ من رجال الأعمال وأصحاب المتاجر الأكراد"، وأخيراً نزع السلاح.

أمّا الحركة الكردية، فقد أصرّت على وجوب تشكيل لجانٍ محدّدة داخل البرلمان وخارجه. إذ إنّ وجود لجنة لتقصّي الحقائق والمصالحة سيساعد في شفاء جراح الماضي التي عاناها الجانبان التركي والكردي في حربٍ استمرت أربعين عاماً. أوصت المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في حلّ النزاعات بضرورة أن تكون لجنةٌ كهذه مستقلّة، بدلاً من أن تكون برلمانية، لأنّ "لجاناً كتلك (في البرلمان، بموجب القواعد الإجرائية للبرلمان التركي) ملزمةٌ بصورةٍ عامّة وضع تقريرٍ وحلٍّ بعد أربعة شهور، وهي مهلةٌ وجيزةٌ لأنّ لجان الحقيقة تحتاج سنواتٍ عادةً لإنهاء عملها"[١].

من غير المستغرب إذاً عدم تشكيل لجانٍ، عدا تشكيل لجنة "حكماء". تألّفت لجنة الحكماء من أكاديميين وصحافيين وممثّلين ومغنّين، موالين للحكومة بصورةٍ رئيسية. سُمح لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" باتخاذ قرارٍ بشأن عدد محدودٍ من الأعضاء. كانت مهمّة اللجنة الاستماع إلى مخاوف الجمهور وإقناع الناس بأنّ عملية السلام هي ما تحتاجه تركيا. لقد كانت في الواقع مهمّة علاقات عامّة. استقال عديدٌ من المثقّفين من اللجنة بعد أن شاهدوا ردّ الحكومة على انتفاضة غيزي، وتنحّى آخرون عند إدراكهم أنّ "اللجنة تكتيك مماطلة آخر من جانب الحكومة"[٢]. وعلى هذا، أخفق أعضاء اللجنة ممّن لم تعتمدهم الحركة الكردية في

1 'Turkey and the PKK: saving the peace process', International Crisis Group report.

٢ انظر: 'Baskın Oran akil adam heyetinde yok', *Gerçek Gündem*, 17 October 2014، متاح على الرابط:

المقام الأوّل في تأدية أغراضها.

إذاً، ما هي المساهمة الملموسة للحكومة في عملية السلام، عدا تشكيل هذه اللجنة العقيمة والسماح بالتعليم الخاصّ باللغة الأمّ وإلغاء قسَم الولاء الصباحي؟! لا شيء أكثر. في آذار/ مارس ٢٠١٤، أُطلق سراح آلاف الناشطين الأكراد المتهمين بالانتماء إلى "حزب العمّال الكردستاني"/ "منظومة المجتمع الكردستاني" بسبب قانون خفّض مدّة الاحتجاز قبل صدور الحكم من عشر سنوات إلى خمس.

وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، وافق البرلمان التركي على قانونٍ منح الحكومة التركية سلطة حلّ القضيّة الكردية، ومنح كذلك الحماية القانونية لجميع المسؤولين الحكوميين المعنيين. ورغم الإشادة بهذا القانون بوصفه أساساً قانونيّاً للعملية، فإنّ الغرض الحقيقي منه تمثّل في حماية جهاز الاستخبارات الوطنية الذي استهدفت حركة غولن رئيسه. يُظهر التفحّص الدقيق لهذا القانون أنّه مسنونٌ على وجه الخصوص لجهاز الاستخبارات الوطنية، ويمنحه سلطة إجراء اتصالاتٍ مباشرة مع جميع الأفراد والهيئات والمنظّمات والمؤسّسات وإجراء محادثاتٍ مع السجناء. كما أنّه يحمّل المدّعين العامّين مسؤولية التواصل أوّلاً مع جهاز الاستخبارات الوطنية بخصوص الإدانات والشكاوى المتعلّقة به كافّة، وإسقاط التحقيقات إذا كانت الأفعال تقع ضمن مجال عمل جهاز الاستخبارات الوطنية؛ ويستبعد استدعاء رئيس الجهاز للشهادة في المحكمة من دون إذن رئيس الوزراء. لم يكن المقصود من هذا القانون إدخال تحسيناتٍ على حقوق الأكراد ولا تزويد عملية السلام بهيكلٍ قانوني. لقد كان مجرّد محاولةٍ من الحكومة للإبقاء على وقف إطلاق النار حتّى انتخابات عام ٢٠١٥.

لقد تعاملت الحكومة التركية مع عملية السلام بوصفها قضيّةً تركيةً من دون تقدير أنّها ستصبح مكوّناً حاسماً في سياسات العالم على المدى القريب جداً. فقد تحوّلت الحرب الأهلية السورية إلى مستنقع نجمت عنه شرورٌ من قبيل تنظيم "الدولة الإسلامية". كان الجناح السياسي للأكراد السوريين، "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، منظّمةً خاضعةً لنفوذ أوجلان و"حزب العمّال الكردستاني"، وقد

---

http://www.gercekgundem.com/guncel/77849/baskin-oran-akil-adamheyetinde-yok

تبين أن "حزب الاتحاد الديمقراطي" وميليشياته المسلحة، "وحدات حماية الشعب"، قوة قتالية فعالة في هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" ومجموعات جهادية أخرى. لذلك أصبحت قوة تقاتل بالوكالة عن الولايات المتحدة في حربها على تنظيم "الدولة الإسلامية"، وغيّرت كامل المعادلة في الشرق الأوسط، وكذلك في تركيا. لن تساهم عملية سلام ناجحة في الوطن مع "حزب العمال الكردستاني" في استقرار سوريا في المستقبل فحسب، بل كذلك في ضمان أمن وقوة تركيا في الشرق الأوسط.

الفصل الخامس

سوريا والسلام الكردي

لدينا إخوةٌ في سوريا

نظر إليّ زيلان[1] (Zilan) ذو الأعوام الثلاثين وهو يرتشف قهوته، معلناً بغير اكتراثٍ لأنه سيغادر غداً إلى الرقّة، كأنّ ما سيفعله أمرٌ طبيعيٌّ للغاية.

"الرقّة؟"، سألت. "حيث يسيطر تنظيم "الدولة الإسلامية"؟ حيث يذبحون الأكراد والصحافيين إن وجدوا أيّاً منهم؟" أومأ برأسه مبتسماً. كان صيف عام ٢٠١٦.

زيلان صحافيٌّ من جنوب شرق تركيا يعمل محرّراً في أحد المنابر الإخبارية الكردية. لا يتذكّر أباه الذي توفّي بعد إطلاق سراحه من السجن بوقتٍ قصير. كان في العاشرة من عمره حين قابل لأوّل مرّةٍ مقاتل حرب عصاباتٍ من "حزب العمّال الكردستاني". كانت زيارة المجتمعات المحلّية لأغراض الدعاية ممارسةً اعتياديةً لمقاتلي حرب العصابات في تسعينيات القرن العشرين. وفي ذلك الوقت، كان عدم تأييد "حزب العمّال الكردستاني" يُعرّض الناس في المنطقة الكردية إلى ضغوط الجوار. وقد انضمت ابنة أحد أقارب زيلان إلى "حزب العمّال الكردستاني" وقُتلت بقصفٍ تركيٍّ على معسكرٍ كانوا يتدرّبون داخله. ذهبت القرية بأسرها لجمع أشلائها

١ قمنا بتغيير اسم زيلان الحقيقي واسم المنبر الإخباري الذي عمل لمصلحته، وذلك لحماية عائلته.

وأشلاء ثلاثة عشر آخرين. ولأن عمر زيلان لم يكن يتجاوز الحادية عشرة، فقد أخفوه في الجزء الخلفي من شاحنة، ما أنقذ حياته في الواقع. إذ إنّ موكب القرية التقى بقوات عسكرية تركية أطلق جنودها النار عليه.

"نجا أخي لأنه كان مغطّى بأجساد القتلى والجرحى الذين تساقطوا فوقه". وراح يتذكر:

> أمسكوا بالفتيات وطلبوا منهنّ تعرية صدورهنّ. كانوا يحاولون إذلالنا نفسياً أيضاً. تخيّلي: ذهبنا لانتشال أربع عشرة جثّة فقُتل ثلاثة عشر آخرين. لم يعد معظم أقاربي إلى بيوتهم في ذلك اليوم؛ التحقوا بـ"حزب العمّال الكردستاني". في اليوم عينه!

كان وأقرانه قرّاء نهمين أثناء سنوات يفاعتهم ومراهقتهم. اعتادوا حضور الجنازات في النهار والعودة إلى المنزل لقراءة الكتب في المساء. اعتقدوا أنّهم بحاجة إلى تطوير أنفسهم سياسيّاً لمجابهة الدولة. "إذا شنّت الدولة حرباً، فيتعيّن علينا أنْ نشنّ حرباً أيضاً. أيّا يكن ما تعرفه الدولة، فعلينا معرفته أيضاً". كان ذلك هو الفهم السائد.

اعتاد زيلان توزيع المجلّات وتنظيم احتجاجات الشوارع في ديار بكر. كان ثمّة قولٌ منتشرٌ في ذلك الوقت: "من سيبقى في المدينة إذا صعد الجميع إلى الجبال؟". لم يسمحوا للضعفاء والمعاقين بالذهاب إلى الجبال على الإطلاق، وكان زيلان يمشي وهو يعرج. "أحدهم مقاتل حرب عصابات، وآخر يوزّع المجلات"، كما قال زيلان. "وآخر يبقي الثقافة حيّةً بالرقص الشعبي". كان الجميع يشعرون بأنّ هنالك واجباً من نوع ما عليهم تأديته. حتّى الفنّ الشعبي كان أكثر من هواية بالنسبة إليهم: كان مهمّتهم. صار كلّ شيء أداةً للمقاومة وتعبيراً عن الوطنية.

في أحد الأيّام حينما كان زيلان في عشرينياته، انضمّ إلى مظاهرة للاحتجاج على اعتقال أوجلان فاعتُقل وتعرّض للتعذيب على نحوٍ متواصلٍ لثمانية أيّام. سقط أعزّ أصدقائه خلال الاحتجاج وجرّته مصفّحةٌ لمسافة ثلاثة كيلومترات. ولم يُعد جثمانه إلى منزله أبداً. قدّمت أسرته طلباً للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتلقّت تعويضاً مقابل انتهاك الحقّ في الحياة. "لكنّنا لا نزال نجهل مكان الجثمان" قال زيلان. وتابع

قائلاً: "الآن، أخبرني ما الذي يُفترضَ بي أن أفعله بكلّ هذه الذكريات"[١]. وحالما أصبح حرّاً، فرّ إلى الخارج ولم يعد أبداً.

كانت قصّته نموذجيّةً لقصص كثيرٍ من الأكراد الذين كانوا أطفالاً في التسعينيات.

سألت زيلان: "لماذا ستذهب إلى الرقة؟".

فأجاب: "لأنّني أريد أن أشهد تغييراً تاريخياً".

تذكّرتُ أنّني سمعت تلك العبارة مرّاتٍ عدّة من قبلُ من أكرادٍ مختلفين. كان أحدهم صلاح الدين دميرطاش، الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي". "أستطيع إخبارك بأنّ سوء الطالع الذي عانى منه الأكراد لمئات السنين يحوّل وجهته"، كما قال لي في آب/ أغسطس ٢٠١٢ حين اندلعت الحرب الأهلية السورية وشرع الأكراد السوريون بالحصول على حكمٍ ذاتيٍّ في الجزء الشمالي من البلاد[٢]. أطلقوا عليه ثورة روج آفا، وهو مصطلحٌ كرديّ يعني "كردستان الغربية".

"يقاتل الأكراد تنظيم "الدولة الإسلامية"، واكتسبوا مكانةً في سوريا؛ إنّهم يضيفون قيمةً لكلّ شخص. روج آفا هي مصدر فخرٍ لجميع الأكراد"، كما شرح زيلان. "الشرق الأوسط مستنقع، والأكراد لم يجلبوا فحسب الأكراد الآخرين إلى وسط هذا المستنقع، بل كذلك التركمان والعرب والمسيحيين، وهم يخلقون نموذجاً يبعث على الأمل".

لقد بدأ قرنٌ جديد، أو هذا على الأقلّ ما كان يظنّه ثلاثون مليون كردي لا دولة لديهم. اعتقدوا أنّهم يحظون، مع الفوضى التي سادت سوريا، بلحظة حاسمة لاستعادة السيطرة على كردستان التي قُسّمت إلى أربعة أجزاء بعد الحربِ العالميةِ الأولى. ولتحقيق هذا الهدف، كان الأكراد المبعثرون في أرجاء الشرق الأوسط بحاجةٍ إلى التفكير فيما يتجاوز قضاياهم المحلّية المباشرة. فقد أتاح فراغ السلطة في سوريا فرصّةً لتشكيل سكّة يمكن أن يتحرّك عليها قطارٌ كرديٌّ بقليلٍ من قوّة الدفع. سيكون "حزب العمّال الكُردستاني" و"حزب الشعوب الديموقراطي" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي" و"وحدات حماية الشعب" والبشمركة والبرزاني وطالباني وأوجلان

١ مقابلة مع زيلان، حزيران/ يونيو ٢٠١٦، غير منشورة.

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Muhatap "Kürt Akil Adamlar" olabilir mi?', *Radikal*, 2 September 2012. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/muhatapkurt-akil-adamlar-olabilir-mi-1098942/

عربات ذلك القطار الكردي. ورغم أنّ هذه العربات قد أعربت عن اختلافاتها بشأن التوجّه السياسي على مدى عقودٍ من الزمن، فما من وسيلةٍ يستطيعون فيها إيقاف القطار حالما يشرع بالتحرّك. لقد اعتقدوا أنّ القطار الكردي سيواصل التحرّك هذه المرّة ويغيّر مسار التاريخ.

إنّ منطقة كرديةً تتمتّع بالحكم الذاتي تمثّل بالفعل نموذجاً لأكراد تركيا. هنالك بطبيعة الحال اختلافاتٌ كبيرةٌ بين البيئتين السياسيتين في تركيا وسوريا. إذ إنّ فجوة السلطة التي أتاحت إنشاء منطقة حكم ذاتي في سوريا لا توجد في تركيا. يدرك "حزب العمّال الكردستاني" ذلك، لكنّ سوريا تشكّل، بالنسبة إلى الأكراد، مؤشّراً بأنّهم قد يحقّقون هدفهم إن نظّموا أنفسهم بوجه صحيح، رغم قسوة الظروف.

من المؤكّد أنّ التطوّرات في سوريا لعبت دوراً كبيراً في العام الثاني من عملية السلام الكردية في تركيا. فكثيرٌ من الأكراد القاطنين في الجانب التركي من الحدود لديهم أبناء عمومةٍ وأعمامٌ وجيرانٌ يقاتلون على الجانب السوري من الحدود تنظيمَ "الدولة الإسلامية".

شرح لي أحمد ترك، الرئيس المشترك لبلدية ماردين في ذلك الحين، ما الذي يعنيه ذلك:

> إنّ سياسة تركيا السورية تجعل الأمور أكثر صعوبةً. وليس بإمكانك عقلنة هذه السياسة بمجرّد القول: "نحن ضدّ "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، ولسنا ضدّ الأكراد السوريين". سأكون هنا صريحاً للغاية: إذا واصلت معاملة الأكراد السوريين بهذه الطريقة، فستخسرين أكراد تركيا أيضاً. لقد مرّ الشعب الكردي في المنطقة بأوقاتٍ عصيبةٍ في التغاضي عن ذلك لأنّ لديهم جميعاً أحد أفراد أسرهم في سوريا. كثيرٌ من القبائل الكردية منقسمةٌ على جانبي الحدود، نصفٌ في تركيا، ونصفٌ في سوريا. يعاني الناس في سوريا من أنواع الوحشية كافّة ويريدون منطقة حكم ذاتيٍّ آمنة بحيث يتمكّنون من الدفاع عن أنفسهم وحمايتها. إنّ ذلك لا يشكّل تهديداً لتركيا، بل ميزة[1].

[1] انظر: Ezgi Başaran, "'Öcalan'ın Gezi konusunda bize eleştirisi oldu'"، مقابلة مع أحمد ترك،

روج آفا والمقامرة مع تركيا

اكتسبت "كردستان الغربية" حكماً ذاتياً في تموز/يوليو ٢٠١٢. وكان لدى تركيا ثلاثة خيارات. أحدها الجلوس حول طاولة المفاوضات مع "حزب العمّال الكردستاني" الذي يمتلك نفوذاً على الأكراد السوريين أكبر من نفوذ مسعود البرزاني في كردستان العراقية. فقد انضمّ أكثر من عشرة آلاف شخصٍ من سوريا إلى "حزب العمّال الكردستاني" على مرّ السنين. وكان من بين خسائر "حزب العمّال الكردستاني" من مقاتلي حرب العصابات أكثر من خمسة آلاف سوري. صرّح أوجلان مرّاتٍ كثيرةً أنّهم: "يدينون كثيراً للشعب السوري بسبب دعمه الهائل". إضافة إلى ذلك، فقد أمضى "حزب العمّال الكردستاني" عشرين عاماً من التدريب في معسكرات سورية. مجمل القول، يصعب ألّا نرى تأثير "حزب العمّال الكردستاني" على الأكراد السوريين. ولذلك، إن كان لا بدّ من الدخول في مفاوضة مجديةٍ في سوريا، فإشراك "حزب العمّال الكردستاني" سيكون حاسماً بالنسبة إلى تركيا.

وكان الخيار الثاني منح الأكراد في تركيا حقوقهم، بحيث تُحلّ القضيّة الكردية التي بلغ عمرها مئة عام قبل أن تصبح متشابكةً مع تداعيات الحرب السورية. لكنّ تركيا لم تلعب أوراقها بهذا الشكل واختارت عوضاً عن ذلك متابعة خيارٍ ثالث هو إيجاد وسائل لمنع قيام كيانٍ كرديٍّ يتمتّع بحكم ذاتيٍّ في سوريا - وهي سياسةٌ كان لها تأثيرٌ سلبيٌّ في عملية السلام وأثارت ضجّةً بين الأكراد السوريين.

التقيت بدايةً الزعيم الكردي السوري صالح مسلم، الرئيس المشترك لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، في ربيع عام ٢٠١٣. وهو يتحدّر من أسرةٍ من الفلاحين في قرية شيران قرب كوباني. بعد أن تلقّى تعليمه في سوريا، التحق بجامعة إسطنبول التقنية المرموقة. وأمضى وقتاً في لندن والمملكة العربية السعودية قبل أن يؤسّس مكتباً هندسياً في حلب[1]. اطّلع على الشؤون المتعلّقة بالحركة الكردية و"حزب العمّال

Radikal، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/ocalanin-gezi-konusunda-bize-elestirisi-oldu-1143839/

1 Fehim Taştekin, *Rojava: Kürtlerin Zamanı* (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016), p. 129.

الكردستاني" أثناء سنوات دراسته الجامعية في إسطنبول. لكنّه تعاطف قبل ذلك، ككثيرٍ من الأكراد السوريين في "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، مع أفكار مصطفى البرزاني. يدعو نفسه متعاطفاً مع البرزاني وأوجلان، رغم اعترافه بأنّه بعد مقابلة أوجلان مرّات عدّة في دمشق، بات أكثر انجذاباً لـ"حزب العمّال الكردستاني"[1].

كان مسلم أحد مؤسّسي "حزب الاتّحاد الديموقراطي" في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. وهو يعرّف حزبه أنّه مكرّسٌ للأكراد السوريين ويرفض إلحاقه بـ"حزب العمّال الكردستاني". ومن جانبٍ آخر، ليس سرّاً أنّ "حزب الاتّحاد الديموقراطي" جزءٌ من منظّمة جامعةٍ هي "منظومة المجتمع الكردستاني" وأنّ "حزب العمّال الكردستاني" يساعد "حزب الاتّحاد الديموقراطي" في حربه على نظام الأسد وتنظيم "الدولة الإسلامية" من ناحية القوّة البشرية والإستراتيجية.

في سنتي عملية السلام الكردية الأولى كان مسلم مستقرّاً في أنقرة. كانت هنالك عناصر تعاونٍ عرضيٍّ غير معلنٍ بين الحكومة التركية وقوّات "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، ولا شيء أكثر من ذلك. حثّت الحكومة التركية مسلم على القتال في ظلّ المعارضة السورية، والتخلّي عن أيّ رغبةٍ في الحكم الذاتي وإبعاد "حزب الاتّحاد الديموقراطي" عن "حزب العمّال الكردستاني"، بينما طلب مسلم من الحكومة التركية عدم عرقلة وصول المساعدات إلى المنطقة الكردية لتجنّب تقويض القتال ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية".

لم يتأتَّ عن الاجتماعات بين أنقرة ومسلم أيّ حلٍّ مجدٍ، وهو أمرٌ لم يكن مستغرباً بما أنّ الطرفين لعبا لعبة إلقاء اللوم واحدهما على الآخر، حتّى عندما كان هنالك حوار. وفقاً لأنقرة، كان "حزب الاتّحاد الديموقراطي" يعمل مع الأسد من وراء الكواليس توطئةً لإقامة منطقةٍ تتمتّع بالحكم الذاتي. تغاضى مسلم ومسؤولون آخرون في "حزب الاتّحاد الديموقراطي" عن تصويرهم كامتدادٍ لـ"حزب العمّال الكردستاني"، لكنّ اتّهامهم بالانحياز إلى الأسد أثار غضبهم.

"تعجز الدولة التركية عن إدراك فكرة أنّ الأكراد سيتصرّفون وفق إرادتهم الحرّة حين يتعلّق الأمر بالنضال من أجل حقوقهم"، كما أخبرني مسلم:

١ المصدر السابق، ص. ١٣٠.

سارت الأمور على ما يرام بين النظام التركي ونظام الأسد منذ العقد الأوّل من الألفية الثالثة، أليس كذلك؟ كنّا ضدّ الأسد آنذاك، ولا نزال ضدّه لأنّه يوقع بنا العذاب. وحين حظي بعلاقاتٍ طيبةٍ مع تركيا، تبيّن أنّه جلادنا. لقد وقّعوا اتّفاقية أضنة، على سبيل المثال[١]. بناءً على ذلك، أعاد الزعيم السوري بشار الأسد مئتين من أعضاء "حزب العمّال الكردستاني" إلى تركيا. تعرّضنا للتعذيب. أستطيع إعطاءك قائمةً بأسماء الأكراد الذين قُتلوا آنذاك، مع التواريخ الدقيقة لقتلهم. ذلك هو السبب في رفضنا الانحياز للأسد. من جانبٍ آخر، لم نودّ أيضاً الدور الذي طلبت منّا تركيا فعله[٢].

من الجدير بالذكر أنّ الخصمين اللدودين حاليّاً أردوغان والأسد كانا صديقين حميمين في السابق. بل إنّ أردوغان اعتاد على مناداة الأسد بـ"أخي" وقد أمضيا معاً عطلةً بصحبة عائلتيهما. ورغم أنّ العداوة بين البلدين تعود بتاريخها إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية وولادة تركيا وسوريا كبلدين منفصلين، فإنّ العلاقات بينهما قد أُصلحت في السنوات الأولى من حقبة حكم "حزب العدالة والتنمية" كجزءٍ من سياسة وزير الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو (Ahmet Davutoğlu) "بعدم وجود مشاكل مع الجوار". بل إنّ أردوغان مارس ضغوطاً من أجل تحسين صورة الأسد دوليّاً وساعد سوريا في نهاية المطاف في كسر المقاطعة الدولية. لكن بحلول مطلع عام ٢٠١١، شارفت سياسة داوود أوغلو على الإفلاس. وكذلك الدفء العائلي بين أردوغان والأسد. وهكذا، كان صالح مسلم زعيم "حزب الاتّحاد الديموقراطي" محقّاً. وعندما وصل الأمر إلى بناء علاقاتٍ انتقاليةٍ مع بشار الأسد، كانت لأردوغان اليد العليا على الأكراد السوريين.

لم يقف "حزب الاتّحاد الديموقراطي" بجانب نظام الأسد، لكنّه لم ينضمّ أيضاً إلى "الجيش السوري الحرّ" المعارض حين اندلعت الحرب، "لأنّه يحتفظ بذكرياتٍ تعود

[١] تمّ التوقيع على اتّفاقية أضنة بتاريخ ٢٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٨ بين الحكومتين السورية والتركية. وقد هدف الاتفاق إلى ترسيخ التعاون في مواجهة "حزب العمّال الكردستاني".

[٢] انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm sürecinden sonra Suriye muhalefetiyle iletişim arttı'، مقابلة مع صالح مسلم، *Radikal*، ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-surecinden-sonra-suriyemuhalefetiyle-iletisim-artti-1129519/

بتاريخها إلى العصر العثماني". وقد استحدث هذا الأمر خياراً ثالثاً للأكراد السوريين، وهو تنفيذ ثورة خاصّة بهم. لم ينسَ الأكراد يوماً كيف تُركوا صفر اليدين بعد قتالهم مع الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى. حالت هذه الذكرى المريرة، المحفورة في وعيهم، دون تبنّي "حزب الاتّحاد الديموقراطي" لأيّ موقفٍ تمليه تركيا. كان ضدّ البعثيين، لكنّه لن يصبح كذلك جزءاً من أيديولوجية "الإخوان المسلمين" عبر "الجيش السوري الحر".

لم يكن صالح مسلم رجلاً حقوداً. إذ إنّه غالباً ما يبتسم عندما يتحدّث بلغة تركية فصيحة ويلقي الدعابات أحياناً – دعاباتٍ سوداء من النوع الذي أصبحت على دراية به عبر اجتماعات لا حصر لها مع أشخاصٍ أكراد. لكنّ استياءه من سياسة تركيا السورية بلغ حدّ إفشائه قائمةً من الأمور المؤذية التي نفذتها تركيا قبل أن أتمكّن من توجيه أيّ سؤالٍ إليه:

> لقد وضعت الدولة التركية منذ إنشائها العوائق في درب أيّ شيءٍ يفيد الأكراد. أدّت دوراً في تفكيك كردستان عام ١٩٢٩، في إعدام القاضي محمد (قاضي مهاباد) في ١٩٤٩، وفي أوج ثورة البرزاني في ١٩٧٥. وهي تتحمّل جزءاً من المسؤولية عن عجزنا عن التوصّل إلى تفاهم مع المعارضة السورية. اسمعي، نحن، الأكراد، هم من بأمسّ الحاجة إلى الديموقراطية. طلبنا من المعارضة أن نتحرّك معاً، فأجاب "المجلس الوطني السوري" و"الائتلاف الوطني" لقوى الثورة والمعارضة "لا". لقد كانت تركيا وراء هذا الموقف الذي اتّخذته المعارضة السورية إزاءنا. إذ إنّ تركيا توفّر للمعارضة أنواع الدعم المادّي والعسكري كافّة[1].

لكنّ مسلم يعترف بأنّ التواصل بين الأكراد السوريين والمعارضة السورية تحسّن بعد انطلاق عملية السلام في تركيا. ورغم ذلك، كانت عملية السلام مع "حزب العمّال الكردستاني" وسياسة تركيا السورية متداخلتين على نحوٍ وثيق؛ تؤثّر سلامة وتماسك إحداهما في الأخرى لحظةً بلحظة.

١ المصدر السابق.

الحرب السورية وصورةٌ جديدةٌ لـ"حزب العمّال الكردستاني"

استثمر "حزب العمّال الكردستاني" والحركة الكردية في تركيا سياسيّاً وعسكريّاً في القضيّة السورية، بذريعة التضامن مع الأقارب، وكذلك لأسباب أخرى: ستعمل أفعال "حزب العمّال الكردستاني" في سوريا كوسيلة لشرعنة المنظّمة على الصعيد الدولي؛ وقد شرعت قاعدته في تركيا بالاهتمام بالقضايا الكردية عبر الحدود وتعيّن عليه أن يكون فاعلاً رئيساً كي يحافظ على أهميته؛ وكان للاستثمار في سوريا القدرة على تحقيق هدفٍ بعيد المدى، اعتراف دوليّ بكردستان. اقتضى النجاح في هذه الأهداف مثابرةً واستراتيجيةً عالميةً غايةً في الدقّة.

منحت عملية السلام "حزب العمّال الكردستاني" فرصة أن يكون قوّةً سياسيةً في الشرق الأوسط. فمع نشوب الحرب السورية، لم تعد تركيا القضيّة الوحيدة التي يرى أنها الأشدّ إلحاحاً. لقد أصبح المسرح أكثر اتّساعاً للتوّ.

"قبل دقائق من اجتماعي بك، تلقّيت معلومةً عن اشتباكٍ في سريه كانيه (Serêkaniyê) (رأس العين) بين "وحدات حماية الشعب" (الجناح المسلّح لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي") والجيش السوري الحرّ"، قال مراد قره يلان القائد العسكري لـ"حزب العمّال الكردستاني"، وأضاف:

> الوضع متوتّرٌ ومعقّدٌ في آنٍ معاً. أضحت القوّات متشابكةً مع بعضها بعضاً - "وحدات حماية الشعب" والجيش الحرّ. لكن هذا هو المتوقّع حالياً في سوريا: تعرف الحكومة السورية أنّه إذا اتّحد الأكراد بالمعارضة، فسيكون عملها ساعتئذ بالغ الصعوبة؛ ستخسر حلب والحسكة، على سبيل المثال. الأكراد قوّةٌ ثالثةٌ هنا: مستقلّةٌ عن الدولة والمعارضة. ولا بدّ من الحفاظ على هذا التوازن لمصلحة الديموقراطية[1].

[1] انظر: Ezgi Başaran, 'Çözüm olsun ben iş bulurum'، مقابلة مع مراد قره يلان حول جبل قنديل، Radikal، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/cozum-olsun-ben-is-bulurum-1131279/

حتّى في عام ٢٠١٣، ظلّ "حزب العمّال الكردستاني" مناهضاً بثبات لـ"الجيش السوري الحر" لأنّه يعتقد أنّه لا يسعى إلى الديموقراطية، بل إلى السلطة، كما أوضح قره يلان. وتابع قائلاً:

> ربما لا يعرّفنا الجميع على هذا النحو، لكنّنا نعتبر أنفسنا حركةً من أجل الحرّية والديموقراطية. يمكن أن يُشرع تقدّمنا على هذا المحور، كما نعتقد، باباً جديداً في المنطقة. بلى، تحليلاتك صحيحة؛ ليست القضيّة الكردية في تركيا إلّا واحدةً من القضايا التي نهتمّ بها. نحن نرى الشرق الأوسط ككلّ؛ هكذا كان الأمر تقريباً منذ بداية الحركة. وقد أصبح الآن أكثر قرباً من السطح فحسب[١].

إنّ قيادة "حزب العمّال الكردستاني" لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" في محاربته الجماعات الإسلامية المتطرّفة في سوريا أوّلاً، ثمّ تنظيم "الدولة الإسلامية"، وإبرازه لخطابه المناصر للبيئة والنسوي والعلماني في مقابلاتٍ مُنحت للإعلام الغربي، قد ساعدته في بناء صورةٍ جديدة. وفي حين كشف ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" مواطن ضعف قوّات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان في العراق، فقد أتاح لـ"حزب العمّال الكردستاني" فرصةً ليتألّق في العراق وسوريا بوصفه لاعباً عابراً للحدود الوطنية[٢].

كتبت هيئة تحرير موقع "Bloomberg" المرموق، في مقالة رأي، أنّ "المقاتلين الأكراد ليسوا إرهابيين" و

> رغم أنّ المجموعة عقائديةٌ وعالقةٌ في جمودٍ ماركسي تغيّر الزمن من حوله، فإنّ أعضاءها علمانيون أيضاً ومناصرون إلى حدٍّ كبير للمسلمين السُنّة المحابين للغرب. وكانت قوّاتها المقاتلة، كثيرٌ منها من النساء، مفيدةً في إنقاذ اللاجئين الإيزيديين من الذبح على أيدي مقاتلي "الدولة

١ المصدر السابق.

٢ انظر: Arwa Ibrahim, 'Analysis: Turkey's regional policy and the Kurdish peace process', *Middle East Eye*, 1 September 2015. متاح على الرابط: http://www.middleeasteye.net/fr/news/analysis-turkeys-regional-policy-and-kurdish-peace-process-675325380

الإسلامية". كما أنّ قضيّة "حزب العمّال الكردستاني" قضيّةٌ وطنية في المقام الأوّل، ليست دينيةً أو أيديولوجية، لذا يمكن التفاوض معه - نظراً للدوافع المحقّة[1].

وفي حين نشرت "هيئة الإذاعة البريطانية" قصصاً عن مدى نجاح "حزب الاتّحاد الديموقراطي" - "حزب العمّال الكردستاني" في سوريا[2] ولهذا السبّب فإنّهم "يستحقّون دعماً دوليّاً بقدر ما تستحقّه حكومة إقليم كردستان"، فقد استضافت مجلّة نسائيةٌ تُعنى بشؤون الأزياء والأناقة هي مجلّة *Marie Claire* قصص مقاتلات "وحدات حماية المرأة" (YPJ) على صفحاتها اللمّاعة:

> إنّهن وحدات حماية المرأة (...)، وهي فصيلٌ عسكريٌّ كرديٌّ كلّه من المتطوّعات في سوريا، تشكّل عام ٢٠١٢ للدفاع عن السكان الأكراد الذين يتعرّضون لهجماتٍ فتّاكة يقودها الرئيس السوري بشار الأسد و"جبهة النصرة" (التابعة للقاعدة) وتنظيم "الدولة الإسلامية"[3].

ما ظهر من قصصٍ إخبارية كهذه في وسائل الإعلام الغربية كان مضلّلاً، فقد احتضنت "حزب العمّال الكردستاني" كأنّه انبثق عشية البارحة لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" فحسب. عندما وُضِع تنظيم "الدولة الإسلامية" والمجموعات الإسلامية المتطرّفة الأخرى في إحدى كفّتي الميزان و"حزب العمّال الكردستاني" وفرعه السوري "حزب الاتّحاد الديموقراطي" الذي يستوحي من أوجلان في الكفّة الأخرى، فقد يكون الأخير أهون الشرين. لكن ينبغي ألّا يُخفي هذا حقيقة أنّ "حزب

١ انظر: 'Kurdish fighters aren't terrorists', *Bloomberg*, 20 August 2014. متاح على الرابط: https://www.bloomberg.com/view/articles/2014-08-20/kurdish-fighters-aren-t-terrorists

٢ انظر: Cale Salih and Mutlu Civiroglu, 'Analysis: Could support for the "other" Kurds stall Islamic State?', "BBC", 25 August 2014/ متاح على الرابط: http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-28925179.

٣ انظر: Elizabeth Griffin, 'These remarkable women are fighting ISIS. It is time you know who they are', *Marie Claire*, 30 September 2014. متاح على الرابط: http://www.marieclaire.com/culture/news/a6643/these-are-the-women-battling-isis/

العمّال الكردستاني" قد حرّض على كثيرٍ من الهجمات العنيفة في تركيا على مدى السنوات الأربعين المنصرمة.

ورغم أنّ هذه القصص الإخبارية أثارت زوبعةً في معسكر "حزب العدالة والتنمية" وبين كتّاب الأعمدة في الصحف الموالية للحكومة، فإنّ الحكومة كانت تنظر باتّجاه آخر، لأنّها كانت على استعداد، إلى حدٍّ ما، لمساعدة عملية السلام على طول الخطّ. استمرّ هذا الموقف الضمني إلى أن تشكّلت كانتوناتٌ كرديةٌ تتمتّع بشبه حكم ذاتي في بلدات كوباني ثم في عفرين والجزيرة. من تلك اللحظة، عادت حكومة "حزب العدالة والتنمية" ووسائل إعلامها إلى لهجتها في شيطنة "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي".

حالما تمكّن "حزب الاتّحاد الديموقراطي" من انتزاع السيطرة على بلدة تل أبيض السورية من تنظيم "الدولة الإسلامية"، شرعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة بحملة دعائية لمساواة "حزب الاتّحاد الديموقراطي" بتنظيم "الدولة الإسلامية". أطلقتْ صحيفة *Sabah*، الناطقة بلسان "حزب العدالة والتنمية"، عناوين رئيسيةً تصرخ أنّ ""حزب الاتّحاد الديموقراطي" أشدّ خطراً من تنظيم "الدولة الإسلامية""[1] وأنّه "حيل دون خطّة الفوضى الخاصّة بـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" في اللحظة الأخيرة""[2]، وانتظمت الصحف اليومية الموالية للحكومة كافّة كـ*Akşam*[3] [أكشام] و*Yeni Şafak*[4] [يني شفق] و*Star*[5] [ستار] على المنوال عينه. ألحق التشهير بـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" أضراراً جسيمةً بعملية السلام الكردية وانتهى شهر العسل الذي تمتّعت به الصحافة التركية و"حزب العمّال الكردستاني" على نحوٍ مفاجئ؛

---

١ انظر: Ahmet Topal, '"PYD, DAEŞ'ten çok daha tehlikeli"', *Sabah*, 19 June 2015. متاح على الرابط:
http://www.sabah.com.tr/gundem/201519 /06 //pyd-daesten-cok-dahatehlikeli-1434663598

٢ انظر: Yüksel Temel, 'PYD 'nin kaos planı son anda önlendi', *Sabah*, 20 June 2015. متاح على الرابط:
http://www.sabah.com.tr/gundem/201520/06//pydnin-kaos-plani-son-andaonlendi

3 'DAEŞ destekli Kobani oyunu – ISIS-backed Kobani game', *Akşam*, 26 June 2015.

4 'Hedef Türkiye' (تركيا هي الهدف), *Yeni Şafak*, 26 June 2015.

٥ 'PYD-DAEŞ elele, hedef Türkiye' (""حزب الاتّحاد الديموقراطي" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" يداً بيد، تركيا هي الهدف")، *Star*, 26 June 2015.

رغم استمرار تصوير "وحدات حماية الشعب" – الميليشيا المسلّحة لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" – في وسائل الإعلام الغربية وخطاب ساسة الغرب كحليفٍ في مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية".

كوباني "ليست" على وشك السقوط

وفقاً للحركة الكردية، ساهم حدثان مهمّان في انهيار عملية السلام في تركيا وتعميق الأزمة في سوريا: عمليات "وحدات حماية الشعب" لاستعادة كوباني أوّلاً ثمّ تل أبيض من تنظيم "الدولة الإسلامية". تمضي حجّة الأكراد على النحو التالي: إنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" فرض سيطرته على تل أبيض بمساعدة تلقّاها عبر الحدود التركية. تقع تل أبيض وسط روج آفا تماماً. ساعدت تركيا تنظيمَ "الدولة الإسلامية" في تل أبيض كي تتسنى لها السيطرة على روج آفا وإعاقة أيّ محاولةٍ كردية لدمج الكانتونين الكرديين: كوباني والجزيرة. لكنّ ردّ فعل أكراد تركيا لم يصبح عنيفاً إزاء هذه السياسة السورية إلّا بعد أن حاصر تنظيم "الدولة الإسلامية" كوباني ومنعت تركيا وصول المساعدات إلى الكانتون.

في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، صعّد تنظيم "الدولة الإسلامية" هجومه على كوباني، وبحلول نهاية الشهر كان قد طوّق مقاتلي "وحدات حماية الشعب". في أذهان الأكراد، كانت بصمات تركيا منتشرةً في أرجاء هذا العدوان. وفي اليوم الثالث من الهجوم على كوباني، أطلق تنظيم "الدولة الإسلامية" سراح ستّة وأربعين تركيّاً احتُجزوا كرهائن من القنصلية التركية في الموصل بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. رأى الأكراد في هذا التصرّف علامةً على التعاون: سمحت تركيا لتنظيم "الدولة الإسلامية" بمحاصرة كوباني مقابل رهائن القنصلية. مضى جميل بايق، الرئيس المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، أبعد من هذا زاعماً أنّ "قطاراً قد توقّف على الحدود السورية التركية عند قرية عربية بالقرب من تل أبيض ونقل صناديق الذخيرة قبل أربعة أيّامٍ من هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" على كوباني"[1].

1 Taştekin, *Rojava*, p. 226.

كانت كوباني لحظةً حاسمة. إن أخفقت، ستخفق أيضاً عملية السلام، كما أكّد مسؤولو "حزب العمّال الكردستاني" مرّات عدة. فهم لم يشرعوا بعملية السلام "كي تتمكّن تركيا من نقل الحرب إلى روج آفا عن طريق دعم "جبهة النصرة" وتنظيم "الدولة الإسلامية" (...) والجماعات التابعة للقاعدة"[١].

كان العالم يتابع التطوّرات في كوباني عن كثب. كانت قصّةً جذّابة لمشاهدة تكشّفها: مجموعةٌ من الأكراد زعموا أنّهم علمانيون مناصرون للبيئة لديهم مُثُل عليا اشتراكية، تقاوم التخلّي عن أرضها لزمرةٍ من الجهاديين الهمجيين. لم يسمع كثيرون في الغرب بـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" ولا بميليشياته المسلّحة، "وحدات حماية الشعب"، لكنّ حادثة كوباني جسّدت بالنسبة إليهم ذروةً في "صدام الحضارات". وفي حين صوّرت التقارير اليومية الواردة من كوباني القضيّة بوصفها معركةً أزليةً بين الأخيار والأشرار، بين العلمانيين والإسلاميين، لم تكن الحكومة التركية غير مبالية فحسب، بل عاجزةً كذلك عن إدراك أهمية كوباني بالنسبة إلى أكراد تركيا.

تسبّب سطرٌ واحدٌ تلفظّ به الرئيس أردوغان أثناء الحصار في ردّ فعلٍ عنيفٍ بين الأكراد. فقد قال: "كوباني على وشك السقوط"[٢]. بدا ظاهريّاً تصريحاً بسيطاً، لكنّ تصرّف أردوغان ترك انطباعاً بأنّه سعيدٌ بشأن ذلك.

وفي اليوم عينه، دعا سليمان دميرطاش، الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي"، ورئاسة "منظومة المجتمع الكردستاني" جميع الأكراد في كلّ مكانٍ إلى النهوض دفاعاً عن كوباني، ما أثار أعمال عنفٍ دامت يومين في جنوب شرقٍ تركيا بين المجموعتين الكرديتين الرئيسيتين. حيث اصطدم جناح الشباب في "حزب العمّال الكردستاني"، "حركة الشباب الثوري الوطني"، والمتعاطفون مع "حزب الدعوة الحرّة" (Hüda Par)، وهو جناحٌ سياسيٌ شرعيٌّ لحزب الله التركي، الذي كان يقاتل "حزب العمّال الكردستاني" في تسعينيات القرن العشرين. جرى استهداف كثيرٍ من المتديّنين الأكراد ممّن يرتدون الزيّ الإسلامي أو يطيلون لحاهم،

---

١ انظر: Chase Winter, 'Turkey's strained Kurdish peace process', *EKurd Daily*, 12 December 2013. متاح على الرابط:
http://ekurd.net/mismas/articles/misc201312//turkey4876.htm.

٢ انظر: 'Erdoğan: Kobani düştü düşecek!', *Habertürk*, 7 October 2014. متاح على الرابط:
http://www.haberturk.com/gundem/haber/997321-erdogan-kobani-dustu-dusecek

على سبيل المثال، كأنّهم منتسبون إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، إضافةً إلى مسؤولي
"حزب الدعوة الحرّة". بلغ عدد القتلى واحداً وخمسين بعد ثمانٍ وأربعين ساعة.
كانت هذه الاحتجاجات تجلّياً عنيفاً للانهيار العصبي الذي أصاب الأكراد، وكان
سببها الأساسي لا مبالاة تركيا إزاء الهجوم الوحشي الذي شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية"
على أكراد كوباني. استشاط الأكراد غضباً وهم يشهدون إرسال المساعدات إلى
"جبهة النصرة" و"الجيش السوري الحرّ" من دون الكشف عن إجراء واضح ضدّ
تنظيم "الدولة الإسلامية"، لأنّ إخوتهم وأخواتهم في كوباني قد تُركوا لشأنهم.
كانوا يتميّزون غيظاً منذ حينٍ من السياسة السورية بأسرها ومن غياب أيّ خطوةٍ
ملموسةٍ لمساعدتهم أثناء عملية السلام، وكانت هذه المشاعر هي التي ظهرت في
الاحتجاجات.

أنهى نداءٌ موجّهٌ من أوجلان هذه الصدامات بين المجموعتين الكرديتين الشابّتين.
وبعد ذلك بمدةٍ وجيزة، ألقت الولايات المتّحدة الذخيرة لـ"وحدات حماية الشعب"
من الجوّ وكثّفت غاراتها الجوية. تحرّكت أنقرة تحت الضغط الدولي فسمحت
لقوّات البشمركة التابعة للبرزاني بالدخول إلى كوباني عبر الحدود التركية. أُنقذت
كوباني. لكن الأمر عينه لا يمكن أن يُقال عن عملية السلام في تركيا. إذ إنّ استيلاء
"وحدات حماية الشعب" على كوباني عنى هزيمةً سياسيةً لأردوغان، لأنّه سيوجد
الآن عائقٌ كرديٌّ لخطّته النهائية بإقامة منطقة عازلةٍ على الحدود التركية السورية. من
جانبٍ آخر، كان الغرض الرئيس على أيّ حالٍ من المنطقة العازلة الحيلولة دون إقامة
جيبٍ كرديٍّ يتمتّع بالحكم الذاتي.

وعلى هذا، باتت خريطة سوريا الدائمة التغيّر تمثّل تحدّياً للحكومة التركية. كما
أنّ أوّل شحنة أسلحة ظاهرة لـ"وحدات حماية الشعب" في كوباني ميّزت أيضاً بداية
طريقٍ وعرٍ في العلاقات التركية الأميركية.

كذلك، بيّنت أحداث كوباني أمرين آخرين. أوّلهما أنّ أنقرة ليست متعاطفةً مع
مشاعر أكراد تركيا المتعلّقة بسوريا وغير مدركةٍ لها. وثانيهما أنّه ليست لها سياسةٌ
كرديةٌ شاملة تمتدّ من الوطن إلى سوريا إلى العراق. وفي غياب وجهة نظرٍ كليّة،
اعتقدت تركيا أنّ تكتيكات إدارةٍ جزئيةٍ عفا عليها الزمن ستنجح وأنّ من الممكن

متابعة عملية تفاوض مع أكراد تركيا بينما تهمش الأكراد السوريين وتضيّق عليهم.

دعونا لا ننسى أنّ تركيا حاولت وأخفقت في إلغاء جيب كرديّ يتمتّع بحكم ذاتي في شمال العراق في أعقاب حرب الخليج الأولى في ١٩٩١. لقد أسفرت هذه السياسة غير الصائبة عن سنوات كثيرةٍ من العداوة في المنطقة، كما أنّها أضاعت قدراً هائلاً من الوقت من حيث تشكيل تحالفاتٍ سياسيةٍ واقتصادية تتطوّر الآن بين شمال العراق وتركيا. لكنّ القراءة غير الصائبة لسوريا سيكون لها ثمنٌ أكبر من مجرّد إضاعة الوقت. سيكون فشل عملية السلام أوّل إضاعةٍ لفرصةٍ لا تُقدّر بثمن.

أثناء هذه المرحلة، التقى وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" بعبد الله أوجلان لعقد جولة أخرى من المحادثات في سجن إمرالي. نقل عضو البرلمان سيرّي سوريا أوندر رسالةً من أردوغان إلى أوجلان، تقول إنّه "سيتوصّل إلى اتفاقية مع آبو. لكن هنالك خطٌّ أحمرٌ واحد، وهو سوريا. قال إنّه لن يسمح بإقامة كيانٍ كردي يشبه الكيان القائم في شمال العراق". أوقفه أوجلان قليلاً وردّ قائلاً: "أخبره أنّنا لن نسمح للأكراد بالبقاء في سوريا مركزية، وهذا هو خطّنا الأحمر"[١]. مع روج آفا انبعث وعيٌ كرديٌّ مشترك، ما عنى أنّ التطوّرات في جزءٍ من كردستان ستكون لها تداعياتٌ خطيرةٌ على باقي الأجزاء[٢].

لم يبدأ "حزب العدالة والتنمية" عملية السلام الأخيرة لأنّه حزبٌ ديموقراطي يسترعي الانتباه، بل لأنّ التطوّرات في الشرق الأوسط كان لها تأثيرٌ هائلٌ في السياسة الداخلية، ولذلك كان مرغماً. لكنّ الشرق الأوسط هو من يهزّ الأرض الآن تحت عملية التفاوض. لماذا؟ بسبب ما قد يُطلِق عليه كثيرون رُهاباً كردياً. الخوف من أنّ "روج آفا" في سوريا إن أدّت إلى أخرى في جنوب شرق تركيا فلن تتسبّب في تعثّر عملية سلامٍ مفعمةٍ بالأمل فحسب، بل ستعرقل أيضاً محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية".

---

١ *İmralı Notları - Demokratik Kurtuluş ve Özgür Yaşamı İnşa* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2015), p. 179.

٢ انظر: Galip Dalay, 'What is next for Turkey's Kurdish peace process?', "Al Jazeera", 29 July 2015. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/201507//turkey-kurdish-peace-process-150729074358423.html

هل كانت أنقرة تساعد حقاً تنظيم "الدولة الإسلامية"؟

لو طرحتَ هذا السؤال على شخصٍ من الحركة الكردية، لكانت الإجابة على الأرجح "نعم" صريحة. لكنّ موقف تركيا تجاه تنظيم "الدولة الإسلامية" متضاربٌ إلى حدٍّ ما.

فمنذ بداية الحرب السورية، أوردت تقارير كثيرةٌ أنّ تركيا لم ترسل مؤناً طبيةً وغذائيةً إلى المجموعات المعارضة فحسب، بل أسلحةً أيضاً. في عام ٢٠١٢، أصبح روبرت فيسك أوّل صحافيٍّ غربيٍّ يُسمح له بالدخول إلى سجنٍ عسكري من سجون الأسد في دمشق. وقد قابل سجيناً تركيّاً قال إنّه جاء من غازي عنتاب، وهي مدينةٌ تقع في جنوب شرقي تركيا، ليكون جهاديّاً وسلفيّاً، وزعم أنّه جنح إلى التطرّف في مخيّم تركيٍّ للّاجئين[١].

عندما تحدّثت إلى فيسك، كشف لي أمراً لم يكن قد كتبه في مقالته في صحيفة *Independent*. فقد عرض ضبّاط الجيش السوري على فيسك مجموعةً من الأسلحة وجدوها في حلب. وفقاً لفيسك، كانت الأسلحة مصنوعةً في السويد ووجدت طريقها إلى حلب عن طريق تركيا[٢].

في السنوات التالية، زعمت تقارير أخرى، عادةً من منابر إخبارية كردية و/ أو موالية

---

١ انظر: Robert Fisk, 'Syria's road from jihad to prison', *The Independent*, 1 September 2012. متاح على الرابط:

http://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-syrias-road-from-jihad-to-prison-8100749.html

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Esad sonrası topraktan yeni silahlar çıkarılacak'، مقابلة مع روبرت فيسك، *Radikal*، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. متاحة على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/esad-sonrasi-topraktan-yeni-silahlar-cikarilacak-1099255/

أثناء نشر هذا الكتاب، ذكر فيسك احتمالاً آخر بصدد هذه المتفجّرات. كان قد سافر إلى السويد وزار مصنع المتفجّرات الذي أتت منه تلك المواد. وتبدّى له أنّه معملٌ للألعاب النارية صنع أضواءً لشاحنات شركة "فولفو" السويدية التي أخبرت فيسك بأنّ المواد صُنعت لتتلاءم مع شاحنات "فولفو" كافّة، بما فيها المركبات المعدّة للتصدير وبذلك وصلت إلى سوريا قبل سنوات عدة. يقول فيسك إنّ "جبهة النصرة" وغيرها استخدمت تجهيزات "سلامة" الألعاب النارية في شاحنات "فولفو" الجديدة لدى اكتشافها لها، وذلك بهدف شقّ طريقها عبر جدران البيوت في قتال المدن. وقد أخبرني فيسك أنّ "هذا الأمر لا يقلّل بأيّ حال من الأحوال من تورّط تركيا الحقيقي مع المجموعات المسلّحة في سوريا ولا من الأدلّة على المداهمات التي نفذها الدرك ولا من تلك التي قدّمها السجين الذي تحدّثت إليه في سجن دمشق".

للأسد، انّ تركيا كانت تزوّد سوريا بالأسلحة.

لم يكن أيٌّ من هذه المزاعم كافياً لإثبات وجود رابطٍ مباشرٍ بصفقة أسلحة بين تركيا وجماعات المعارضة السورية أو تنظيم "الدولة الإسلامية" - إلى أن أوقف الدرك التركي أربع شاحناتٍ مليئةً بالذخيرة، واحدةٌ في Hatay (هاتاي) بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ وثلاثُ شاحناتٍ أخرى في أضنة بتاريخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

تشير أولى التقارير الصادرة من المواقع إلى وجود ضبّاطٍ من جهاز الاستخبارات الوطنية في الشاحنة وإلى أنّهم قد اشتبكوا مع الدرك الذين حاولوا مصادرة محتويات الشاحنة واعتقال الضبّاط. تدخّل حاكم هاتاي وطالب بإخلاء سبيل الضبّاط، "بما أنّهم خاضعون للقانون رقم ٢٩٣٧ (قانون جهاز الاستخبارات الوطنية) الذي يكون بموجبه لأفراد الجهاز وضعٌ خاصٌّ ويعملون بتبعيةٍ مباشرةٍ لمكتب رئيس الوزراء، (و) من شأن احتجازهم غير المبرّر أن يؤدّي إلى عواقب جنائية". لكن الشاحنات فُتّشت وجرى تصويرها بالفيديو، رغم الجهود التي بذلها ضبّاط جهاز الاستخبارات الوطنية لإعاقة ذلك.

حينما تسرّبت الأنباء، ادّعى أفكان آلا (Efkan Ala) وزير الداخلية آنذاك ورجب طيب أردوغان رئيس الوزراء في ذلك الحين أنّ الشاحنات كانت تحمل ذخيرةً لمساعدة التركمان واتّهما المدّعين العامّين الذين أمروا بالتفتيش بأنّهم أعضاء في حركة غولن وينتمون إلى هيكل الدولة الموازية[١].

سرعان ما فُرض حظرٌ على بثّ الأنباء المتعلّقة بالقضيّة. وجرى حذف كلّ المحتويات ذات الصلة من شبكة الإنترنت بأمرٍ قضائي، بل جرى منع التعليقات على الموضوع. كذلك، اعتُقل المدّعون العامّون وضبّاط الدرك الذين أجروا التحقيق بشبهة التجسّس. لكنّه جرى تسريب وثائق تفتيش الشاحنات وشهادات الدرك المدرجة في الاتّهامات، رغم كلّ المحاولات الرامية إلى التستّر.

أثناء الحادثة، كانت جماعة "أحرار الشام" الجهادية تسيطر على الحدود التركية

---

١ انظر: 'Paralel Savcı MİT TIR'larını elleriyle aradı', *Yeni Şafak*, 24 January 2015. متاح على الرابط:

http://www.yenisafak.com/gundem/paralel-savci-mit-tirlarini-elleriylearadi-2068827

السورية قرب هاتاي وأضنة[١]. ثمّة إذاً احتمالٌ بأن تكون الشاحنات موجّهةً إلى هذه الجماعة، لكنّ الدركي الذي كتب الوثائق ادّعى أنّ "الأتراك كانوا يحملون الأسلحة والمؤن لتنظيم "القاعدة" الإرهابي"[٢]. كُدّست الذخيرة في ستّ حاويات معدنية فيها ما بين خمسةٍ وعشرين وثلاثين صاروخاً، وما بين عشرين وخمسةٍ وعشرين صندوقاً من قذائف الهاون ورشّاشات دوشكا مضادّة للطائرات[٣]. ووفقاً لشهادة السائق، "فقد حمّل الشحنة عينها مرّتين وأوصلها إلى حقلٍ يبعد قرابة مئتي متر عن موقعٍ عسكريٍّ يقع في الريحانية (Reyhanli)، على مرمى حجرٍ من سوريا"[٤].

صار ما أُطلق عليه اسم "شاحنات جهاز الاستخبارات الوطنية" شوكةً مؤلمةً في خاصرة صورة الحكومة التركية وسياستها تجاه سوريا، وتبعاً لذلك أقسمت على إسكات كلّ من يعرّض الموضوع لتحقيقٍ إضافي.

نشرت صحيفة *Cumhuriyet*، أقدم الصحف التركية، الوثائق ولقطات الفيديو التي تصوّر تفتيش شاحنة جهاز الاستخبارات الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٥. وقال أردوغان الساخط إنّ رئيس تحريرها جان دوندار (Can Dündar) لن ينجو بفعلته وسيدفع ثمناً باهظاً. بعد ذلك بمدةٍ قصيرة، اتُّهم صحافيان، دوندار وأردم غول (Erdem Gül) مدير مكتب صحيفة *Cumhuriyet* في أنقرة، بإفشاء أسرار الدولة والتجسّس لمصلحة منظّمةٍ إرهابيةٍ ومساعدتها، أي منظّمة غولن، لأنّ الحكومة كانت مقتنعةً بأنّ اعتراض الشاحنات كان عمليةً من تدبير فتح الله غولن عبر المدّعين العامّين والدرك.

ورغم أنّ صحيفة *Cumhuriyet* ودوندار حصلا على جوائز صحفيةٍ مرموقةٍ لقاء

---

١ لهذه المجموعة السلفية المتطرّفة صلاتٌ بـ"القاعدة"، نظراً لوجود زعماء لها من قبيل أبو خالد السوري الذي قاتل مع مؤسّس "القاعدة" أسامة بن لادن وكان مقرّباً من زعيمها الحالي أيمن الظواهري.

٢ انظر: Fehim Taştekin, 'Turkish military says MIT shipped weapons to al-Qaeda', *Al-Monitor*, 15 January 2015. متاح على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201501//turkey-syria-intelligence-service-shipping-weapons.html

٣ المصدر السابق.

٤ انظر: Humeyra Pamuk and Nick Tattersall, 'Exclusive: Turkish intelligence helped ship arms to Syrian Islamist rebel areas', Reuters, 21 May 2015. متاح على الرابط:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-arms-idUSKBN0O61L220150521

التقارير المنشورة، فإنّهما تعرّضا للويلات بعد الحادثة. فعقب اعتقال دوندار وغول، أمضيا شهوراً عدّة في السجن قبل إطلاق سراحهما ووضعهما تحت المراقبة بعد تبرئتهما من تهمة مساعدة منظّمة إرهابية، لكنّهما حُكما بالسجن لخمس سنوات بجناية إفشاء أسرار الدولة قبل نجاتهما من محاولة اغتيالٍ جرت أمام قصر العدل. وبينما كان دوندار ينتظر محاكمته بتهم أخرى، غادر تركيا في صيف عام ٢٠١٦. وقد صودر جواز سفر زوجته دون سابق إنذارٍ عند ذهابها للقائه.

بعد أن أصبحت روسيا شريكاً فعّالاً لنظام الأسد في سوريا وبعد إسقاط تركيا لمقاتلة روسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، تردّت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أزمة. باتت روسيا تدّعي أنّ تركيا ترسل أسلحةً إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" تحت ستار المساعدات الإنسانية[١]. كما أنّ روسيا كشفت لقطاتٍ صوّرتها طائرةٌ مسيّرةٌ لشاحنات تتحرّك بين المناطق السورية الخاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" وتركيا وزعمت تهريبها للنفط[٢]. لكنّ تركيا أنكرت هذا الاتّهام صراحةً.

إرسال المساعدات العسكرية إلى المعارضة الإسلامية في سوريا ودعمها هو أمر؛ والتغاضي الضمني عن وجود تنظيم "الدولة الإسلامية" على الحدود التركية السورية أمرٌ آخر دفعت تركيا ثمناً باهظاً لقاءه.

منذ أواخر عام ٢٠١٣، كانت حدود تركيا مع سوريا أشبه بخطٍّ في الرمال بوسع أيّ شخص اجتيازه. وقد أتاحت "سياسة الحدود المفتوحة" هذه فرصةً كبيرةً لمتطوّعي تنظيم "الدولة الإسلامية" من تركيا ومختلف أرجاء العالم للتنقّل بحرّية. بل إنّ تدفّق الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود من تركيا نحو سوريا أو العكس أوجد عملاً تجاريّاً "مفعماً بالنشاط". قدّمت صحيفة *Kilis Postası* [كِلّس بوستاسي]، وهي صحيفةٌ محلّيةٌ في كِلّس أَلبيلي (Kilis Elbeyli)، البلدة المجاورة للمنطقة التي يسيطر

١ انظر: 'Turkey sends weapons to Daesh terrorists in Syria under the disguise of "humanitarian aid convoys"', *Global Research*, 2 April 2016. متاح على الرابط:
http://www.globalresearch.ca/turkey-sends-weapons-to-daesh-terrorist-in-syria-underthe-disguise-of-humanitarian-aid-convoys/5518065

٢ انظر: Adam Lidgett, 'Russia-Turkey crisis: Moscow says US drone footage shows ISIS tankers crossing into Turkey', *International Business Times*, 12 May 2015. متاح على الرابط:
http://www.ibtimes.com/russia-turkey-crisis-moscow-says-us-drone-footageshows-isis-tankers-crossing-turkey-2212946

عليها تنظيم "الدولة الإسلامية" على الحدود، "أخباراً سارّةً" لقرّائها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤:

> يمكن ملاحظة وجود تزايدٍ في صفوف سيّارات الأجرة في كِلّس، ليس في مركز المدينة فحسب، بل منتشرةً في كلّ مكان. كما أنّ عدد سيّارات الأجرة قرب محطّة الحافلات قد ارتفع ارتفاعاً هائلاً. كذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ سيّارات الأجرة هذه تُستخدم كوسائل نقلٍ إلى الحدود. ومحصّلة تأثير هذا التطوّر في اقتصادنا إيجابي[١].

لكنّ هذا التأثير لم يكن إيجابيّاً، ما دامت سيّارات الأجرة تلك هي التي يستخدمها مجنّدو تنظيم "الدولة الإسلامية". كان محمود غازي تاتار (Mahmut Gazi Tatar) الذي اعتقلته "وحدات حماية الشعب" واستجوبته في تل أبيض أحد أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" من إسطنبول. تضمّن خطّ سيره من منطقة غونغورن (Güngören) المنكوبة بالفقر والتابعة لإسطنبول إلى سوريا استخدام سيّارات الأجرة في كِلّس:

> ركبت حافلةً إلى عنتاب، ثمّ إلى كِلّس. أخبرني من يصلني بتنظيم "الدولة الإسلامية" أنّ سائقي سيّارات الأجرة في كِلّس سيساعدونني في اجتياز الحدود. وهذا ما فعلوه. فقد اتّصل سائق سيّارة الأجرة بسوريٍّ أخذني إلى مكانٍ كان فيه سبعة عشر رجلاً آخر[٢].

كذلك، كان عضوٌ في التاسعة والعشرين من العمر من أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية" يُدعى ج. أ من أنقرة قد اعتُقل أثناء محاولته عبور الحدود من سوريا إلى كِلّس. وقد أمضى تسعة شهورٍ في الرّقّة، معقل تنظيم "الدولة الإسلامية". ووفقاً لروايته، "استقلّ حافلةً من أنقرة إلى عنتاب. وفي محطّة حافلات عنتاب، جاءت سيّارة أجرة

---

[١] انظر: 'Kilis'te taksi durakları artıyor', *Kilis Postası*, 26 November 2014. متاح على الرابط:
http://www.kilispostasi.com/kilis-te-taksi-duraklari-artiyor/1207690/

[٢] انظر: 'Canlı bomba listesindeki Tatar: Sınırdan IŞİD için açılan yoldan gittik', *Evrensel*, 21 October 2015. متاح على الرابط:
https://www.evrensel.net/haber/263279/canlibomba-listesindeki-tatar-sinirdan-isid-icin-acilan-yoldan-suriyeye-gectik

وأقلّت(ني) إلى الحدود حيث كانت تنتظر(ني) سيّارةٌ أخرى على الجانب الآخر من الحدود"[1].

تواصلت سياسة الحدود المفتوحة إلى أن سيطرت القوّات الكردية على تل أبيض في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٥، ما قطع خطّ الإمداد الرئيسي لتنظيم "الدولة الإسلامية" عن "عاصمتها" الرّقّة. شرع تنظيم "الدولة الإسلامية" في مهاجمة الأهداف الكردية بضراوةٍ في تركيا. وقد حذّر "حزب الاتّحاد الديموقراطي" السوري في روج آفا الحزبَ الكردي، "حزب الشعوب الديموقراطي"، من أنّ "فريق اعتداءٍ مؤلّفاً من مئة شخص عبر الحدود في شهر تموز/ يوليو وسيستهدف مسؤولين أكراد"[2]. كما ورد في التحذير، سيكون الهدف الأوّل صلاح الدين دميرطاش الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي". أثار مسؤولو الحزب هذه القضيّة في البرلمان في آب/ أغسطس ٢٠١٥ وسألوا الحكومة إن كانت لديها معلوماتٌ كهذه. ولم يتلقّوا ردّاً ولا حمايةً إضافيةً من الشرطة. وللأسف، كانت المعلومة التي جاءت من روج آفا صحيحة.

عانت تركيا من هجماتٍ كبيرةٍ شنّها تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ صيف عام ٢٠١٥، كان من الممكن تجنّب معظمها. وقد تابعت صحيفة *Radikal* التي كنتُ محرّرةً فيها خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية" عن كثب. ففي شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، نشرنا سلسلةً من المقابلات في أديامان (Adıyaman)، وهي مدينةٌ في جنوب شرقي تركيا، مع أهالٍ أعربوا عن أسفهم لذهاب أبنائهم إلى سوريا ليصبحوا جهاديين. وقد أبلغوا السلطات بذلك، لكن لم يحدث أيّ شيء[3].

١ انظر: 'Bir cihatçının itirafları: IŞİD, Türkiye sınırında çok rahat biçimde hareket ediyor', *Birgün*, 8 July 2015. متاح على الرابط:

http://www.birgun.net/haber-detay/bir-cihatcininitiraflari-isid-turkiye-sinirinda-cok-rahat-bicimde-hareket-ediyor-84332.html

٢ انظر: '"Demirtaş'a suikast için IŞİD ekip gönderdi"', *Birgün*, 14 October 2014. متاح على الرابط:

http://www.birgun.net/haber-detay/demirtas-a-suikast-icin-isid-ekipgonderdi-92276.html

٣ انظر: İdris Emen, 'Adıyaman – Suriye cihat hattı', *Radikal*, 29 September 2013. متاح على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/turkiye/adiyaman-suriye-cihat-hatti-1152993/

بعد عام من ذلك، امتدّ القتال بين الأكراد وتنظيم "الدولة الإسلامية" من سوريا إلى تركيا. وفي أواخر أيار/ مايو ٢٠١٥، انفجرت قنبلتان في الآن عينه في مقرّي "حزب الشعوب الديموقراطي" في مرسين وأضنة. كان دميرطاش في طريقه إلى المبنى حين انفجرت القنبلة. لقد نجا بفارق دقائق.

لم ينته الأمر هنا. إذ إنّ قنبلةً أخرى انفجرت بتجمّع لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" في ديار بكر وتسبّبت في مقتل خمسة أشخاص، قبلَ أسبوع من الانتخابات العامّة في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٥. وتصادف أن يكون مفجّر القنبلَة، أورهان غوندر (Orhan Gönder)، شابّاً من أدياماان ممّن أجرت صحيفة *Radikal* مقابلةً مع أبويه.

في غرفة الأخبار، أخرجنا التقارير التي أعددناها آنذاك وحاولنا بناء خريطة لخلية تنظيم "الدولة" في أدياماان. يقع في قلب خلية أدياماان مقهىً يُدعى مقهى الإسلام (Islam Çayevi). جرى اختيار مفجّر القنبلة أورهان من هناك، كما أخبرنا والداه. وهكذا كتبت بعد أسبوعٍ من ذلك مقالةً ورد فيها: "شبابٌ من أدياماان في شرق تركيا يعبرون الحدود إلى سوريا ليصبحوا مقاتلين جهاديين. كتبنا تقارير عنهم مرّاتٍ كثيرة. بل إنّنا نعرف أسماءهم. ألا تعرف الحكومة ما نعرفه؟".

ورغم حقيقة أنّ أورهان غوندر كان مدرجاً في قائمة "الأشخاص المفقودين المرتبطين بالإرهاب"، فإنّه كان قادراً على زرع قنبلةٍ في تجمّع "حزب الشعوب الديموقراطي". ولن يكون آخر مجنّدي تنظيم "الدولة الإسلامية" من أدياماان الذين سيتسبّبون في إراقة الدماء. فبعد شهرٍ من ذلك، في تموز/ يوليو ٢٠١٥، فقدت تركيا أربعةً وثلاثين شابّاً في تفجيرٍ انتحاريٍّ في سروج (Suruç)، إحدى المناطق القريبة من الحدود السورية. كان مقترف الجريمة شابّاً في العشرين من العمر يُدعى شيخ عبد الرحمن ألاغوز (Şeyh Abdurrahman Alagöz) من أدياماان. وقد ذُكر أنّه فُقد منذ ستّة شهور، تماماً على غرار قصص جهاديين آخرين كنّا قد نشرناها. لم تعرف أمّه وجهة ذهابه؛ افترضت أنّه سيعمل مع أخيه في غازي عنتاب، كذلك في جنوب شرقي تركيا. ورغم أنّ والده كان سائق شاحنةٍ ويغيب عن البيت لفتراتٍ طويلةٍ من الزمن، فإنّه هو من أدرك وجود خطبٍ ما. وقد ذهب إلى مخفر الشرطة وقال للضبّاط: "ذهب اثنان من أبنائي إلى سوريا ليصبحوا جهاديين". مثلما فعل والدا أورهان.

كان قسم شرطة أدیامان يتعامل مع ظاهرة انضمام الشبّان إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ عامين. بحث في الأمر وأدرج شيخ عبد الرحمن ألاغوز وأخاه الأكبر يونس أمره ألاغوز (Yunus Emre Alagöz) في قائمة "الأشخاص المفقودين المرتبطين بالإرهاب"، على أساس المعلومات التي قدّمها والدهما.

بعبارة أخرى، كان مقترف جريمة مذبحة سروج من بين الأشخاص الذين يُعتقد أنّهم عرضةٌ لارتكاب أعمالٍ إرهابية، وفقاً للشرطة. ورغم هذا، لم يتمكّن أحدٌ من منعه من ارتكاب هذه الفظاعة.

في أعقاب هجوم سروج، انتهى عمودي في صحيفة *Radikal* بهذه الفقرة:

> كان أورهان غوندر مقترف هجوم ديار بكر وشيخ عبد الرحمن ألاغوز منفّذ هجوم سروج صديقين. تطوّرت صداقتهما وروابطهما بتنظيم الدولة الإسلامية في مقهى الإسلام بأديامان. كان مدير المقهى يونس أمره ألاغوز، الأخ الأكبر لشيخ عبد الرحمن ألاغوز مفجّر سروج. من المرجّح أنّه في سوريا أو يخطّط لهجوم آخر. بعبارةٍ أخرى، قد يكون هجومٌ بالقنابل أقربَ ممّا نتوقّع. إن لم تتبيّن وكالة الاستخبارات التركية دربها رغم هذا الكمّ من شارات الطرق، فلا بدّ إذاً من تحميلها مسؤولية أنواع الكوارث المشابهة كافّة التي ستصيبنا من الآن فصاعداً[1].

بعد شهرين ونصف الشهر، بتاريخ ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر، تعرّضت تركيا لهجومٍ إرهابي هو الأشدّ دمويةً منذ تأسيس الجمهورية. فقد احتشد الآلاف من أجل تجمّعٍ للسلام في قلب العاصمة أنقرة، وأودى انفجارٌ مزدوجٌ بحياة مئة وسبعة أشخاص وإصابة ما يزيد عن خمسمئة. كان أحد المفجّرين الانتحاريين شابّاً من أديامان: يونس أمره ألاغوز. مدير مقهى الإسلام. الأخ الأكبر لمفجّر قنبلة سروج. الشخص المفقود الذي كنت قد ذكرته في عمودي بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Yeni bombalı saldırı tahmin ettiğimizden yakın', *Radikal*, 23 July 2015. متاح على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/yenibombali-saldiri-tahmin-ettigimizden-yakin-1401811/

لم أشعر يوماً بمثل هذا السوء لتبيّن أنّني كنت محقّة.

فيما بعد، كشف تقريرٌ للشرطة نشرته صحيفة *Hurriyet* أنّ العقل المدبّر لمذابح ديار بكر وسروج وأنقرة كان عضواً تركيّاً في تنظيم "الدولة الإسلامية" يُدعى إلهامي بالي (İlhami Balı)، المعروف بلقب أبي بكر، أمير تنظيم "الدولة الإسلامية" في تركيا. كما أنّه كان يتدبّر حركة مرور المجنّدين على الحدود السورية التركية. كان بالي خاضعاً لمراقبة الشرطة التركية منذ العام ٢٠٠٢ وأمضى ثلاث سنواتٍ في السجن بتهمة انتمائه لتنظيم "القاعدة". وعندما أُطلق سراحه ذهب إلى سوريا وانضمّ إلى النصرة، ثمّ عام ٢٠١٣ أمسى عضواً في تنظيم "الدولة الإسلامية". وما يثير الاهتمام أنّ آثار بالي امّحت مباشرةً في أعقاب حادثة كوباني عام ٢٠١٤، وأثناء ذلك الوقت دبّر إحدى أشدّ الهجمات الإرهابية دمويةً على الإطلاق فوق التراب التركي، استهدفت أساساً الشعب الكردي.

لم تكلّف هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" تلك أرواحاً عزيزةً فحسب، بل عرّضت كذلك للخطر عملية السلام الكردية، إن لم تكن قد أنهتها عمليّاً. فعندما اعتقدت الحركة الكردية أنّ الحكومة التركية متواطئةٌ في هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" على أهداف كرديةٍ في تركيا، نفذ "حزب العمّال الكردستاني" عملاً انتقامياً. إذ أعدم عنصرين من الشرطة في سريريهما بعد مذبحة سروج. ورغم أنّ قيادة "حزب العمّال الكردستاني" ادّعت أنّها لم تصدر أوامر بتنفيذ هذين الاغتيالين، فإنّها لم تنكر احتمال وجود رابطٍ بين الحزب ومقترفي الجريمتين. ردّت تركيا بشنّ حملةٍ جويةٍ على قواعد "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل، ما أدّى إلى تفجّر التمرّد في جنوب شرقي تركيا.

ومثلما كان ممكناً تجنّب هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" المروّعة، كذلك كان ممكناً تفادي انهيار عملية السلام المفعمة بالأمل. لماذا أضحت الحرب قدر تركيا بدلاً من السلام؟

بسبب سوء التقدير الملحمي والمطامح الشخصية الشنيعة.

بسبب المقامرة السياسية القميئة التي اتّبعت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

لم أشعر يوماً بمثل هذا السوء لتبيّن أنّني كنت محقّة.

فيما بعد، كشف تقريرٌ للشرطة نشرته صحيفة *Hurriyet* أنّ العقل المدبّر لمذابح ديار بكر وسروج وأنقرة كان عضواً تركيّاً في تنظيم "الدولة الإسلامية" يُدعى إلهامي بالي (Ilhami Balı)، المعروف بلقب أبي بكر، أمير تنظيم "الدولة الإسلامية" في تركيا. كما أنّه كان يتدبّر حركة مرور المجنّدين على الحدود السورية التركية. كان بالي خاضعاً لمراقبة الشرطة التركية منذ العام ٢٠٠٢ وأمضى ثلاث سنوات في السجن بتهمة انتمائه لتنظيم "القاعدة". وعندما أُطلق سراحه ذهب إلى سوريا وانضمّ إلى النصرة، ثمّ عام ٢٠١٣ أمسى عضواً في تنظيم "الدولة الإسلامية". وما يثير الاهتمام أنّ آثار بالي امّحت مباشرةً في أعقاب حادثة كوباني عام ٢٠١٤، وأثناء ذلك الوقت دبّر إحدى أشدّ الهجمات الإرهابية دمويةً على الإطلاق فوق التراب التركي، استهدفت أساساً الشعب الكردي.

لم تكلّف هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" تلك أرواحاً عزيزةً فحسب، بل عرّضت كذلك للخطر عملية السلام الكردية، إن لم تكن قد أنهتها عملياً. فعندما اعتقدت الحركة الكردية أنّ الحكومة التركية متواطئةٌ في هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" على أهداف كردية في تركيا، نفذ "حزب العمّال الكردستاني" عملاً انتقامياً. إذ أعدم عنصرين من الشرطة في سريريهما بعد مذبحة سروج. ورغم أنّ قيادة "حزب العمّال الكردستاني" ادّعت أنّها لم تصدر أوامر بتنفيذ هذين الاغتيالين، فإنّها لم تنكر احتمال وجود رابط بين الحزب ومقترفي الجريمتين. ردّت تركيا بشنّ حملة جوية على قواعد "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل، ما أدّى إلى تفجّر التمرّد في جنوب شرقي تركيا.

ومثلما كان ممكناً تجنّب هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" المروّعة، كذلك كان ممكناً تفادي انهيار عملية السلام المفعمة بالأمل. لماذا أضحت الحرب قدر تركيا بدلاً من السلام؟

بسبب سوء التقدير الملحمي والمطامح الشخصية الشنيعة.

بسبب المقامرة السياسية القميئة التي اتُّبعت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

الفصل السادس

لا رئاسة... لا سلام

سخطٌ في صفوف الأكراد

مع تصاعد آمال كثيرٍ من الأكراد المنتشرين في شتّى أرجاء العالم، أثار توقّع قيام منطقة إدارةٍ ذاتيةٍ كرديةٍ في سوريا سؤال من ستكون له الكلمة العليا على هذه البقعة من الأرض. أطلّ برأسه صراعٌ على السلطة بين القادة الأكراد بشأن روج آفا. فمسعود البرزاني، بعد تدبّره أمر تأمين أرضٍ يحكمها أكراد العراق، يعدّ نفسه حامي الأكراد في الشرق الأوسط وأبرع زعمائهم. من جانبٍ آخر، ووفقاً لأوجلان والمنظمات المتأثّرة بأوجلان كـ"حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، "لطالما تعاون البرزاني مع القوى الدولية والإقليمية لتقوية نفسه وتعزيز مكانته"، ما منع أيّ إمكانية لتوحّد الأكراد في الشرق الأوسط[1]. بعد تشكيل روج آفا، تردّدت

[1] انظر: Ezgi Başaran, 'Hükümetin yerinde olsam ben de BDP'den kurtulmak isterdim'، مقابلة مع صلاح الدين دميرطاش، *Radikal*، ٢٧ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٣. متاحة على الرابط: http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/hukumetin-yerinde-olsam-ben-debdpden-kurtulmak-isterdim-1157549/

احاديث عن خطّة للبرزاني لنشر قوّةٍ عسكريةٍ مؤلّفةٍ من مئة ألف عنصرٍ من البشمركة في غرب سوريا[١].

نبع الخلاف الأساسي بين البرزاني و"حزب العمّال الكردستاني" بشأن مستقبل روج آفا من اختلافٍ في الأيديولوجيات. فقد أراد "حزب العمّال الكردستاني"/ "حزب الاتّحاد الوطني" متابعة فكرة أوجلان عن فيدرالية ديموقراطية عبر الشروع في تشكيل ديموقراطيةٍ تتمتّع بالإدارة الذاتية، في حين تطلّع البرزاني و"الحزب الديموقراطي الكردستاني" إلى هيكلٍ فيدراليٍّ تقليديٍّ يشبه الهيكل الفيدرالي في شمال العراق. يمثّل البرزاني بصورةٍ عامّةٍ نوعاً من السياسة الكردية الأشدّ محافظةً وتقليدية. أمّا الأحزاب المعارضة للحزب الديموقراطي الكردستاني التابع للبرزاني كـ"الاتّحاد الوطني الكردستاني" (YNK) و"حركة التغيير الكردية" (Gorran)، فقد التزمت منذ البداية أن تصبح روج آفا منطقة إدارةٍ ذاتية.

ثمّة جانبٌ آخر مثّل تحدّياً لتوازن القوى الكردية في الشرق الأوسط، ألا وهو دعم تركيا الإستراتيجي للبرزاني. فقد اعتبرت تركيا حكومة إقليم كردستان التابعة للبرزاني قوّةً بالوكالة في روج آفا. كانت تعتزم استخدام حكومة إقليم كردستان لبسط السيطرة على روج آفا ولعرقلة أيّ مسعىً للإدارة الذاتية. لكن لحكومة إقليم كردستان قيودٌ خاصّةٌ بها بهذا الصدد. أوّلها أنّ هذه الخطّة ستستدعي قتالاً مع أكرادٍ آخرين خارج حدودها. وثانيها أنّ "حزب العمّال الكردستاني" يدعم الأكراد في روج آفا وستعني محاولة البرزاني صداماً مباشراً مع "حزب العمّال الكردستاني"، وهو أمرٌ يريد البرزاني تفاديه. لذلك سيكون إنجاز المهمّة التي أسندتها تركيا إلى حكومة إقليم كردستان أمراً بالغ الصعوبة عليها. لكنّه لم يرق لقادة "حزب العمّال الكردستاني" في قنديل تحالف البرزاني مع حكومة "حزب العدالة والتنمية"[٢]. كان واضحاً أنّ البرزاني ينحاز إلى موقف "حزب العدالة والتنمية" في عملية السلام، ويتّهم "حزب العمّال الكردستاني"

١ انظر: Ezgi Başaran, 'Kürt Ulusal Kongresi niye erteleniyor? Kürtler arası güç savaşı, Erdoğan ve Barzani işbirliği'، مقابلة مع الأستاذ الجامعي عبّاس والي، *Radikal*، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. متاحة على الرابط: http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/kurt-ulusalkongresi-niye-erteleniyorkurtler-arasi-guc-savasi-erdogan-ve-barz-1149360/

2 Başaran, 'Hükümetin yerinde olsam ben de BDP'den kurtulmak isterdim'.

بالأنانية وبتخريب الأعمال الصالحة التي تنفذها الحكومة التركية.

حين بدأت عملية السلام، طالب أوجلان بانعقاد المؤتمر الوطني الكردي (KNC) الذي تجتمع فيه الأحزاب الكردية من أرجاء الشرق الأوسط كافّة. وكان يأمل بذلك كسب تأييد الأجزاء الأخرى من كردستان لمفاوضات السلام، وكذلك إنشاء منصّة شاملة لمناقشة مستقبل الأكراد.

لكنّ المؤتمر عجز عن تجسيد شكله المقترح وسط مخاوف في جانب الهيئات الكردية الأخرى من أنّ مؤتمراً كهذا سيرفع أوجلان إلى قمّة القيادة في المنطقة الكردية. وهو أمرٌ لن يوافق عليه أردوغان ولا البرزاني. لقد تغيّر مضمون المؤتمر وخطّته، فابتعد عن هدفه الأصلي.

شرع الزعماء الأكراد في المطالبة بمزيدٍ من المقاعد لمندوبيهم في المؤتمر. وكان السؤال الأساسي ما إذا كان المعيار الوحيد لعدد المقاعد المخصّص لكلّ حزبٍ كردي هو حجم الأكراد الذين يمثّلهم كلّ حزب أم نفوذه السياسي. فمن بين ستمئة مقعد، خُصّص لـ"حزب العمّال الكردستاني" مئتان وثلاثون مقعداً، في حين حظيت حكومة إقليم كردستان بمئةٍ وخمسين مقعداً، والحزب الكردي في إيران و"الاتّحاد الوطني الكردستاني" بتسعين مقعداً، و"حزب الاتّحاد الديموقراطي" في سوريا بمئةٍ وثلاثين مقعداً. لكنّ هذه التركيبة تعني أنّ "حزب العمّال الكردستاني" وشقيقه السوري، "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، سيكون لهما معظم النفوذ على أيّ قرارٍ يُتّخذ في المؤتمر. ولم يكن ذلك مقبولاً من حكومة إقليم كردستان المدعومة من تركيا.

أثناء المفاوضات المحتدمة بشأن المؤتمر الوطني الكردي، ألمح البرزاني أيضاً إلى رغبته في أن تكون له قوّةٌ عسكريّةٌ خاصّةٌ به في روج آفا، وهذا ما رفضه "حزب الاتّحاد الديموقراطي" على الفور[1]. كان ذلك مؤشّراً على خلافاتٍ لا يمكن تسويتها. وتعيّن على توحيد الأكراد في المنطقة انتظار محاولةٍ أخرى.

كذلك، ظهرت دلائل على وجود استياءٍ داخل الحركة الكردية في تركيا. ففي عام ٢٠١٤، بينما كان الأكراد يقاتلون لفرض نفوذهم على روج آفا، بدأ ممثّلو الحركة الكردية - الجناح السياسي، "حزب الشعوب الديموقراطي"، والجناح العسكري، "حزب العمّال

[1] المصدر السابق.

الكردستاني"، والقائد المسجون أوجلان - بالانخراط في صراعهم الخاصّ على السلطة. فسنحت لحكومة "حزب العدالة والتنمية" فرصةٌ ذهبيةٌ، لأنّ مفاد تفكيرها أنّ تشظّي الحركة الكردية سيمهّد الدرب لتكون للحكومة اليد العليا على طاولة التفاوض.

***

تابع "حزب العدالة والتنمية" إستراتيجيةً بسيطةً بوسعها تأجيج الخلافات في الحركة الكردية وقد أجّجتها بالفعل: حابى مسؤولو الحكومة المكلّفون بإدارة عملية السلام إحدى المجموعات بينما انتقدوا المجموعتين الأخريين كي تؤلّبها على بعضها بعضاً. بدأت كوادر "حزب العدالة والتنمية" التعبير عن استيائها من بعض التصريحات الصادرة عن قنديل و"حزب الشعوب الديموقراطي"، وزعمت أنّهما لا يلتزمان قرارات أوجلان.

لقد توقّعوا أن يكونوا قادرين على تصوير قيادة الحركة الكردية بأنّها مزعزعة. وفقاً للحكومة، كان في عقل الحركة الكردية في وقت عملية السلام قادةٌ أخيار وقادةٌ أشرار. وللمفارقة، كان القائد الخيّر هو أوجلان الذي حشدت الحكومة التركية لعقودٍ من الزمن كلّ الوسائل التي بحوزتها لشيطنته. أمّا القادة الأشرار، فقد كانوا قادة "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل وأعضاء البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي"، تبعاً للهدف المحدّد من الانتقاد.

يحمل هذا التكتيك، المتجذّر في الخطاب العثماني الأساسي "فرّق تسد" وفقاً للأكراد، مخاطره الخاصّة. فهو يضع الحكومة في موقع من ليس له نظيرٌ حقيقي أمام طاولة التفاوض، ما يضائل مشروعية العملية في عيون الجمهور. لكنّ الحكومة اختارت المضيّ على امتداد هذا الدرب.

كان كبير مستشاري أردوغان آنذاك يالتشين أكدوغان (Yalçın Akdoğan) هو المنفّذ الرئيسي، وكان يظهر بانتظام أمام الجمهور. "نحن نهتمّ بـ"حزب الشعوب الديموقراطي"، لكنّ رسائله مستفزّةٌ"، كما قال مرّةً في إحدى المقابلات. "وذلك يجعل "حزب الشعوب الديموقراطي" عديم الفائدة وسوف يقوّض أوجلان. يتعيّن على "حزب الشعوب الديموقراطي" إدراك المسؤوليات الملقاة على عاتقه. نرى

أنّ أوجلان يقرأ العملية بدقّةٍ أكبر"[١].

كما أنّ المتحدّث الرسمي باسم الحكومة ونائب رئيس الوزراء وقتذاك، بولنت أرينتش (Bülent Arınç)، استهدف "حزب الشعوب الديموقراطي" بصدد ما زُعم عن قطع اتّصاله بأوجلان: "أنتم لا تدركون"، قال وهو يخاطب قادة الحزب، "أنّكم تهمّشون أوجلان. من تمثّلون في محاولتكم إضفاء صورةٍ سيئة على أوجلان؟"[٢]. وقد اجتذب الايحاء بأنّ قادة جبل قنديل و"حزب الشعوب الديموقراطي" يتابعون جدول أعمالٍ مختلفاً عن جدول أعمال أوجلان أعداداً متزايدةً من المؤيّدين أثناء سير العملية. ادّعى عبد القادر سيلفي (Abdülkadir Selvi)، وهو كاتب عمودٍ موالٍ للحكومة يتّخذ من أنقرة مقرّاً له، أنّ "أوجلان أراد من "حزب العمّال الكردستاني" الإعلان عن إيقاف كفاحه المسلّح داخل تركيا لكنّ قيادة جبل قنديل قاومت هذه الرسالة وتقاعست عن تلبية فحواها"[٣].

كذلك، اعتقد واحدٌ ممّن عيّنتهم الحكومة في لجنة الحكماء بأنّ قيادة جبل قنديل كانت تتصرّف بما يتعارض مع إرادة أوجلان. "عندما لا يكون هنالك اتّصالٌ منتظمٌ بأوجلان، يستطيع القادة المتشدّدون في "حزب العمّال الكردستاني" كجميل بايق ودوران كالكان التحدّث بمزيدٍ من الحرّية"، كما أوضح، "ويمكنهم تهييج المقاتلين في الجبال"[٤].

---

١ انظر: Serpil Çevikcan, 'Başbakan Erdoğan'ın başdanışmanı Yalçın Akdoğan, Milliyet'e konustu'، مقابلة مع يالتشين أكدوغان، صحيفة *Milliyet*، ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. متاحة على الرابط:

http://www.milliyet.com.tr/-padisahlik-yorumlari-afak-ve/siyaset/ydetay/1893708/default.htm

٢ انظر: Bülent Arınç، مقابلة صحفية في الجمعية العمومية التركية، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. متاحة للمشاهدة على الرابط:

http://www.milliyet.com.tr/Milliyet-Tv/video-izle/Bulent-Arinc--Ocalan-i-itibarsiz-hale-getirmek-istiyorsunuz-2pSSbL5KbRpM.html

٣ انظر: Abdülkadir Selvi, 'Kandil, Öcalan'a direniyor', *Yeni Şafak*, 16 February 2015. متاح على الرابط:

http://www.yenisafak.com/yazarlar/abdulkadirselvi/kandil,-ocalan'adireniyor-2007900

٤ مقابلة مجموعة الأزمات الدولية، عضو وفد "الحكماء" الذي عيّنته الحكومة، أنقرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤. 'Turkey and the PKK: saving the peace process', International Crisis Group report no. 234, 6 November 2014. متاحة على الرابط:

https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/

كذلك، عرض عثمان، الذي يعتبره شقيقه عبد الله أوجلان خائناً للحركة[1]، تفسيره للمحادثات العامّة بين "حزب الشعوب الديموقراطي" و"منظومة المجتمع الكردستاني" وإمرالي:

> أعتقد أنّ هنالك حزبين في "حزب العمّال الكردستاني". أحدهما "حزب العمّال الكردستاني" في إمرالي والآخر "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل. سيقول "حزب العمّال الكردستاني" في جبل قنديل نعم لآبو ثمّ ينفّذ ما يوافق جدول أعماله الخاصّ. يفعل كلّ شيءٍ بالطريقة التي يحسب أنّها ما ينبغي أن يكون، لكنّه يتصرف كأنّه يمتثل لآبو[2].

وعندما صار الطريق أكثر وعورةً، بات خطاب المسؤولين الحكوميين أكثر فظاظةً. "يبحثون ("حزب الشعوب الديموقراطي" وقيادة جبل قنديل) عن طرقٍ لإضعاف أوجلان، ليصبحوا من كبار المسؤولين، لجعل الرياح تهبّ في اتّجاه مختلف. إن كنتم لا تستمعون إلى ما يقوله أوجلان، فلماذا تذهبون إذاً إلى إمرالي؟ لتتنزّهوا؟" كما قال يالتشين أكدوغان[3]. بعد انهيار العملية وتجدّد المواجهات، اعتمد أكدوغان خطاب التمادي في توجيه الاتّهامات: "لقد خذل "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الشعوب الديموقراطي" العملية. أضحى "حزب الشعوب الديموقراطي" خاضعاً لقيادة جبل قنديل. لقد دفنوا أوجلان حيّاً في سجن إمرالي"[4].

---

turkey-and-pkk-saving-peace-process

١ في إطار الحوار في إمرالي مع الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" صلاح الدين دميرطاش، تحدّث عبد الله أوجلان عن عثمان أوجلان ورفيقه نظام الدين طاش الذي انشقّ عن "حزب العمّال الكردستاني" وشكّل حزباً جديداً، كمثالٍ على الخيانة. انظر: *Aydinlik Gazetesi*، ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٣. متاح على الرابط:
https://26august.wordpress.com/201401/09//imrali-tutanaklari-aydinlik/

٢ انظر: Orhan Miroğlu, 'Kandil Apo'ya "evet" diyerek reddediyor'، مقابلة مع عثمان أوجلان، ستار، ١ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٤. متاحة على الرابط:
http://www.star.com.tr/yazar/kandil-apoya-evet-diyerek-reddediyor-yazi-974221/.

٣ انظر: 'Akdoğan'dan Demirtaş'a Brütüs göndermesi', *Hürriyet*, 31 May 2015. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/akdogandan-demirtasa-brutus-gondermesi-29131997

٤ انظر: 'Akdoğan: Öcalan'ı diri diri gömdüler', BBC Turkey, 3 November 2015. متاح على الرابط:

لم تكن هذه الآراء آراء أكدوغان وحده، بل شاطره بها الرئيس أردوغان كما تجلّى في بعض تصريحاته مثل قوله: "من الواضح أنّ هنالك قطيعةً خطيرةً بين إمرالي وقنديل. هنالك انقسامٌ أيضاً في الحزب السياسي ("حزب الشعوب الديموقراطي"). أحدهم يقول شيئاً، والآخر يقول شيئاً مختلفاً كليّاً"[١].

ورغم أنّه كان لدى الحكومة دافعٌ مغايرٌ للتوافق مع إستراتيجية القائد الخيّر والقائد الشرّير الخاصّة بـ"حزب العدالة والتنمية"، فثمّة جوانب من الحقيقة بشأن ما كانت تقوله. إذ بدا بالفعل أنّ هنالك شيئاً من التعدّدية في الحركة الكردية. فقد توصّلت مجموعة الأزمات الدولية التي أجرت مقابلاتٍ مع قادة "حزب العمّال الكردستاني" إلى "النتيجة" عينها: "ليس بوسع أيّ عضوٍ أو مسؤولٍ في "حزب العمّال الكردستاني" تجاوز أوجلان، في حين تمتلك قيادة التمرّد المنفية بعض التأثير عليه"[٢]. وقد أصبح الانقسام أوضح عندما نوقشت مسألة نزع السلاح.

استحوذت على الحزب الكردي "حزب الشعوب الديموقراطي"، خلال تنقّله المكّوكي بين أنقرة وإمرالي، فكرة وضع نزع السلاح على جدول الأعمال بوصفه قضيّةً كبرى للنقاش العامّ أواخر عام ٢٠١٤. أثار هذا الأمر ردّ فعلٍ عنيفاً في جبل قنديل. فقد وبّخ جميل بايق، الرئيسُ المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، الرئيسَ المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" على دعوته "حزب العمّال الكردستاني" لنزع سلاحه: "لا يستطيع "حزب الشعوب الديموقراطي" إصدار إعلانٍ (بشأن نزع السلاح). ولا يستطيع القائد آبو الذي يعيش سجيناً في إمرالي فعل ذلك أيضاً"[٣]. وفي ردّ بسه هوزات، الرئيسة المشتركة لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"، على بيان "حزب الشعوب الديموقراطي" بأنّ "أوجلان هو المرجع في إعلان نزع السلاح"، كتبت في عمودها في الصحيفة اليومية *Gündem Özgür*

http://www.bbc.com/turkce/haberler/2015151103/11/_yalcin_akdogan_ocalan.

١ انظر: Akif Beki, 'Cumhurbaşkanı Erdoğan: İmralı Kandil kopuk', *Hürriyet*, 2 March 2015، متاح على الرابط: http://www.hurriyet.com.tr/cumhurbaskani-erdogan-imralikandil-kopuk-28333582

2 'Turkey and the PKK: saving the peace process', International Crisis Group report.

٣ انظر: 'KCK: Silah bırakma iradesi bize ait', "Al Jazeera", 12 June 2015، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.com.tr/haber/kck-silah-birakma-iradesi-bize-ait

[أوزغور غوندم]: "إنّه لخطأٌ فادحٌ يرتكبه أشخاصٌ بعينهم من "حزب الشعوب الديموقراطي" بابتلاع طُعم "حزب العدالة والتنمية" ويحدّدون آبو بوصفه مصدر نزع السلاح"[1].

وفي حين شهد الجمهور النزاع العلني بين "حزب الشعوب الديموقراطي" وقيادة قنديل بشأن مهمامّ أوجلان، لم يكن أوجلان في إمرالي راضياً عن بعض سلوكيات قادة قنديل وقد شعر بالتحدّي نوعاً ما. وحملت الحوارات بين أوجلان ووفد "حزب الشعوب الديموقراطي" الذي زاره آثار هذا الشعور:

٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٣

بروين بولدان، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي":
التقينا مع (رئيس جهاز الاستخبارات الوطني التركي) هاكان فيدان. أراد أن يقابلنا. وقال إنّ هنالك شعوراً بالانزعاج من تصريحات صالح مسلم وقيادة جبل قنديل.

سيرّي سوريا أوندر، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي":
قال فيدان إنّ قيادة جبل قنديل تستخدم لغةً لا تستطيع استخدامها إلّا القيادة (أوجلان)، وهذا يثير نقاشاً في الحكومة بشأن أيّ طرفٍ هو المسؤول.

أوجلان: يعرف السيّد هاكان هذه القضايا حقّ المعرفة. ينبغي أن نولي اهتماماً بجميل (بايق، الرئيس المشترك لـ"منظومة المجتمع الكردستاني"). أنا الوحيد القادر على الإدلاء ببياناتٍ من قبيل "تبدأ المفاوضات، تنتهي المفاوضات". ينبغي ألّا يستخدم دوران (كالكان) ولا جميل (بايق) هذا النوع من اللغة. ينبغي أنّ تظلّ خطاباتهما ضمن حدودهما.

---

[1] انظر: Besê Hozat, 'Yeni süreç, devrimci halk savaşı sürecidir', *Gündem Özgür*, 15 July 2015. متاح على الرابط:
http://www.ozgur-gundem.com/yazi/133642/yeni-surec-devrimcihalk-savasi-surecidir

٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٤
أوجلان: ينبغي لقادة قنديل ألّا يتّخذوا قرارات بشأن المرشّحين للانتخابات التابعين لـ"حزب الشعوب الديموقراطيّ". ينبغي ألّا يتدخّل قادة قنديل بهذه الأمور. يقول قادة قنديل بأنّهم مخلصون لي، لكن عندما يتعلّق الأمر بالواقع فإنّهم لا يتصرّفون على هذا النحو. هل تظنّون أنّ قادة قنديل انقلبوا عليّ؟ ما هي ملاحظاتكم؟

بروين بولدان وإدريس بالوكن، عضوا البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي": لا، بل على العكس، إنّهم مخلصون لك غاية الإخلاص. هذا ما لاحظناه[1].

يمكن تفسير الحوارات بين أوجلان وموفدي "حزب الشعوب الديموقراطي"، وغضب قادة "منظومة المجتمع الكردستاني" من "حزب الشعوب الديموقراطي" وخلافاتهم المستترة مع أوجلان باعتبارها صدعاً في الحركة الكردية. الوجه الآخر للعملة هو عدم إمكانية وجود انقسام خطير ولا أيّ تحدٍّ ذي دلالة لأوجلان في الحركة الكردية، بل هي مجرّد خلافات ليس إلّا. ثمّة أسبابٌ عدةٌ لحدوث ذلك. أوّلاً، من المعروف أنّ لأعضاء الحركة الكُردية تقليداً، متجذّراً في إرثهم الماركسي، في انتقاد أحدهم للآخر بقسوةٍ في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم الدورية – أي أنّ وجود تبايناتٍ في الرأي هو أمرٌ مألوفٌ بالنسبة إلى الحركة. ثانياً، طُبعت على هيئة كتاب حوارات أوجلان التي يحتدم فيها غضبه على قادة جبل قنديل مع وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" في سجن إمرالي. لو كان هنالك انقسامٌ حقيقي، ما طلب أوجلان نشر الكتاب، وما كان لقادة جبل قنديل الموافقة على نشره ولا كان بوسع مسؤولي "حزب العمّال الكردستاني" في أوروبّا المضي في نشره. يظهر حوارٌ آخر في الكتاب أنّ الحكومة التركية التي روّجت لفكرة أنّ الحركة الكردية كانت تنهار قد عارضت نشر الكتاب.

٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٤
أوجلان: ما عدد صفحات المذكّرات التي بحوزتكم؟

1 *İmralı Notları – Demokratik Kurtuluş ve Özgür Yaşamı İnşa* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2015), p. 276.

بولدان، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي": يبلغ مجموع صفحات المذكّرات لكلّ اجتماعٍ ما بين خمسة وعشرين وثلاثين صفحة.

أوجلان: ما عدد صفحات المذكّرات لدى قادة جبل قنديل؟

بولدان، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي": أعتقد أنّها ما بين أربعمئة إلى ستمئة صفحة.

أوجلان: هل يفكّرون في جبل قنديل بتحويل هذه المذكّرات إلى كتاب؟

بولدان، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي": سنحيل هذا المقترح إليهم.

٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

وكيل وزارة الدولة لشؤون الأمن والنظام العامّ: نسمع شائعات بأنّ مذكّرات هذه الاجتماعات ستُحوّل إلى كتابٍ في أوروبّا. هذا أمرٌ لا نوافق عليه.

أوجلان (إلى وفد "حزب الشعوب الديموقراطي""): أخبروا أصدقاءنا بتوخّي الحذر[١].

من الإنصاف إذاً أن نستنتج وجود علاماتٍ على انقسام أو نزاع بين قادة جبل قنديل وأوجلان لم يكونوا ليكشفوا عنها في وقتٍ ما زالت فيه قيادة أوجلان من غير منازع بين الشعب الكردي. عند سؤال قيادة "حزب العمّال الكردستاني" عن وجود انقسام، توضّح ذلك عادةً بالقول إنّ لأوجلان دوراً وبأنّ لهم دوراً آخر. "لا يمكننا تولّي دور القائد آبو، ولا يمكنه تولّي دورنا"، كما قالوا:

> القائد آبو هو زعيم شعبٍ وكبير المفاوضين. موقعنا مختلف. ويتعيّن عدم الخلط بين الاثنين. فمن الخطأ مساواة أحدهما بالآخر بقدر خطأ اعتبارهما خصمين. لعلّ بعض الأشخاص يؤلّبون أحدهما على الآخر.

١ المصدر نفسه، ص. ٣٧٢.

من غير الوارد وجود نزاع، ومن غير الممكن وجوده[١].

يعتقد روشن تشاكير (Ruşen Çakir)، وهو صحافيٌّ بارزٌ يتابع القضيّة الكردية منذ عقود، أنّه من غير الممكن وجود خلافٍ رئيسيٍّ بين قنديل وإمرالي، "لأنّ هؤلاء القادة يعملون معاً منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين. يعرفون بعضهم بعضاً معرفةً لا تشوبها شائبة. حتّى لو لم يكونوا على اتصالٍ مباشر، فسيعرف بعضهم كيف يتصرّف الآخرون في أيّ وضع"[٢]. لن يلجأ أوجلان، كما يقول تشاكير، إلى إضعاف المنظّمة من أجل تعزيز موقعه الخاص، ولن يلجأ القائمون على المنظّمة إلى إضعاف موقع أوجلان، لإدراكهم أنّ ذلك سيفضي إلى أزمةٍ خطيرةٍ داخل الحركة، بل سيتسبّب في انهيارها.

كما أنّ بروين بولدان، عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" والوحيدة التي لم تتغيّر من أعضاء وفده إلى سجن إمرالي، تشير إلى "مستوىً مختلفٍ من التواصل" بين قادة جبل قنديل وأوجلان:

> انطلاقاً من الاجتماعات التي عقدناها في إمرالي وقنديل، لم أشهد أيّ انفصال. نحن نتحدّث عن أشخاصٍ عملوا معاً لأربعين عاماً. أحياناً قد يستخرجون (قادة قنديل) جملةً بملقطٍ من المذكّرات التي أخذناها (في إمرالي). لم نكن لنفهم لا نحن ولا الحكومة ما الذي تشير إليه هذه الجملة، لكن قد يكون لها إمكانية تغيير مسار العملية بالنسبة إليهم[٣].

---

١ انظر: Ruşen Çakır, 'İmralı iyi, Kandil kötü' diye diye...', *Habertürk*, 22 October 2014. متاح على الرابط:
http://www.haberturk.com/yazarlar/rusen-cakir-23021001929/-imrali-iyi-kandil-kotu-diye-diye

٢ المصدر السابق.

٣ انظر: Ezgi Başaran, 'Öcalan, süreci böyle tanımladı: Lunaparktaki rodeo atı gibi, hareket ediyor, ilerlemiyor'، مقابلة مع بروين بولدان، *Radikal*، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/politika/ocalan-sareci-boylyetanimladilunaparktaki-rodeo-ati-gibi-hareket-ediyor-il-1151849/

لن نجعلك رئيساً

كانت الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤ واحداً من الأحداث الحاسمة التي وضعت الحركة الكردية وأردوغان رئيس الوزراء في ذلك الحين على مسارٍ تصادمي. فللمرّة الأولى في تاريخ الجمهورية، سيُنتخب الرئيس التركي بالاقتراع الشعبي المباشر. كانت هذه الانتخابات تعني بالنسبة إلى أردوغان خطوةً تقرّبه من النظام الرئاسي الذي يبتغيه وخطوةً تبعده أيضاً عن النظام البرلماني. كان البرلمان قبل عام ٢٠١٤ هو من يعيّن الرؤساء في تركيا، وكان منصب الرئيس رمزياً أكثر ممّا هو تنفيذي. ولكن منذ استفتاء عام ٢٠٠٧ الذي صوّت فيه ٦٨ بالمئة من المستفتين على تعديلٍ دستوري، بات رؤساء تركيا يُنتخبون باقتراعٍ شعبيٍّ مباشرٍ كلّ خمس سنوات.

في عام ٢٠١٤، وبينما سمّى حزبا المعارضة الرئيسيان، "حزب الشعب الجمهوري" و"حزب الحركة القومية"، الأمين العام السابق لـ"منظّمة التعاون الإسلامي" أكمل الدين إحسان أوغلو (Ekmeleddin İhsanoğlu) مرشّحاً للرئاسة، كان مرشّح "حزب العدالة والتنمية"، كما هو متوقّع، رجب طيّب أردوغان. وكان مرشّح الرئاسة الذي سيسمّيه الحزب الكردي، "حزب الشعوب الديموقراطي"، مثار اهتمام كثيرين. قالت الشائعات إنّ "حزب الشعوب الديموقراطي" سيختار مرشّحاً غير بارزٍ وسيحشد ضمنياً جمهوره الانتخابي للتصويت لمصلحة أردوغان من أجل استمرار عملية السلام، لأنّ إغضابه قد يحثّه على إنهاء المفاوضات. لكن تبيّن أنّ المسألة لم تكن كذلك. إذ إنّ "حزب الشعوب الديموقراطي" سمّى كمرشحٍ رئاسي الرئيس المشترك للحزب، السياسي الكردي الأكثر شعبيةً بمعزلٍ عن أوجلان، أي صلاح الدين دميرطاش.

كان إحسان أوغلو، المرشّح المشترك لحزبي "الشعب الجمهوري" و"الحركة القومية"، دبلوماسياً لمدةٍ طويلةٍ ولديه خبرةٌ محدودةٌ بالطابع القاسي للسياسة في تركيا. لم يكن جيّداً على وجه التحديد في إلقاء خطاباتٍ مؤثّرة، وكانت خلفيته المحافظة تعني أنّ الجمهور العلماني لـ"حزب الشعب الجمهوري" لن يحتضنه. كما أنّ مواطن ضعفه أخلت ميدان الحملة الانتخابية للمواجهة المباشرة بين دميرطاش

وأردوغان. فكلاهما خطيبان مفوّهان وصاحبا نفوذ في أعين أتباعهما.

أفاد ترشيح دميرطاش كبيّنة للمتشككين بأنّ الحركة الكردية لم تكن تسير في ركاب "حزب العدالة والتنمية" لمجرّد كونها وسط عملية تفاوضية. ومن جانبٍ آخر، كان لشعبية دميرطاش مخاطرها الخاصّة. فقد ذكرت تقارير في وسائل الإعلام الموالية للحكومة أنّ تسميته تعارضت مع إرادة أوجلان. وألمح بعض تلك التقارير إلى أنّ أوجلان كان يغار من دميرطاش، في حين زعم غيرها أنّه يخشى على ضمان عملية السلام. أنكر أوجلان هذه المزاعم، وأخبر وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" الذي زاره في سجن إمرالي أنّ "من قال إنّ آبو لا يريد دميرطاش هو كاذب" وأنّه بذل جهوداً جبارةً لـ"دعم" دميرطاش[١].

ساعدت حملة دميرطاش البارعة والشاملة والوسائط الاجتماعية الصديقة في تغيير صورة الساسة الأكراد، ليس في غرب تركيا فحسب، بل كذلك في الخارج. فقد استشهدت به المنابر الإعلامية في الولايات المتّحدة وبريطانيا، وأطلقت عليه لقب "أوباما الكردي"[٢].

لم تفاجئ نتيجة الانتخابات الرئاسية في ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤ أحداً. فقد خرج أردوغان منتصراً بحصوله على ٥١ بالمئة من الأصوات، في حين حصل مرشّح المعارضة إحسان أوغلو على ٣٨ بالمئة ودميرطاش على ٩,٧ بالمئة من الأصوات. قد تبدو حصّة دميرطاش من الأصوات متواضعةً مقارنةً بمنافسَيه، لكنّ ما أحرزه في الواقع كان هائلاً. فقد وسّع إمكانية حزبه الانتخابية بما يقارب ٤ بالمئة، وسيجعلها تتخطّى على الأرجح عتبة الـ ١٠ بالمئة في الانتخابات القادمة. كان نجاح دميرطاش في الواقع هو ما أتاح لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" المشاركة كحزبٍ في الانتخابات العامّة بعد عام من ذلك، بدلاً من اختيار مرشّحين مستقلّين كما اعتادت الأحزاب الكردية أن تفعلَ في الماضي.

تكتب الصحافة: "مولد نجمٍ جديد، لكنّ آبو سيضع العصيّ في عجلات هذا

---

1 *İmralı Notları*, p. 332.

٢ انظر: Ayla Jean Yackley, 'Kurdish Obama challenges perceptions with Turkish presidential bid', Reuters, 9 August 2014. متاح على الرابط: http://www.reuters.com/article/usturkey-election-kurds-dUSKBN0G90CI20140809

التطوّر التاريخي – سيعرقله". الآن امنحني فرصة!"، هذا ما قاله أوجلان بعد أسبوع من الانتخابات الرئاسية، محاولاً مرّةً أخرى توضيح موقفه بخصوص دميرطاش. "أيعقل أن تكون ترّهاتٌ كتلك ممكنة؟ أحبّ دميرطاش وأحترمه. "حزب الشعوب الديموقراطي" في منعطفٍ حرجٍ للغاية الآن. عليكم أن تتركوه يزدهر"[1].

وسوف يزدهر.

***

في غضون شهر، حلّ وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو محلّ أردوغان بصفته رئيساً جديداً لـ"حزب العدالة والتنمية" ورئيساً للوزراء. وبدا أنّه مصمّمٌ على متابعة عملية السلام الكردية في وقتٍ بدت فيه كأنّها على وشك الانهيار.

وقعت حادثةٌ غير متوقّعة بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥. إذ أثارت احتجاجاتٌ عنيفةٌ استمرّت ليومين في جنوب شرق تركيا أثناء حصار تنظيم "الدولة الإسلامية" لكوباني في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٤ شعوراً بالاستياء في كلا الجانبين. كان "حزب العدالة والتنمية" يتّهم الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" صلاح الدين دميرطاش بتحريض الناس على النزول إلى الشوارع. وقد حُكم عليه لاحقاً بالسجن لمدة أربعٍ وعشرين سنةً بجناية" حضّ مجموعةٍ من الأشخاص على تنفيذ تمرّدٍ مسلّحٍ على مجموعةٍ أخرى وإثارة القلاقل"[2]. ومن جانبٍ آخر، كان كلٌّ من "حزب الشعوب الديموقراطي" وقادة قنديل يدّعون أنّ حكومة "حزب العدالة والتنمية" هي أصل هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" في تركيا. وعندما بلغت المرارة ذروتها، انعقد اجتماعٌ تاريخي.

فللمرّة الأولى، قدّم وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" ومبعوث "حزب العدالة والتنمية" لعملية السلام بصورةٍ مشتركةٍ فهمهما للوضع، وكان ذلك بطريقة إعلانٍ

1 *İmralı Notları* (October 2015), p. 357.

٢ انظر: 'Demirtaş'a Kobani olayları soruşturması', *Milliyet*, 31 July 2015. متاح على الرابط: http://www.milliyet.com.tr/demirtas-a-kobani-olaylari/siyaset/detay/2095151/default.htm

في قصر دولما بهجة (Dolmabahçe Palace) الذي يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر، حيث كان السلاطين العثمانيون يؤدّون عملهم الإداري فيما مضى وحيث أمضى أتاتورك أيّامه الأخيرة. وقد جرى تحويل القصر إلى مكتبٍ لطيّب أردوغان أثناء تولّيه منصب رئيس الوزراء.

كما أنّ محتويات الإعلان والشخص الذي كتبه أضفت على الاجتماع مزيداً من التاريخية. إذ جلس "حزب العدالة والتنمية"، ممثّلاً آنذاك بيالتشين أكدوغان، كبير مستشاري رئيس الوزراء، ووزير الداخلية أفكان آلا ونائب رئيس "حزب العدالة والتنمية" ماهر أونال (Mahir Ünal)، مقابل وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" إلى إمرالي، المؤلّف من بروين بولدان وإدريس بالوكن وسيرّي سوريبا أوندر. وجرى بثّ الاجتماع عبر المحطات الإخبارية كافّة في تركيا. ومن قناة "live TV"، أعلنت حكومة "حزب العدالة والتنمية" للمرّة الأولى أنّ جهاز الاستخبارات الوطني هو من كان يتولّى العملية رسمياً ووعد بطريقة ما متابعتها بوصفها توجّهاً سياسيّاً للحزب. كذلك، عنى كثيراً لأيّ مسؤولٍ في الحكومة التركية أن يكون حاضراً في الاجتماع عندما تُتلى رسالةٌ من أوجلان زعيم "حزب العمّال الكردستاني". كان أوجلان عدوّاً للدولة ولكنّ الدولة كانت بصورةٍ عمليةٍ موافقةً على كلماته.

لم تكن الرسالة مجرّد إظهارٍ عاديٍّ لحسن النوايا. إذ إنّها تضمّنت خريطة طريقٍ للكيفية التي يتعيّن أن تمضي فيها المفاوضات وتبلغ وجهتها النهائية. قرأها على الهواء مباشرةً سيرّي سوريبا أوندر عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي"، وتألّفت من نداء لـ"حزب العمّال الكردستاني" وعشر مواد. بدت المواد أشبه بعناوين فصولٍ من ورقةٍ أكبر ولم تحدّد بوضوحٍ الخطوات المستقبلية للعملية. وفيما يلي نصّها:

١. تحديد المحتوى والسياسة الديموقراطية.
٢. تحديد البعدين المحلّي والوطني للحلّ الديموقراطي.
٣. الضمانات الديموقراطية والقانونية للمواطنة الحرّة.
٤. عناوين للعلاقات بين السياسة الديموقراطية والدولة والمجتمع ولمأسستها.

٥. الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية لسيرورة الحلّ.

٦. معالجة العلاقة بين الديموقراطية والأمن في سيرورة الحلّ على نحوٍ يصون النظام العامّ والحرّيات.

٧. ضمانات للمرأة وحلول لمشاكلها البيئية والثقافية والقانونية.

٨. تطوير فهمٍ ديموقراطيٍّ قائمٍ على التعدّدية يعترف بمفهوم الهويّة وبتعريفها.

٩. التعريف الديموقراطي لجمهوريةٍ ديموقراطية، تقرن الوطن والشعب، واستحداث ضمانات دستوريةٍ وقانونيةٍ ضمن نظام ديموقراطيٍّ تعدّدي.

١٠. دستورٌ جديدٌ يهدف إلى تضمين هذه التحوّلات الديموقراطية كافّة[١].

أُعلن لاحقاً أنّ هذه المواد كانت في الواقع تلخيصاً لتقريرٍ من سبعين صفحةً أعدّه أوجلان[٢]. لم تكن المواد العشر هي الجزء الأكثر إثارةً في الرسالة ولكن المناشدة التالية:

> أدعو "حزب العمّال الكردستاني" لعقد مؤتمرٍ طارئ في الربيع لاتّخاذ قرارٍ تاريخيٍّ وإستراتيجيٍّ من أجل إنهاء الكفاح المسلّح على أساس حدٍّ أدنى من المبادئ المتّفق عليها. إنّ هذه الدعوة هي إعلانٌ تاريخيٌّ لنيّة إحلال السياسة محلّ الكفاح المسلّح[٣].

استنهض الاجتماع والدعوة إلى إنهاء الكفاح المسلّح مزاج الجمهور وتوقّعاته.

١ انظر: Burcu Karakaş, 'Dolmabahçe'de tarihi açıklama', *Milliyet*, 1 March 2015. متاح على الرابط:
http://www.milliyet.com.tr/dolmabahce-de-tarihi-aciklama/siyaset/detay/2021055/default.htm

٢ انظر: Ali Bayramoğlu, 'The process of resolution: from politics to arms', Democratic Progress Institute, 10 November 2015. متاح للتحميل على الرابط:
http://www.democraticprogress.org/publications/the-process-of-resolution-from-politics-to-arms-4/

٣ انظر: 'Erdoğan: Silah bırakma çağrısı çok çok önemli', *Rûdaw*, 28 February 2015. متاح على الرابط:
http://www.rudaw.net/NewsDetails.aspx?pageid=108976

وأصدر الاتّحاد الأوروبي بياناً في عطلة نهاية الأسبوع التالية، مرحّباً بالإعلان المشترك بين الحكومة و"حزب الشعوب الديموقراطي"، واصفاً إياه بأنّه خطوةٌ إيجابيةٌ أخرى نحو حلّ المشكلة الكردية. وبدأت التحضيرات للجنة مراقبةٍ وافق عليها كلا الطرفين. لكنّ الأمور لم تمضِ كما كان مخطّطاً لها. إذ كانت هنالك انتكاساتٌ وانعطافاتٌ حادةٌ من الرئيس أردوغان بخصوص اجتماع دولما بهجة. في هذه النقطة، اتّباع التسلسل الزمني بدقّةٍ شديدةٍ أمرٌ حاسم.

في يوم الاجتماع، سُئل الرئيس أردوغان عن وجهة نظره، فقال:

> كانت الدعوة إلى إلقاء السلاح بالغة الأهمّية بالنسبة إلينا. إنّها دعوةٌ تشير إلى نهاية الكفاح المسلّح إلى جانب عملية الحلّ. هذه المناشدات حسنة، لكن علينا أن نرى كيفية تنفيذها[1].

ورغم أنّ هذا الردّ اتسّم بالحذر، فإنّ الرئيس لم يبدُ غير موافقٍ على اجتماع دولما بهجة ككلّ. سيتغيّر موقفه تغيّراً جذرياً في الأسابيع القادمة.

فبتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٥، بعد ثلاثة أسابيع من الاجتماع، كشفت وجهة نظر السيّد أردوغان عن نبرةٍ مختلفةٍ تماماً:

> قرأت ذلك في الصحف (بخصوص لجنة المراقبة). لم أكن أعلم شيئاً بشأنها ولا أوافق عليها. أثناء مدة ولايتي رئيساً للوزراء، حين سُئلت عمّا إذا كنت موافقاً على مقترح إرسال مجموعةٍ من لجنة الحكماء إلى إمرالي (سجن إمرالي، لمقابلة أوجلان)، أجبت بأنّني لا أوافق. لا يصحّ هذا. فمنذ البداية، وكالة الاستخبارات هي الهيئة التي تعيّن عليها إدارة هذه المسائل ولا بدّ أن يبقى الأمر على هذا النحو[2].

١ المصدر السابق.

٢ انظر: 'Erdoğan hükümete sert çıktı: İzleme Heyeti'ne karşıyım, harberleri gazeterlerden okuyorum!', T24, 20 March 2015. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/cumhurbaskani-erdogan-ukrayna-ziyareti-oncesi-konusuyor,291016

حدث أمرٌ مذهلٌ عقب تصريح أردوغان. إذ إنّ بولنت أرينتش، المتحدّث الرسمي باسم الحكومة ورفيق درب أردوغان السياسي لمدةٍ طويلة، وجّه له تحدّياً:

> سيكون التعليق على كلمات السيّد الرئيس قلّة تهذيبٍ بالنسبة إليّ. لكنّ تشكيل لجنة مراقبةٍ هو نتيجةٌ من نتائج محادثات التفاوض. ترى حكومتنا هذا الأمر مناسباً. ثمّة خريطة طريقٍ تحدّد من الذي سيؤدّي أيّ دورٍ وكيف. حكومتنا مكلّفةٌ بقيادة البلد وهي مسؤولية الحكومة. كذلك، يستحيل ألّا يُحاط رئيسنا علماً بذلك[1].

بعد يوم من تحدّي أرينتش، بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥، أدلى الرئيس أردوغان بتصريحٍ آخر يشجب فيه تماماً اجتماع دولما بهجة برمّته:

> لا أوافق (عليه). لأنّني لا أوافق شخصيّاً على تمثيل الحكومة في الإطار نفسه مع ("حزب الشعوب الديموقراطي") أمام وسائل الإعلام. وبالنسبة إلى إعلان المواد العشر، لا أرى أيّ دعوةٍ للديموقراطية (فيه). كيف يمكنني الموافقة على نصٍّ كهذا باسم الديموقراطية[2]؟

لم تشر هذه التصريحات إلى وجود انقسام في الحكومة فحسب، بل كذلك إلى نهاية عملية التفاوض. كانت آخر زيارةٍ أجراها وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" لأوجلان في إمرالي بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، وقُطعت بعدها الاتصالات كافّة. دقّت كلمات أردوغان بتاريخ ٢ أيار/ مايو آخر مسمارٍ في النعش:

١ انظر: 'Bülent Arınç'tan İzleme Heyeti açıklaması', *Hürriyet*, 21 March 2015. متاح على الرابط:

http://www.hurriyet.com.tr/bulent-arinctan-izleme-heyeti-aciklamasi-28515718

وقد واصل نائب رئيس الوزراء أرينتشي الحديث عينه على قناة تلفزيون "CNN" التركية بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، فقال: "في اجتماع دولما بهجة، اتّفقوا على كلّ شيء، من وضع خطّة إلى من سيتكلّم وكيف. أنا أعلم أنّ الرئيس كان متيقّظاً أيضاً. كما أخبرني آنذاك يالتشين أكدوغان بأنّه قد أحاط الرئيس علماً".

٢ انظر: 'Erdoğan, Dolmabahçe'yi de 10 maddeyi de eleştirdi', تصريح الرئيس أردوغان، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥. متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.com.tr/haber/erdogan-dolmabahceyi-de-10-maddeyi-de-elestirdi

> يقولون ("حزب الشعوب الديموقراطي") إنّنا سنهدم مديرية الشؤون الدينية لأنّه لا علاقة لها بالدين. لقد تمادوا بالقول كأنّهم يقولون إنّ القدس تخصّ اليهود. إنّهم يعلّمون الزرادشتية في معسكراتهم على الجبال. لديهم قناةٌ تلفزيونيةٌ كردية. لديهم حصصٌ بالكردية في الجامعة. ليس ثمّة مشكلةٌ كرديةٌ في بلدنا، لكنّ سكاننا الأكراد يواجهون بعض المشكلات[١].

تدهورت الأمور من هذه اللحظة فصاعداً.

ذهب وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" إلى قنديل للقاء قيادة "منظومة المجتمع الكردستاني". وبعد اجتماعٍ استمرّ لستّ ساعات، أعلن "حزب الشعوب الديموقراطي" أنّ "حزب العمّال الكردستاني" أوقف تحضيراته لمؤتمرٍ كان سيوافق على قرارٍ بنزع السلاح. لن يعقد "حزب العمّال الكردستاني" مؤتمراً، كما طالبت رسالة أوجلان التي تُليت في دولما بهجة، لأنّ "الرئيس أردوغان أدلى بتصريحاته التي وجّهت ضربةً قاصمةً للسلام"[٢].

هل كان أردوغان وحده غير موافقٍ على اجتماع دولما بهجة، أم أنّ حكومة "حزب العدالة والتنمية" بأسرها هي من غيّرت رأيها بأسلوب مفاجئ؟

وفقاً لمذكّرات اجتماعات إمرالي مع أوجلان، قبل شهرين من دولما بهجة، اجتمع وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" وأوجلان ووكيل وزارة الدولة لشؤون الأمن والنظام العامّ، محمد درويش أوغلو، حول طاولةٍ في السجن[٣]. تناولوا الغداء أوّلاً ثمّ انتقلوا إلى جدول الأعمال. كان أوّل المتحدّثين درويش أوغلو وكيل وزارة الدولة:

---

١ انظر: 'Erdoğan: Kürt sorunu yoktur Kürtlerin bazı sorunları vardır' ["لا توجد مشكلة كردية"]، صحيفة صباح، ٢ أيار/ مايو ٢٠١٥. متاح على الرابط:
http://www.sabah.com.tr/gundem/201502/05//erdogan-kurt-sorunu-yoktur-kurtlerin-bazi-sorunlari-vardir

٢ انظر: 'İmralı delegation: AKP wants to end the peace process and start war', *ANF*, 19 May 2015. متاح على الرابط:
http://www.anfenglish.com/news/imrali-delegation-akpwants-to-end-the-process-and-start-war

3 *İmralı Notları*, p. 368.

"قد تبدو الطاولة متواضعةً، لكنّ هذا الاجتماع تاريخي. وفي الطابق الأعلى يعمل أشخاصٌ حول طاولةٍ أكبر وعلى (توفير) غرفة اجتماعاتٍ تتّسع لمجيء وفدٍ أكبر إلى هنا"[1]. أشارت ملاحظاته الافتتاحية إلى أنّ الدولة كانت تخطّط لإنشاء لجنة مراقبة في إمرالي تتألف من خمسة عشر إلى عشرين شخصاً. وكان هذا أحد المطالب التي طرحها أوجلان "من أجل الاضطلاع بدورٍ إستراتيجي في عملية السلام". كما أنّ موافقة الحكومة على فتح إمرالي لمجموعةٍ أوسع من الأشخاص ستكون إشارةً لبدء مرحلة جديدةٍ من المفاوضات.

كذلك، كانت هنالك علاماتٌ أخرى على أنّ أحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء حينذاك، ومبعوثه كانا مستعدّين لدفع العملية قُدُماً وحريصين على ذلك. في الاجتماع عينه في إمرالي، سأل أوجلان وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" إن كانوا قد لمسوا عزماً من جانب الحكومة على التحرّك في ذلك الاتّجاه. وحين ألمح عضو البرلمان عن "حزب الشعوب الديموقراطي" سيرّي سوريّيا أوندر إلى عدم وجود مسارٍ واضحٍ ومشتركٍ للتحرّك، تدخّل درويش أوغلو وكيل وزارة الدولة قائلاً: "ألم يظهر رئيس الوزراء عزماً في ذلك الاجتماع؟ ألم يقل إنّه ليس هنالك عائقٌ لتقدّم العملية؟"، "بلى"، تعيّن على أوندر الإقرار، "من المؤكد أنّ رئيس الوزراء قال إنّ بإمكاننا الانتقال إلى المفاوضات"[2].

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ على تعيين داوود أوغلو رئيساً للوزراء حتّى دعا وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" لإمرالي إلى اجتماع[3]. وخلال هذا الاجتماع، بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، تكفّل داوود أوغلو بتقدّم العملية بشرط أن يوقف "حزب العمّال الكردستاني" نشاطاته غير القانونية في إجراء محاكماته الخاصّة، ونقاط تفتيشه على الطرقات، ومضايقة المسافرين حتّى ١٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر[4].

١ المصدر السابق.

٢ المصدر السابق.

٣ الاجتماع بين وفد "حزب الشعوب الديموقراطي" ورئيس الوزراء داوود أوغلو، ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

٤ انظر: Yıldıray Oğur, 'Şimdi söz sırası kronolojide', *Türkiye Gazetesi*, 11 August 2015. متاح على الرابط:

http://www.turkiyegazetesi.com.tr/yazarlar/yildiray-ogur/587467.aspx

ادّعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة لاحقاً أنّ "حزب الشعوب الديموقراطي" و"حزب العمّال الكردستاني" لم يلتزما هذا الشرط. وأثناء هذا الوقت، صوّت البرلمان التركي على السماح بعملٍ عسكريٍّ ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". افترض الأكراد أنّ الحكومة ستسيء استخدام مشروع القانون لمهاجمة "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي" أيضاً. كان لمشروع القانون تفويضان منفصلان يمكّنان القوّات التركية من الانتشار على طول الحدود العراقية والسورية للدفاع عن تركيا في وجه كلٍّ من قوّات الأسد و"حزب العمّال الكردستاني". وقد أثار هذا الأمر تفاقم عدم ثقة الأكراد بالحكومة. اعتقدت الحركة الكردية أنّ للدولة التركية تاريخاً بالتصرّف في كلا الاتّجاهين.

شرحت لي شخصيّةٌ نافذةٌ في الحركة ذات يومٍ هذا الشعور:

> ذهبت إلى مأتم أحد مقاتلي حرب العصابات في الأسبوع الماضي. هل تعرفين كيف كان المزاج؟ كان مزاج عدم توقّع أيّ شيء، خيبة أمل، سأم. كانوا يقولون إنّ الحكومة تتحدّث إلى أوجلان من ناحية، وتقتل أبناءنا من ناحيةٍ أخرى. ما نفع هذه الاجتماعات إذاً؟ تُشرعن هذه الطريقة في التفكير الحرب في ذهن الشخص العادي[1].

كانت اضطرابات كوباني في يومي السادس والسابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٤ تجسيداً للسخط المتراكم إزاء طريقة تعاطي الحكومة مع الحرب في سوريا وعملية السلام في الوطن. ورغم ذلك، لم يكن ذلك الحدث المشين ولا عدم وفاء "حزب الشعوب الديموقراطي" بوعوده هما السبب الحقيقي لإنهاء عملية السلام. فلدينا الآن معلوماتٌ بأثرٍ رجعي تفيد بأنّ غرفة اجتماعاتٍ كبيرة بُنيت في سجن إمرالي بعد بضعة أشهرٍ من أحداث كوباني، ما من شأنه الإشارة إلى ارتقاءٍ بمستوى العملية وتعزيزٍ كبيرٍ بالثقة بها بين الجمهور الكردي.

١ انظر: 'Ezgi Başaran, 'Devlet beni şahin diye pazarlıyor، مقابلة مع أمينة أينا، *Radikal*، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١١.
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgibasaran/devlet-beni-sahin-diye-pazarliyor-1057907/

إذا كان "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الشعوب الديموقراطي" لم يفيا بوعودهما، كما تحبّ وسائل الإعلام الموالية للحكومة الإصرار على ذلك، وإذا كانت أحداث كوباني ارتجالاً لانتفاضة، كما تصوّرها وسائل الإعلام الموالية للحكومة، لماذا إذاً دفعت الحكومة نحو التحرّك باتّجاه السلام وتابعت اجتماع دولما بهجة؟

يُقدّم ما حدث أثناء دولما بهجة وما بعده أدلّةً لا تُقدّر بثمنٍ عن سبب تهاوي عملية السلام الكردية. لقد كان الرئيس أردوغان هو من قرّر أنّ العملية لا تمضي في الاتّجاه الذي أراده. ولكن لماذا؟ لمَ عساه يعرقل العملية في حين كان الزعيم غير المنازع يدعو "حزب العمّال الكردستاني" إلى نزع السلاح؟ لمَ عساه اختار إضاعة فرصة انتظرها البلد أربعين عاماً؟

هنالك نظريات عدّة. كانت الانتخابات العامّة ستجري في تركيا في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥، ولم يُخفِ الرئيس أردوغان على الإطلاق طموحه بتغيير النظام من نظام برلماني إلى نظام رئاسيٍّ تنفيذي؛ أراد إقامة نظام رئاسي. تطلّب تحويل النظام السياسي تغييراً دستوريّاً، لكنّ أحزاب المعارضة لم تكنْ على استعدادٍ لقبول ذلك. لقد أعلن أردوغان ذات مرّةٍ بأنّه في اليوم الذي أصبح فيه أوّل رئيسٍ انتُخب باقتراعٍ شعبيٍّ مباشر، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، انهار النظام البرلماني التركي وحلّ محلّه نظامٌ رئاسيٌّ بحكم الأمر الواقع. وباستخدام هذه الحجّة، دعم الحملة الانتخابية لـ"حزب العدالة والتنمية"، رغم أنّ الدستور يلزمه الحياد بوصفه رئيساً. وقد حثّ الناس عبر التجمّعات وإطلالاته التلفزيونية على التصويت بطريقةٍ يحصل بها حزبٌ واحد، أي "حزب العدالة والتنمية"، على أربعمئة مقعدٍ برلماني. "حاولنا وضع دستورٍ جديدٍ لكنّ الأحزاب المعارضة فعلت كلّ ما بوسعها لمنعه"، كما قال. "ثمّة حقيقةٌ الآن: ينبغي منحنا أربعمئة (مشرّع)، امنحونا أربعمئة نائب ودعونا نحظَ بدستورٍ جديدٍ بسهولة. أنا على مسافةٍ واحدةٍ من جميع الأحزاب، ولكن امنحوا أربعمئة نائبٍ لمن تشاءون"[1]. كان جدولُ أعمالهِ يتضمّن أنّ النواب الأربعمئة الذين سيسلّمونه النظام

١ انظر: 'Erdoğan vows to transform entire political system, again demands "400 MPs"', *Hürriyet Daily News*, 30 April 2015. متاح على الرابط: http://www.hurriyetdailynews.com/Erdoğan-vows-to-transform-entire-political-

رئاسي ينبغي أن يكونوا من "حزب العدالة والتنمية"،

يشكّل قرار "حزب الشعوب الديموقراطي" بالمشاركة بالانتخابات العامة تجربة مُكسِّرة في حسابات أردوغان. فقبل عام ٢٠١٥، خاضت الأحزاب الكردية الانتخابات، ومن ضمنها "حزب الشعوب الديموقراطي"، بمرشّحين مستقلّين لتخطّي عتبة العشرة بالمئة. وكان السبب في ذلك أنّ الدستور التركي يفرض عتبة العشرة بالمئة من الأصوات على أيّ حزبٍ سياسيٍّ ليكون ممثّلاً في البرلمان. لكنّ المرشّحين المستقلّين لا يخضعون لهذه العتبة. قرّر "حزب الشعوب الديموقراطي" المجازفة. لو ظلّت أصواته أقلّ من ١٠ بالمئة، فلن يكون للحركة الكردية حضورٌ في البرلمان. ولكن إن تخطّى العتبة، فستكون المكاسب كبيرة. سيكون بوسع الحزب مضاعفة عدد نوّابه تقريباً. بموجب القوانين الانتخابية، سيذهب كثيرٌ من الأصوات هباءً عندما يخوض المرشّحون الانتخابات كمستقلّين، بينما سيتغيّر الوضع إذا خاضوها كحزب.

جرى التخطيط لاجتماع دولما بهجة كي يكون مناسبةً لمرحلة جديدة في عملية السلام. ورغم ذلك، أكّد موقف أردوغان فشل المحاولة. لكن بالاسترجاع للأحداث من الممكن أن نرى على وجه التحديد متى غيّر أردوغان رأيه وخسر المبادرة.

لأوّل مرّة، تعهّد حزبٌ كرديٌّ بتخطّي العتبة. تبعت قرار "حزب الشعوب الديموقراطي" المجازف، ولكن الشجاع، حملةٌ انتخابيةٌ نشطة، وكان هناك شخصٌ واحدٌ أثار حنق أردوغان أكثر من أي شخصٍ آخر.

صلاح الدين دميرطاش كمغيّرٍ لقواعد اللعبة

تحشد أحداثٌ محدّدةٌ على الدوام الأكراد للدخول الميدان السياسي. كان هذا الحدث بالنسبة إلى صلاح الدين دميرطاش، الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" والمرشّح الرئاسي السابق، جنازة فيدات أيدين (Vedat Aydın)، السياسي الكردي والناشط في مجال حقوق الإنسان. عُثر عليه ميتاً، ورأسه مهشّمة، على طريقٍ قرب ملاطية في ٧ تموز/ يوليو ١٩٩١. كانت جريمة قتل أيدين هي الأولى في موجة

ayrimi-ayni-demande-ttt-mps-...aspx?pageID=238&nid=81780

اغتيالاتٍ في التسعينيات يُعتقد أنّ مقترفيها جزءٌ من وحدةٍ للاستخبارات ومكافحة الإرهاب خارج إطار القانون تنتمي إلى الدرك، ومعروفة باسم "جهاز استخبارات الدرك" (JİTEM). اجتمع عشرات آلاف الأشخاص لحضور جنازته في ديار بكر. خلّفت المواجهات بين الشرطة والمحتجّين في الجنازة ثلاثة قتلى ومئات الجرحى. بالنسبة إلى دميرطاش الذي كان في الثامنة عشر من عمره آنذاك، غيّرت مشاهدته لهذه الأحداث درب حياته.

كان دميرطاش الولد الأوسط بين سبعة إخوة. ووالداه من أسرة فلّاحين من الازيغ (Elazığ)، انتقلا إلى ديار بكر وهما في عشرينيات العمر وعاشا حياةً متواضعة. كان والده سمكريّاً بارعاً تمكّن من كسب ما يكفي من المال لتعليم أبنائه جميعهم حتّى المرحلة الجامعية. لم تكن السياسة قضيّةً مهمّةً في حياة الأسرة. ولم يكن في الأسرة سوى قريبٍ كان ناشطاً سياسيّاً أمضى مدةً في السجن أثناء انقلاب عام ١٩٨٠. ورغم ذلك، كان دميرطاش عضواً في "الحزب الشيوعي التركي" (TKP)، ما يعني أنّه لم يكن جزءاً من الحركة الكردية بل من اليسار التركي. قابل دميرطاش الحركة الكردية حينما ذهب إلى إزمير كطالبٍ جامعي.

كان كثيرون من أصدقاء دميرطاش من القرى الكردية يتحدّثون لغتهم الأمّ بطلاقة، في حين لم يكن بوسعه فهم كلمةٍ واحدةٍ أو التحدّث بها. "كان أمراً مخجلاً بالنسبة إليّ"، كما اعترف:

> لم يقم والدانا بتنشئتنا كأتراكٍ ولكن باللغة التركية. لم يتحدّثوا إلينا بالكردية إطلاقاً، خشية تعرّضنا للأذى. لم يكونا شخصين متعلّمين لكنّهما رأيا أنّنا إذا تصرّفنا مثل الأتراك ولم نفاخر بكرديتنا، فلن نواجه أيّ مشكلةٍ مع الحكومة[1].

لم يسلّم بأنّه هو نفسه كرديٌّ إلّا بعد لقائه بأصدقائه الأكراد الآخرين في الجامعة. لم ينكر ذلك يوماً، لكنّه لم يجاهر به أيضاً.

١ إزغي باشاران، مقابلة مع صلاح الدين دميرطاش، بروكسل، حزيران/ يونيو ٢٠١٦، غير منشورة.

اعتُقل نور الدين (Nurettin) شقيق دميرطاش الأكبر في نهاية سنته الجامعية الأولى وأمضى أربعة عشر عاماً في السجن. حمل الانزعاج والسخط من هذا التطوّر صلاح الدين دميرطاش على اتّخاذ قرارٍ "بالذهاب إلى الجبال" والانضمام إلى "حزب العمّال الكردستاني" حين كان في مطلع عشرينياته. في ذلك الوقت، كان عليك إيجاد رسول، كتابة رغبتك وخلفيّتك على قصاصة ورقٍ ثمّ، إذا وافقت القيادة، سيأتي الرسول ويأخذك إلى معسكر "حزب العمّال الكردستاني". مرّ دميرطاش بهذا المسار، لكنّ الرسول الذي يُفترض أن يأخذه إلى الجبال اعتُقل وهو في طريقه لأخذه. جرى تعيين رسولٍ وموعدٍ آخرين، لكنّهما لم يتمكّنا من الالتقاء مجدّداً. يتذكّر:

> ثمّ كان لديّ وقتٌ للتفكير وإدراك أنّ هذا الدرب لم يكن دربي. لم أكن خائفاً من الذهاب إلى الجبال. لم أكن خائفاً من الموت. كنت خائفاً من القتل. تخيّلت نفسي حاملاً مسدّساً ورأيت أنّ ذلك لا يمتّ بصلةٍ إلى طبيعتي[1].

خضع لامتحان القبول بالجامعة مرّةً أخرى وتمكّن من الالتحاق بكليّة الحقوق في جامعة أنقرة، وهي إحدى أعرق الكليّات في تركيا. لحق به أشقاؤه وأقاربه، تركوا دراستهم في كليّات الطب والهندسة وقرّروا دراسة الحقوق. "كانت دراسة الحقوق ضروريةً بالنسبة إلى الأكراد في ذلك الوقت. فعندما اعتُقل أخي، لم نتمكّن من إيجاد محامٍ واحد للدفاع عنه. كان الأمر مخزياً"، كما أوضح.

بعد تأهّله كمحام، شرع بالعمل متطوّعاً في فرع ديار بكر لمؤسّسة حقوق الإنسان، كما أنّه عمل بصفته رئيساً له إلى أن أصبح عضواً في البرلمان عن الحزب الكردي في ٢٠٠٧.

عندما كان يؤدّي خدمته العسكرية الإلزامية، تعرّض للتوبيخ والتهديد من جنرالٍ في الجيش. "نحن نعلم من أنت"، قال الجنرال، "أنت ترى الآن قوّة الجيش التركي. من الآن فصاعداً، تصرّف وفقاً لذلك في ديار بكر، وإلّا...". وقف دميرطاش بوضعية الاستعداد وهو يصغي، ثمّ اتّخذ وضعية الاستراحة. "في غضون أسبوع"، قال بجرأة،

[1] المصدر السابق.

"ستنتهي خدمتي وسأكون مدنياً، محامياً من جديد. لكنّك ستبقى جندياً. تذكّر اسمي. سنلتقي مجدّداً"[1]. بقوله هذا، كان يفكّر في إمكانية مقابلة ذلك الجنرال في ساحة القضاء. لم يكن بوسعه وقتذاك أن يعلم لا هو ولا الجنرال أنّه سيصبح أكثر الساسة الأكراد شعبيةً في تركيا في غضون عقدٍ من الزمن.

أشادت الحركة الكردية بحُسن عمل دميرطاش في مؤسّسة حقوق الإنسان واسترعى انتباه شخصيّاتٍ بارزةٍ ضغطت عليه بشدّةٍ للترشّح للبرلمان. "لم ترقني السياسة يوماً"، كما باح لي دميرطاش. "تورّطت فيها لأنّ الناس اعتقدوا أنّ عليّ فعل ذلك. لا أزال أعتقد أنّ بوسعي أن أكون مفيداً للناس بالقدر عينه كمحامٍ في مجال حقوق الإنسان"[2].

بدأت شعبيته بالتصاعد مع ترشّحه للرئاسة عام ٢٠١٤. برع في وسائط التواصل الاجتماعي واستخدام لغة الشباب بمهارةٍ لم يبزّه فيها أيّ سياسيٍّ آخر. تألّق في المناظرات رغم أنّه نادراً ما كان يُدعى إليها بطبيعة الحال. كان السبب الحقيقي لبروزه هو معرفته بكيفية التعاطف، كما أشار إلى ذلك:

> في سنوات دراستي الجامعية، كنت في إزمير وأنقرة. وكان لديّ متسعٌ من الوقت للتفاعل مع الأتراك العلمانيين في غرب تركيا وإدراك أنّهم متعلّقون بالدولة بإخلاصٍ يشوبه الحنوّ، لكنّنا كأكرادٍ كنّا نواصل القول إنّ الدولة وحشيّة، الدولة تقتل عائلاتنا وأصدقاءنا، الدولة عديمة الشفقة. وعندما تعبّر عنها بهذه الطريقة، يرغب الناس عن الاستماع إليك. هكذا قرّرت ألّا أثقل على الشعب التركي بوصمه باستمرارٍ بفظائع الحكومة. قلت: "لنعمل معاً على تغيير هذه الحكومة، فيتسنّى لنا جميعاً أن نكون سعداء"[3].

لهذا السبب احتضنه الأكراد وعددٌ معتبرٌ من الأتراك العلمانيين. إضافة إلى ذلك، كان خطيباً مفوّهاً، قادراً على تحدّي طيّب أردوغان.

١ المصدر السابق.
٢ المصدر السابق.
٣ المصدر السابق.

بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٥، اجتمع "حزب الشعوب الديموقراطي" في البرلمان من أجل اجتماع فريقه الأسبوعي. صعد صلاح الدين دميرطاش إلى المنصة وألقى كلمته الموجزة: "السيّد رجب أردوغان"، استهلّ كلامه قائلاً: "ما دمنا هنا، ما دام "حزب الشعوب الديموقراطي" موجوداً، لن نجعلك رئيساً". ثمّ كرّر: "لن نجعلك رئيساً"، وكرّر للمرّة الثالثة: "لن نجعلك رئيساً". أنهى التصفيق الحار الذي تلقّاه اجتماعَ "حزب الشعوب الديموقراطي" وتسبّب في فشل عملية السلام.

اجتاحت كلمة دميرطاش الوجيزة للغاية وسائط التواصل الاجتماعي وأضحت شعاراً انتخابياً مفضّلاً لكثيرٍ من الأشخاص، ومن ضمنهم الجمهور الانتخابي لـ"حزب الشعب الجمهوري" الكمالي. بعد ثلاثة أيّامٍ فحسب، أدلى أردوغان المحنق علانيةً بتعليقه الرافض الأوّل بشأن اجتماع دولما بهجة. لم يدرِ كثيرون من أعضاء البرلمان عن "حزب العدالة والتنمية" إن كان عليهم الوقوف إلى جانب الرئيس أردوغان أم تأييد حزبهم الذي كان مستعدّاً قبل شهرٍ فقط للمُضيّ قُدُماً في الاجتماع. لقد أدخلت انعطافة أردوغان غير المتوقّعة حتّى أشدّ أبواق الحكومة حماسةً في حالة من التناقض.

اعتقد "حزب الشعوب الديموقراطي" أنّ هنالك استطلاعاتٍ للرأي خلف الانعطافة. أثناء المدة الزمنية الفاصلة بين موقف أردوغان الأوّلي وتصريحه "لا أوافق"، تلقّى نتائج استطلاعات عدّة أظهرت تزايداً في أصوات "حزب الشعوب الديموقراطي"، في حين كان التأييد لـ"حزب العدالة والتنمية" ثابتاً. "علمنا ذلك من داخل "حزب العدالة والتنمية"، كما زعم صلاح الدين دميرطاش:

> سأل الرئيس مساعديه، "لماذا نشارك في هذا الأمر إن لم يعد علينا بالفائدة؟". وبدأ سماع الدمدمات داخل "حزب العدالة والتنمية". لم يتردّد صداها علانيةً، لكنّ وفودنا كانت على اتّصالٍ مع بعضها بعضاً[1].

كانت النتيجة المتّفق عليها في اجتماع دولما بهجة أنّ لجنة المراقبة ستُشكّل أوّلاً

[1] انظر: 'Ezgi Başaran, 'HDP co-chair Demirtaş reveals details of peace process، مقابلة مع صلاح الدين دميرطاش، *Hurriyet daily news*، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥. متاحة على الرابط: http://www.hurriyetdailynews.com/hdp-co-chair-demirtas-reveals-details-of-peaceprocess-aspx?PageID=238&NID=86041&NewsCatID=338

ثم يعقد "حزب العمّال الكردستاني" مؤتمراً بشأن إلقاء السلاح. لكنّ كثيرين في "حزب العدالة والتنمية" اعتقدوا أنّ التسلسل ينبغي أن يكون معاكساً، اي مؤتمراً فوريّاً لـ"حزب العمّال الكردستاني" وإعلاناً لنزع السلاح. ومن هنا جاء الشعور بخيبة الأمل.

رغم ذلك، لم يكن أيٌّ من هذا ليشكّل مفاجأةً للرئيس أردوغان، طالما أنّه كان يُبلّغ بكلّ خطوةٍ من خطوات الطريق. فقد كانت محاضر اجتماعات إمرالي تسلّم إليه في غضون ساعات. ووفقاً لدميرطاش، كان الرئيس مشغولاً بدولما بهجة إلى حدّ أنّه كان يقرّر مكان جلوس كلّ شخصٍ أمام الكاميرات في ذلك اليوم[1]. لذلك، لم يبح أردوغان بالحقيقة حين قال إنّه لم يُبلّغ بالاجتماع، ما يوحي أنّه لو علم مسبقاً به، ما سمح بحدوثه.

***

بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، حصل "حزب الشعوب الديموقراطي" على ١٣ بالمئة من الأصوات وأصبح أوّل حزبٍ كرديٍّ يدخل إلى البرلمان في تركيا. وبهذا الانتصار، سيصبح "حزب الشعوب الديموقراطي" ثاني أكبر حزبٍ معارض، مُزيحاً "حزب الحركة القومية" التركي المتطرّف قوميّاً إلى المرتبة الثالثة. ظلّ التأييد الذي حصل عليه "حزب الشعب الجمهوري" الكمالي العلماني ثابتاً، في حين حصل "حزب العدالة والتنمية" على ٤١ بالمئة من الأصوات، متراجعاً عن نسبة ٥٠ بالمئة التي حصل عليها في الانتخابات العامّة لعام ٢٠١١. هكذا انتهى حكم الحزب الواحد الذي استمرّ اثني عشر عاماً في ظلّ "حزب العدالة والتنمية". كما أنّ نتائج انتخابات ٧ حزيران/ يونيو أشارت إلى نهاية حلم أردوغان برئاسة تنفيذية.

قال "حزب الحركة القومية" المتطرّف قوميّاً إنّه لن يكون طرفاً في أيّ محادثاتٍ إن كان "حزب الشعوب الديموقراطي" الكردي حاضراً، ما بدّد أيّ أملٍ في تحالفٍ ما. وفي حين شرع "حزب العدالة والتنمية" و"حزب الشعب الجمهوري" بالتفاوض،

١ المصدر السابق.

هدّد الرئيس أردوغان بإجراء انتخاباتٍ مبكّرة. بعد أسابيع عدّة من الاجتماعات، أعلن الحزبان أنّهما أخفقا، رغم توصّلهما إلى إجماعٍ بشأن عددٍ من القضايا، في حلّ خلافاتهما المتعلّقة بنقاطٍ أساسية من ضمنها السياسة الخارجية والتعليم ودور الرئيس[١].

تهاوى كلّ شيءٍ في آنٍ معاً. انتخاباتٌ مبكّرةٌ على الأبواب، وعملية السلام قد انهارت، ما أنهى عامين ونصف العام من وقف إطلاق النار. قالت تركيا في أعقاب قتل ضابطي شرطة إنّها ستشرع بشنّ غاراتٍ جويةٍ على أهدافٍ لـ"حزب العمّال الكردستاني" وتنظيم "الدولة الإسلامية" في شمال العراق وسوريا. اعتُبرت الحملة غطاءً للحدّ من الوجود الكردي في سوريا، بما أنّ الغارات الجوية استهدفت مناطق الأكراد أكثر من استهدافها لمناطق تنظيم "الدولة الإسلامية". لم تكتفِ الحكومة التركية باستخدام القسم الأكبر من جهازها الأمني للضغط على "حزب العمّال الكردستاني"، بل سعت أيضاً لاستخدام الحملة الدولية على تنظيم "الدولة الإسلامية" لتصعيد نزاعها مع "حزب العمّال الكردستاني"[٢].

ردّ "حزب العمّال الكردستاني" على العدوان التركي أوّلاً بتكتيكاته المعتادة كمهاجمة القوّات الأمنية، لكنّه انتقل بعد ذلك إلى شنّ حرب مدن، ناقلاً الاشتباكات إلى المدن. حفرت "حركة الشباب الثوري الوطني"، جناح الشباب لـ"حزب العمّال الكردستاني"، خنادق وبنت متاريس وسط شوارع جِزرة ونصيبين وسور، وهي مناطق في جنوب شرق تركيا. فُرض حظر التجوّل، واستمرّ في بعض الحالات مئة يوم. مع هجمات "حزب العمّال الكردستاني" وتنظيم "الدولة الإسلامية" في البلدات والمدن، كانت البلاد تنزلق نحو الفوضى يوماً بعد يوم[٣]. هكذا، أذكى تزعزع الاستقرار نيران

١ انظر: 'Turkey faces snap elections as coalition talks fail', "Al Jazeera", 13 August 2015. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.com/news/201508//turkey-coalitiongovernment-150813123140443.html

٢ انظر: 'Turkey vs. ISIS and PKK: a matter of distinction', Bipartisan Policy, July 2015. متاح على الرابط: http://cdn.bipartisanpolicy.org/wp-content/uploads/201607//BPCTurkey-ISIS-PKK.pdf

٣ حدث أوّل هجوم شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية" في أنقرة بتاريخ ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر، قبل عشرين يوماً من الانتخابات المبكّرة التي أُجريت بتاريخ الأوّل من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

الخطاب القومي لأردوغان وحزبه، هادفاً إلى اجتذاب الجمهور الانتخابي القومي لـ"حزب الشعب الجمهوري".

يخاطب أردوغان دائماً جمهوره الانتخابي ولا يبالي إن بدا خطابه للآخرين مهيناً أو منذراً بالسوء. فحينما سُئل عن الاشتباكات والاضطرابات في المنطقة الكردية وطلبه الحصول على "أربعمئة عضوٍ في البرلمان" قبل الانتخابات، قال: "لو حصل أحد الأحزاب على أصواتٍ لأربعمئة عضوٍ في البرلمان، لكان الوضع (في تركيا) مختلفاً للغاية"[1]. كان ما يعنيه إشارة تحذيرٍ للانتخابات القادمة: إذا لم تصوّتوا للحزب الذي أحدّده، فإنّ الفوضى والبؤس سيستمرّان.

سمعه الناخبون ووصلتهم الرسالة. ففي خريف ٢٠١٥، كان جدول أعماله يتضمّن استرجاع الخسائر الانتخابية لـ"حزب العدالة والتنمية" وجعله الحزب الحاكم الواحد مجدّداً. أمورٌ كثيرةٌ كانت على المحكّ بالنسبة إليه، ربّما حتّى حرّيته. إذ في أعقاب تسريب أشرطة الفساد في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٣، طالب عددٌ من المعارضين بإحالته إلى المحاكمة أمام المحكمة العليا. كانت ثمّة فرصةٌ كبيرةٌ لاتّهامه رسمياً، ولكن شرط أن يخسر سيطرته على السلطة. لهذا السبب فعل كلّ ما بوسعه لتعزيز موقعه.

في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، لم يسترجع "حزب العدالة والتنمية" نسبة الأصوات التي خسرها فحسب، بل شاهد أيضاً انتصاره الأعظم في الانتخابات العامّة، ما مكّنه من استعادة هيمنة حزبه الواحد. فاز "حزب العدالة والتنمية"، وكذلك فاز أردوغان. لكنّ تركيا قد خسرت فرصةً لا تُقدّر بثمن: فرصة إنهاء حربٍ امتدّت أربعين عاماً، وثم فرصة سلام مستدام.

ومن تلك اللحظة، سيتخلّص أردوغان من أغلال المعايير الاجتماعية والدستورية. كما أنّه سيقطع صلاته برفاقه القدامى. بادئ ذي بدء، امتثل أحمد داوود أوغلو رئيس الوزراء لمطالب الرئيس. لكنّ ذلك لم يكن كافياً لأردوغان. تجاوز داوود أوغلو نطاق صلاحياته وطلب من رئيس جهاز الاستخبارات الوطني هاكان فيدان أن يصبح

١ انظر: 'Erdoğan'dan Dağlıca açıklaması', *Hürriyet*, 6 September 2015. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/erdogandan-daglica-aciklamasi-30002984

وزير خارجيته، فاستقال الأخير من منصبه لقبول العرض، ليعود إلى منصبه في جهاز الاستخبارات الوطني بعد اعتراض أردوغان على التعيين. كذلك، لم يكن أردوغان مرتاحاً حيال مغامرات داوود أوغلو في السياسة الخارجية. فقد خالف الاتّفاقات المعقودة مع الاتّحاد الأوروبي بشأن أزمة اللاجئين السوريين وتأمين لقاء منفرد مع الرئيس باراك أوباما. لكنّ الخطوات المتّخذة بالتوافق مع الحركة الكردية أثناء دولما بهجة وبعده هي ما أغضب أردوغان أكثر من الأمور الأخرى.

تُخلّص من معظم الذين شاركوا بطريقةٍ أو بأخرى في العملية من "حزب العدالة والتنمية"، إضافةً إلى رئيس الوزراء داوود أوغلو. أخذ بولنت أرينتش ويالتشين أكدوغان وأفكان آلا أماكنهم في قائمة أعضاء "حزب العدالة والتنمية" غير المرغوب بهم التي امتلأت بالحلفاء القدامى والأصدقاء المخلصين أمثال الرئيس السابق عبد الله غول، والرئيس السابق للبرلمان جميل جيجك (Cemil Çiçek)، وكذلك بشير أتالاي (Beşir Atalay) وسعد الله أرغين (Sadullah Ergin) اللذين صاغا في الماضي وجهة نظر "حزب العدالة والتنمية" حول القضيّة الكردية، ومن ضمنها عملية السلام. وحالما أُبعد هؤلاء عن الدرب، انحازت إلى أردوغان عصبةٌ من نوعٍ مختلفٍ لم يأتِ أعضاؤها من خلفية إسلامية، بل أثبتوا ولاءهم الشديد للسلطة. كانَ معظمهم قوميين أفظاظاً، من أصحاب نظريات المؤامرة والمتملّقين الذين يقولون أيّ شيءٍ يوّد سماعه الريّس - وهو لقبٌ ذكوريٌّ يطلق على أردوغان، ويعني "رئيس" ولكن بدلالاتٍ أبوية.

لم تكن التشكيلة الجديدة مؤشّراً على قطع الصلات باحتمال عملية سلامٍ كرديةٍ جديدة فحسب، بل كذلك بـ"حزب العدالة والتنمية" كما عرفناه.

بطبيعة الحال، لم يكن أيّ شخصٍ قد أدرك حينئذ أنّ حدثاً شنيعاً ومروّعاً سيتكشّف، وستكون نتيجته لحظة حقيقةٍ أخرى لتركيا في ظلّ أردوغان.

الفصل السابع

ما الذي يريده الأكراد؟

مجنّدو "حزب العمّال الكردستاني" الشبّان وحرب المدن

في ربيع ٢٠١٦، توالت أنباءٌ مروّعةٌ في إثر بعضها بعضاً. في جِزرة، وهي بلدةٌ في جنوب شرق تركيا، حوصر عشرات الأكراد في طابقٍ أرضيٍّ بسبب الاشتباكات بين جنودٍ أتراك ومقاتلي "حزب العمّال الكردستاني". وعندما أُحرق المبنى، أُطلق النار عليهم وقتلوا. وبعد يومين، قُتل سبعة ضبّاط أتراك وأُصيب سبعة عشر آخرون بهجومٍ بسيارةٍ مفخّخة نفذه "حزب العمّال الكردستاني" في ديار بكر.

كانت حرباً دموية. وهي حربٌ تجدّدت في أعقاب انهيار مفاوضات سلامٍ مفعمةٍ بالأمل في تموز/ يوليو ٢٠١٥. حربٌ دمويةٌ بعد مئة يومٍ من حظر التجول فرضتها الحكومة. حربٌ أكرهت مليون ونصف مليون كردي على الانتقال إلى مكانٍ آخر وسبّبت إزهاق أرواح الآلاف من كلا الجانبين. حربٌ دمويةٌ اندلعت في ذات الوقت الذي اعتقد فيه شعب تركيا أنّ السلام ممكنٌ وعلى مرمى حجر.

***

أكانت حرب أردوغان وحده؟ كان بوسعه منعها، بلى. لقد اختار خوض الحرب ليتمكّن من البقاء رئيساً لسنوات قليلة أخرى، بلى. لكنّ "حزب العمّال الكردستاني" كان مسؤولاً أيضاً عن استئناف المواجهات.

وفقاً للرواية الشائعة في الأوساط الحكومية، فإنّ عملية السلام قد انهارت لأنّ "أمراء الحرب في جبل قنديل استغلّوا العملية واستخدموها لإعادة تنظيم قدراتهم العسكرية وتعزيزها".

واقع الحال أنّ العملية السلمية انهارت لثلاثة أسباب رئيسية. أوّلاً، خوف الحكومة التركية من روج آفا، وهي منطقة كردية تتمتّع بالحكم الذاتي أُدخلت قسراً في الأراضي التركية. ثانياً، مطمح أردوغان بتسلّم رئاسة تنفيذية. ثالثاً، سذاجة "حزب العمّال الكردستاني" في الوقوع بلعبة أردوغان وتوقّعه تحويل المنطقة الكردية في تركيا إلى روج آفا.

لقد أخطأ "حزب العمّال الكردستاني" في حساباته. حسِب أنّ انتصار "حزب الشعوب الديموقراطي" في انتخابات ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥ يمكن أن يفسّر بأنّه تأييدٌ لـ"حزب العمّال الكردستاني". خلافاً لذلك، كان نجاح "حزب الشعوب الديموقراطي" غير المتوقّع في صناديق الاقتراع يعني تأييداً لعملية السلام، ولوقف إطلاق النار، ولخطاب الحزب المتعلّق بالديموقراطية والمساواة، وليس تأييداً لـ"حزب العمّال الكردستاني". وفقاً لمصدرٍ من "حزب العمّال الكردستاني" ذُكر في موقع "Al-Monitor"، وصلت إلى المنظّمة تقارير تصرّ على أنّ الشعب مستعدٌّ لانتفاضة شعبية، وصدّق "حزب العمّال الكردستاني" ذلك. وقال المصدر نفسه إنّ أسماءً بارزةً في السياسة الكردية قد حاولت ثني "حزب العمّال الكردستاني" عن فعل ذلك، ولكن من دون جدوى[1].

توقّع "حزب العمّال الكردستاني" أنّ الشرعية والمساندة اللتين اكتسبهما في سوريا من محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" ستستمرّان من أجل حرب مدنٍ شرع بها في

---

١ انظر: Mahmut Bozarslan, 'Why PKK shifted to urban warfare', *Al-Monitor*, 29 March 2016. متاح على الرابط:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201603//turkeywhy-pkk-carry-clashes-cities.html

تركيا. خال أنّ الحكومة التركية لن تستخدم - ولا يمكنها - كامل قوّتها للانتقام، خشية وقوع ضحايا بين المدنيين. كان قادة "حزب العمّال الكردستاني" مخطئين. بدأ جناح الشباب من "حزب العمّال الكردستاني"، "حركة الشباب الثوري الوطني"، حرب خنادق في أماكن حصل فيها "حزب الشعوب الديموقراطي" على الأعداد الأكبر من الأصوات في انتخابات حزيران/ يونيو. في منطقة سور التابعة لديار بكر، حصل "حزب الشعوب الديموقراطي" على ٧٩ بالمئة من الأصوات، وعلى ٩١ بالمئة في شرناق، وعلى ٨٩ بالمئة في سيلوبي (Silopi)، وعلى ٩٠ بالمئة في نصيبين. تلك هي الأماكن التي بلغ فيها العنف ذروته.

لاحظ دميرطاش الذي كان حزبه الضحية الأساسية للمواجهات:

> من وجهة نظري، "حزب العمّال الكردستاني" مكوّنٌ من أشخاص شرفاء تصدّوا للدولة احتجاجاً على اضطهاد الأكراد. لم أوافق يوماً على وسائلهم في المقاومة، لكنّني حاولت دائماً أن أتفهّم سبب اختيارهم للوسائل العنيفة. لا أفهم سبب مواصلتهم العنف عندما أشرعنا نافذةً مفتوحةً على مصراعيها لدخول السياسة إلى الميدان بعد انتخابات ٧ حزيران/ يونيو. أعلم أنّه يصعب عليهم نزع السلاح عند وجود تهديداتٍ في الشرق الأوسط كتنظيم "الدولة الإسلامية"، ولكن لم يكن يتعيّن عليهم استخدام العنف في مواجهة تركيا[١].

حينما أدرك "حزب العمّال الكردستاني" أنّه لا يحصل على أيّ دعم اجتماعيٍّ من جمهوره الانتخابي وأنّ القوى الغربية تفضّل تركيا مستقرّة على تعزيز قوّتها بالوكالة في سوريا، "حزب العمّال الكردستاني"/ "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، حاول عقلنة قراره بخوض الحرب.

ادّعى القادة في جبل قنديل أنّ الدولة التركية كانت مصمّمةً على إغراق عملية السلام بسبب التطوّرات في روج آفا وأنّ مجلس الأمن القومي في تركيا وافق

١ انظر: إزغي باشاران، مقابلة مع صلاح الدين دميرطاش، لندن، تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، غير منشورة.

على ذلك في شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٤. ما ألمح إليه "حزب العمّال الكردستاني" أنّ أيّ تصرف لـ"حزب العمّال الكردستاني" ما كان له أن يغيّر مسار الأحداث، طالما أنّ الحكومة ستتابع عدوانها على "حزب العمّال الكردستاني" بمعزلٍ عن أيّ شيء.

استمرّت حرب المدن التي تجلّت على شكل مواجهات بين قوّات الأمن التركية و"حركة الشباب الثوري الوطني" قرابة العام، وانتهت في أيار/ مايو ٢٠١٦. كانت الأضرار كبيرة. فقد أظهرت تقارير جمعية حقوق الإنسان، ومؤسّسة حقوق الإنسان، ورابطة المحامين في ديار بكر، أنّ مدنيين غير مسلّحين، بمن فيهم نساءٌ وأطفال، تعرّضوا لإطلاق النار على نحوٍ متعمّدٍ من القنّاصين والمدرّعات. كما أنّ التقارير "(استشهدت) بشهود العيان والأقارب في جِزرة الذين أشاروا إلى أنّ أكثر من مئة شخصٍ ماتوا حرقاً بعدما احتموا بثلاثة أقبية حاصرتها قوّات الأمن"[١]. كانت المباني السكّنية التي تقع فيها تلك الأقبية الثلاثة في شارع بوستانجي (Bostancı) وشارع نارين (Narin) وشارع أكدنيز (Akdeniz)، وهي أماكن كانت نابضةً بالحياة والنشاط. وعندما انتهى القتال، لم يعد سكّان البلدة قادرين على تمييز أيٍّ من تلك الكتل السكنية التي احترقت بالكامل تقريباً، ولا بقية بلدة جِزرة.

لقد دُمّرت كلّيّاً المساكن والمباني المجتمعية وأجزاء من البنية التحتية. أُغلقت المدن التي حدثت فيها المواجهات ولم تبقَ اتّصالاتٌ مناسبة. لم يُسمح لأيّ صحافيٍّ بالوجود في قلب الحدث. وخلال التعتيم على المنطقة عقب ذلك الذي استمرّ أسابيع عدة، باتت أشكال سوء المعاملة والإجراءات "الأمنية" الاعتباطية كافّة أمراً شائعاً.

وفقاً لوزارة الشؤون الداخلية، تأثّر نصف سكّان أربع مناطق - نصيبين وجِزرة وسور وسيلوبي - بالقتال إلى حدٍّ ما، من بينهم مئة ألف شخص فرّوا من منازلهم[٢].

١ انظر: '"Alarming" reports of major violations in south-east Turkey - UN rights chief', UN News Centre, 10 May 2016، متاح على الرابط:

http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=53895#.V_UJ3TKZM_U

٢ انظر: Didem Özel Tümer, '"Hendeğin bilançosu: Nüfusun % 22'si göç etti"', "Al Jazeera", 11 January 2016، متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.com.tr/al-jazeera-ozel/hendeginbilancosu-nufusun-22si-goc-etti

وفي حين بلغت تقديرات ممثّلين آخرين لحكومة "حزب العدالة والتنمية" رقماً أكبر بكثير لعدد النازحين هو ثلاثمئة وخمسةٌ وخمسون ألفاً[1]، حدّدت مجموعات حقوق الإنسان عددهم بمليون وثلاثمئة ألف نازح. وكانت حصيلة القتلى مئتين وخمسة وثمانين قتيلاً، ثمانية وثلاثون منهم من الأطفال[2].

أطلق قنّاصٌ النار على إبراهيم البالغ من العمر خمسة عشر عاماً في حديقته عندما كان يودّع صهره في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٥. "استدعيتُ الإسعاف قرابة عشرين مرّة. لم يأتِ أحدٌ حتّى الصباح"، كما قال أبوه، وأضاف:

> بعد إعلان وفاته في المستشفى طلبوا منّا القدوم لاستلام جثّته، لكنّنا لم نستطع بسبب إطلاقٍ كثيفٍ للنار قرب منزلنا في سور. لم نتمكّن من مغادرة المنزل لثمانيةٍ وعشرين يوماً، فوارت الحكومة ابننا الثرى[3].

أُطلقت النار على هديّة شَن (Hediye Şen)، وهي والدةٌ في الثانية والثلاثين من عمرها، ثماني مرّاتٍ عندما كانت تتّجه إلى المرحاض الخارجي. "كنّا على وشك تناول عشائنا عندما سمعت صوت طلقات نارية. كان قنّاصاً"، كما أوضح زوجها. "من المستحيل ألّا تكون قوّات الأمن تعرف أنّنا مدنيّون. قتلوا زوجتي. لا يزال اليبرق (*sarma*) الذي طهته في البراد"[4].

كيف تتغلّب أمّةٌ على صدمةٍ كتلك؟ لن تتغلّب عليها. كيف استطاع أولاد هديّة وأشقّاء إبراهيم وكثيرون غيرهم أن يواصلوا حياتهم من دون أن يشعروا بالغضب والسخط؟ لم يستطيعوا ذلك. كيف كان بوسعهم ألّا يلعنوا سوء طالعهم لأنّهم ولدوا في المكان الخطأ من البلد؟ ألن يحملوا (على نحوٍ محتوم) ضغينةً على الحكومة؟ أم

١ انظر: Edip Tekin, '"355 bin kişi terörden göç etti"', *Hürriyet*, 27 February 2016. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/355-bin-kisi-terorden-goc-etti-40061270

٢ انظر: 'Cizre gözlem raporu', Turkey Human Rights Foundation, 31 March 2016. متاح على الرابط:
http://tihv.org.tr/wp-content/uploads/201604//Cizre-Gözlem-Raporu_31-Mart2016.pdf

٣ المصدر السابق.

٤ طبق من أوراق الكرمة المحشية باللحم والأرز يدعى سارما باللغة التركية. وهو طعامٌ تقليديٌّ تركيٌّ يحظى بشعبيةٍ كبيرة.

أنهم سيستاؤون من تصرّفات "حزب العمّال الكردستاني"؟ لا أحد يعلم.

***

إنها حلقةٌ مفرغة. فتاريخ جمهورية تركيا حافلٌ بهذه القصص المؤلمة التي تُبنى واحدةً فوق أخرى. كان شبّان "حركة الشباب الثوري الوطني" الأكراد الذين كانوا يرمون بالبنادق ويحفرون الخنادق ويبنون المتاريس أبناء وبنات وأشقاء وشقيقات من قُتلوا في المنطقة الجنوبية الشرقية أثناء القتال في تسعينيات القرن العشرين. لقد شهدوا أسوأ ضروب الوحشية وأشنعها. رأى أبناء المنطقة في تلك السنوات أصدقاءهم يتحوّلون إلى أشلاء وهم يدوسون على لغم[1]. كان عليهم أن يعيشوا مع جثث أقاربهم الموتى لأيّامٍ بسبب إطلاق النار المستمر. كان أولئك الشبّان هم الأطفال الذين لم يتمكّنوا من نسيان تلك الرائحة. رائحة الموت، رائحة القسوة، رائحة المكوث في الحصار.

"ليس بوسع أيّ ولدٍ عاش في المنطقة في تسعينيات القرن العشرين أن يقول إنّه عاش بهناء. تستيقظ ذات صباح فتجد أنّ الشرطة دهمت منزلك، ضربت أباك، تحرّشت بأمك"، كما يقول أيهان (Ayhan) من هاكاري، مضيفاً:

> كان حظر التجوّل يُفرض كجزءٍ من حالة الطوارئ التي استمرّت لأعوام. تأخّر أخي الصغير عن العودة إلى المنزل بضع دقائق لأنّ الشرطة ضربته بشدّة. كان في الثانية عشرة من عمره. وفي الصباح التالي، غادر المنزل ولم يعد أبداً. انضمّ إلى قوّات حرب العصابات[2].

يتذكّر وهبي (Vehbi) من ديار بكر عودته من المدرسة إلى البيت في أحد أيّام عام ١٩٩٣ ورؤيته منزله وقد أضرم الجنود فيه النار:

1 Rojin Akın and Funda Danışman, *Bildiğin Gibi Değil: 90'larda Güneydoğu'da Çocuk Olmak* (Istanbul: Metis Yayınları, 2011), p. 50.

٢ انظر: *Küçük Kara Balıklar: Türkiye'nin Güneydoğusu'nda Çocuk Olmak* [فيلم وثائقي], Drama Istanbul, 2014. متاح للمشاهدة على الرابط:

https://vimeo.com/108880966

"نحن فقراء جدّاً: أرجوكم لا تحرقوا منزلنا"، توسّلت إلى الجندي، لكنّه لم يصغِ. بكيت حين التهم اللهب المنزل. لم يكن بيتنا فحسب، طفولتي كانت تُدمّر هناك. لم أبكِ بعدها يوماً في حياتي. على الإطلاق[1].

إليكم قصةً مؤثّرةً أخرى عن سبب فقدان الشباب الأمل وانشقاقهم عن النظام الذي كانوا سعداء في الماضي بأنّهم جزءٌ منه: التقت وسائل الإعلام التركية بأورجان (Uğurcan)، وهو صبيٌّ جميلٌ ممتلئ، عام ٢٠٠٩ حينما كان طالباً في المرحلة الثانوية في الثالثة عشر من عمره. كان وسط حشدٍ ينتظر مرور عبد الله غول، رئيس تركيا في ذلك الوقت، بدرسيم، وهي مدينةٌ في شرق تركيا علويّةٌ وكرديةٌ بصورةٍ أساسية.

عندما اقترب الرئيس، صاح بسطرٍ قد تعلّمه من أبويه: "لا نريد سدوداً في وادي منظور (Munzur)!"[2]. التفت الرئيس غول نحو الصوت وطلب من الصبيّ أن يأتي. بعد تقبيله يدي الصبيّ، استمع إلى ما يقلقه.

بعد خمس سنوات، أراد أورجان الالتحاق بالخدمة الإلزامية في الجيش التركي. كانت عملية السلام بين "حزب العمّال الكردستاني" والحكومة التركية قد بدأت بالفعل. أوقدت العملية شرارة الأمل لجميع الأكراد والديموقراطيين في البلد. قد تنتهي قريباً حربٌ غير تقليدية لكنّها دموية، دامت أربعين عاماً. سيُمنح الأكراد أمثال أورجان حقوقهم الطبيعية، كحقّ التعلّم بلغتهم الأمّ. وقد يتوقّف حظر حرّية التعبير وقمع حقوق الإنسان المعمول بهما بموجب قوانين مكافحة الإرهاب. آمن أورجان بهذا الوعد كما آمن به كثيرون من الشبّان الأكراد.

عندما انهارت عملية السلام في صيف عام ٢٠١٥، اعتقد الصبيّ الممتلئ الذي قبّل الرئيس يديه أنّه لم يبقَ أمام الشبّان الأكراد سوى أمر واحد لينفذوه. صعد إلى الجبال وانضمّ إلى "حزب العمّال الكردستاني". بعد عام من ذلك، في شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، كان أورجان واحداً من ثلاثة عشر عضواً في "حزب العمّال

١ المصدر السابق.

٢ انظر: Celal Başlangıç, 'Cumhurbaşkanının yanından PKK'ye giden yol gittikçe kısalıyor', Gazete Duvar, 28 October 2016. متاح على الرابط: http://www.gazeteduvar.com.tr/yazarlar/2016/1028//cumhurbaskaninin-yanindan-pkkye-giden-yol-gittikcekisaliyor/

الكردستاني" قُتلوا في الأراضي الصخرية لمقاطعة درسيم.

ما الذي قاد صبياً من التحيّة الرقيقة للرئيس إلى الأجواء القاسية للجبال؟ كيف انتهى الأمر بتلميذٍ في المرحلة الثانوية، زيّف من شدّة توقه لأداء الخدمة الإلزامية سنّه القانوني، بأن يقاتل الجيش التركي بعد ثلاث سنوات؟

إنّها رواية عن سبب تشدّد المرء. إنّها عملية تشدّدٍ كان "حزب العمّال الكردستاني" يكافح من أجل وضع حدٍّ لها.

***

في تسعينيات القرن العشرين، كانت لـ"حزب العمّال الكردستاني" تراتبيةٌ صارمةٌ من الأعلى إلى الأسفل. كان كبار القادة يتحكّمون بأعمال العنف كافّة التي يمارسها "حزب العمّال الكردستاني" ويعلنون المسؤولية عنها، لكنّ عملية السلام السابقة أظهرت تحوّلاً في الإستراتيجية – ليس من ناحية نقل المعركة من الأرياف إلى المدن فحسب، بل كذلك في استخدام تسلسلٍ قياديٍّ أقلّ صرامةً. وفقاً لذلك، منح قادة "حزب العمّال الكردستاني" الوحدات الميدانية الأصغر دون غيرها سلطة تحريك الهجمات العنيفة. قال مقاتلو "حركة الشباب الثوري الوطني" في الشوارع إنّهم "متعاطفون مع "حزب العمّال الكردستاني" ولهم تنظيمٌ ذاتي"، ولأنّهم "عرفوا أنّ الحكومة ستتخلّى عن محادثات السلام، طوّروا ونظّموا أنفسهم في هذه الأثناء"[1].

اتّهمت الحكومة التركية "حزب العمّال الكردستاني" باستغلال عملية السلام وتسليح الشبّان في المدن الكردية. من غير المعروف ما إذا كان "حزب العمّال الكردستاني" سيواصل حرب المدن حتّى لو سارت عملية السلام بصورةٍ حسنة، أم أنّه سلّح الشبّان كخطّة احتياطيةٍ في حال فشلت العملية.

عندما صغت ذلك بطريقة سؤالٍ مكتوبٍ موجّهٍ إلى قره يلان، انكر إرسال أيّ

١ انظر: Ayla Albayrak, 'Urban warfare escalates in Turkey's Kurdish-majority southeast', *Wall Street Journal*, 19 August 2015. متاح على الرابط:
https://www.wsj.com/articles/urban-warfare-escalates-in-turkeys-kurdish-majority-southeast-1440024103

أسلحة إلى المدن عندما كانت عملية السلام متواصلة، قائلاً إنّ "تلك الأسلحة كانت موجودةً هناك بالأصل، قبل عملية السلام. كما أننا طلبنا مرتين من "حركة الشباب الثوري الوطني" الامتناع عن العنف، لكنّ هؤلاء الشبّان لم يتمكنوا من إيقاف سلوك الشرطة في المنطقة".

وأقرّ أيضاً بأنه رغم أنّ الهدف الرئيس كان "إعلان إدارة ذاتية في مناطق محدّدة"، وإنّ "استخدام الأسلحة كأداةٍ لتحقيق ذلك الغرض لم يكن فكرةً سديدة"[1]. كذلك، تبع قادةٌ آخرون في "حزب العمّال الكردستاني" مثال قره يلان في التأسّف على حرب المدن. "لقد سجّل الحساب الختامي أرقاماً شديدة الوطأة"، كما زعم دوران كالكان. "لم نتوقع أن يكون ردّ الحكومة على هذا النحو. ارتكبنا خطأً. حسبنا أنّ أعداءنا كائناتٌ بشرية"[2].

المؤكّد هو أنّ "حزب العمّال الكردستاني" اعتمد على غضب أولئك الشبّان الذين ولدوا لسوء طالعهم في منطقة حربٍ في تسعينيات القرن العشرين وأساؤوا تفسير انتصارات الأكراد السوريين. اعتقد "حزب العمّال الكردستاني" أنّ بوسعه إعلان مناطق محدّدةٍ في ديار بكر وهكاري وشرناق مناطقَ تتمتّع بالحكم الذاتي، على غرار ما فعل "حزبُ الاتّحاد الديموقراطي"/ "وحدات حماية الشعب" في شمال سوريا. لكنّ ذلك لم ينجح، وعاد "حزب العمّال الكردستاني" إلى إستراتيجيته الأولى في مهاجمة أهداف أمنية بأدوات متفجّرةٍ محمولةٍ على عربات (VBEDs).

ورغم أنّ "حزبَ العمّالَ الكردستاني" عادَ إلى وسائله الأصلية في العنف، فإنّ صندوق باندورا كان قد فُتح. تسلّح في المدن الشبّان الأكراد الغاضبون الذين اعتاد شيوخ الحركة الكردية على إطلاق تسمية شبيبة العاصفة عليهم. وقد وصف أوجلان "حركة الشباب الثوري الوطني" أنّها "بنيةٌ غير منظّمة"[3] وعبّر عن استيائه لوفد "حزب

[1] أجريت هذه المقابلة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ عبر إرسال أسئلة إلى جبل قنديل عبر مصادر موثوقة وتلقي الإجابات بالطريقة عينها. وتؤكد مصادر أخرى عدةٌ أنّ مراد قره يلان أجاب بنفسه عن أسئلتي.

[2] انظر: 'Duran Kalkan'dan itiraf: Cizre'de hata yaptık', *Kurdistan Post*, 25 February 2016 متاح على الرابط:
http://www.kurdistan-post.eu/tr/siyaset/duran-kalkandan-itirafcizrede-hata-yaptik

[3] *İmralı Notları – Demokratik Kurtuluş ve Özgür Yaşamı İnşa* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2015), p. 402.

الشعوب الديموقراطي" الذي زاره في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٥. لعلّه الشخص الوحيد الذي لديه نفوذٌ على هؤلاء اليافعين، بما أنّهم "يعدّون الدولة التركية عدوّاً، والشعب التركي رهينةً في سجن، والحزب السياسي الكردي خفيف الوزن للغاية، ليس قوياً بما يكفي"[١].

كانت تلك هي الحال في بداية المواجهات. في تموز/ يوليو ٢٠١٥، ذهب أعضاء بارزون في الحركة الكردية إلى جِزرة لكبح المقاتلين الملثّمين من "حركة الشباب الثوري الوطني"، لكنّ جهودهم باءت بالفشل. بل إنّ قادة قنديل وجدوا صعوبةً على ما قيل في إقناعهم وضبطهم في بعض الأحيان، منذ العقد الأوّل من الألفية الثالثة[٢].

كان السبب في ذلك غايةً في البساطة. فأجداد أولئك المقاتلين الشبّان عاشوا حياتهم، رغم قلقهم من عواقب السياسة الكردية للدولة، إلى جانب الأتراك الذين تربطهم بهم علاقاتٌ اجتماعيةٌ وتجارية، وكذلك روابط عائليةٌ وعاطفية. لكنّ أحفادهم ترعرعوا وسط حرب، وهم يشاهدون معاناة أقاربهم. من وجهة نظرهم، تعني كلمة تركي الدرك والشرطة والمدّعين العامّين، أشخاصاً يجعلون الحياة صعبةً بالنسبة إليهم. إنّهم جيلٌ غاضبٌ وناقمٌ وساخط.

كذلك، أطلقت على "أمّهات يوم السبت" اللواتي فقدن أحبتهنّ أثناء مرحلة التسعينيات المروّعة تسمية أمّهات السلام لأنّهن حيثما اجتمعن يشدّدن على أنهنّ لا يسعين إلى الانتقام ولكن إلى السلام. مددن أيديهنّ إلى أمّهات الجنود الأتراك قائلات: "لقد فقدنا أولادنا، ونتمنى ألّا تُضطر أيّ أمٍّ تركيةٍ إلى أن تفقد أبناءها". لكنّ المشاعر نفسها لا تسود بين أحفادهنّ. فلدى الشبّان الأكراد حاليّاً فلسفةٌ مختلفة: "إن لم يتركونا وشأننا، إن لم نتمكّن من أن نحيا حياةً إنسانيةً هنا، فقد

١ انظر: Kanat Atkaya, 'Devlet "düşman", aileler "hain" BDP "light"', *Hürriyet*, 3 March 2012. متاح على الرابط:

http://www.hurriyet.com.tr/devlet-dusman-aileler-hain-bdplight-20046457

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Gerçek 2. Cumhuriyet şimdi başladı'، مقابلة مع فيرات أنلي، *Radikal*، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٣. متاح على الرابط:

http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgibasaran/gercek-2-cumhuriyet-donemi-simdi-basladi-1126507/

يتعرّض الجميع أيضاً للعذاب والمعاناة"[1]. إنّهم غاضبون من الدولة، من حزبهم، من ذويهم. غاضبون من كلّ من يحاول تهدئة غضبهم. غاضبون فحسب. لن يُخفّف شدّة مرارتهم إلّا حصول شعبهم، الأكراد، على مبتغاه.

"أنتم الأكراد لديكم كلّ شيء"

قمت منذ سنوات عدّة بزيارة مقهىً (kahvehane)[2] شعبيٍّ في حي تارلاباشي (Tarlabaşı)، قرب ميدان تقسيم. شرع عجوزان يلعبان النرد بالتحدّث، وقد استثارتهما أسئلتي، عن السياسة بضربٍ من المزاح، يداعب أحدهما الآخر ويغيظه. "أنتم الأكراد، لديكم كلّ شيء"، جأر أحدهما. "ما الذي أملكه كتركيٍّ ولا تملكونه؟ لقد منحكم هذا البلد كلّ شيء. تستطيعون ممارسة الأعمال التجارية كما يمارسها الأتراك. تستطيعون كسب المال بالطريقة التي يكسب فيها الأتراك المال. تستطيع أن تكون عضواً في البرلمان أو حتّى رئيس وزراء. عليكم ألّا تكونوا ناكرين للجميل". كان هذان الرجلان جارين لخمسة عشر عاماً وصديقين حميمين. "ما هي هذه اللغة التي تتحدّث بها؟"، ردّ عليه الكردي. "إنّها لغتك الأمّ. أنا لا أتحدّث بلغتي الأمّ. بل لا أعرف كيف. وكذلك حال أبنائي وأحفادي. بلى، بلى، نحن متساوون، ولكن عندما نحيا حياةً تركية فحسب. هل أنا ناكرٌ للجميل؟ لا، الحكومة ناكرةٌ للجميل إزاءنا". واصلا رمي حجر النرد كأنّهما لم يقولا شيئاً، واتّفقا على مشاهدة مباراة كرة القدم معاً في المقهى بعد العشاء.

تُعدّ المقاهي في تركيا، كسيّارات الأجرة، وسائط التواصل الاجتماعي الحقيقية للناس، مقاييس للتوتّرات الاجتماعية تكشف صوراً موجزةً عن الخطاب الوطني المتعلّق بالسلطة والسيطرة. يوضّح ذلك الحوار عن القضيّة الكردية هذه الوظيفة

[1] انظر: Ezgi Başaran, 'Kürtlerin Gezi'deki bir ağaç kadar değeri yokmuş diyorlar'، مقابلة مع أيهان بيلغن، *Radikal*، ١٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٤. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/kurtlerin-gezideki-bir-agac-kadar-degeri-yokmusdiyorlar-1218402/

[2] مقهى يستطيع الرجال التحدّث فيه وشرب القهوة والشاي ولعب الشدّة أو طاولة الزهر. تنتشر المقاهي في أصغر القرى، وهي قلب الحياة الاجتماعية.

بأسلوب منقطع النظير. قول أشياء من قبيل "ما الذي يريده الأكراد أكثر من ذلك؟ منحناهم كلّ شيء" يتيح بمهارةٍ للمتحدّث الإفلات وهو يبدو دقيقاً ومناصراً في آن معاً. يبقي تلقين الدولة العقائدي عقول الأتراك في منطقة الأمان، فلا يشعرون بالحاجة إلى التعقيب بعبارة "لقد منحناكم كلّ شيء" على أيّ سؤالٍ واضح. لِمَ عساك تكون في وضعٍ يمكّنك من "منح" فردٍ بعينه حقوقه الطبيعية؟ لِمَ ستمنح جارك في المنزل المجاور، مواطنك، الفرص التي تتمتّع بها لأنّك وِلدت تركيّاً بالمصادفة؟ إذا كان الأكراد يشعرون بالمساواة عندما يتصرّفون كأكراد، فلماذا كانوا يقاتلون على مدى العقود الأربعة الأخيرة؟ أيقاتل شخصٌ ما، أيّ شخص، لمجرّد أنّه ناكرٌ للجميل؟ هذه الأسئلة لا تدخل في تفكير الشخص العادي. قد يكون هذا أمراً حسناً من حيث إنّ التغافل عن القضيّة يخلق فضاءً للناس يرمون فيه حجر النرد ويواصلون يومهم. لكنّ قواعد اللعبة قد تغيّرت على مرّ السنين بالنسبة إلى الجيل الأصغر بوعيه العميق.

حينما بدأت عملية السلام عام ٢٠١٣، كان إيجاز مطالب الحركة الكردية ممكناً على النحو التالي: المساواة في فرص الحصول على التعليم بلغتهم الأمّ، إطلاق سراح السجناء المرضى المدانين بالانتماء إلى "حزب العمّال الكردستاني" و/ أو "منظومة المجتمع الكردستاني"، إجراء تعديلاتٍ على قانون مكافحة الإرهاب الذي يحدّ من حرّية التعبير والحقّ في التنظيم، عفوٌ عامٌّ (باستثناءاتٍ محدودة) عن مقاتلي "حزب العمّال الكردستاني" بعد انتهاء النزاع، تفكيك ميليشيا حراسة القرى الكردية الموالية للحكومة والمكوّنة من خمسين ألفاً من المقاتلين الأشدّاء، تحسين شروط سجن عبد الله أوجلان؛ تغيّرٌ في تعريف المواطنة في الدستور، وقبل أيّ شيءٍ آخر، أيلولة السلطة في هيكل الدولة. وقد تبيّن شبه استحالة تحقيق ما بدى أنّه مجرّد بضعة إصلاحاتٍ قانونيةٍ من الممكن أن تجريها في غضون شهرٍ واحد حكومةٌ مصمّمةٌ على تقديم هذه التنازلات. ارتبط التحدّي الأكبر لمطالب الحركة الكردية بشروط سجن أوجلان وأيلولة السلطة.

إنّ أحد الأسباب الرئيسية لبقاء النزاع الكردي في تركيا من غير حلٍّ لعقودٍ من الزمن هو "رهاب الانفصال" من جانب الحكومة والجمهور التركي. بل إنّ مجرّد

ذكر كلمة "كردستان" يغذّي ذلك الرهاب ويجده كثيرٌ من الأتراك مسيئاً[1]. ومن جانب آخر، لم تتوقّف الحركة الكردية إطلاقاً عن الإعلان بأنّ ما تسعى إليه ليس "دولةً كرديةً مستقلّةً"، بل حلّاً ضمن الحدود التركية. ورغم ذلك، ليس سهلاً الحصول على صورةٍ واضحةٍ عن كيفية تحقّق هذا الحلّ ضمن تركيا من سرديات الساسة الأكراد.

"من وجهة نظري، أصبح سجن إمرالي ساحة معركةٍ للحقائق من ناحية القضيّة الكردية"، كما كتب عبد الله أوجلان في كتابه *Kürdistan – Devrim Manifestosu* [كردستان – بيانٌ ثوري]،

> خاصّة التغلّب على مفهوم الدولة القومية. اعتقدت لزمنٍ طويلٍ أنّ هذا المفهوم كان أحد مبادئ الماركسيّة الستالينيّة اللينينيّة. كان بالنسبة إليّ عقيدةً لا يمكن الاستغناء عنها. لم نحسب يوماً أنّ نوعاً آخر من النزعة القومية قد يكون ممكناً. إن كانت هنالك أمّة، فلا بدّ إذاً من وجود دولةٍ أيضاً. إن كان الأكراد أمّة، فلا بدّ إذاً من وجود دولةٍ كردية. هكذا كان تفكيرنا. ولكن عندما ركّزت على الوقائع الاجتماعية أدركت أنّ الدولة القومية هي قفصٌ للمجتمعات، وأنّ الحرّية والمجتمع مفهومان يتمتّعان بقيمةٍ أكبر. ومنذ تلك اللحظة، عرفت أنّني ضحيةٌ من ضحايا الحداثة الرأسمالية[2].

كما لاحظ أوجلان، لا يطالب الأكراد بالاستقلال – أقلّه ليس في المدى القريب – بل بمجرّد نقلٍ جذّيٍّ لصلاحيات السلطة المركزية إلى مجالس المقاطعات في المنطقة الكردية.

صحيحٌ أنّ مؤتمر المجتمع الديموقراطي أعلن لمرّتين في العقد المنصرم، "حكماً ذاتياً" كان الغرض منهما ضرباً من ضروب التحريض وليس تقريراً لواقع، ولم يغيّر

1 Bahar Baser, *Diasporas and Homeland Conflicts: A Comparative Perspective* (London: Routledge, 2015), p. 185.

2 Abdullah Öcalan, *Kürdistan – Devrim Manifestosu* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2012), p. 597.

الوضع القائم. لكنّ هذين الإعلانين ظلّا حبراً على ورق ولم يكن لهما أيّ تأثير. صدر الإعلان الأوّل في صيف عام ٢٠١١ وتزامَن مع أنباءٍ فظيعةٍ عن مواجهة بين "حزب العمّال الكردستاني" والجيش التركي، أودت بحياة ثلاثة عشر جنديّاً تركيّاً في كمين. ولم يكن مفاجئاً أن يتضاعف ردّ الفعل السلبي على إعلان الحكم الذاتي. لم يتضمّن هذا الإعلان، على غرار كثيرٍ من الخطابات الصادرة عن الحركة الكردية بشأن الحكم الذاتي، أيّ تحديدات، بل مجرّد مبادئ عامّة. كما أنّه لم يعرب عن الطموح ببناء ما بين عشرين إلى خمسٍ وعشرين منطقة حكمٍ ذاتيٍّ داخل تركيا فحسب، بل كذلك عن إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق نموذج أوجلان غير المركزي الذي يتضمّن كومونات قرى ومجالس مدن[1].

تعرّض طارق ضيا أكينجي (Tarik Ziya Ekinci)، أحد أوائل الساسة الأكراد المطالبين بحقوق الأكراد، بالسخرية للإعلان:

> إعلان الحكم الذاتي عديم المعنى. ثمّة أمران: أحدهما جوهري، والآخر شكلي. حين تنظر إلى إعلانهم، تجد شكلاً رائعاً مع إحالات إلى الاتّفاقات الدولية، لكن إن أمعنت النظر أكثر، فستتساءل عن جوهره. ما أجراه مؤتمر المجتمع الديموقراطي ليست له نتائج عملية[2].

انطوى إعلان الحكم الذاتي لعام ٢٠١١ على ثمانية أبعاد، أي البعد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي والدبلوماسي والقانوني والدفاعي الذاتي[3]، ترد موجزةً أدناه:

---

١ انظر: Pınar Öğünç, 'Kürtler demokratik özerklikle ne istiyor (1): "Devletin el değiştirmesiyle özgürlük, adalet gelmiyor"', مقابلة مع ديمير تشيليك (Demir Çelik), *Radikal*، ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/pinar-ogunc/kurtlerdemokratik-ozerklikle-ne-istiyor-1devletin-el-degistirmesiyle-ozg-1188942/

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Demokratik özerklik ilanının hiçbir anlamı yok'، مقابلة مع طارق ضيا إكينجي، *Radikal*، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١١. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/demokratik-ozerklik-ilaninin-hicbir-anlami-yok-1056689/

٣ مؤتمر المجتمع الديموقراطي، الموقع الرسمي لـ"حزب الشعوب الديموقراطي"، ٢٠١١. متاح

البعد السياسي: بدءاً من القواعد الشعبية، تنظّم كومونات القرى ومجالس الأحياء والمناطق والبلدات ومجالس المدن نفسها على هيئة مؤسّسات كونفيدرالية يكون لها تمثيلٌ ديموقراطيٌّ في الحياة السياسية. يرسل المؤتمر الديموقراطي إلى المجتمع المحلّي الكردستاني المحكوم ذاتيّاً ممثّليه إلى برلمان جمهورية تركيا الديموقراطية ويضطلع بدوره في السياسة داخل الوطن المشترك. يكون لكردستان الديموقراطية المحكومة ذاتيّاً راياتها ورموزها الأصيلة التي تمثّلها. فضلاً عن ذلك، تستخدم المجتمعات المحلّية المختلفة في المنطقة الديموقراطية المحكومة ذاتيّاً رموزها الخاصّة بها. تخصّ سلطة اتّخاذ القرار في كلّ منطقة حكم ذاتيّ ديموقراطيّ أوّلاً مندوبي مجالس القرية والحي والمنطقة والمدينة. يدلي كلّ مجتمع محلّيّ عبر المجالس الشعبية بالقرارات ويناقشها ويتّخذها. وهذا قائمٌ على المشاركة والديموقراطية الشعبية المباشرة والتعدّدية.

البعد القانوني: نعتبر تركيا وكردستان وطناً مشتركاً. لا بدّ من الاعتراف بقانون الحكم الذاتي الديموقراطي بوصفه جزءاً من الدستور الجديد لجمهورية تركيا وقانون الاتّحاد الأوروبي وتضمنه اتّفاقاتٌ متبادلة.

بعد الدفاع الذاتي: مع القبول بالحكم الذاتي الديموقراطي، وبإشراف الهيئات الديموقراطية، يمكن إقامة الدفاع الذاتي ليس كاحتكارٍ للقوّة العسكرية ولكن من أجل احتياجات المجتمع الداخلية والخارجية.

البعد الثقافي: ينبغي أن تزال العوائق كافّة أمام استخدام اللغة الكردية على الملأ وأن تصبح الكردية لغة التعليم من الحضانة إلى الجامعة. ويتعيّن على الدستور والقوانين توفير الحماية القانونية للّغات كافّة ولهجاتها المنطوقة في منطقتنا الجغرافية (الآشورية-السريانية، العربية، الأرمنية، وغيرها)، واستخدامها في التعليم وتطويرها إلى جانب الكردية والتركية،

على الرابط:

http://en.hdpeurope.com/?page_id=912

اللغتين الرسميتين في كردستان الديموقراطية المحكومة ذاتياً. يجب أن تكون الكردية هي لغة الخدمات الاجتماعية وتعاد تسمية أماكن الاستيطان بأسمائها الأصلية.

البعد الاجتماعي: تتحقّق إعادة تأسيس المجتمع في كردستان الديموقراطية المحكومة ذاتياً بالتنظيم الحرّ للعمل والتعليم والصحّة والتكافل والعناصر الاجتماعية المشابهة، في ظلّ قيادة النساء والشبيبة على وجه الخصوص. ينطوي البعد الاجتماعي لكردستان الديموقراطية المحكومة ذاتياً على إمكانية النقاش واتّخاذ القرارات وإعادة البناء ووضع خطةٍ موضع التشغيل. ولهذا السبب، سيكون البعد الاجتماعي أساس الأبعاد الأخرى التي ينبغي تنفيذها. إنّ النساء والشبيبة هم القوى الريادية في التنظيم الكونفيدرالي الديموقراطي في كردستان الديموقراطية المحكومة ذاتياً. وعلى هذا، فإنّ دور المرأة جوهريٌّ في الحياة المجتمعية وفي الميادين كافّة.

البعد الاقتصادي: يتعيّن على الحكم الذات الديموقراطي إنشاء نموذجه الاقتصادي الخاصّ به من أجل المأسسة الدائمة لنظام حياةٍ حرّةٍ وديموقراطيةٍ للشعب الكردي. من غير الممكن إنكار حقيقة أنّ الأزمة الأعمق التي تواجه المجتمع ناجمةٌ عن الرأسمالية. لقد صرّح قائد الشعب الكردي، معرباً عن هذه الحقيقة، بأنّ "الرأسمالية ليست اقتصاداً وإنّما تناهض الاقتصاد". إذ إنّ الاقتصاد يتطلّب تنشئةً اجتماعيةً وديموقراطية.

البعد البيئي: ألحق التدمير البيئي المقترف لأسبابٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ وعسكريةٍ أضراراً جسيمةً بجغرافية كردستان وبنيتها الاجتماعية. احترقت قرىً وغاباتٌ كثيرةٌ وأزيلت مناطق سكنيةٌ نتيجةً لمشروعات السدود، كما تُعرِّض خطط التنمية الأخرى المعالم الثقافية التاريخية للخطر. غمرت المياه بعض المراعي، في حين تُرك غيرها من دون مياهٍ فتحوّلت إلى صحراء. كما أنّ آلاف الأمتار المربّعة من الأراضي

الزراعية زُرعت بالألغام، ما يجعل الزراعة مستحيلة. ومن الضرورة بمكان الاعتراض على التوسّع الحضري الذي يضرّ بالتوازن البيئي، وهياكل السدود التي تغيّر الحياة النباتية لمنطقةٍ ما وتغمر المواقع التاريخية بحيث يُمحى تاريخ الشعب الكردي.

البعد الدبلوماسي: ينبغي أن تؤدّي الدبلوماسية في كردستان الديموقراطية المحكومة ذاتياً دوراً في تطوير السلام والأخوّة في منطقتنا؛ ينبغي أن تشجّع التنمية الاقتصادية وتزيد الثروة. تُدار الدبلوماسية مع الأمم والشعوب والجماعات والمجتمعات التي ليس لديها دولةٌ وتناضل من أجل الديموقراطية والحرّية بتضامنٍ وثقةٍ متبادلين[1].

أمّا الإعلان الثاني للحكم الذاتي الديموقراطي الذي أصدره مؤتمر المجتمع الديموقراطي، فقد صدر بعد مدةٍ وجيزةٍ من انهيار عملية السلام في ٢٠١٥. تضمّن الإعلان الذي أذاعه مع ملاحظاتٍ افتتاحيةٍ الرئيسان المشتركان لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" صلاح الدين دميرطاش وفيغن يوكسيكداغ (Figen Yüksekdağ) أربع عشرة نقطة:

١. بناءً على القرب الاقتصادي والثقافي والجغرافي، تُعلن مدينةٌ أو مدينتان منطقتي حكم ذاتي.

٢. تحكم هذه المناطق كافّة هيئات حكم ذاتي، تعيّنها مجالس منتخبةٌ ديموقراطيّاً. كما أنّ هذه الهيئات ستُمثّلُ أيضاً على قدم المساواة في "مجلس الأمّة التركي" (TBMM).

٣. تُنتزع سلطة عزل الأشخاص المنتخبين من الحكومة المركزية لتقويض سطوتها.

٤. تشارك مجالس المدن والقرى والنساء والشبيبة مباشرةً في عملية صنع القرار.

[1] انظر: 'Draft Submission for a Democratic Autonomous Kurdistan', January 2011. متاح على الرابط:
http://demokratischeautonomie.blogsport.eu/files/201210//DTK.engl_.pdf

٥. تُمثّل النساء بالتساوي في عملية صنع القرار وفي كوادر نظام الحكم الذاتي. لن يطبّق أيّ قرارٍ يتناول قضايا المرأة من دون موافقة المجالس النسائية.

٦. تُمثّل الشبيبة على قدم المساواة في هيئات الحكم الذاتي.

٧. تُقرّر سياسات التعليم في كلّ مستوىً في هيئات الحكم الذاتي. تكون اللغات الأمّ كافّة (مقبولةً كـ) لغة تعليم إلى جانب اللغة التركية. وتُعتبر اللغات المحلّية رسميةً إلى جانب التركية.

٨. تكون الهيئات الدينية غير مركزيةٍ وتنظّم على نحوٍ مستقل.

٩. تكون مستويات الرعاية الصحية كافّة من مسؤوليّة مناطق الحكم الذاتي.

١٠. يُعاد تشكيل النظام القضائي وفقاً لمناطق الحكم الذاتي.

١١. تُدير مواردَ الأرض والمياه والطاقة في كلّ منطقةٍ مجالس الحكم الذاتي ذات الصلة.

١٢. تُدير هيئة الحكم الذاتي ذات الصلة خدمات النقل وتشرف عليها.

١٣. يُمنح قدرٌ عادلٌ من عائدات دافعي الضرائب إلى هيئة الحكم الذاتي ذات الصلة.

١٤. تعمل قوّات الأمن المحلّية التي تُشكّل بموجب أحكام الولاية المتمتّعة بالحكم الذاتي. وتعمل بالتنسيق مع الهيئات الدفاعية والأمنية المركزية[1].

منذ انهيار عملية السلام، عاد الخطاب الحكومي التركي المتعلّق بالمطالب الكردية إلى التعبير عن رهاب الانفصال الأصلي بالتزامن مع التطوّرات في سوريا. قال الرئيس أردوغان، مخاطباً مجلس الوزراء في قصره الرئاسي، إنّ "تركيا على مفترق طرقٍ وسوف تتمدّد أو تنكمش في هذا الوضع الراهن الجديد في الشرق

١ انظر: 'DTK'dan "öz yönetim' deklarasyonu!', *Milliyet*, 27 December 2015. متاح على الرابط: http://www.milliyet.com.tr/dtk-sonuc-bildirgesinde-gundem-2170231/

الأوسط"[١]. كذلك، بُعثت فكرة الميثاق الوطني لتبرير وجود تركيا العسكري في سوريا ولمنع الكانتونات الكردية، وهي غير متجاورة، من الاستحواذ على الأراضي بغرض ربط إحداها بالأخرى. ومن جانبٍ آخر، كان إنشاء روج آفا يعني أنّ أكراد تركيا لن يرضوا بأقلّ من دولة حكم ذاتيٍّ خاصّة بهم. "لن تكون حكومةٌ تركيةٌ غير مركزيةٍ كافيةً في هذه المرحلة، لأنّها لا تشكّل حلّاً شاملاً وإنّما حلّاً جزئيّاً. تطالب المنطقة الكردية بمجلس حكمٍ ذاتيٍّ ينتخبه الشعب"[٢].

أولى "حزب العمّال الكردستاني" وجمهوره الانتخابي روج آفا اهتماماً كبيراً، باختلاق إحالاتٍ رمزيةٍ لولادتها. كان عام ١٩٧٩ هو العام الذي عبر فيه أوجلان وحفنةٌ من رفاقه الحدود من أورفة وسروج إلى كوباني بعد اتّفاقهم على تشكيل "حزب العمّال الكردستاني". وهكذا، لم يكن القتال لانتزاع السيطرة على روج آفا من قوّات النظام حاسماً فحسب، بل كذلك تأسيس نظام كونفيدراليةٍ ديموقراطيةٍ كان من بنات أفكار أوجلان.

لقد طوّر أوجلان (ومن ثمّ "حزب العمّال الكردستاني") في السنوات الخمس عشرة المنصرمة ثلاثة مشروعات متكاملة: جمهوريةٌ ديموقراطية، وحكمٌ ذاتيٌّ ديموقراطي، وكونفيدراليةٌ ديموقراطية[٣]. تقترح الجمهورية الديموقراطية مواطنةً ديموقراطيةً قائمةً على حقوق المواطنة داخل إطار إصلاحٍ سيمكّن من إجراء تحوّلٍ من "دولةٍ قومية" إلى "دولة مواطنة" في النظام السياسي التركي. أمّا الحكم الذاتي الديموقراطي، فيدلّ على شعبٍ يصف سماته الثقافية الخاصّة ويحتفي بها في دولة المواطنة الجديدة، في حين تعني الكونفيدرالية الحقّ في التنظيم الذاتي من القاعدة

١ انظر: Mehmet Acet, 'Erdoğan'ın hükümete gösterdiği yeni hedef', *Yeni Şafak*, 10 October 2016. متاح على الرابط:
http://www.yenisafak.com/yazarlar/mehmetacet/Erdoğaninhukumete-gosterdigi-yeni-hedef-2033391

٢ انظر: Ezgi Başaran, 'Silahsızlanma iyi planlanmazsa PKK radikalleşir'، مقابلة مع الأستاذ الجامعي عبّاس والي، *Radikal*، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/silahsizlanma-iyi-planlanmazsa-pkk-radikallesir-1119805/

3 Joost Jongerden, Ahmet Hamdi Akkaya and Bahar Şimşek, *İsyandan İnşaya: Kürdistan özgürlük Hareketi* (Ankara: Dipnot Yayınları, 2015), p. 169.

إلى القمّة.

بناءً على هذه الصيغة، تمثّل "الجمهورية الديموقراطية" مشروعاً لإصلاح الدولة، في حين يمثّل "الحكم الذاتي الديموقراطي" و"الفيدرالية الديموقراطية" فكرةً عن السياسة خارج الدولة ومن دونها. إنّ أحد الأهداف الرئيسية لـ"حزب العمّال الكردستاني" هو تحقيق مشروع الكونفيدرالية الديموقراطية وإنشاء المجتمع الديموقراطي الكردستاني. ما يعني أنّ الاستقلال ممكنٌ عبر فيدرالية ديموقراطية حقيقية، بدلاً من العملية التقليدية لبناء الدولة التي تنشئ هيكل حكمٍ جامع. في هذا النموذج، تحلّ "أمّةٌ ديموقراطيةٌ، واقتصادٌ مجتمعي، وصناعةٌ بيئية" محلّ "الرأسمالية، والدولة القومية، والنظام الاقتصادي الصناعي"[1].

لماذا تُعتبر روج آفا بالغة الأهمية للأكراد؟

في ربيع عام ٢٠١٦، اجتمع باحثان، أحدهما من جامعة إيفي ليغ (Ivy League university) والآخر من جامعة أوكسبريدج (Oxbridge)، في غرفةٍ في "مجلس العموم البريطاني" للتحدّث عن القضيّة الكردية. وعندما تحوّل الموضوع في نهاية المطاف إلى ما كان يحدث في روج آفا، استسلم الباحثان لمثلٍ أعلى طوباوي أحدثته هذه الرقعة من الأرض في سوريا. لقد أضحت روج آفا شرارة أملٍ للآخرين أيضاً، أيديولوجيةً مثّلت بديلاً عن مركزية الدولة وقصور المؤسّسات الديموقراطية أصلاً. ولكن كيف ستعمل، والأكثر أهميةً، كم ستكون استدامتها؟

في أعقاب الهجوم الذي أودى بحياة شخصيّاتٍ أساسيةٍ في نظام بشار الأسد بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٢، سيطرت المعارضة على جرابلس ومنبج. لقد وصل النظام السوري إلى مفترق طرق. فمن أجل السيطرة على شرايين الحياة الأساسية للبلد، كان بحاجةٍ إلى نقل معظم قوّته العسكرية إلى دمشق وحماة ودرعا وحمص، ما يعني أنّه لم يعد بوسعه تحمّل خطّ مواجهةٍ في الأجزاء الشمالية من البلاد حيث

١ انظر: Rafael Taylor, 'The new PKK: unleashing a social revolution in Kurdistan', *ROAR Magazine*, 17 August 2014. متاح على الرابط:

https://roarmag.org/essays/pkk-kurdishstruggle-autonomy/

تحصّن المتمرّدون الأكراد بقيادة "حزب الاتّحاد الديموقراطي". أشار الانسحاب من روج آفا (شمال سوريا) إلى تواطؤ ضمنيّ مع الكيان الكردي، أفاد في الواقع غرض الأسد لثلاثة أسباب. أوّلاً، لم يكن المتمرّدون الأكراد يتعاونون مع "الجيش السوري الحرّ" المكوّن من مقاتلين دوليين بالوكالة. ثانياً، كانت حسابات الأسد أنّه سيكون قادراً، بعد انتهاء الحرب، على التفاوض مع الأكراد بسهولة أكثر. ثالثاً، سيشكّل إشراع نافذة لكردستان محكومة ذاتياً قرب الحدود التركية مصدر إزعاج للحكومة التركية التي كانت قيادتها، وفقاً للأسد، وراء حلم عثمانية جديدة تبسط نفوذها على سوريا[1].

لم تكن تلك المرّة الأولى التي يستخدم فيها النظام السوري إستراتيجيةً من هذا القبيل. فقد سمح لـ"حزب العمّال الكردستاني" بالازدهار فوق ترابه، بينما كان يضطهد الأكراد السوريين في ثمانينيات القرن العشرين. وفقاً لأوجلان، كان التحالف بين حافظ الأسد وقيادة "حزب العمّال الكردستاني" تحالفاً تكتيكياً يستخدم فيه كلّ طرف الطرف الآخر كورقة مساومة ضدّ تركيا[2]. بعد أكثر من ثلاثة عقود، كان ابن حافظ الأسد يلعب اللعبة عينها في وضع مختلف مع طاقم مختلف قليلاً.

بعد يوم من انسحاب قوّات النظام من روج آفا، بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٢، سيطر "حزب الاتّحاد الديموقراطي" على كوباني وعفرين وعامودا. ارتفعت "حركة المجتمع الديموقراطي" (TEV-DEM)، وهي منظّمة جامعة للهيئات الكردية اليسارية ومن ضمنها "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، إلى مستوى الحدث وشرعت بتأسيس منطقة حكم ذاتي. اعتمد الإطار على فكرة الكونفيدرالية الديموقراطية الخاصّة بأوجلان. لقد اعتمد أوجلان تفسير المنظّر الاجتماعي الأميركي موراي بوكتشين (Murray Bookchin) لاشتراكية معروفة باسم استقلال البلديات الذاتي التحرّري (libertarian municipalism)[3] وفسّرها باعتبارها كونفيدراليةً ديموقراطية. كذلك، تُجمل فكرة الكونفيدرالية الديموقراطية كثيراً من أوجه الشبه بالحركة

1 Fehim Taştekin, *Rojava: Kürtlerin Zamanı* (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016), p. 414.

2 Öcalan, *Kürdistan*, p. 518.

3 Murray Bookchin, *The Ecology of Freedom: The Emergence and Dissolution of Hierarchy* (Chico, CA: AK Press, 2015).

في جنوب المكسيك، مثل: "متابعة إحداث حكومة حكم الزاباتيستية (Zapatista) في جنوب المكسيك، والتشديد على المساواة بين الجنسين، وتمكين ذاتي، وصعود المجالس الشعبية، والأيديولوجيا المناهضة للإمبريالية المرأة في الصُعد السياسية والاجتماعية كافّة، والتأكيد على الحفاظ على البيئة"[1]. ومن الاستحالة بمكان والمناهضة للسلطوية، أيضاً تجاهل الشبه بين مخطّطها المجتمعي وكومونة باريس.

في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، أعلنت إدارة روج آفا "ميثاقاً لمناطق عفرين والجزيرة وكوباني المحكومة ذاتياً". كانت المحاور الأساسية هي اللامركزية، وحرّية التعليم باللغة الأمّ، والرعاية الصحية، والإسكان، ووضع حدٍّ لعمل الأطفال وأيّ تمييز ضدّ المرأة. كما أنّ الميثاق ادّعى غياب الاعتراف بمفهوم الدولة القومية القائمة على القوّة العسكرية والدين والمركزية. ينصّ "العقد الاجتماعي لكانتونات روج آفا في سوريا" على ما يلي:

> نحن شعوب مناطق الإدارة الذاتية الديموقراطية في عفرين والجزيرة وكوباني، وهي كونفيدراليةٌ للكرد والعرب والسريان والآراميين والأرمن والتركمان والشيشان (...) نتّحد على روحية المصالحة والتعدّدية والمشاركة الديموقراطية إذ يتمكّن الجميع من التعبير عن أنفسهم بحرّيةٍ في الحياة العامّة. في بناء مجتمعٍ خالٍ من النزعات الاستبدادية والعسكرية والمركزية ومن تدخّل السلطة الدينية في الشؤون العامّة، يعترف الميثاق بالسلامة الإقليمية لسوريا ويتطلّع إلى الحفاظ على السلم الأهلي والدولي. (...) في إطار السعي لتحقيق الحرّية والعدالة والكرامة والديموقراطية وبهداية مبادئ المساواة والاستدامة البيئية، يعلن الميثاق عقداً اجتماعياً جديداً قائماً على التعايش السلمي والتفاهم المتبادل بين مكونات المجتمع كافّة. يحمي هذا العقد حقوق الإنسان الأساسية والحرّيات ويؤكّد من جديدٍ حقّ الشعوب في تقرير

١ انظر: Sardar Saadi, 'Rojava revolution: building autonomy in the Middle East', *ROAR Magazine*, 25 July 2014. متاح على الرابط:

https://roarmag.org/essays/rojava-autonomysyrian-kurds/

مصيرها[١].

تقرّر بموجب شروط هذا العقد أن تكون الميليشيا المسلّحة لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، قوّات حماية الشعب، هي القوّة العسكرية الوحيدة في روج آفا التي تتألّف من ثلاثة كانتونات. ومن أجل حفظ النظام، شُكّلت قوّة أسايش (Asayish) (تعني "الأمن" باللغة الكردية)، وأنشئت مجالس محلّيّة مرتجلة، ولجان دفاعٍ ذاتي، ومدارس باللغة الكرديةِ ومحاكم ومصارف.

ورغم أنّ روج آفا أُقيمت على أراضٍ خصبةٍ غنيّةٍ بالموارد النفطية المهمّة، فإنّ تضامن أكراد الخارج هو الذي ساعد الأكراد السوريين في تلبية احتياجاتهم الأساسية في البداية، بما أنّ تركيا وحكومة إقليم كردستان قد فرضتا حظراً على روج آفا[٢]. واقع الحال أنّ مصدر ٤٠ بالمئة من إمدادات القمح في سوريا هو من استثمار الأراضي الزراعية في الجزيرة وكوباني. وكان النظام السوري يحصل قبل اندلاع الحرب الأهلية على ٦٠ بالمئة من نفطه من الموارد الموجودة في روج آفا. ورغم ذلك، لم تستطع إدارة روج آفا تصدير النفط ولا القمح بسبب الحظر وغياب اعتراف المنظّمات الدولية بها ككيانٍ شرعي. وفقاً لأكاديمية الاقتصاد الاجتماعي في روج آفا، "يعتمد الاقتصاد المجتمعي على شبكةٍ من التعاونيات التي تسمح بالملكية الخاصّة ولكنّها تحظر الاحتكار"[٣].

تتألّف الكانتونات الثلاثة في روج آفا من قرابة ثلاثمئة كومونة، لكلٍّ منها رئيسان مشتركان، رجلٌ وامرأة، على غرار جميع الكيانات السياسية المتأثّرة بأوجلان ومن ضمنها تلك الموجودة في تركيا. تشكّل الكومونات لجاناً من ثلاثة إلى خمسة أشخاصٍ وفق احتياجات قراها ومناطقها. عام ٢٠١٤، ألهم هذا النظام إدارة قرىً عدّة في هاكاري، وهي مدينة في جنوب شرق تركيا[٤].

١ انظر: 'The Constitution of the Rojava Cantons'. متاح على الرابط: https://civiroglu.net/the-constitution-of-the-rojava-cantons/

2 Oso Sabio, *Rojava: An Alternative to Imperialism, Nationalism, and Islamism in the Middle East* (Oso Sabio, lulu.com, 2015).

3 Arzu Demir, *Devrimin Rojava Hali* (Istanbul: Ceylan Yayınları, 2015), p. 101.

٤ انظر: Nilgün Yıldız, 'Senin de bir komünün olsun', *Özgür Gündem*, 1 September 2014. متاح على الرابط:

قرّر سكان قرية أوزومجو (Üzümcü) الذين يبلغ تعدادهم ٧٣٥ نسمة تأسيس مجالس مجتمعية لحلّ مشكلاتهم المحلّية. وتمكنوا، وفقاً للرئيس المشترك للكومونة، من بناء طرقٍ وسُبُل مياهٍ صالحةٍ للشرب في الأماكن العامّة عبر الجهود المجتمعية[1]. ورغم أنّ هذا النوع من الممارسة الذي يُدعى تعاون (imece) كان شائعاً جداً أثناء الأيّام الأولى من الجمهورية وركناً بالغ الأهمّية من أركان إستراتيجية أتاتورك التنموية، فإنّ الحكومة التركية الراهنة لن تنظر إليه إطلاقاً على هذا النحو.

لم تدرك الحكومة التركية أنّ روج آفا ليست من كان يؤثّر في الحركة الكردية في تركيا، بل العكس هو الصحيح. إنّ المنظّمة الجامعة، "منظومة المجتمع الكردستاني" - التي تضمّ "حزب العمّال الكردستاني" و"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، فضلاً عن كثيرٍ من المنظّمات السياسية الكردية الأخرى في الشرق الأوسط - ومؤتمر المجتمع الديموقراطي في تركيا الذي يتكوّن من ممثّلين عن أكثر من خمسمئة منظّمة مجتمعٍ مدني ونقابة عمّالٍ وحزبٍ سياسي، كانت جزءاً من خطّة "حزب العمّال الكردستاني" وأوجلان من أجل كونفيدراليةٍ ديموقراطية. كما أنّ ترتيبات الحكم الذاتي الديموقراطي التي اقترحها مؤتمر المجتمع الديموقراطي في عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ كانت في الواقع مخطّطاً أوّلياً لما كان يؤسَّس في روج آفا.

كان الهيكل الحكومي في روج آفا اشتراكيّاً، بينما الحكومة في شمال العراق التي تحبّ التباهي بأنّها أوّل إقليم كرديٍّ يتمتّع بالحكم الذاتي ذات نزعة قوميةٍ محافظة. أفادت روج آفا كمختبرٍ لتطوير نظام حكم لم يكن بديلاً عن الرأسمالية فحسب، بل كذلك عن نموذج الاشتراكية القائم[2]. كما أنّها كانت تجربةً لاختبار إن كان مقترح "حزب العمّال الكردستاني" للحكم الذاتي الديموقراطي قابلاً للنجاح على أرض الواقع. لهذا السبب تحديداً نسبت الحركة الكردية في تركيا وسوريا أهمّيةً بالغةً لروج آفا. ومن جانبٍ آخر، كان هذا هو السبب الرئيس لانزعاج الحكومة التركية البالغ من التطوّرات في روج آفا وإعادة رسمها لسياستها السورية لمجرّد وضع العُصيّ في عجلات روج آفا.

---

١ المصدر السابق. http://ozgur-gundem.com/haber/117673/senin-de-bir-komunun-olsun

2 Taylor, 'The new PKK'.

والمفارقة في الأمر أنّ المنطق عينه ينطبق على العداوة الخاصّة لتنظيم "الدولة الإسلامية" إزاء روج آفا. وفقاً لتقريرٍ صدر في ٢٠١٥ وأعدّته شركة بحوثٍ يقع مقرّها في ديار بكر وتُدعى "مركز البحوث السياسية والاجتماعية" (Siyasal ve Sosyal Araştırmalar Merkezi)، يعتبر تنظيم "الدولة الإسلامية" أنّ روج آفا تُمثّل تهديداً لسبب وجوده، ناهيك بأيديولوجيته. "يعتقد تنظيم "الدولة" أنّه ما لم يحيّد هذا النموذج، فقد يصبح نموذجاً مفضّلاً في أرجاء الشرق الأوسط كلّه"[١]. وعلى ذلك، فمن الأهمّية الحاسمة لتنظيم "الدولة الإسلامية" إعاقة أيّ تأثيرٍ صادرٍ عن روج آفا لمنع "حزب العمّال الكردستاني" من الحصول على معقلٍ في الشرق الأوسط.

وممّا لا شك فيه أنّ أسئلةً طُرحت بشأن اشتمال روج آفا على جميع الإثنيات واستدامة المنظومة. ربّما لا يشكّل تصوير الحركة الكردية والأوساط اليسارية والتحرّرية والاشتراكية الغربية لروج آفا بوصفها حلماً طوباويّاً الصورة الشاملة. فرغم وجود ما يقارب عشر منظّماتٍ سياسيةٍ معارضةٍ في روج آفا، كـ"الحزب الديموقراطي الكردستاني" المدعوم من القوميين، فإنّه لا يُسمح لهم بتشكيل وحدات دفاعٍ خاصّةٍ بهم ولا يمكنهم العمل إلّا تحت مظلّة "وحدات حماية الشعب".

إنّ إحدى العقبات الرئيسية ضمن المنظومة القائمة هي ارتباط "حزب الاتّحاد الديموقراطي" والإدارة والقوانين والمؤسّسات كافّة بمشروعٍ اجتماعيٍّ أيديولوجيٍّ مفرط (ثورة اجتماعية وتطوير "حكم ذاتيٍّ ديموقراطي"، كما نظّر لها أوجلان). إذ يتعيّن على الحزب السياسي الذي يرغب في المشاركة بالمجال السياسي في روج آفا أن يُسلّم أوّلاً بنظام الإدارة الذي يتزعّمه "حزب الاتّحاد الديموقراطي" وبالعقد الاجتماعي، وإلّا فلن يكون ممثّلاً داخل المنظومة. وفوق كلّ ذلك، ذُكر أنّ تلك الأحزاب التي لم تُسلّم بـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي" بوصفه سلطة الإدارة تعاني من اعتقال واحتجاز نشطائها وقادتها، وتعرّض مكاتبها للمداهمة، وإغلاق منابرها الإعلامية.

رعى مسعود البرزاني رئيس كردستان العراق تأسيس "المجلس الوطني الكردي"

[١] انظر: SAMER ISIS Report، ٢٠١٥. متاح على الرابط:
http://www.ssamer.com/Rapor_Detay-Samer_ISIS_Report-1026-1003.html

(ENKS)، (KNC بالكردية)، في جلسة المجلس المعقودة في أربيل في ٢٠١١ الذي ضمّ قرابة عشرة أحزابٍ كردية سورية. ولأنّ "المجلس الوطني الكردي" لم يعترف ككلٍّ بالإدارة التي يتزعّمها "حزب الاتّحاد الديموقراطي"، تولّت الأحزاب السياسية داخل المجلس معارضة إدارة روج آفا بنشاط. تقول هاريت ألسوب (Harriet Allsopp) مؤلّفة كتاب *The Kurds of Syria: Political Parties and Identity in the Middle East* [أكراد سوريا: الأحزاب السياسية والهويّة في الشرق الأوسط] التي تعمل أيضاً على تقريرٍ ميداني بشأن الوضع في روج آفا:

> حتّى داخل الكومونات المحلّية، يذكر الذين أجريت مقابلاتٍ معهم في سوريا من أجل بحثي سيطرة الرفاق (Havals) (أصدقاء "حزب الاتّحاد الديموقراطي") عليهم. وفي حين تُطبّق عملية الديموقراطية المباشرة في كثيرٍ من القضايا المجتمعية المحلّية، هنالك فجوةٌ واضحةٌ بين العمليات الديموقراطية المتعلّقة بالسياسة وبالمجتمع المحلّي، وبين الانحياز إلى داعمي "حزب الاتّحاد الديموقراطي"/ الإدارة[١].

ورغم أنّ للإدارة التي يتزعّمها "حزب الاتّحاد الديموقراطي" إجراءات خاصّة بالنقد الذاتي والتقييم والتفكّر على كلّ المستويات، "يشير غير المشاركين في المجلس الوطني ومعظم السكان إلى أنّ الانقسامات السياسية والأيديولوجية ستظلّ عوائق أمام الثورة وأمام تحقيق تمثيلٍ ديموقراطيٍّ لجميع الأكراد هناك"[٢].

كشفت بعثة "منظّمة العفو الدولية" التي زارت شمال سوريا في شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٥ عن حدوث موجةٍ من التهجير القسري للعرب والتركمان وتهديم بيوتهم ترقى إلى جرائم حرب، غالباً "بدافع الانتقام ممّن يُعتقد بتعاطفهم مع أعضاء مشتبهين في تنظيم "الدولة الإسلامية" أو الجماعات المسلّحة الأخرى، أو تربطهم بها روابط عائلية"[٣]. كذلك، ادّعى سفيرٌ سابقٌ للولايات المتّحدة لدى

١ انظر: Ezgi Başaran، مقابلة مع هاريت ألسوب، أكسفورد، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦. غير منشورة.

٢ المصدر السابق.

٣ انظر: Amnesty International, 'Syria: "We had nowhere to go" – forced displacement and

دمشق، أثناء حديثه إلى لجنة مجلس الشيوخ المتعلّقة بسوريا، أنّه "رغم عدم إمكانية استغناء التحالف ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية" عن "وحدات حماية الشعب""، فإنّها، "تدفع الناس إلى أحضان تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتعدم السجناء، وتقتل مئات الأشخاص في القتال الدائر بين الفصائل في الآونة الأخيرة"[1].

ليس من المستغرب إذاً أن تنكر إدارة روج آفا هذه المزاعم برمّتها، قائلةً إنّ الشهود الذين تحدّثت معهم "منظّمة العفو الدولية" كانوا شهود زور[2]. ورغم ذلك، من الجدير بالملاحظة أنّ المدنيين أضحوا أضراراً جانبيةً في عددٍ كبيرٍ من الهجمات التي شنّها الراعي الافتراضي في تركيا لـ"وحدات حماية الشعبِ"، "حزب العمّال الكردستاني". ورغم أنّ قيادة "حزب العمّال الكردستاني" قد اعتذرت من حينٍ لآخر عن حوادث من هذا القبيل على مرّ السنين، فإنّ ذلك لم يمنعها من شنّ هجماتٍ على أماكن ستكون فيها إصابات المدنيين مرتفعةً على الأرجح.

وفقاً لمسؤولين في روج آفا، "يؤيّد الثورة في روج آفا ٨٠ بالمئة من السكان، مع نسبةٍ مهمّة تعادل ٢٠ بالمئة (من آخرين) يشعرون بالتردّد، أساساً بسبب الخوف من أنّ جيش الأسد سيعود وسيسعى إلى الانتقام"[3]. لكنّ لكثيرٍ من العرب والشيشان تحفّظات جدّيةً بخصوص دعم عهد روج آفا والالتزام به بسبب اعتقادٍ مفاده أنّ ذلك المشروع محكومٌ بالفشل. وفقاً للأمين العامّ لـ"الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي" (KDPP)،

> يقول العرب والآشوريون إنّ الإدارة في روج آفا لا تعني لهم أيّ شيء، في حين يشعر الأكراد أنّه ما من شيءٍ مميّزٍ للأكراد في روج آفا. لذلك، فهم قلقون من أنّ روج آفا لن تشكّل إجابةً عن القضيّة الكردية في

demolitions in northern Syria', 13 October 2015. متاح على الرابط:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde242015/2503//en/

1 انظر: Richard Spencer, 'Syrian Kurds accused of ethnic cleansing and killing opponents', *Telegraph*, 18 May 2016. متاح على الرابط:
http://www.telegraph.co.uk/news/201618/05//syrian-kurds-accused-of-ethnic-cleansing-and-killing-opponents/

2 Taştekin, *Rojava*, p. 152.

3 Oso Sabio, *Rojava*.

الشرق الأوسط[1].

من جانب آخر، يُبرز أكرم حسّو، رئيس المجلس التشريعي لكانتون جزرة، ثغرات المثل الأعلى لما يُدعى "ثورة روج آفا" من ناحية أنّها تُذكّر برواية *Animal Farm* لجورج أورويل (George Orwell)، حيث صدر بيانٌ أنّ "جميع الحيوانات متساوية في الحقوق، لكنّ بعضها يتساوى في الحقوق أكثر من غيرها". "هنا جميع مكوّنات أمّة ديموقراطية متساوية في الحقوق"، كما قال حسّو. "لكنّ روج آفا كردية، ونأمل حين تنتهي متاعبنا في سوريا أن تصبح روج آفا إقليماً كردستانيّاً"[2].

هكذا يبدو أنّ التغلّب على المُثُل العليا القومية لمن يعيشون في روج آفا يُمثّل تحدّياً أكبر من تدبيج ميثاقٍ مثالي.

إنّ التبجيل الطاغي لأوجلان، بوصفه كائناً روحيّاً تقريباً لا يمكن انتقاده أو تحديه بأيّ وجه في الحركة الكردية، يتعارض بحدّة مع البنية غير التراتبية و"حكم الشعب" في روج آفا. كما تُظهر التجربة في تركيا، فإنّ لدى قيادة "حزب العمّال الكردستاني" نزوعاً إلى التعالي والتأكيد على تفوّقهم على الأحزاب السياسية الشرعية. هنالك على سبيل المثال حوادث مسجّلة لقادة في "حزب العمّال الكردستاني" يقرّرون من الذي يتعيّن عليه ترشيح نفسه من الحزب السياسي "حزب الشعوب الديموقراطي" للانتخابات العامّة في تركيا[3]. ولا يمكن افتراض أنّ "وحدات حماية الشعب" المتأثّرة بـ"حزب العمّال الكردستاني"/ أوجلان لن تتصرّف بطريقةٍ مماثلةٍ في أوقات عدم الاتّفاق.

من غير المعروف حتّى الآن إذا ما كان الناس في روج آفا سيجدون طرائق للتغلّب على تحدّياتٍ كتلك التي تهدّد مبادئ الكونفيدرالية الديموقراطية التي يتبجّحون بها، أم أنّهم سيقعون في فخّ النزعة القومية. لكن من المؤكّد أنّ الإدارة في روج آفا هي الكيان المسلم العلماني الأكثر تقدّماً من دون شكٍّ في الشرق الأوسط، في منطقة لطالما كانت فيها الطائفية والأصولية والدم والدموع هي المعيار السائد. كذلك،

1 Yasin Duman, *Rojava: Bir Demokratik Özerklik Deneyimi* (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016), p. 199.

٢ المصدر السابق، ص. ١٠٠.

3 *İmralı Notları*, p. 276.

فمن الجلّي أنّ روج آفا قد اجتازت بوضوح عتبةً بالنسبة إلى الحركة الكردية في تركيا بإظهارها أنّ الناس، في ظلّ ظروفٍ معيّنة، يمتلكون القدرة والمهارة التنظيمية لبناء هيكل حكم ذاتي. ولن يرتضوا بعد الآن أيّ شيءٍ أقلّ منه. كما أنّ لديهم الآن نموذجاً يشيرونَ إليه حينما يُسألون السؤال الجوهري: ما الذي يريده الأكراد حقّاً؟ فالإجابة متاحةٌ بالفعل: شيءٌ شبيهٌ بروج آفا.

الفصل الثامن

محاولة الانقلاب التي هزّت تركيا

ما الذي حدث حقّاً في تلك الليلة؟

قد يصاب بعض الأشخاص بالدهشة من معرفة عدد المقالات الأكاديمية والقصص الإخبارية التي أدلت بتصريحاتٍ واثقة من قبيل "من المستبعد تماماً حدوث انقلابٍ في هذه المرحلة في تركيا". ورغم ذلك حدث الانقلاب. مجدّداً. فبتاريخ ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، اختبرت تركيا محاولتها الخامسة لقلب نظام الحكم. أدّت المحاولة الأولى بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠ إلى محاكمة الرئيس ورئيس الوزراء في ذلك الوقت وآخرين وشنقهم. واستولى العسكريّون على السلطة بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ "لإعادة النظام".

أمّا أسوأ الانقلابات وأشدّها وحشيةً، فقد حدث في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، بعد صدامات بين مجموعاتٍ يمينيةٍ ويساريةٍ سرعان ما تحوّلت إلى قلاقل صريحةٍ في أرجاء البلاد كافّة. احتُجز نصف مليون شخص، واعتُقل عشرات الآلاف وتعرّضوا للتعذيب، في حين أُعدم العشرات في أعقاب الانقلاب. وقد وصِف الانقلاب الرابع الذي حدث بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ أنّه انقلابٌ ما بعد حداثي لأنّه لم يكن هنالك استيلاءٌ عسكريٌّ فعليٌّ على السلطة؛ عوضاً عن ذلك، أكرهت ضغوط الجيش

نجم الدين أربكان، زعيم "حزب الرفاه" الإسلامي ومؤسّس حركة الرؤية الوطنية التي انبثق منها "حزب العدالة والتنمية" ورجب طيّب أردوغان، على التنحّي.

لم تتوقّع الغالبية العظمى من الناس العاديين والمثقّفين في تركيا حدوث انقلاب آخر، ليس لأنّ تركيا نالت بالفعل حصّتها في الماضي، بل لمجرّد التصوّر غير الصحيح أنّ أردوغان وحزبه "حزب العدالة والتنمية"، بالتعاون مع حركة غولن، قد روّضا الجيش ورهّبا أيّ طغمة عسكريةٍ بمحاكماتٍ مثل محاكمتي أرغنكون والمطرقة.

كثيرون أيضاً صدّقوا الجيش؛ فقد أعلن قبل شهرين من وقوع الانقلاب الفاشل على الملأ بأنّ " مزاعم عدّة تفيد بالتحضير لانقلاب" كانت "بلا أساسٍ" بالكامل[١]. وإذا ما نظرنا إلى الخلف، ندرك أنّ الجمهور التركي لم يكن وحده من أُخذ في ١٥ تموز/ يوليو على حين غرّة، بل المراتب العليا في القوّات المسلّحة أيضاً.

كانت التاسعة مساءً من يوم جمعة، حين يعلق عادةً أهالي إسطنبول في زحمة المرور فوق الجسر أو يتنزّهون على طول الشاطئ للاستمتاع بالأصيل بصحبة أصدقائهم وعائلاتهم. إن كنت تعيش في بلدٍ كتركيا يتواصل فيه نزاعٌ عنيفٌ منذ أربعين عاماً ويقع مستنقعٌ يُدعى الشرق الأوسط على عتبة بيتك، فستتعلّم أن تضع ذلك جانباً وتواصل الحياة. تخرج مع أصدقائك في يوم جمعة، رغم أنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" هاجم أكبر مطارٍ دوليٍّ في المدينة قبل بضعة أسابيع[٢]. تودّ أن تصدّق أنّ هزّ كتفيك وقولك "هذه هي الحياة (*C'est la vie*)" يجعلك شجاعاً وليس غير مكترث، لأنّك لا تستسلم لتكتيكات الإرهابيين. تواصل السير. ما من شكٍّ في أنّ هذه مجرّد آليّة دفاع بشريةٍ أساسية، ولكنّه الموقف الذي أبقى الشعب التركي معافىً خلال هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" وانهيار عملية السلام.

ولكن بمجرّد أن يعتقد الشخص التركي العادي أنّ الوضع لن يسوء أكثر، يجد أنّه قد ساء. حصّنت سرايا عدّة أحد أشهر معالم إسطنبول، جسر البوسفور. تقول

---

١ انظر: Uğur Ergan, 'Genelkurmay'dan darbe iddialarına yanıt', *Hürriyet*, 31 March 2016. متاح على الرابط: http://www.hurriyet.com.tr/genelkurmaydan-darbe-iddialarinayanit-40078557

٢ أدّى هجومٌ نفذه مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في مطار أتاتورك في إسطنبول إلى وفاة ٤٥ شخصاً وجرح ٢٣٦ شخصاً، وذلك بتاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

في سيريتك، لعلّ الاستخبارات تلقّت تحذيراً من هجوم كارثيٍّ آخر لتنظيم "الدولة الإسلامية"، وينتشر الجنود هنا لحماية الناس من تهديدٍ إرهابي. بعد ساعة محمومة، اتّضح أنّ الجنود ليسوا هنا لحماية الناس، بل لمهاجمتهم. لقد كانت محاولة انقلاب. ولكن أيّ نوعٍ من الانقلابات كان؟ إذ إنّه لم يحمل أيّ سمةٍ من السمات التي ميّزت الانقلابات السابقة، لذا تُرك الناس في حيرةٍ من أمرهم، عالقين بين فكرتين: ثمة انقلابٌ يحدث، والانقلابات لا تحدث على هذا النحو.

تحدث الانقلابات العسكرية قبل الفجر، وهو أمرٌ يعرفه الجمهور التركي خير معرفة، وليس أثناء ساعة الذروة في يوم جمعةٍ مع طائرات نفّاثة تحوّم منخفضةً فوق أنقرة ودركٍ يغلقون جسر البوسفور في إسطنبول. يتحدّث الناس في تركيا أحياناً عن "الاستيقاظ على هدير دبابةٍ عسكرية"، في إشارةٍ إلى وقوع انقلابٍ عسكريٍّ في منتصف الليل. أمّا هذا الانقلاب، فلم يجرِ التخطيط له منذ البداية بصورةٍ شاملة، طالما أنّ التواصل بقي متدفّقاً عبر وسائط التواصل الاجتماعي ومحطّات التلفزة. وبينما توجّه مدبّرو الانقلاب إلى مقرّ التلفزيون الرسمي وأكرهوا العاملين هناك على بثّ بيانهم، كان وزراء "حزب العدالة والتنمية" الحاكم ورئيس الوزراء السابق والرئيس يدلون بتصريحاتهم عبر FaceTime على قنوات تلفزيونيةٍ يملكها القطاع الخاصّ.

في أعقاب دعوةٍ وجّهها الرئيس أردوغان عبر وسائط التواصل الاجتماعي التي وصفها يوماً أنّها تمثّل تهديداً للمجتمع، خرج الناس إلى الشوارع. لاقى قرابة مئتين وخمسين شخصاً حتفهم خلال المصادمات مع الجنود. ساهمت مقاومة الناس بإفشال محاولة الانقلاب، لكنّ الجيش نفسه هو من كافح المتآمرين بين ظهرانيه.

أجمعت قطاعات المجتمع والأحزاب السياسية كافّة على إدانة المحاولة. ففي ليلة ١٥ تموز/ يوليو، اجتمع نوّاب أحزاب المعارضة في البرلمان، إلى جانب نوّاب "حزب العدالة والتنمية"، لإظهار التضامن. وكان موقف الحزب المعارض الرئيسي، "حزب الشعب الجمهوري"، حاسماً لأنّه يمثّل العلمانيين والكماليين من يسار الوسط، وهم مكوّنٌ مؤثّرٌ من مكوّنات المجتمع التركي.

عارض العلمانيون، رغم معارضتهم الشديدة لسياسات "حزب العدالة والتنمية"، الانقلاب لأنّهم خير من يعلم أنّ الانقلاب العسكري أسوأ من نظامٍ تسلّطيٍّ يتطلّع

باستمرارٍ إلى سحق مجتمعٍ مدنيٍّ قوي، ولاسيّما في هذه الحالة، عندما ساد الاعتقاد أنّ أتباع غولن هم من دبّروا الانقلاب العسكري.

في أعقاب فشل الانقلاب، جاش ربيعٌ وهميٌّ في المجتمع، بدا وكأنّه يشير إلى تقلّص الاستقطاب الحادّ الذي أحدثه أتباع "حزب العدالة والتنمية" والعلمانيون. حتّى إنّ أحد مستشاري رئيس الوزراء السابق قال: "لولا تدخّل الناس ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية العلمانية، لانهارت الحكومة أو لاندلعت حربٌ أهلية"[1].

بعد أسبوع من محاولة الانقلاب، نظّم "حزب العدالة والتنمية" تجمّعاً في إسطنبول، الهدف منه أن يُظهر للعالم أنّ تركيا لم تكن يوماً موحّدةً وقويّةً مثلما هي اليوم. اجتذب التجمّع قرابة مليوني شخص. وحضره جميع زعماء المعارضة - عدا الزعيم الكردي، الذي لم يُدعَ - حيث ألقى القائد العامّ للقوّات المسلّحة الذي احتُجز كرهينةٍ أثناء محاولة الانقلاب كلمةً، إضافةً إلى كلمات الرئيس وزعماء الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية كافّة.

كان ثمّة إجماعٌ غير مسبوقٍ بين المصوّتين لـ"حزب العدالة والتنمية" والكماليين والقوميين والأكراد على أنّ حركة غولن بالغة الخطورة، وأنّها قد اخترقت بعمقٍ هياكل الدولة وأنّ زعيمها هو العقل المدبّر لمحاولة الانقلاب. زعم ٦٥,٧ بالمئة من المستطلَعين، في استطلاعٍ للرأي أُجري بعد أربعة أيّام من الانقلاب، أنّهم قد نزلوا إلى الشوارع في تلك الليلة، واعتقد ٦٤ بالمئة منهم أنّ حركة غولن هي من كانت وراء الانقلاب[2]. أمّا ما بقي من غير تفسير، فهو السبب في تسليم أغلبيةٍ واضحة بأنّ رجل دينٍ إسلاميّاً يعيش في بنسلفانيا كان قادراً على تدبير انقلابٍ في تركيا وراغباً في ذلك.

١ انظر: 'Mahçupyan: Laikler darbeye karşı durmasaydı iktidar çöker, iç savaş çıkardı', T24, 23 August 2016. متاح على الرابط:

http://t24.com.tr/haber/mahcupyan-laiklerdarbeye-karsi-durmasaydi-iktidar-coker-ic-savas-cikardi,356404

٢ انظر: Enis Şenerdem, 'Andy-Ar araştırması: Halkın çoğunluğu darbe girişiminden Gülen'i sorumlu tutuyor; siyasetteki ılımlı havanın devamını istiyor' [بحث أندي آر: اعتبر معظم الناس غولن مسؤولاً عن محاولة الانقلاب؛ ويريدون الإبقاء على جوٍّ معتدلٍ في المجال السياسي]، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٦. متاح على الرابط:

http://t24.com.tr/haber/andy-ar-arastirmasi-halkin-cogunlugu-arbegirisimiden-guleni-sorumlu-tutuyor-siyasetteki-ilimli-havanin-devamini-istiyor,351987

وهو أمرٌ لم يكن بمستطاع كثيرٍ من الساسة والصحافيين الغربيين سبر غوره في البداية، بما أنّ غولن الذي عرفوه كان مجرّد إمامٍ مسلم معتدلٍ ومسالم. اعترف جوشوا هندريك (Joshua Hendrick) من جامعة لويولا (Loyola) الذي كان يجري بحوثاً على حركة غولن منذ عام ٢٠٠٥ بتلك الحقيقة بأفضل طريقةٍ ممكنةٍ في مقالةٍ بعد الانقلاب:

> لو أنّ غولن ساعد في تدبير الانقلاب، لاحتاج عشرات الآلاف من المنتسبين والمتعاطفين، ولاحتاج كذلك أولئك الذين حاولوا منّا إجراء دراسةٍ أكثر موضوعيةً عن هذا الرجل وحركته للتوصّل إلى التأقلم مع عمليات الاحتيال الأكثر غرابةً في التاريخ الحديث[1].

هل كان فتح الله غولن وراء الانقلاب؟

"أين كنت في ذروة الانقلاب؟" كان هو السؤال الذي شقّ طريقه إلى كثيرٍ من المحادثات في تركيا. كان الرئيس أردوغان في فندقٍ في مارماريس (Marmaris). وحين سُئل في وقتٍ لاحق كيف علم بأمر الانقلاب، أجاب إنّ صهره، وليس جهاز الاستخبارات الوطنية أو أيّ ضابطٍ من ضبّاط الجيش، أبلغه بالانقلاب في تلك الليلة. كان القائد العامّ السابق للقوّات المسلّحة إلكر باشبوغ يشاهد مسلسلاً تلفزيونيّاً حين اتّصل به هاتفيّاً أحد المحامين من أصدقائه وحثّه على تغيير القناة.

تفيد الروايات أنّ كماليين مسنّين ارتاحوا في البداية لسماع أخبارٍ عن انقلاب، ثمّ انهاروا بعد أن علموا أنّ المتآمرين ليسوا جماعاتٍ علمانيةً ولكن من أتباع غولن. وبسبب تصوير الجيش الكمالي لنفسه كمعقلٍ للعلمانية وسجلّه السافر بالانقلابات، كان يُعتقد في البداية أنّ حدث ١٥ تموز/ يوليو من عمل الكماليين.

واقع الأمر أنّه حتّى بعد مرور شهور عدّة، ظلّ عددٌ معتبرٌ من الأشخاص في الأوساط الغربية يعتقدون أنّ الكماليين هم أصل المحاولة، وكان مبرّرهم لذلك أنّه إن كان هنالك

[1] انظر: Joshua Hendrick, 'Fethullah Gülen: public intellectual or public enemy?', *The Conversation*, 8 August 2016. متاح على الرابط: https://theconversation.com/fethullahgulen-public-intellectual-or-public-enemy-62887

انقلابٌ في تركيا للإطاحة بأردوغان، فلا بدّ أن يكون الكماليون العلمانيون مصدره. لم يكن الأمر كذلك، لكنّ صورة أردوغان كزعيم مستبدٌ بلغت من التلطّخ حدّاً جعل كثيرين عاجزين عن تصوّر سببٍ آخر لمحاولة الانقلاب. كان الأمر ذروة التنافس للسيطرة على الدولة، تتويجاً للعداء بين هيكلين للدولة، يقود أحدهما أردوغان والآخر أتباع غولن.

لم تكن سوى محاولة انقلاب واحدة، لكنّ عشرات النظريات أحاطت بها. أوحت إحداها بأنّ الانقلاب كان حدثاً "مزيّفاً" أعدّه الرئيس أردوغان لاكتساب مزيد من السلطة، لكنّ الحسّ السليم يُملي أنّ الحدث مضى أبعد من أن يكون الحال هكذا. اعتنقت الحركة الكردية فكرةً مفادها أنّ الكماليين في الجيش قد خدعوا أتباع غولن لفعل انقلاب. كانوا يعرفون أنّه سيفشل وأنّه سيؤدّي إلى عملية تطهير طال انتظارها لأتباع غولن في القوّات المسلّحة. كما أنّ تاريخ الانقلابات السابقة في تركيا يشير إلى أنّ أكثر من طغمة عسكرية كانت توجد في الجيش دائماً.

كان القائد العامّ السابق للقوّات المسلّحة إلكر باشبوغ الذي كان في منصبه أثناء قضيّة أرغنكون – والتي اكتُشف لاحقاً أنّ رؤساء الشرطة والمدّعين العامّين التابعين لغولن كانوا عقلها المدبّر – مطّلعاً على الحركة الكردية ودوافعها النظرية. "ثمّة ثلاث طبقاتٍ وسط مدبّري الانقلاب"، كما يوضّح.

> فعلت حركة غولن العملية الرئيسية، وتكوّنت الطبقة الثانية من غير أتباع غولن الذين غيّروا رأيهم في اللحظة الأخيرة ولم يتابعوا الخطّة الأصلية. أمّا الطبقة الثالثة، فكانت مجموعةً من الجنود لم تكن من أتباع غولن لكنّها ظنّت أنّ بإمكانها الاستفادة من وقوع انقلاب[1].

كذلك مضت على المنوال عينه تكهّنات نائب رئيس الوزراء طغرل توركش (Tuğrul Türkeş) الذي كان والده ألب أرسلان توركش (Alparslan Türkeş) مؤسّس الحركة القومية المتشدّدة في تركيا: "أريد أن أشدّد على حقيقة أنّه حتّى إن كانت حركة غولن هي من دبّرت العملية، فما كان لها أن تنفذها من دون التعاون مع

١ انظر: 'İlker Başbuğ'dan çok konuşulacak açıklamalar: darbe girişiminin arkasında 3 grup var', *Hürriyet*, 2 August 2016. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/ilker-basbug-darbenin-arkasinda-3-grup-var-40178184

جماعاتٍ أخرى في الجيش"[١].

أمّا من وجهة نظر المشكّكين، فلم يكن أيٌّ من هذه النظريات كافياً لتفسير الإهمال الذي رافق المحاولة الانقلابية. ففي ذروة الحدث، ذكرت المحطّة الإخبارية الأميركية "إن بي سي" (NBC) على نحوٍ غير صحيح، في عددٍ من التغريدات التي حُذفت لاحقاً، أنّ الرئيس أردوغان قد فرّ من تركيا ويلتمس اللجوء إلى ألمانيا. وفقاً لخبيرٍ كان يتحدّث في عرضٍ مباشر للمحطّة في تلك الليلة، "إن كنت تخطّط لانقلاب، ينبغي أن يكون الهدفُ الأوّل القبض على زعيم البلاد". وعلى غراره، أشار كثيرون ممّن اعتقدوا بأنّ الانقلاب كان كذبةً إلى حقيقة عدم اعتقال أردوغان بوصفها "برهاناً" على ذلك. القصّة الحقيقية هي أنّ أردوغان قد استُهدف. لكنّ الطيارين الذين تلقّوا أوامر باختطافه من مقرّ عطلته في مارماريس ذكروا لاحقاً وجود انقطاعٍ في سلسلة القيادة وبأنّ بضعة طيارين رفضوا المشاركة، ما منح أردوغان فرصة الإفلات والهبوط في إسطنبول.

ظهر لاحقاً أنّ حكومة "حزب العدالة والتنمية" كانت تخطّط لاعتقال ضبّاط الجيش المؤيّدين لغولن بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو بهدف تطهير الجيش من أتباع غولن[٢]. كذلك، زعمت قوّات الشرطة وبضع نوابٍ من "حزب العدالة والتنمية" أنّ مدبّري الانقلاب، عندما علموا بحملة الاعتقالات، بدأوا الانقلاب قبل الموعد المقرّر. في ضوء ذلك، قد يكون الانقلاب الفاشل الذي بدا كغارةٍ انتحاريةٍ أكثر ممّا بدا انقلاباً عسكريّاً مخطّطاً بإحكام محاولةً لتجنّب تلك الاعتقالات بضربةٍ استباقية.

وقد كتب صحافيٌّ موالٍ للحكومة ولديه ارتباطاتٌ وثيقةٌ بجهاز الاستخبارات الوطنية مقالتين قبل المحاولة الانقلابية بثلاثة أشهر، الأولى بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل والثانية بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل. زعم في هاتين المقالتين أنّ أتباع غولن خافوا

١ انظر: 'Başbakan Yardımcısı Tuğrul Türkeş: 15 Temmuz darbesi farklı grupların müşterek hareketi olabilir', CNN Turk", 13 August 2016". متاح على الرابط: http://www.cnnturk.com/video/turkiye/basbakan-yardimcisi-tugrul-turkes-15-temmuz-darbesi-farkligruplarin-musterek-hareketi-olabilir

٢ انظر: '١٥ Temmuz'a nasıl gelindi, darbe girişimi neden önlenemedi, cemaatin rolü ne?', T24, 8 December 2016. متاح على الرابط: http://t24.com.tr/haber/15-temmuza-nasilgelindi-darbe-girisimi-neden-onlenemedi-cemaatin-rolu-ne,375602

من انكشاف ارتباطاتهم بالحركة، ولهذا السبب قد يحاولون الانقلاب بأوامر من غولن نفسه. أمّا الجزء الأكثر إثارةً للاهتمام في المقالتين، فقد كان تحذير الصحافي للجنود التابعين لغولن بأنّ الدولة تستخدم كلّ وحداتها لمراقبتهم، جهاز الاستخبارات والجيش والسياسيين والمنظّمات غير الحكومية. "كانت الدولة في انتظار اقترافهم جريمةً ما، ثمّ تقضي عليهم جميعاً"[١]. قد يستنتج المرء من جمع هذه المعلومات معاً أنّ كبار الشخصيات في الحكومة قد عرفت مسبقاً بالانقلاب لكنّها اختارت عدم منعه بهدف إماطة اللثام عن أتباع غولن وكشفهم على حقيقتهم. تبدو هذه النظرية منطقيةً بالتأكيد، آخذين في الحسبان أنّ أردوغان لم يزِح رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية هاكان فيدان ولا رئيس هيئة أركان جيشه آكار (Akar) من منصبيهما بعد محاولة تموز/ يوليو، في حين كان العجز عن كشف انقلابٍ سيكلّف كبار الضبّاط في العادة خسارة مناصبهم.

هوّنت الصحف الموالية للحكومة من شأن المحاولة الانقلابية. لكنّها لم تكن كذلك، إذ شارك فيها ٨٦٥١ جنديّاً، ما يعادل ٣ بالمئة من الجيش التركي، واستُخدمت فيها ٢٧٤ عربةً مدرّعة، و٣٥ طائرة، و٣٧ مروحية، وثلاث سفن، و٣٩٩٢ سلاحاً[٢]. أنكر بعض المتآمرين وجود أيّ صلةٍ تربطهم بحركة غولن؛ ورغم ذلك، كانت هنالك دلالات تربط القيادات العليا للطغمة بالحركة. كان أقواها شهادة القائد العام للقوّات المسلّحة خلوصي آكار (Hulusi Akar) الذي احتُجز كرهينة ليلة الانقلاب. فقد زعم أنّ أحد أعضاء الطغمة أخبره أنّ بوسعه تمكينه من الاتّصال بـ"زعيمهم الفكري فتح الله غولن"، بحيث يتمكّن من متابعة قيادة الانقلاب. رفض الجنرال العرض من غير إبطاء[٣].

---

١ انظر: 'Ahmet Şık: Türkiye yazarı hükümetin darbe girişimini önceden bildiğini yazdı', T24, 10 November 2016 متاح على الرابط:

http://t24.com.tr/haber/ahmet-sik-turkiyeyazari-hukumetin-darbe-girisimini-onceden-bildigini-yazdi,370079

٢ انظر: 'TSK, darbe girişimine katılan personel sayısını açıkladı', NTV, 27 July 2016. متاح على الرابط:

http://www.ntv.com.tr/turkiye/tsk-darbe-girisimine-katilan-personelsayisini-acikladi,ns92udU75k2vw-1OlEK4gQ

٣ شهادة مترجمة للجنرال خلوصي آكار، *Robert Amsterdam & Partner LLP*، ٢٨ تموز/ يوليو

كان ليفنت توركان (Levent Türkkan)، الضابط المرافق للجنرال أكار، أحد أولئك الذين اعترفوا بانتسابهم للحركة وأنه كان يأتمر بأوامر "إخوته" في حركة غولن[1]. كان ابن مزارع، نشأ في حيٍّ فقير، والتقى حركة غولن أثناء سنوات دراسته المتوسطة. كذلك، كان طالباً نجيباً يحلم دائماً بأن يصبح جندياً. وعام ١٩٨٩، تقدّم إلى امتحان القبول في الأكاديمية العسكرية. ورغم أنّه كان واثقاً من اجتيازه للاختبار، فإنّ "إخوته في الحركة ظلّوا (للتأكّد من نجاحه) يجلبون له الأسئلة في منتصف الليل قبل يوم الامتحان في أحد بيوت الحركة وسط بورصة (Bursa)"[2]. تُمثّل قصّة توركان الطريقة التي تشتغل فيها حركة غولن في هيكل الدولة وكيف أنّ ولاء أتباعها لها أكثر من ولائهم للمؤسّسة التي يعملون فيها. "وبعد أن ترقّيت لموقع ضابطٍ مرافقٍ في هيئة الأركان، بدأت بتنفيذ الأوامر الصادرة بالنيابة عن الحركة"، كما قال، وأضاف:

> كنّا نتنصّت طوال الوقت على نجدت أوزل باشا (Necdet Özel Pasha) (رئيس هيئة الأركان السابق). زوّدنا أحد "الإخوة" العاملين في شركة "تورك تيليكوم" (Turk Telekom) (أكبر وأقدم شركة اتّصالات في تركيا) بجهاز التنصّت. وكنت آخذ التنصّتات مرّةً في الأسبوع (كذا) إلى "الأخ" (في الحركة)[3].

ما من شكٍّ في أنّ توركان كان عضواً قيّماً في ما أطلق عليه غولن تسمية الجيل الذهبي، وهو جيلٌ كان عليه استعادة جهاز الدولة الإداري. تطلّبت تنشئة هذا الجيل تلاميذ نجباء، وكذلك أساتذةً مخلصين وبارعين يكونون أيضاً متديّنين وأتقياء[4]. هكذا،

٢٠١٦. متاحة على الرابط:
https://robertamsterdam.com/translated-testimony-of-gen-hulusi-akar/

١ يشير مصوّرون عدّة للضابط المرافق ليفنت توركان إلى أنّ سوء المعاملة والتعذيب على الأرجح ربّما رافقا إجراءات الإدلاء بالشهادة.

٢ انظر: Mesut Hasan Benli, 'Top Turkish commander's aide admits allegiance to Gülenists', *Hürriyet Daily News*, 20 July 2016. متاح على الرابط:
http://www.hurriyetdailynews.com/Default.aspx?pageID=238&nID=101851&NewsCatID=341

٣ المصدر السابق.

4 Berrin Koyuncu-Lorasdağlı, 'The prospects and pitfalls of the religious nationalist movement in Turkey: the case of the Gülen movement', *Middle Eastern Studies* 46/2 (2010).

خضع كلّ عضوٍ لانتقاء صارم في مدارس غولن عبر امتحاناتٍ كانت في بعض الأحيان "تُجرى في ملاعب في آسيا الوسطى بسبب العدد الكبير من المتقدّمين"[١].

ورغم أنّه كان مقدّراً للجيل الذهبي الخاصّ بفتح الله غولن تحقيق مجتمعٍ إسلاميٍّ مثالي، فإنّ مناهج المدارس لا تتضمّن وعظاً إسلاميّاً. فهي تتطابق كليّاً مع أنظمة التعليم الوطني في البلدان التي تعمل فيها. وهذا جزءٌ من مقاربة غولن وموجزها "لا تحارب النظام، ولكن تعاون معه ثمّ غيّره تدريجياً". لكنّ هذا لا يعني أنّ طريق الإسلام الخاصّ بغولن ليس مفروضاً. إذ إنّ الطلّاب في مدارس غولن يعيشون أيضاً في مساكن غولن للطلبة، حيث يتلقّون تلقينهم الأوّل ويرتبطون بـ"أخٍ" أو "أختٍ" "يعلمانهم بانضباطٍ صارم رسالة الحركة"[٢].

يظلّ الطلّاب الذين جاؤوا من أسرٍ فقيرةٍ مخلصين للحركة لبقية حياتهم، ليس بسبب تلقين هذا النظام لهم فحسب، بل كذلك بسبب امتنانهم للفرص التي تسنح لهم. عبر معرفة أردوغان أنّ نظام التعليم يقع في صميم الإستراتيجية الأوسع لأتباع غولن، وانطلاقاً من خلافه مع غولن نفسه، فقد اتّخذ الخطوة الأولى في ٢٠١٤ بإغلاق المدارس التحضيرية للجامعات في تركيا.

في جنازة أحد الأشخاص الذين قُتلوا في ليلة الانقلاب، تضمّنت خطبة الإمام السطر التالي: "اللهم يا عزيز، قِنا شرّ المتعلّمين". فأومأ أردوغان مصادقاً. لم يكن هذا مجرّد دلالة على معاداة حقبة "حزب العدالة والتنمية" للفكر فحسب، بل كذلك رسالةً مداورةً لأنشطة حركة غولن التعليمية.

***

كذلك، كشف أصحاب الرتب العليا في طغمة ١٥ تموز/ يوليو قصّةً أخرى تدلّ على أنّ قضيّة المطرقة كانت في الواقع أحد العوامل التي قد عجّلت بالانقلاب. ففي

pp. 221–34.

1 Filiz Canyaş and Orkunt Canyaş, 'The interplay between formal and informal institutions in Turkey: the case of the Fethullah Gülen community', *Middle Eastern Studies* 52/2 (2016), pp. 280–94.

٢ المصدر السابق.

تلك القضيّة، جرى اعتقال عقداء أركانٍ في القوّات البحرية - أولئك الذين كانوا أكثر نجاحاً في الاحتفاظ بمناصبهم والحائزين على شهادات دراسةٍ عليا وخدموا في الخارج وكان من المتوقّع أن يترفّعوا إلى رتبة عميدٍ بحري - بموجب أدلّة ملفّقة، كي يضمن العمداء البحريون الذين شاركوا في الانقلاب ترفيعاتهم ومناصبهم. وهم الذين رُقّوا جميعاً إلى مناصبهم الحالية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، وكان عام ٢٠١٠ هو العام الذي بدأت فيه قضيّة المطرقة[1].

لم تكن صورة القوّات البحرية وشهادات القائد العامّ خلوصي آكار وضابطه المرافق هي وحدها التي أشارت إلى رابطٍ بين حركة غولن والطغمة. فقد أجرى المدّعي العامّ العسكري أحمد زكي أوتشوك (Ahmet Zeki Üçok) تحقيقاً شاملاً بشأن أتباع غولن في القوّات المسلّحة عام ٢٠٠٩. اكتشف شبكةً سرّيةً كبيرةً ضمن الجيش وحدّد بالاسم كثيراً من أعضاء هذه المنظّمة غير الشرعية[2]. لكنّه لم يستطع إكمال تحقيقه لأنّه اعتُقل بناءً على تغذيه شهوداً بعينهم بواسطة "التنويم المغناطيسي" وكذلك كطرفٍ في قضيّة المطرقة، فأمضى قرابة خمس سنواتٍ في السجن. وقد أعلن مباشرةً بعد الانقلاب الفاشل أنّ أسماء قادته تتطابق مع الأسماء المدرجة في القائمة التي كانت بحوزته. وفي إشارته إلى طائرات إف ١٦ التي قصفت البرلمان التركي، استعاد كلمات العقيد المتقاعد حاليّاً، سلجوق باشيغيت (Selçuk Başyiğit)، في سجلّات المحكمة: "نحن الآن أقوياء للغاية. لدينا طائرات إف ١٦ وإف ٤ يمكن أن تُقلع بأمرٍ واحدٍ من فتح الله غولن". أيّد اكتشافات أوتشوك كثيرٌ من الجنود الذين كافحوا محاولة الانقلاب أو جنودٌ كانوا ضحايا قضيّة المطرقة[3].

كذلك، ينبغي التأكيد أنّ فتح الله غولن لم يستطع، رغم رفضه المزاعم التي اعتبرته

---

١ انظر: Sedat Ergin, 'O albaylar gitti darbeciler geldi', *Hürriyet*, 22 July 2016. متاح على الرابط: http://sosyal.hurriyet.com.tr/yazar/sedat-ergin_308/o-albaylar-gitti-darbecilergeldi_40164262

٢ انظر: Ahmet Hakan, '"Ordu içindeki Fethullahçi general ve albayları isim isim biliyorum"'، مقابلة مع أحمد زكي أوتشوك، *Hurriyet*، ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٦. متاحة على الرابط: http://sosyal.hurriyet.com.tr/yazar/ahmet-hakan_131/ordu-icindeki-fethullahci-general-vealbaylari-isim-isim-biliyorum_40082175

٣ انظر: Ezgi Başaran، مقابلة مع الجنرال المتقاعد أحمد ياووز (Ahmet Yavuz)، آب/ أغسطس ٢٠١٦، غير منشورة.

العقل المدبّر لمحاولة الانقلاب، إنكار مجموع الأدلّة الظرفية التي تربط أتباعه بالمؤامرة. وأصرّ، بزعمه أنّه لا يعرف "حتّى واحد بالمئة من أتباعه بالاسم"، على أنّه إن كان هنالك أيٌّ من أتباعه في الطغمة، فينبغي ألّا يترتّب على ذلك توريطه أو توريط الحركة بأسرها[1].

وفقاً للقائد العامّ السابق للقوّات المسلّحة إلكر باشبوغ، شهد عام ١٩٩٢ نقطة التحوّل التي بدأ فيها حضور حركة غولن في القوّات المسلّحة بالتنامي، حين جرى تعيين مدنيٍّ بصفته رئيساً لجهاز الاستخبارات الوطنية للمرّة الأولى في تاريخ تركيا. تتحمّل فروع الاستخبارات العسكرية مسؤولية الاستخبارات الخارجية وأنشطة الأفراد العسكريين داخل المجمّعات، لكنّ القوّات المسلّحة تعتمد على جهاز الاستخبارات الوطنية في الإبلاغ عن أنشطة أفرادها غير العادية خارج هذه الحدود. "بعد عام ١٩٩٢، تدهورت علاقاتنا بجهاز الاستخبارات الوطنية"، كما يقول باشبوغ:

> أصبحت جنرالاً عام ٢٠٠٢ وتركت منصبي في ٢٠١٠. أثناء تلك الأعوام الثمانية، لم يزوّدنا جهاز الاستخبارات الوطنية بأيّ معلومات استخبارية عن حركة غولن في الجيش. كانت هنالك تقارير تفيد بارتباط ضابط محدّد هو محمد كورد أوغلو (Mehmet Kurdoğlu) بطريقة "النور"، وهي حركةٌ منافسةٌ لحركة غولن، ولكن لا شيء عن تسلّل أتباع غولن. وعلى هذا، لم يكن أيٌّ من الذين أُقيلوا من القوّات المسلّحة من أتباع غولن[2].

حمّل باشبوغ وجنرالاتٍ متقاعدين آخرين عدّة جهاز الاستخبارات الوطنية مسؤولية الإخفاق في كشف تسلّل أتباع غولن إلى الجيش:

> هنالك وحداتٍ استخباريةٍ عدّة في القوّات المسلّحة التركية، تُدعى

١ انظر: 'Fethullah Gülen'den "darbe" açıklaması: Erdoğan'a yanıt verdi', *Cumhuriyet*, 16 July 2016. متاح على الرابط:

http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/568596/Fethullah_Gulen_den__darbe__aciklamasi__Erdogan_a_yanit_verdi.html

2 İlker Başbuğ, *15 Temmuz öncesi ve sonrası* (Istanbul: Doğan Kitap, 2016), p. 23.

G2-S2 وJ، لكنّها جميعاً تتلقّى المعلومات المتعلّقة بالأفراد من جهاز الاستخبارات الوطنية. ومن جانبٍ آخر، عندما يطلب العسكريّون من جهاز الاستخبارات الوطنية معلوماتٍ عن الأفراد، فإنّه يجمعها من زعماء القرى أو ضبّاط الشرطة المحلّية، بدلاً من العمل بكيفية منهجية[1].

أُصيبت القوّات المسلّحة نفسها بصدمةٍ لدى الكشف عن أنّ حضور حركة غولن في الجيش بلغ ذروته بتدبير انقلاب[2].

***

ومن المفارقة أنّ الرئيس السابق للقوّات المسلّحة التركية، إلكر باشبوغ، وعدوّه الافتراضي اللدود عبد الله أوجلان، تشاطرا من غير أن يعلما الرأي نفسه في فهم أهداف غولن وغاياته في هيكلية الدولة. فوفقاً لأوجلان، "كان السبب الكامن وراء المعركة بين غولن وأردوغان أنّ حركة غولن أرادت المكاتب الكردستانية في جهاز الاستخبارات الوطنية"[3]. وادّعى، في حديثه إلى مبعوث "حزب الشعوب الديموقراطي" بتاريخ ٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٣، أنّه قال ذلك منذ وقتٍ طويل، لكنّ سلطات الدولة لم تصدّقه.

تُظهر مذكّرات الاجتماعات في إمرالي أثناء عملية السلام أنّ حركة غولن ونواياها المحتملة شغلت حيّزاً كبيراً من طاقة أوجلان الذهنية. كما أنّ هذه المذكّرات تشير أيضاً إلى مفارقة أنّ أوجلان كان في الواقع أوّل شخص أطلق على حركة غولن اسم "الدولة الموازية"، وهو مصطلحٌ كان الرئيس أردوغان أوّل من استخدمه علانيةً، رغم أنّه ربّما استلهمه من أوجلان، بما أنّ الرئيس كان يتلقّى محاضر كلّ اجتماعٍ في

[1] انظر: Yavuz Selim Demirağ, İmamların Öcü-Türk Silahlı Kuvvetlerinde Cemaat Yapılanması (Istanbul: Kırmızı Kedi Yayınevi, 2015)، ورد في: Başbuğ, 15 Temmuz öncesi ve sonrası، ص.٢٨٠.

[2] Başbuğ, *15 Temmuz öncesi ve sonrası*, p. 29.

[3] *İmralı Notları – Demokratik Kurtuluş ve özgür Yaşamı İnşa* (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2015), p. 206.

إمرالي بعد ساعات من انتهائه.

"هذه الدولة الموازية طليقةٌ من دون قيد"، كما قال أوجلان. "إنّها تخطّط لإنهاء عملية السلام". كما حذّر بشدّةٍ من أنّ حركة غولن قد توجّه ضرباتٍ محتملةً لعملية السلام.

وما هو أكثر إثارةً للاهتمام أنّ أوجلان الذي كان قابعاً في السجن منذ عام ١٩٩٩ قد تنبّأ بحدوث انقلابٍ يدبّره فتح الله غولن. فأثناء الاجتماع بوفد "حزب الشعوب الديموقراطي" في سجن إمرالي بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤، قال أوجلان التالي:

> رغم جهودي كافّة، لم أتمكّن من استمالة السيّد طيّب (أردوغان، رئيس الوزراء آنذاك) إلى الابتعاد عن الجماعة (حركة غولن). قلت: "ثمة دينامية انقلابٍ هنا، ويجري إعداد العرض الرئيسي". إنّ هذه الطاولة (طاولة التفاوض)، عملية السلام، هي من تحول دون ذلك الانقلاب. حركة غولن هي من تقيّد يدي رئيس الوزراء أردوغان. وهي تريد السيطرة بالكامل على الدولة. إذا نجحت، وإذا ذهب الخوجة (فتح الله غولن) إلى أنقرة على طريقة الخميني، فسوف تتسلّط فاشيةٌ متطرّفةٌ كتلك الموجودة في إيران، وتضع حدّاً للمعارضة بأسرها[1].

كما وضّحنا في الفصول السابقة، كان غولن يطلب من أتباعه باستمرار أن يبقوا بعيدين عن الأنظار إلى اللحظة الأخيرة، حينما يكتسبون ما يكفي من القوّة. وعند النظر إلى الأمر الآن، نجد أنّ هذا ما فعله الجنود التابعون لغولن في القوّات المسلّحة منذ عام ٢٠١٠، المؤسّسة التي تباهت بأنّها معقل العلمانية والكمالية. ورغم ذلك، تجدر الإشارة بالتأكيد إلى أنّ حكومة "حزب العدالة والتنمية" هي التي تغاضت عن وجود حركة غولن في الجيش أو مكّنتها أحياناً من ذلك. وخير مثالٍ على ذلك الجنرال آكين أوزتورك (Akın Öztürk)، أحد العقول المدبّرة المزعومة للانقلاب والضابط الأعلى رتبةً بين المتآمرين. فقد عيّن "حزب العدالة والتنمية" جنرال القوى الجوية ذا النجوم الأربع بعد إقالة سلفه أثناء محاكمة قضيّة المطرقة.

١ المصدر السابق، ص.٢٦٥.

لم تُظهر محاولة الانقلاب الجانب المظلم من شبكةٍ إسلامية فحسب، بل كشفت كذلك هشاشة الدولة المتغوّلة التي بناها "حزب العدالة والتنمية". إذ إنّ حكومة الرئيس أردوغان لم تستبدل بالنخبة السابقة تغييراتٍ دستوريةً سليمةً وإصلاحات ديموقراطية؛ لقد نقلت السلطة من الكماليين إلى آخرين ظنّت أنّهم كانوا حلفاءها المقرّبين. كانت العملية المتّبعة "غزواً وليس دمقرطة"[١]. وهذا هو السبب في أنّ أردوغان واصل القول إنّ "أولئك الذين منحناهم كلّ ما طلبوه" هم "من طعنونا في الظهر"[٢].

انقلاب ١٥ تموز/ يوليو والقضيّة الكردية

قد يكون مغرياً التفكير في أنّه لم تكن هنالك صلةٌ كبيرةٌ بين المشكلة الكردية في تركيا ومحاولة الانقلاب الأحدث. لكنّ نظرةً عن كثب تكشف صورةً أكثر دقّة. ربما يُستشهد بفشل عملية السلام، وما أسفر عنه من نزاع بالغ الشدّة في جنوب شرق تركيا عانت منه تركيا قرابة عام قبل الانقلاب، بوصفه أحدَ العوامل التي شجّعت المتآمرين. على أيّ حال، تتطلّب الانقلابات غياب استقرارٍ سياسيّاً لتسويغ نفسها. كان انهيار عملية السلام وتورّط تركيا في القضايا السورية من بين الأسباب الرئيسية في غياب استقرارها المتواصل.

ينبغي ألّا تحجب حقيقة إخفاق الانقلاب حقيقة أنّه كان محاولةً في المقام الأوّل. والحقيقة المجرّدة بأنّه أمكن فعلها تحمل دلالةً بشأن حالة البيئة والثقافة السياسيتين في تركيا. وفقاً لساموئيل إي فاينر (Samuel E. Finer)، من أجل عمل تدخّلٍ عسكري، ثمّة حاجةٌ إلى وجود دافعٍ (استعدادٍ للتدخّل) بالنسبة إلى الجيش وفرصة[٣]. يجادل يابراك

١ انظر: Murat Somer, 'Understanding Turkey's democratic breakdown: old vs. new and indigenous vs. global authoritarianism', *Southeast European and Black Sea Studies* 16/4 (2016). متاح على الرابط: http://dx.doi.org/10.1080/14683857.2016.1246548، ص٦٠.

٢ انظر: Yener Dönmez, 'Cemaatten kim geldi de geri çevirdik', *Yeni Akit*, 23 November 2013. متاح على الرابط: http://www.yeniakit.com.tr/haber/cemaatten-kim-geldi-degeri-cevirdik-7500.html

3 Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (Piscataway, NJ: Transaction Publishers, 2002).

غورسوي (Yaprak Gürsoy)، مؤلّف *Between Military Rule and Democracy: Regime Consolidation in Greece, Turkey, and Beyond* [بين الحكم العسكري والديموقراطية: توطيد النظام في اليونان وتركيا وما وراءهما][1]، في أنّه

> يوجد دافعٌ بالنسبة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه حارساً للدولة العلمانية منذ أن تولّى "حزب العدالة والتنمية"، وهو حزبٌ متجذّرٌ في الإسلام، السلطة عام ٢٠٠٢. وبهذا المعنى، كان الاستعداد لانقلابٍ راسخاً، لكنّ الفرصة لم تكن متوافرة[2].

بعبارة أخرى، لقد أحسّ الجيش أنّه مهدّدٌ منذ تولّي "حزب العدالة والتنمية" السلطة للمرّة الأولى، لكنّه لم يحظَ بما يُدعى "فرصةً" لتبرير تحرّكٍ يخلّصه من ذلك التهديد.

لماذا تدخّل الانقلابيون إذاً؟ وفقاً لغورسوي، كانوا يائسين. أشارت تقارير إلى أنّ تحقيقاً كان جارياً وأنّهم سيواجهون عقوبة السجن بسبب ارتباطاتهم بحركة غولن؛ لذلك كانوا على استعداد للمجازفة[3]. تبدو هذه النظرية منطقيةً من دون شك. ولكن كيف اعتقد المتآمرون بأنّهم سيكونون قادرين على تبرير تحرّكهم لأفراد الجمهور؟

في تحليل يوكسل طاشكين من جامعة مرمرة لهذا السؤال، يجادل في أنّ غياب الاستقرار الذي ظهر بسبب شعور العلمانيين بأنّهم كانوا عُرضةً لاضطهاد حكومة "حزب العدالة والتنمية"، ونقطة الغليان التي بلغتها القضيّة الكردية، كانا من بين العوامل الرئيسية[4]. في الواقع، الاسم الذي اختاره الانقلابيون لأنفسهم ذو دلالة بهذا الصدد: "مجلس السلام في الوطن". الإحالة الضمنية هنا هي قول مصطفى كمال أتاتورك: "السلام في الوطن، السلام في العالم". أراد الانقلابيون إعطاء انطباع أنّهم كماليون لاستمالة العلمانيين، كما أنّهم أرادوا إيصال رسالةٍ بأنّ باستطاعتهم تهدئة

١ انظر: Yaprak Gürsoy, *Between Military Rule and Democracy: Regime Consolidation in Greece, Turkey, and Beyond*, Michigan University Press، يصدر قريباً.

٢ انظر: إزغي باشاران، مقابلة مع الدكتور يابراك غورسوي، كليّة سانت أنتوني، جامعة أكسفورد، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، غير منشورة.

٣ المصدر السابق.

4 Yüksel Taşkın, 'Darbe atlatıldı: Şimdi nereye?', *Birikim* 328–9 (2016), p. 17.

النزاع في البلد. يستتبع ذلك أنّ عاملاً من العوامل الرئيسية التي أرادوا تقديمها كتبريرٍ لتحرّكهم السافر كان عامل النزاع المتواصل في البلد.

وفي هذا الصدد، كان انهيار عملية السلام هو أحد أهمّ الأحداث التي ربّما ساهمت في عامل "الفرصة" عند فاينر. كما وضّحنا في الفصول السابقة، كانت هنالك محاولاتٌ كثيرةٌ أجراها أسلاف "حزب العدالة والتنمية" للتفاوض مع "حزب العمّال الكردستاني"، لكنّ تلك المحادثات كانت عملياتٍ مستترةً تجري عبر القنوات الخلفية. لم يؤدِّ فشل تلك المحادثات إذاً إلى مستوى الإحباط عينه الذي أدّى إليه الانهيار الأخير. ففي الحالة الأخيرة، كانت الآمال مرتفعةً بسبب معرفة الجمهور بكلّ خطوةٍ من خطوات العملية. وكذلك كانت خيبة الأمل مرتفعةً بالقدر عينه.

وبالفعل، إنّها حقيقةٌ معروفةٌ أنّ عمليات وقف إطلاق النار واتّفاقات السلام التي تبوء بالفشل في النزاعات الداخلية تُفسح المجال لتجدّد العنف وتصاعده في كثيرٍ من الحالات[1].

افترض الشبّان الأكراد على وجه الخصوص أنّه لم تعد هنالك أيّ فائدةٍ من التفاوض مع الحكومة، بما أنّ العملية الأكثر تبشيراً بالأمل قد انهارت: لن يفضي بهم التفاوض السلمي إلى أيّ مكان. لقد تحلّل كلّ خيطٍ في الروابط العاطفية بالحكومة وقيمها. تصاعد التمرّد الكردي بعد فشل المحادثات، وبتشجيعٍ من التطوّرات في سوريا، إلى مستوىً غير مسبوق.

لعلّ محادثات السلام شكّلت أيضاً أقوى قيدٍ على النزعات التسلّطية للحكومة، مكرِهةً المشرّعين، ولاسيّما الرئيس أردوغان، على أخذ أماكنهم حول طاولة التفاوض حيث سيكسب أردوغان باتّخاذ موقفٍ معقولٍ تأييد الأكراد لرئاسته التنفيذية. بعبارةٍ أخرى، كان توقّع كسب أصوات الأكراد هو الحافز الوحيد الذي أبعد أردوغان عن الانحدار إلى الدرب التسلّطي. ومع انهيار العملية، انتهى هذا الحافز أيضاً.

كان هنالك من ثمّ رابطٌ سببيٌّ قويٌّ بين انهيار عملية السلام ومحاولة الانقلاب.

1 Edward Newman and Oliver Richmond (eds), *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers During Conflict Resolution* (Tokyo, New York and Paris: United Nations University Press, 2006), pp. 1–3.

إذ إنّ الانهيار خلق أرضاً خصبةً للمحاولة من وجهة نظر المتآمرين. في الحقيقة، تكثّف الارتباط بين الانقلاب والقضيّة الكردية بعد أحداث ١٥ تموز/ يوليو. إنّ المدّ المتصاعد للاستبداد في البلاد قد زاد من إضعاف أيّ أملٍ متبقٍّ بحلٍّ سلمي. من غير المستغرب إذاً أنّه حالما أُطلقت القوى المتغوّلة في الدولة من عقالها، فهي لم تستهدف أتباع غولن فحسب، بل كذلك أعضاء الحركة الكردية.

***

ما من شكٍّ في أنّ المشكلة الكردية قد تُحلّ في بيئة تُحترم فيها حقوق الأفراد والحرّيات احتراماً كاملاً وتتعزز. ووفقاً لذلك، أضفت بيئة ما بعد الانقلاب مزيداً من الظلمة على احتمال العثور على حلٍّ للخلاف.

مع الوحدة الاجتماعية والسياسية الحقيقية، لم يتساوَ الإجماع، في الأيّام التي أعقبت محاولة الانقلاب، على أنّ حركة غولن هي من ارتكبتها. إضافة إلى ذلك، منحت الأحداث أردوغان فرصةً نادرةً للتخلّص من أعدائه بدعم كاملٍ من أغلبية عظمى من الشعب. "إنّها هبةٌ من الله"، كما قال بعد يومٍ من المحاولة[1].

نفذت الحكومة في أعقاب إعلان حالة الطوارئ حمْلة تطهير شاملة طالت أتباع غولن المزعومين في القطاعين العامّ والخاص، ومن ضمنهما وسائل الإعلام والشرطة والقضاء. واحتُجز عشرات آلاف الأشخاص.

في البداية، أيّد العلمانيون والديموقراطيون إزاحة أتباع غولن من مؤسّسات الدولة، رغم إعرابهم عن قلقهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان واضمحلال سيادة القانون. ولكن في مرحلةٍ ما، بدا واضحاً أنّ عملية التطهير لم تكن تستهدف أتباع غولن فحسب، وإنّما اليساريين والأكراد والكماليين والعلويين أيضاً.

في بيئة ما بعد الانقلاب، بات انتقاد الحكومة أكثر صعوبةً. وكان أيّ انتقاد يُعدّ بمنزلة ضربٍ من ضروب الطعن بـ"تركيا موحّدة" ويواجه بحملة تشهير. كما أنّ

١ انظر: 'Cumhurbaşkanı Erdoğan: Bedelini ağır ödeyecekler', *Hürriyet*, 16 July 2016. متاح على الرابط:
http://www.hurriyet.com.tr/cumhurbaskani-erdogan-bedelini-agirodeyecekler-37309724

المنتقدين باتوا يُتَّهمون بتأييد الانقلاب أو منظَّمة إرهابية من قبيل "حزب العمّال الكردستاني" أو حركة غولن التي صُوِّرت في تركيا بوصفها منظَّمة إرهابية منذ آذار/ مارس ٢٠١٦. لم يدّع أردوغان إخفاء غبطته من توسّع سلطته التي بدت الآن من غير حدود على نحوٍ أفضل من إخفاء شهوته للرئاسة التنفيذية. "نمتلك الآن سلطة فعل ما لم نكن قادرين على فعله في ظلّ الظروف المعتادة"، كما قال[١]. وفي غضون ثلاثة أشهرٍ ليس إلّا، فُصل ١٠٥٠٠٠ موظَّف حكومي و٣٤٦٥ قاضياً ومدّعياً عامّاً من أعمالهم، واعتُقل ٣٠٠٠٠ شخص، وأُغلقت ١٥ جامعة و٢١٠٠ سكن طلّابي و١٢٥٤ جمعيةً و١٨٠ منبراً إعلاميّاً[٢]. وأثناء كتابة هذه الكلمات، تزايدت هذه الأعداد على نحوٍ ملحوظ.

ما بعد الانقلاب، علّق فرض حالة الطوارئ في تركيا سيادة القانون، وكذلك مفاهيم حرّية التعبير وحرّية الصحافة وحرّية السفر والاتّصال. وفي حين انحدرت الحقوق والحرّيات كافّة إلى مرتبة الملحقات، شرع أردوغان بمحاولة تدمير ما تبقّى من أركان الصحافة الحرّة. فنظراً إلى اشتهاره باعتبار الصحافيين أعداء محتملين، نسيكون مفاجئاً ألّا يسدّد ضربةً موجعةً لهم.

***

إنّ إخراس وسائل الإعلام الميّالة إلى النقد واستبدال أصوات متملّقةٍ وشوفينيةٍ بها يدمّر أيّ فرصة لحلّ المشكلة الكردية، ويستحقّ مزيداً من الاهتمام.

كان أردوغان يعتقد أنّه في سبيل تصفية "تركيا القديمة"، كما يحبّ تسميتها، سيكون من الأهميّة بمكانٍ تجزئة ملكية وسائل الإعلام. وعلى هذا، فإنّ سيطرته على وسائل الإعلام وقمعها يعودان إلى ما قبل محاولة الانقلاب بكثير.

عندما تولّى حزب العدالة والتنمية السلطة في العام ٢٠٠٢، كانت الأعمال التجارية

---

١ انظر: 'Cumhurbaşkanı Erdoğan: Biz bunu Amerikalı dostlarımıza hala anlatamadık'، خطاب ألقاه رجب طيّب أردوغان، خبر تورك ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط: http://www.haberturk.com/gundem/haber/1300358-cumhurbaskani-erdoganbiz-bunun-amerikali-dostlarimiza-hala-anlatamadik

٢ الأرقام مستقاة من موقع: https://turkeypurge.com.

المتحزّبة تمتلك أقلّ من ٢٠ بالمئة من المنابر الإعلامية التركية. ومنذ ذلك الوقت، استغلّ حزب العدالة والتنمية الثغرات القانونية وعدّل القوانين وأنشأ آليّة "مصادرة وبيع" لتغيير المشهد الإعلامي لمصلحته. يقع حاليّاً قرابة ثلثي المنابر الرئيسية في أيدي مؤيّدي حزب العدالة والتنمية.

إنّ صندوق التأمين والادخار (TMSF) هو هيئةٌ مرتبطةٌ بمكتب رئيس الوزراء، تغطّي الديون العائدة للبنوك والمؤسّسات المالية المفلسة. وقد أصبحت هذه الهيئة أداةً فعّالةً في الاستيلاء على وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، انتقلت ملكية مجموعة *Sabah* ومجموعة "Uzan" [أوزان] وبعض القنوات التلفزيونية إلى الهيئة أثناء الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠١، عندما بلغت معدّلات الفائدة ٣٠٠٠ بالمئة. ثمّ عُرض المنبران للبيع، وعندئذٍ تدخّل أردوغان. اشترت مجموعة "Çalık" [تشاليك] التي كان نائب رئيسها بيرات البايراك (Berat Albayrak) زوج ابنة أردوغان صحيفة *Sabah* ومحطّة (إيه تي في) التلفزيونية. عُيّن البايراك بعد ذلك وزيراً للطاقة عام ٢٠١٦.

كذلك، استولى أشخاصٌ حدّدهم أردوغان على الشركات الإعلامية Akşam ومحطّة "SHOW TV" التلفزيونية و"Digiturk" [ديجيتورك]، وهي جزءٌ من ملكيةٍ كبيرةٍ أخرى هي مجموعة "Çukurova" [تشوكوروفا]، عبر الآليّة عينها. ابتاع شركة Akşam إيثام سنجق (Ethem Sancak)، وهو رجل أعمالٍ ثريٌّ تحدّث بعواطف جيّاشة عن ولائه الشديد لأردوغان.

كما أنّ غرامةً ضريبيةً بقيمة ٢,٧ مليار دولار فُرضت عام ٢٠٠٨ على مجموعة "Doğan" [دوغان] بعد أن نشرت صحيفتها الرئيسية *Hurriyet* قصصاً عن قضيّة فساد جمعية "Deniz Feneri" الخيرية التي كانت لديها ارتباطاتٌ وثيقةٌ بحكومة "حزب العدالة والتنمية". وأسفرت المفاوضات اللاحقة للمجموعة عن تخفيض الغرامة إلى ٥٩٠ مليون دولار عام ٢٠١١. ورغم ذلك، أُكرهت على بيع صحيفتيها المؤثّرتين، وطن وملّييت، وكذلك المحطّة التلفزيونية ذات الشعبية الكبيرة "تي في ستار" إلى مجموعاتٍ تجاريةٍ يديرها مقرّبون من الحكومة. كذلك، أفادت الغرامة الكبيرة كتحذيرٍ واضحٍ – وترويعٍ – لمالكي وسائل الإعلام الآخرين من

كلفة تحدّي الحكومة.

تواصل التشهير بأعضاء مجموعة دوغان والصحافيين واستهدافهم بخطوات سريعة عبر الصحف اليومية وقنوات التلفزيون الموالية للحكومة ووكلاء وسائط التواصل الاجتماعي المدفوعي الأجر. وفي أعقاب تعرّض كاتب عمودٍ بارزٍ في صحيفة *Hurriyet* للضرب أمام منزله، قُدّمت الحماية الحكومية لكاتبي أعمدةعدّة، كنت من ضمنهم، في مجموعة "دوغان" لمدّة ثلاثة أشهر، لأنّ وسائل الإعلام الموالية للحكومة وجّهت إلينا اتّهاماً مماثلاً "بالتآمر مع الإرهابيين".

كان هذا بالطبع سرداً يسيراً (ولعلّه أكثر اعتدالاً) لما مرّ به كثيرٌ من الصحافيين العاملين في المقاطعات الكردية يوميّاً. إذا كان منبرٌ إعلاميٌّ رئيسيٌّ راسخٌ قد اختبر هذه المعاملة المزرية، فبوسعنا تخيّل ما تحمّلته وكالات أنباءٍ ومنابر مستقلّة وصغيرة.

تبيّن في ربيع ٢٠١٦ أنّ صحفاً تنتمي لمجموعة دوغان لم تكن صحفاً راسخةً أيضاً. فقد أغلقت *Radikal* اليسارية الليبيرالية، الصحيفة التي عملت فيها نصف حياتي الصحافية والتي كنت رئيسة تحريرها. وبتوقّفها عن الصدور، كُتم الصوت القوي الأخير في وسائل الإعلام الرئيسية التي تتمتّع بالخبرة في القضيّة الكردية.

لكنّ تحويل وسائل الإعلام التقليدية في أيّامنا هذه إلى احتكارٍ لم يكن كافياً. فابتكر "حزب العدالة والتنمية" بعدئذٍ وسائله الخاصّة بالتدخّل في وسائط التواصل الاجتماعي والرقمي، ويمكن اختصارها بكلّ بساطة بقطع تلك الوسائط. بلغ عدد المواقع الإلكترونية التي حُجبت إمّا بأمرٍ قضائي وإمّا بواسطة مؤسّسةٍ تُدعى إدارة الاتّصالات السلكية واللاسلكية (TIB) قرابة ١١٥٠٠٠ موقع عام ٢٠١٦[١].

سمح قانونٌ لتنظيم شبكة الإنترنت صدر في ٢٠١٤ لإدارة الاتّصالات بحجب أيّ موقع إلكترونيّ ليوم واحدٍ من دون الحصول على أمرٍ قضائيٍّ مسبقاً. كما أنّه ألزم مزوّدي خدمة الإنترنت (ISPs) حفظ بيانات أنشطة مستخدمي الشبكة كافّة لمدّة عامين وإتاحتها للسلطات عند الطلب. تختلف علاقة عملاقي وسائط التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر" بالحكومة التركية. ولأنّ هيكل "فيس بوك" لم

[١] الأرقام مستقاة من موقع "engelliweb.com" الذي أغلقته الحكومة التركية.

يُصمِّم للأنباء العاجلة، فقد كان "تويتر" هو من يُبطِّئ أثناء أوقات الأزمات لوقف نشر المعلومات.

***

وفق تقرير نشرته *Wall Street Journal* في ٢٠١٣، أنشأ "حزب العدالة والتنمية" أداة دعاية على تويتر لقرابة ٦٠٠٠ شخص مدفوعي الأجر، تُطلق عليهم تسمية "متصيّدي "حزب العدالة والتنمية""[١]. كان المقصود من متصيّدي "حزب العدالة والتنمية" أن يتصرّفوا مثل الغوغاء في "تويتر" حين يحصلون على إشارةٍ من كتّاب الأعمدة الموالين للحكومة أو مستشاري أردوغان أو أعضاء الفرع الشبابي في "حزب العدالة والتنمية". وقد وقع كثيرٌ من الصحافيين والفنانين والأكاديميين المعارضين ضحايا لهؤلاء المتصيّدين. كانت أولى الضحايا بعد ١٥ تموز/ يوليو مغنيّةٌ أعلنت أنّها لن تشارك في تجمّع ما بعد الانقلاب، عندما رأت أنّه استعراضٌ غير ضروري. وبعد ساعاتٍ من تصريحها، أصبحت موضوعاً شائعاً عبر آلاف التغريدات التشهيرية. أُلغيت حفلاتُها الغنائية، واضطُرّت إلى إعلان أنّها ستأخذ استراحةً لحينٍ من الزمن "من وسائط التواصل الاجتماعي والحياة"[٢].

كما جرى حجب حسابات "تويتر" لصحافيين يُعتبر أنّ لديهم صلاتٍ بأحزابٍ كردية. انطبق الأمر عينه على حسابات الصحف اليومية ووكالات الأنباء الكُردية. وقد أُغلقت هذه المنابر بالفعل بمراسيم أصدرتها الحكومة بناءً على السلطات الممنوحة لها بموجب حالة الطوارئ، ما جعل الحصول على أنباء من المنطقة الكردية أمراً أكثر صعوبة. لقد فُرض على الشعب التركي تعتيمٌ تقشعرّ له الأبدان.

١ انظر: Ayla Albayrak and Joe Parkinson, 'Turkey's government forms 6,000-member social media team', *Wall Street Journal*, 16 September 2016. متاح على الرابط:
https://www.wsj.com/articles/turkeys-government-forms-6000member-social-mediateam-1379351399?tesla=y

٢ انظر: 'Demokrasi ve Şehitler Mitingi'ne "şov" diyen Sıla'nın konserleri iptal ediliyor', *Diken*, 11 August 2016. متاح على الرابط:
http://www.diken.com.tr/demokrasi-vesehitler-mitingine-sov-diyen-silanin-konserleri-iptal-edildi

في ٢٩ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، أصدرت الحكومة التركية مرسوماً آخر يقضي بإغلاق خمسة عشر منبراً إعلاميّاً كرديّاً: إحدى عشرة صحيفة *(Özgür Gündem, Azadiya Welat, Batman Çağdaş, Cizre Postası, the Güney Express, Idil Haber, Kızıltepe'nin Sesi, Prestij Haber, Urfanatik and Yüksekova Haber)*، ووكالتين إخباريتين *("DIHA" (Dicle News Agency) and "JINHA" (Jin News Agency))*، وثلاث مجلّات *(Tiroji, Özgürlük Dünyası)* ومجلّة الثقافة والفنون *(Evrensel Kültür)*.

من بين هذه الصحف، كانت صحيفتا *Özgür Gündem* [أوزغور غوندم] و *Azadiya Welat* [أزاديّا ولات] من بين أقدم الصحف وأكثرها شعبية. مع إغلاق صحيفة *Azadiya Welat* [أزاديّا ولات]، أزيحت الصحيفة الكردية الوحيدة من المشهد. كما أنّ إغلاق وكالة أنباء المرأة (*JINHA*)، كان ضربةً ليس للحركة الكردية فحسب، وإنّما لمجتمع حقوق المرأة أيضاً. إذ إنّها كانت أوّل وكالة أنباءٍ تركّز على حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، ولا توظّف إلّا صحافيات.

عام ٢٠١٢، كنت في مكتب وكالة أنباء المرأة، وهو شقّةٌ صغيرةٌ في الطابق الثاني من وحدةٍ سكنيةٍ وسط ديار بكر. كانت المراسلات والمحرّرات والمصوّرات الفوتوغرافيات ومصوّرات التلفزيون، وجميعهنّ من النساء، يتسابقن استعداداً للنشر في اليوم التالي. وقد أخبرتني الصحافيتان الكرديتان هازال بكر (Hazal Peker) وهانغول أوزبي (Hangül Özbey) اللتان وضعتا كلّ مدّخراتهما في إنشاء هذه الوكالة بأنّ هدفهما الأساسي هو التغلّب على الخطاب الذكوري المتجانس لوسائل الإعلام. "مثلما قالت فرجينيا وولف (Virginia Woolf) ذات يوم، سوف نكتب دون إيلاء اعتبارٍ لما سيفكّر فيه الرجال"، كما أخبرتني هانغول. "للنساء اللواتي يعشن في جانب بحر إيجة وكذلك للنساء في العراق"[1].

ليس بوسعهنّ الكتابة لأحدٍ الآن، لمجرّد أنّهن حاولن جاهداتٍ وضع تقارير عمّا يحدث في الجنوب الشرقي بعد انهيار عملية السلام. لقد وقعت الوكالة النسوية،

---

١ انظر: 'Ezgi Başaran, 'Sürtük olmak bu kadar kolaysa çaresine bakalım، مقابلة مع هازال بكر وهانغول أوزبي، *Radikal*، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٢، متاح على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/surtuk-olmak-bu-kadar-kolaysa-caresinebakalim-١٠٨٠٩٦٠/

وكالة أنباء المرأة، ضحية عملية إخماد آخر الأصوات الكردية المتبقّية في تركيا.

***

كذلك، ورغم أنّ الصحافة السائدة في تركيا كانت تخضع لهيمنة مجموعةٍ من المنابر الإخبارية الموالية للحكومة، فقد تعرّضت لإجراءاتٍ قمعيةٍ أخرى بتاريخ ٣١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، بعد يومين من إغلاق المنابر الكردية. إذ تمّت مداهمة منازل كتّاب الأعمدة والمحرّرين وأعضاء مجلس الإدارة في صحيفة *Cumhuriyet*. اعتقلت الشرطة رئيس تحرير الصحيفة مراد صابونجو (Murat Sabuncu)، ورسّام الكاريكاتور الرائد فيها، ورئيس مجلس إدارتها، وأكثر من عشرةٍ من كتّاب أعمدتها، ومن بينهم رئيس المعهد الدولي للصحافة (IPI) في تركيا قدري غورسل (Kadri Gürsel). كما أنّ مذكّرة توقيفٍ صدرت بحقّ رئيس تحرير الصحيفة السابق جان دوندار الذي أمضى سابقاً مدةً في السجن لنشره مقالاتٍ تتعلّق بشاحنات جهاز الاستخبارات الوطنية المحمّلة بالأسلحة والمتّجهة إلى سوريا. لكنّ دوندار كان قد فرّ من البلاد في وقتٍ سابق.

بعد أيّامٍ فحسب من مداهمة صحيفة *Cumhuriyet*، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ وقرابة الواحدة صباحاً، دُقّ المسمار الأخير في نعش السياسة الكردية الديموقراطية. حيث جرى عددٌ كبيرٌ من الاعتقالات في ديار بكر وأنقرة وماردين في الآن عينه، مستهدفةً ساسةً أكراداً بارزين إلى جانب الرئيس المشترك لـ"حزب الشعوب الديموقراطي" صلاح الدين دميرطاش وفيغن يوكسيكداغ وقرابة عشرةٍ من أعضاء البرلمان. وفي وقتٍ لاحق، أُرسل أيضاً أحمد ترك، رئيس بلدية ماردين والرجل الحكيم في الحركة الكردية، إلى السجن. اتّسم اعتقال ترك برمزيةٍ بالغة. فقد سُجن سابقاً في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠ وكرّس حياته من أجل إيجاد حلٍّ سلميٍّ للقضيّة الكردية، كما هو معروفٌ على نطاقٍ واسع. "ما الفرق بين أن أكون في السجن أو خارجه؟ ولكن كيف سيتوقّف سفك الدم هذا؟ كيف ستتوصّل هذه القضيّة إلى حلّ؟

تلكم هي الأسئلة". هذا ما قاله ترك قبل اعتقاله مباشرةً[1].

أثناء هذه الاعتقالات، قطعت الحكومة الإنترنت في بعض أنحاء البلاد وحجبت وسائط التواصل الاجتماعي من قبيل "فيس بوك" و"تويتر" حتّى "واتس آب"، خوفاً من ردّ فعلٍ عنيفٍ في الشوارع. وبعد بضعة أسابيع، أصدرت الحكومة أيضاً مذكّرة توقيفٍ بحق صالح مسلم زعيم "حزب الاتّحاد الديموقراطي" في سوريا وطلبت من الإنتربول إصدار مذكّرةٍ بالقبض عليه. كانت عملية السلام قد انتهت منذ وقتٍ طويل، لكنّ الاعتقالات كانت تهدف كما يُظنّ إلى دفنٍ تامٍّ لأيّ احتمالٍ لاستئنافها.

من سلامٍ فاشلٍ إلى شفير دولةٍ فاشلة

في حين سلّمت مجلة ذي إيكونوميست بالتطوّرات في تركيا في مقالةٍ عنوانها "وداعاً لـ"الجمهورية""[2]، شعر الأستاذ الجامعي دويغون يارسوفات (Duygun Yarsuvat)، الرئيس البارز لمؤسّسة القانون الجنائي التركي (Türk Ceza Hukuku Derneği)، بالحاجة إلى إصدار تحذير: "إذا أخذنا بالحسبان الهيمنة غير القانونية على البلاد والعنف المتصاعد، فالجمهورية التركية على شفير أن تصبح دولةً فاشلة"[3].

ما من شكٍّ في أنّ لاضمحلال سيادة القانون عواقب لا تترتّب على السياسة فحسب، بل كذلك على جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى كافّة. وفقاً لدارون عاصم أوغلو (Daron Acemoğlu)، من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، الذي شارك في تأليف كتاب *Why Nations Fail* [لماذا تفشل الأمم][4]، بوسع الحكومات الجامعة

[1] انظر: 'Ahmet Türk tutuklandı!', T24, 24 November 2016. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/ahmet-turk-tutuklama-talebiyle-mahkemeye-sevk-edildi,372749

[2] انظر: 'Goodbye, "Republic"', *The Economist*, 5 November 2016. متاح على الرابط:
http://www.economist.com/news/europe/21709586-flagship-secular-newspaper-hit-purgesspread-goodbye-republic

[3] انظر: Özgür Altuncu, 'Duygun Yarsuvat'tan devlet çöker uyarısı', DHA [وكالة أنباء]، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط:
http://arsiv.dha.com.tr/duygun-yarsuvattan-devletcoker-uyarisi_1367815.html.

[4] Daron Acemoğlu and James A. Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty* (London: Profile Books, 2013).

وحدها بناء مؤسّسات اقتصادية جامعة. وأطروحته الأساسية هي أنّ النموّ مرجّحٌ في ظلّ المؤسّسات الجامعة أكثر ممّا هو في ظلّ "المؤسّسات الاستغلالية"[1]. الركود محتومٌ بوجود مؤسّسات استغلالية. في حال وجود قصورٍ ديموقراطيٍّ وفقدانٍ للقانون والنظام وانعدام للأمن بالنسبة إلى حقوق الملكية، تهيمن المؤسّسات الاستغلالية، ما يدفع بعد ذلك أمّةً من الأمم إلى الفشل. "إذا انتخبت أمّةٌ زعيماً بـ٥١ بالمئة من الأصوات الشعبية، لكنّ ذلك الزعيم حدّ من سيادة القانون أو حرّية الصحافة"، كما أوضح لي عاصم أوغلو، "فلن يكون بوسعنا التحدّث عن مؤسّسات جامعة"[2]. لقد خبت شعلة الاقتصاد التركي، بالتماشي مع هذه الحكمة المتبحّرة إلى أبعد حدّ، بمجرّد أن أصبح النظام استبدادياً. فالحديث عن أزمةٍ اقتصاديةٍ وشيكة – أو ركود، على أقلّ تقدير – هو الخطاب المهيمن حالياً. ما سيجعل بدوره حلّ المشكلة الكردية أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة إلى تركيا.

إن لم يكن بوسعنا التحدّث عن المؤسّسات الجامعة والديموقراطية وسيادة القانون، فكيف سيتعيّن علينا إذاً وصف تركيا الحالية؟ ما بوسعنا التحدّث عنه هو "استبداديةٌ جديدةٌ" صاغها "حزب العدالة والتنمية"[3]. يجادل مراد سومر (Murat Somer)، من جامعة كوتش (Koç) في إسطنبول، في أنّ ذلك النموذج الجديد ينشئ علاقةً مختلفةً بين الدولة والمجتمع، يعتقد فيها الناس أنّ المنافع التي تُوفَّر لهم مرتبطةٌ بحزبٍ أو فردٍ بعينه، وليس بمؤسّسات حكوميةٍ متجرّدةٍ وحقوقٍ دستوريةٍ–قانونية[4]. وهذا يعني في أذهان الناس أنّه ليس بإمكانهم الحفاظ على أوضاعهم إلّا بمواصلة تأييد ذلك الحزب أو الزعيم، أي رجب طيّب أردوغان في حالة تركيا. وفقاً لهذا التحليل، فإنّ ما دافع عنه الناس في مواجهة متآمري الانقلاب في ١٥ تموز/ يوليو لم يكن حسبما يقال ديموقراطيتهم وإنّما الوضع القائم المرتبط ارتباطاً وثيقاً بزعيمهم، أردوغان. بهذا

١ انظر: Daron Acemoğlu, blog. متاح على الرابط:
http://whynationsfail.com/blog/201329/10//what-are-institutions.html.

٢ انظر: 'Basına baskının derin ekonomik bedelleri olur' ،Ezgi Başaran، مقابلة مع دارون عاصم أوغلو، *Radikal*، ٥ أيار/ مايو ٢٠١٤. متاحة على الرابط:
http://www.radikal.com.tr/yazarlar/ezgi-basaran/basina-baskinin-derin-ekonomik-bedelleri-olur-1190254/

3 Somer, 'Understanding Turkey's democratic breakdown', p. 11.

٤ المصدر السابق، ص.٩–١٠.

المعنى، يبدو الأمر أكثر من مفارقةٍ طالما أنّ أردوغان و"حزب العدالة والتنمية" ظهرا في مطلع القرن بوصفهما ردّ فعلٍ على الوضع القائم في ذلك الوقت.

كان أردوغان واثقاً من أنّ توجّهاته المعادية لليبيرالية لن تقلّل من دعم جمهوره الانتخابي، وذلك لسببين. أوّلهما، ثقته بالنموذج الزبائني الذي بناه على مرّ العقد المنصرم. وثانيهما، أنّه قد أسّس، بسجنه الزعماء الأكراد، خطابه الشعبويّ على قومية متطرّفة، جعلت تحدّي الأحزاب المعارضة، ولاسيّما "حزب الشعب الجمهوري"، له أمراً بالغ الصعوبة. ومن جانبٍ آخر، مكّنه خطابه القومي المتطرّف جملةً وتفصيلاً من أن يحظى بشريكٍ، أعني به "حزب الحركة القومية"، دفعه نحو النظام الرئاسي. ورغم ذلك، فقد كانَ على أردوغان من أجل عدم المساس بهذه العلاقة الجديدة أن يصبح أكثر تشدّداً بشأن القضيّة الكردية التي زادت من حدّة الأزمة في سوريا وكذلك أضرّت كثيراً بالاستقرار المحلّي والدولي.

إنّ الحالة المزاجية للسياسة الكردية في تركيا حاليّاً محبطةٌ كحالها دوماً. لكنّ الأكراد ليسوا وحيدين الآن في شعورهم بالقنوط. ففي يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، يوم الذكرى السنوية الثامنة والسبعين لوفاة مصطفى كمال أتاتورك، توافد حشدٌ إلى ضريح أتاتورك (Anıtkabir) في أنقرة، وهو ملاذٌ للعلمانيين منذ بدء حكم "حزب العدالة والتنمية". يميل العلمانيون إلى زيارة الضريح كي يشكوا لأتاتورك مصيرهم المرير على أيدي الإسلاميين الذين يزداد تسلّطهم.

لكنّ الأمر كان مختلفاً هذه المرّة. اتّصلت بي صديقةٌ ليبيراليةٌ في الأربعين من عمرها وقالت إنّها المرّة الأولى التي بكت فيها في ذكرى ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر مذ كانت في المدرسة الابتدائية، "لأنّها بدت كأنّها نهاية حقبة، نهاية الجمهورية التركية كما نعرفها". أرسل أحمد آلتان (Ahmet Altan)، وهو روائيٌّ ليبيراليٌّ مشهورٌ وناقدٌ متحمّسٌ لأتاتورك، رسالةً من زنزانة سجنه قائلاً إنّه حتّى هو بات يفتقد أتاتورك على يدي أردوغان[1]. وكان قد اعتُقل قبل شهرين بسبب ارتباطٍ مزعومٍ بحركة غولن

[1] انظر: 'Ahmet Altan: CHP tabanı bize Ergenekon ve Balyoz'dan, AKP "diktatör" dediğimiz için bize kızgın, bu yüzden yalnızız', T24, 15 November 2016. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/ahmet-altan-chp-tabani-ergenekon-ve-balyozdan-akp-diktatordedigimiz-icin-bize-kizgin-bu-yuzden-yalniziz,370761

والانقلابيين. لقد تغيّر البلد بكيفية لا رجعة فيها، وليس على نحوٍ حسنٍ كما يعتقد كثيرون.

لم تكن تركيا يوماً ديموقراطيةً سليمة. ولم تكن قادرةً على تحويل مؤسّساتها إلى مؤسّساتٍ جامعةٍ في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠. لكنّ ما تختبره الآن لا سابقة له أيضاً. فبينما كان "حزبُ العدالة والتنمية" يزيل النخبة القديمة ويغزو المؤسّسة، راح يشكّل جمهوره الخاصّ به. قبل ذلك، شعر الإسلاميون والأكراد بالإقصاء. يبدو أنّ العلمانيين والمجموعات العلمانية ستصبح في هذا الترتيب السياسي الجديد هي "الآخر" و"غير الصالح". وما ظلّ ثابتاً في تقلّبات تركيا بين مختلف أنماط نماذج طغيان الحكومة هو اضطهاد أكرادها و"إضفاء طابعِ الآخر" عليهم وإقصاؤهم.

ومن سخرية القدر أنّ إيجاد حلّ للقضيّة الكردية هو الأمر الوحيد الذي بإمكانه تحطيم هذه الحلقة المفرغة ودفع عجلة الديموقراطية. تحقيق ذلك لا يمكن إلّا إذا جرت إعادة تفعيل الرأسمال البشري والروحي الإعجازي الذي كشف عن وجهه أثناء انتفاضات غيزي عام ٢٠١٣، وجمع الأكراد والأتراك العلمانيين ذوي التوجّه الغربي معاً. سوف تحدّد الخطوات التي ستتّخذها المعارضة السياسية إن كان ذلك سيحدث أم لا.

***

صوّت الأتراك بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٧ في استفتاءٍ دستوريٍّ ستحمل نتيجته مفاتيح الوجهة التي ستتّخذها الديموقراطية في هذه البلاد. كان لدى الشعب خياران في ذلك اليوم: نعم أو لا. لم يكن ثمّة سؤالٌ مكتوبٌ على ورقة الاقتراع. ورغم أنّ كثيرين وجدوا أنّ إرغام الملايين على الإجابة عن سؤالٍ غير موجودٍ أمرٌ عصيٌّ على الفهم، فإنّ الاستفتاء كان وراءه أساسٌ منطقي. تقترح التغييرات الدستورية، المكوّنة من ثماني عشرة مادّةً، نظاماً جديداً سيوقف الفصل بين السلطات ويمنح الرئيس سيطرةً واسعة النطاق على جوانب الدولة والمجتمع كافّة. لم يكن السؤال الحقيقي الموجّه مكتوباً على ورقة الاقتراع: هل ترغب في أن تصبح تركيا مسؤولية رجلٍ واحدٍ أم لا؟

من الواضح أنّ نعم الرابحة كانت – رغم أنّ التصويت عليها جرى عبر هامشٍ ضئيل
- القطعة الأخيرة من اللغز في مشروع تركيا الجديدة للرئيس أردوغان.

تكوّن معسكر نعم من "حزب العدالة والتنمية" و"حزب الحركة القومية" المتطرّف. وأشارت النتيجة إلى أنّ الجمهور الانتخابي لـ"حزب الحركة القومية" لم يدعم التعديلات الدستورية. كما أنّها كشفت عن أنّ "حزب العدالة والتنمية" كان بعيداً عن توحيد قاعدة اليمين التي تشكّل قرابة ٦٥ بالمئة من الناخبين. لقد أعلن "حزب السعادة" (Saadet Partisi)، حزب الحركة الإسلامية التقليدية الذي نبع منه "حزب العدالة والتنمية"، مراراً وتكراراً أنّه لن يكون داعماً لمعسكر نعم. لم تنجح محاولة دمج الإسلام السياسي والقومية المتطرّفة، رغم الحملات العسكرية الأخيرة والخطاب العدائي الذي اعتمده "حزب العدالة والتنمية" ضدّ الأكراد لتعزيزها.

وقد كان للكيفية التي جرت بها حملة الاستفتاء والمخالفات المرتكبة في يوم الانتخابات عينه عواقب أيضاً على سيادة القانون والحرّيات المدنية في تركيا. فمنذ تأسيس نمط الديموقراطية في تركيا، استُخدمت نعوتٌ عدةٌ لوصفها لكن لم يسبق الطعن بتصوّر الانتخابات الحرّة والنزيهة يوماً من قبل، باستثناء أوّل انتخاباتها المتعدّدة الأحزاب عام ١٩٤٦. للأسف، يبدو أنّ هذا الاستفتاء في نيسان/ أبريل ٢٠١٧ يقوّض ذلك الركن الأخير في الديموقراطية. ثمّة اعتقادٌ واسع الانتشار في معسكر لا (قرابة ٢٤ مليون شخص) مفاده أنّ الانتخاب جرى تزويره قبل يوم الانتخاب بكثير. كما ذكر مراقبون من "منظّمة الأمن والتعاون في أوروبّا" (OSCE)،

> جرى الاستفتاء في ملعبٍ غير متكافئٍ ولم يحظَ كلا طرفي الحملة بفرصٍ متساوية. (...) إذ إنّ هيمنة أحد الطرفين على تغطية وسائل الإعلام والتقييدات المفروضة عليها حدّ من إمكانية وصول الناخبين إلى كثيرٍ من الآراء[1].

خلافاً لكلّ التوقعات، فقد كان هنالك جانبٌ مضيءٌ من نتيجة الاستفتاء: لعلّ البلدان

[1] انظر: International Referendum Observation Mission, Republic of Turkey – Constitutional Referendum, 16 April 2017. متاح على الرابط:
http://www.osce.org/odihr/elections/turkey/311721?download=true

على جانبي الأطلسي التي تصدّت لرجالٍ أشدّاء شعبويين تعلّمت دروساً قيّمةً في كيفية فقدان ممارسة الديموقراطية على المدى الطويل. لطالما كان بناء الديموقراطية في تركيا مهمّةً صعبة؛ بل لقد أصبح إنقاذ أيّ ديموقراطية متبقّية أكثر صعوبةً في الوقت الذي قد تصبح فيه الديموقراطية نفسها مفهوماً غير شعبيٍّ في أرجاء الكوكب. إضافة إلى ذلك، فإنّ هشاشة مؤسّسات من قبيل القضاء والصحافة الحرّة قد جعلت هذه المهمّة مستحيلةً تماماً.

ورغم أنّ تدهور الديموقراطية واضحٌ للغاية حاليّاً في تركيا، فربما لا يكون الوضع مقلقاً أكثر ممّا كان عليه قبل الاستفتاء. بل قد يكون مقلقاً على نحوٍ أقل. فقد وجّهت نتيجة الاستفتاء ضربةً شديدةً لقيادة "حزب الحركة القومية" التي بدت غير متجاوبة مع حاجات ومشاعر جمهورها الانتخابي. غياب الاستجابة هذا ليس مستداماً، وقد يفضي إلى تشكيل أحزاب يمينية جديدة و/ أو تغيير قياداتها. وعلى نحوٍ مشابه، ربّما تثير الحصيلة أيضاً إعادة تفكيرٍ لدى "حزب الشعب الجمهوري".

قد يخلق تغيّرٌ من هذا القبيل بذلك فرصةً لازدهار أحزابٍ وأصواتٍ سياسية بديلة. فقد عمل معسكر لا - المكوّن من ناخبي "حزب الشعب الجمهوري" (معظمهم أتراكٌ من الطبقة الوسطى ذوو توجّهٍ غربي ومتعلّمون ومن سكّان المدن) وناخبي "حزب الشعوب الديموقراطي" (الأكراد العلمانيين) والقوميين الأتراك الذين عارضوا قرار حزبهم ("حزب الحركة القومية") بتأييد التصويت بنعم - عمل بأجمعه من أجل غايةٍ مشتركةٍ رغم الخلافات بين مكوّناته، وبعض تلك الخلافات كان كبيراً للغاية.

إنّ فقدان بدائل سياسية لمعارضة الشعبوية غير الليبيرالية في أرجاء العالم هو عاملٌ مهمٌّ في صعودها. وفي هذا الصدد، قد تكون الخسارة بهامشٍ ضئيل خيراً من الفوز بهامشٍ ضئيلٍ بالنسبة إلى معسكر لا إن خلقت سبيلاً للمحتجّين الجدد لتحدّي حكم الفرد الواحد في تركيا. إنّ حقيقة تضمّن خطاب الانتصار الذي ألقاه الرئيس أردوغان إعادة العمل بعقوبة الإعدام توضّح أنّ أيّاماً كالحةً تنتظر البلد. لكنّ أحداً لم يقل إنّ إنقاذ الديموقراطية مهمّةٌ يسيرة. يواجه العالم بأسره تحدّي الظفر بالمعركة بين الانفتاح والانغلاق، أو بين العالمية والتقوقع. لكنّ الفارق الرئيسي بين تركيا وبقية العالم هو وجود كثيرٍ من الأمور على المحكّ في تركيا بالنسبة إلى أولئك الذين يختارون معارضة زعيمها.

خاتمة

القضيّة الكردية تصبح عالمية

لم تعد القضيّة الكردية في تركيا بمنأىً عن سائر العالم. لم يكن ثمّة سببٌ وجيهٌ لدى كثيرين في الغرب للقلق بشأن مصير الأكراد طوال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. لكنّ الأمر لم يعد كذلك. لربّما لم تكن الجبهتان الغربية والشرقية بمثل هذا القرب يوماً، حتّى أثناء الحربين العالميتين. ففي حالنا الراهن الحافل بالاضطرابات العالمية، تتجاور الجبهتان إلى حدٍّ كبير، ويُعدّ الأكراد أحد الفاعلين الأساسيين في هذا الصراع.

ففي تسعينيات القرن العشرين، عندما كان القتال بين "حزب العمّال الكردستاني" والدولة التركية دمويّاً كحاله اليوم، ظلّت البلدان الغربية قادرةً على إيجاد وسيلةٍ لمعالجة القضيّة. حتّى أثناء حرب الخليج الأولى وفي أعقابها، استنبطت إستراتيجيةً للإبقاء على التوازن بين الأكراد والأتراك وإن كان في نهايتين متباينتين للطيف. إذ إنّها استخدمت أحياناً "الورقة الكردية" لإخافة الحكومة التركية أو إغضابها. وتعاونت في أحيانٍ أخرى مع الحكومة لتأديب الأكراد. كما أنّها تجاهلت الأمر برمّته في بعض الأوقات. اجتاح الأكراد في مطلع تسعينيات القرن العشرين القنصلية التركية في ميونخ وشنّوا هجماتٍ بإضرام النار في متاجر ومطاعم يملكها أتراكٌ في أرجاء ألمانيا، ما دفع الاتّحاد الأوروبي إلى حظر "حزب العمّال الكردستاني" عام ١٩٩٣. كما أنّ انتشاراً آخر في أوروبّا للقضيّة الكردية في تركيا حدث حينما اعتُقل عبد الله أوجلان في ١٩٩٩.

أخبرني سعيد[1]، وهو رجل أعمالٍ ناجحٌ حاليًا، عن وقتٍ كان يحاول فيه بناء حياة جديدةٍ في المملكة المتّحدة. "عندما سمعت باعتقال الرئيس أوجلان في قنصلية اليونان في كينيا، جمعت أصدقائي من المقاهي وقمنا بالإغارة على السفارة اليونانية في لندن"، كما أخبرني، وراح يتذكّر وهو ينظر إلى الجدار الشاهق لقلعة وندسور (Windsor Castle) المواجهة للمقهى الذي جلسنا فيه لإجراء المقابلة:

> احتللنا المكان واحتجزنا ضابطاً يونانيّاً كرهينة. كنت أجيب على اتّصالات خارجية بالهواتف. كنت أقول: "مرحباً، هنا سفارة كردستان. كيف يمكنني مساعدتك؟". لم نقصد التسبّب في أيّ أذىً، لكنّنا أردنا فعل شيءٍ ما بخصوص الأكراد. أردنا إسماع صوت قضيتنا. ثمّ اكتشفنا أنّ الضابط اليوناني الموجود معنا مصابٌ بمرض السكّر فأصبنا بالذعر. قرّرنا أن نطهو له معكرونة. ومن سوء الطالع، تسبّب رفيقنا بالمطبخ في فوضى وأحرق المعكرونة بشدّة. كان الدخان ينبعث من النوافذ. اعتقدت الشرطة أنّنا كنّا نحرق المبنى، ولم أستطع إخبارهم بأنّ الدخان ناتجٌ عن احتراق المعكرونة لأنّني كنت مرتبكاً. بدأنا التفاوض. أكّدت لنا الشرطة البريطانية أنّه لن يجري اعتقال أيٍّ منّا.

في اليوم الثالث من الاحتجاج، سلّموا أنفسهم للشرطة التي احتجزتهم، ثمّ أخلت سبيلهم في اليوم التالي. كذلك، حدثت احتجاجاتٌ مشابهةٌ في أرجاء أوروبّا كافّة في المناطق التي يقطن فيها معظم الشتات الكردي.

لطالما كانت المنابر الإعلامية الكردية العاملة في هولندا وألمانيا وبلجيكا والنرويج مصدر خلافٍ دبلوماسيٍّ بين تركيا وتلك البلدان. وكثيراً ما طالبت تركيا بإغلاق المواقع الإلكترونية ومحطّات الإذاعة والتلفزيون الكردية فوق أراضي تلك البلدان بحجّة ارتباطاتها المزعومة بـ"حزب العمّال الكردستاني". لكنّ بلدان الاتّحاد الأوروبي لم توافق على الطلب واعتبرت القضيّة مسألةً من مسائل حرّية الصحافة. وكان هذا سبباً في انعدام الثقة بين الطرفين.

[1] قمنا بتغيير اسم سعيد الحقيقي لأغراضٍ تتعلّق بالأمن والعمل التجاري.

كذلك، كان للعلاقات بين الولايات المتّحدة وتركيا بشأن القضيّة الكردية تقلّباتها صعوداً وهبوطاً على مدى العقدين المنصرمين. فبعد الأوقات العصيبة لحرب الخليج الأولى وما أعقبها في العقد الأوّل من الألفية الثالثة، أصبح التباين في المصالح والاهتمامات حول الشرق الأوسط واضحاً لأوّل مرّة حينما صوّت البرلمان التركي في ٢٠٠٣ على عدم السماح لقوّات الولايات المتّحدة بشنّ غزوٍ بريٍّ للعراق من الأراضي التركية. وقد أدّت هذه الحادثة إلى تدهور العلاقات بين البلدين. باشرت الولايات المتّحدة بإنشاء تحالفٍ وثيقٍ مع الأكراد العراقيين، تبيّن أنّه عاملٌ مساعدٌ في تشكيل كردستان عراقية تتمتّع بالحكم الذاتي. ولكن بوجه عامّ، ظلّت بقية العالم تعتبر القضيّة الكردية شأناً داخليّاً تركيّاً.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، أجرى الصحافي التركي فكرت بيلا (Fikret Bila) مقابلات مع كبار الجنرالات في الجيش التركي واكتشف وجود اعتقادٍ شائع بينهم مفاده أنّ الولايات المتّحدة تدعم "حزب العمّال الكردستاني" بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة. وقد أعرب معظمهم عن أسفهم لقرار البرلمان التركي في ٢٠٠٣ بعدم السماح للقوّات الأميركية بدخول العراق. "عندما دخلت الولايات المتّحدة إلى العراق، ساعدت "حزب العمّال الكردستاني"، وهذا أضرّ بنا. وقد مكّنت "حزب العمّال الكردستاني"، ولاسيّما أثناء حرب الخليج الثانية، من اكتساب قوّةٍ ملحوظة"، كما قال حسن كونداكتشي (Hasan Kundakçı) الذي خدم قائداً للدرك في المنطقة الكردية بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، أثناء المواجهات الأشدّ عنفاً[1].

بعد هذه المقابلات، وفي وقت أعاد فيه "حزب العمّال الكردستاني" تفعيل غاراته وأصبح الرأي العامّ التركي مجدّداً أكثر معاداةً لأميركا، انعقد اجتماعٌ حاسمٌ بين الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush) ورئيس الوزراء آنذاك أردوغان، كانت حصيلته اتفاقاً على تعاونٍ جديد بين بلديهما. وافقت الولايات المتّحدة على تقديم "معلوماتٍ استخبارية أكيدة" لمساعدة الجيش التركي في محاربة "حزب العمّال الكردستاني"، وأعلن الرئيس بوش أنّ "حزب العمّال الكردستاني" عدوٌّ للولايات

١ ذُكر في:
Karen Kaya, 'Turkish commanders discuss counterterrorism strategies and lessons learned from 25 years of fighting the PKK', *Small Wars and Insurgencies* 23/3 (2012), p. 530.

المتّحدة. بهذا الإعلان، تبخّرت على حين غرّة المشاعر المعادية لأميركا من وسائل الإعلام. تواصل تبادل ما أُطلق عليه معلوماتٍ استخبارية أكيدةً حتّى غادرت القوّات الأميركية العراق في أواخر ٢٠١١[١].

تغيّر الزمن. لم يعد مأزق الأكراد ولا "الرؤية الكبرى" لـ"حزب العمّال الكردستاني" محصورين داخل حدود تركيا. وستكون العواقب المترتّبة على تجاهل هذا الوضع القائم الجديد أكثر حدّةً من السجالات بشأن القنوات التلفزيونية الكردية أو احتراق المعكرونة في الغارات على السفارات.

لماذا يختلف الأمر هذه المرّة؟ لأسباب عدّة. أوّلاً، تطوّر "حزب العمّال الكردستاني" والمتعاطفون معه، في العقود الأربعة الأخيرة، إلى حركة قوية منظّمة سياسيّاً واجتماعيّاً. ثانياً، إنّ مطالبهم بالحكم الذاتي في سوريا وتركيا لا عودة عنها على المدى البعيد بسبب التطوّرات في سوريا. ثالثاً، أكراد سوريا بقيادة "حزب العمّال الكردستاني"، من وجهة نظر الغرب، هم القوّة الأكثر فاعليّةً لسحق تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية" على الأرض في سوريا، ما يمنح "حزب العمّال الكردستاني" سطوةً دوليةً كبيرة. رابعاً، هذا هو الوضع على الجانب الكردي، في حين تمرّ تركيا بمرحلة مضطربة في ظلّ قيادة رجلٍ قويٍّ غريب الأطوار ومتقلّب الأهواء يصوّر الغرب عدوّاً للإبقاء على دعمه الشعبي في بلده.

كيف انتهى المطاف بنا جميعاً هنا؟

كانت آخر سنوات تولّي "حزب العدالة والتنمية" المسؤولية ومحاولة الانقلاب مخيّبةً للآمال بأسلوب هائلٍ للغرب، لأنّ كلّاً من وسائل الغرب الإعلامية وساسته أرادوا تصديق قصّة مختلفة بشأن حزب العدالة والتنمية وحركة غولن. اعتقدوا أنّ الطرفين يمثّلان تحويلاً للإسلام السياسي إلى فهم معتدلٍ قابلٍ للتوافق مع المبادئ العلمانية. فبالنسبة إلى الغرب حتّى بالنسبة إلى بلدانٍ عربيةٍ مثل مصر وتونس، أضحت تركيا نموذجاً لاستيعاب الإسلام ضمن النظام السياسي الديموقراطي.

١ المصدر السابق، ص.٥٣٨.

كانت النظرة الرأسمالية لهؤلاء الإسلاميين المحدثين جزءاً مهمّاً من جاذبيتهم في العالم. كان المال يطيح بالحواجز القديمة بين الحضارات[1]. أثنت الصحافة والأوساط الأكاديمية على من أُطلقت عليهم تسمية الكالفينيين المسلمين. وخلافاً للكماليين، كانوا أتراكاً احتضنوا جذورهم الإسلامية لكنّهم آمنوا أيضاً بالتكامل الاقتصادي العالمي. كانت نسخة "حزب العدالة والتنمية" للنزعة الإسلامية موالية جداً للأعمال التجارية ومرنةً من ناحية تأويل العقائد الإسلامية؛ لذلك عزّزت القوى العالمية كالولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي النظام منذ عام ٢٠٠٤ حتّى بداية الربيع العربي في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠.

لكنّ صورة أردوغان، مع انتفاضة غيزي التي بلغت ذروتها في شهري أيّار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠١٣، بوصفه الرسول العظيم لأفضل إسلام سياسيٍّ ممكنٍ قد تحطّمت. لقد أضحت الكوّة التي صمّمها الغرب والليبيراليون الأتراك صغيرةً جدّاً بالنسبة إلى زعيم تزداد قوّته وتسلّطه يوماً بعد يوم. كما أنّ شخصية أردوغان ومطامحه ومخاوفه أدّت أيضاً دوراً كبيراً في الفشل في توطيد ديموقراطيةٍ حقيقية.

بعد عام ٢٠١٣، تبدّلت النبرة في الغرب بصدد تركيا. لقد اختفى نموذج الدور الإسلامي المعتدل في الغرب، وخسر أردوغان حظوته. وكانت ردّة فعله قاسيةً على ذلك الانقلاب في الرأي. "الاتّحاد الأوروبي يماطلنا"، كما قال مرّةً بصورةٍ مشينة. "لنقل وداعاً للاتّحاد الأوروبي وننضمّ إلى "منظّمة شنغهاي للتعاون""[2].

بحلول ذلك الوقت، ومع انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان وبطشها بوسائل الإعلام، كانت قد قالت بالفعل وداعاً لعملية الانضمام للاتّحاد الأوروبي لحينٍ من الزمن، إلى أن انبثقت أزمة اللاجئين السوريين وشكّلت تهديداً كبيراً للبلدان الأوروبية كافّة. فقد قرّر زعماء الاتّحاد الأوروبي الذين انتقدوا بين الفينة والأخرى أعمال القمع التي يمارسها أردوغان أن يتفاوضوا على صفقةٍ مع تركيا. لكنّ التوصّل إلى صفقةٍ مع تركيا كان بالغ الصعوبة بسبب الجمود الحاصل في العلاقات القائمة بينها وبين

1 Cihan Tuğal, *The Fall of the Turkish Model: How the Arab Uprisings Brought Down Islamic Liberalism* (London and New York: Verso, 2016), pp. 83-94.

٢ انظر: "'Şangay Beşlisi'ne alın AB'yi unutalım'", *Hürriyet*, 26 January 2013، متاح على الرابط: http://www.hurriyet.com.tr/sangay-beslisine-alin-abyi-unutalim-22448548

الاتّحاد الأوروبي. في غضون ذلك، شكّل وجود ٢,٧ مليون لاجئ سوريّ ومهاجرين آخرين تحدّياً خطيراً لكلا الطرفين. وفي حين استخدمت تركيا في البداية مواردها الوطنية الخاصّة لاستيعاب هؤلاء الوافدين، لكنّها كانت بحاجة إلى مساعدة أوروبية.

أمّا في جانب الاتّحاد الأوروبي، فقد كان هنالك شعورٌ متزايدٌ بالذعر بشأن كيفية التعامل مع أزمة اللاجئين. كانت لدى بلدان الاتّحاد الأوروبي التزاماتٌ دوليةٌ بخصوص قبول اللاجئين ومنحهم وضع اللاجئين. وعلى هذه الخلفية، توصّلت تركيا والاتّحاد الأوروبي إلى صفقةٍ المتوخّى منها التعاون في مراقبة الحدود لإدارة الهجرة غير القانونية، ومساعدة اللاجئين، ودعم تركيا ماليّاً، ورفع القيود عن تأشيرات السفر بالنسبة إلى المواطنين الأتراك. لقد أضحى اللاجئون السوريون أداة ضغطٍ سياسيٍّ بيد أردوغان وفرصةً لإثارة الذعر في مواجهة الاتّحاد الأوروبي. ومن ناحيةٍ أخرى، كانت الخطّة حاسمةً بالنسبة إلى مستقبل العلاقات بين تركيا والاتّحاد الأوروبي، وكذلك مسيرة تركيا نحو إرساء الديموقراطية.

من غير المستغرب إذاً أنّ المناخ الذي ساد بعد الانقلاب لم يساهم في ازدهار هذه الصفقة المؤقّتة والهشّة. كان أردوغان غاضباً من الاتّحاد الأوروبي لأنّ زعماءه تأخّروا في إدانة محاولة الانقلاب أو توانوا في إدانتها. إذ لم يقم أيّ زعيم أوروبيٍّ بزيارة تركيا لإظهار تضامنه في الأسابيع التي أعقبت المحاولة مباشرةً، ولم يسلّم أيٌّ منهم باحتمال أن تكون حركة غولن هي من ارتكب الانقلاب، عدا المملكة المتّحدة التي قال سفيرها في أنقرة: "لا أجد أيّ صعوبةٍ في قبول ما قالته الحكومة من أنّ أتباع غولن كانوا متورّطين في هذا الانقلاب"[١].

كما أنّ العلاقات بين تركيا والولايات المتّحدة دخلت أيضاً أشدّ مراحلها مرارةً على الإطلاق في أعقاب الانقلاب. كان ذلك أوّلاً بسبب ذكرى انقلاب عام ١٩٨٠ الذي زُعم أنّ بول هينز (Paul Henze) مستشار الأمن القومي في الولايات المتّحدة آنذاك قال عنه: "لقد نجح فتياننا". وثانياً، خصّ كثيرون من نخبة "حزب العدالة والتنمية"

١ انظر: Serkan Demirtas, 'UK envoy: Gülen may be behind failed coup attempt', *Hürriyet*, 30 July 2016. متاح على الرابط:

http://www.hurriyetdailynews.com/uk-envoy-gulenmay-be-behind-the-coup.aspx?PageID=238&NID=102258&NewsCatID=510

الحاكم بصورة جديّة الولايات المتّحدة بقدرٍ كبيرٍ من اللوم بصدد الانقلاب. ورغم أنّ هذه النبرة قد انخفضت في أعقاب زياراتٍ رفيعة المستوى من الولايات المتّحدة، فإنّ وسائل الإعلام الموالية للحكومة واصلتْ تغذيتها بدأب. كانت الأسباب الأساسية لهذه النظرة إقامة غولن في أميركا ورفض الولايات المتّحدة تسليمه لتركيا، ما فُسّر بأنه دليلٌ على تلقّيه دعم وطنه الجديد. كذلك، ثمّة افتراضٌ ضمنيٌّ آخر مفاده أنّ إماماً من وسط الأناضول بالكاد يستطيع الوصول إلى مستوى قوّةٍ عالمية من دون أن يتلقّى دعماً من قوّةٍ عظمى.

لكنّ التصدّع الكبير في العلاقات التركية الأميركية بدأ في ٢٠١٤ أثناء حصار تنظيم "الدولة الإسلامية" لبلدة كوباني الكردية السورية. كانت الولايات المتّحدة عالقةً بين نارين.

"دعوني أقول بكامل الاحترام لحلفائنا الأتراك إنّنا نتفهّم تماماً المعطيات الأساسية لمعارضتهم"، كما قال جون كيري (John Kerry)، وزير الخارجية الأميركية. "لكنّنا اضطلعنا بتحالفٍ يسعى إلى إضعاف تنظيم "الدولة الإسلامية" وتحطيمه، والتنظيم يعرض نفسه بأعدادٍ كبيرةٍ في مكانٍ يُدعى كوباني". ثمّ تابع قائلاً: "سيكون تخلّينا عن جماعة تحارب جاهدةً تنظيم "الدولة الإسلامية" كما تفعل في هذه اللحظة استهتاراً منّا وبالغ الصعوبة على الصعيد الأخلاقي"[1]. لقد أظهرت كوباني بجلاءٍ تعارض المصالح بين تركيا والولايات المتّحدة بخصوص سوريا والأكراد.

وزّعت الولايات المتّحدة الأسلحة والذخائر على القوّات الكردية في كوباني، ما أثار انزعاج تركيا، لكنّ الجلبة الحقيقية جاءت بعد أن زار بريت ماكغورك (Brett McGurk)، المبعوث الرئاسي الخاصّ لأوباما لدى التحالف العالمي من أجل مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، شمال سوريا الخاضع للسيطرة الكردية في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٦. كانت تلك هي الزيارة الأولى المعلنة رسمياً للأراضي السورية، وكانت

---

١ انظر: Constanze Letsch, 'US drops weapons and ammunition to help Kurdish fighters in Kobani', *The Guardian*, 20 October 2014. متاح على الرابط:
https://www.theguardian.com/world/2014/oct/20/turkey-iraqi-kurds-kobani-isis-fighters-us-air-dropsarms

على وجه الخصوص لزيارة الأكراد.

نشر ماكغورك صور زيارته في حسابه على "تويتر" في اليوم عينه. وقد ذهب إلى مقبرةٍ و، حسب تعبيره، "أعربت عن احترامي لما يزيد على ألف شهيدٍ" من معركة كوباني التي شنّتها "وحدات حماية الشعب". كما أنّه تسلّم لوحة شكرٍ تذكاريةً من قائد "وحدات حماية الشعب" بولات جان (Polat Can)، وهي خطوةٌ أثارت سُعار الصحافة الموالية للحكومة. لكنّ ما لم تتناوله الأبواق الحكومية هو أهمّية صورةٍ أخرى، يقف فيها ماكغورك بجانب شاهين جيلو (Şahin Cilo)، أحد كبار قادة "حزب العمّال الكردستاني". وقد عمل جيلو ذو الخمسين عاماً بصورةٍ وثيقةٍ مع أوجلان أثناء تسعينيات القرن العشرين وأدّى لاحقاً دوراً فعّالاً في تأسيس شبكة "حزب العمّال الكردستاني" الأوروبية.

كانت هذه الصورة مؤشّراً على أنّ التعامل مع "وحدات حماية الشعب" يعني اتّصالاً مباشراً بأعلى قيادات "حزب العمّال الكردستاني". لم يكن بوسع الولايات المتّحدة تجنّب ذلك، حتّى إن توخّته. كما هو متوقّعٌ، أغضبت هذه الزيارة أردوغان: "كيف نثق (بكم)؟". هكذا انفجر غضبه. "هل أنا شريككم أم الإرهابيون في كوباني؟"[1].

أشار ردّ المتحدّث الرسمي باسم الخارجية الأميركية جون كيربي (John Kirby) إلى أنّ هذه القضيّة ستستمرّ في تمزيق الروابط بين البلدين. "نقرّ بأنّ الأتراك (يصنفون "وحدات حماية الشعب" كجماعةٍ إرهابية"، وأنا أتفهّم ذلك"، كما قال. "كان المقاتلون الأكراد من بين أكثر المقاتلين نجاحاً في مطاردة تنظيم "الدولة الإسلامية" داخل سوريا. وقد زوّدناهم بقدرٍ من الدعم، غالباً عن طريق الجوّ، وسيتواصل هذا الدعم". وهذا ما حصل، سياسيّاً وعسكريّاً. فقد زار ماكغورك زيارةً ثانيةً سوريا الخاضعة للسيطرة الكردية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

جادلت مقالةٌ في مجلة *Foreign Policy*، بعنوانٍ ملائم تماماً "ما يحدث في تركيا

---

١ انظر: 'Erdoğan'dan ABD'ye: Senin ortağın ben miyim, Kobani'deki teröristler mi?', T24, 7 February 2016. متاح على الرابط:
http://t24.com.tr/haber/erdogandan-abdye-seninortagin-ben-miyim-kobanideki-teroristler-mi,327166

لا يبقى في تركيا"، في أنّ:

> حجر الزاوية في أيّ خطّة أميركية ينبغي أن يكون اتّفاق سلام مستدام بين تركيا و"حزب العمّال الكردستاني". يجب أن تعكف واشنطن معَ كلٍّ من أنقرة و"حزب العمّال الكردستاني" على محاولة إعادتهما إلى طاولة التفاوض وتوفير ضمانات مالية ودبلوماسية لخطّة سلام متكاملة. (...) إن أرادت الولايات المتّحدة حليفاً مستقرّاً وآمناً في منطقة شائكة ـ حليفاً قادراً على إحلال السلام مع الأكراد والمساعدة في محاربة "الدولة الإسلامية" – فعليها العمل على المدى البعيد لضمان تطوّر هذه المؤسّسات[1].

ما من شكٍّ في أنّ العلاقات المسمومة بين تركيا والغرب دفعتها للتقارب مع روسيا. فمنذ انهيار الشيوعية في الاتّحاد السوفياتي وأوروبّا الشرقية، اعتمدت العلاقة بين تركيا وروسيا على مجالات الاهتمام المشتركة، كالسياحة والتبادل التجاري في نطاعي الطاقة والمنتجات الزراعية.

تطوّرت في العقد المنصرم علاقةٌ وثيقةٌ، بوجود أردوغان وبوتين على رأس دولتيهما، بين الزعيمين المتشابهين في التفكير. لقد استفاد كلٌّ منهما في تحقيق غايته من حكمه الاستبدادي وخطابه الشوفيني وذرائعيّته وقسوته وطرقه غير الشفّافة في تنفيذ الأعمال التجارية. كما أنّ كلا الرجلين استخدما أيضاً خطاباً معادياً للغرب وشعوراً بالمظلومية على أيدي الغرب لتوجيه السياسة الداخلية. ويُعدّ الزعيمان تجسيداً لتيار الشعبوية غير الليبيرالية في عالم السياسة.

لقد باتت الحرب السورية الصدع الأهمّ بين هذين الزعيمين الذرائعيين. في البداية، كان الرئيس أردوغان شديد الثقة بأنّ الإطاحة بالأسد مسألة وقتٍ لن يستغرق إلّا شهوراً. وعام ٢٠١٢، تبجّح بأنّه سيذهب إلى دمشق ويصلّي في الجامع الأموي. لكنّ الأمور لم تسِر وفق ما خطّط له. فقد أثبتت سياسة تركيا السورية أنّها إخفاق

[1] انظر: Nate Schenkan, 'What happens in Turkey doesn't stay in Turkey', *Foreign Policy*, 7 November 2016. متاح على الرابط: http://foreignpolicy.com/201607/11//whathappens-in-turkey-doesnt-stay-in-turkey/.

ملحمي، ما جعل تركيا، من بين أممٍ أخرى، تنقلب على روسيا بعدما اختارت روسيا الأسدَ كوكيلٍ لها في سوريا.

عندما أسقطت تركيا مقاتلةً روسيةً بالقرب من حدودها مع سوريا، انتهى شهر العسل الذي دام عقداً من الزمن بين بوتين وأردوغان بصراعٍ مرير. آنذاك، أدركت تركيا أنّها لا تعتمد على روسيا في مجالي التجارة والطاقة فحسب، بل إنّها كذلك لا تستطيع التنافس معها عسكرياً في سوريا. وأدّى ذلك إلى إكراه أردوغان على إعطاء بوتين ما يريده: اعتذارٌ علنيٌّ متأخّرٌ ودفع تعويضٍ عن الطيّار الروسي. تباهى أردوغان بعجرفةٍ بهذا التقارب أمام أوروبّا والولايات المتّحدة. وعلى الفور، جرى التوقيع على صفقةٍ لإنشاء أنبوبٍ رئيسيٍّ لنقل الغاز تحت البحر. كما أنّ بوتين وأردوغان تعهّدا بالبحث عن أرضيةٍ مشتركةٍ بشأن الحرب في سوريا. وبعد ذلك بأسبوع، أبلغ ألكسندر دوغين (Alexander Dugin)، الممثّل الشخصي لبوتين (المعروف أيضاً باسم دماغ بوتين)، مبعوثاً تركياً بأنّ روسيا قد حذّرت تركيا بشأن الانقلاب قبل يومٍ من حدوثه. كما أنّه قال إنّ الانقلاب حدث لأنّ تركيا قرّرت إصلاح علاقاتها مع روسيا. إذاً ووفقاً لهذا الأساس المنطقي، استهدفت محاولة الانقلاب روسيا أيضاً. "تعلمون"، كما أضاف، "أنّهم لا يرحّبون بالأتراك في أوروبّا. ولكن، في حين أنّ أبواب أوروبّا مغلقةٌ في وجوهكم، فإنّ الأبواب الروسية مفتوحة"[1].

كان هنالك عنصرٌ آخر في استئناف العلاقة بين الزعيمين: اعتبر كلٌّ من تركيا وروسيا حركة غولن شرّاً. كانت روسيا في الواقع أوّل بلدٍ يغلق مدارس غولن في ٢٠١٤. وقد جعلهما هذا العدوّ المشترك أكثر قرباً في وقتٍ اعتقد فيه أردوغان أنّه ما من بلدٍ كان يأخذ التهديد الذي يشكّله غولن على محمل الجدّ كما ينبغي. كذلك، زعمت وسائل الإعلام الموالية للحكومة في كلا البلدين أنّ الطيارين الذين أسقطوا المقاتلة الروسية كانوا منتسبين إلى حركة غولن.

كان السؤال إلى أيّ مدىً ستمضي هذه العلاقة مع روسيا. هل ستعرّض تركيا

١ انظر: Mustafa Akyol, 'Is Russia pulling Turkey away from the West?', *Al-Monitor*, 7 October 2016. متاح على الرابط:

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/201610//turkey-russia-urges-ankara-desert-west.html.

عضويتها في "الناتو" للخطر؟ عزل تركيا عن أوروبّا غير ممكنٍ عسكريّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً؛ والمضيّ إلى هذا المدى لن يخدم ذرائعية أردوغان. لكن ينبغي ألّا يقلّل هذا التوجّه التاريخي من حقيقة أنّ علاقات تركيا مع الغرب قد تحلّلت كما لم تتحلّل في أيّ يوم من العقود القليلة المنصرمة.

من غير المرجّح إيجاد حلٍّ للكارثة في سوريا ولا لتهديد تنظيم "الدولة الإسلامية" في المستقبل القريب. إنّ الأزمة الإنسانية لملايين اللاجئين السوريين هي مشكلةٌ يتعلّق حلّها بالعالم. ثمّ تبقى قضيّة الأكراد الشاملة التي تملك القدرة إمّا على إنارة الأرض التي تتوالى فصولها عليها وإمّا على مزيدٍ من خسوفها.

لم يكن ضروريّاً أن يكون الأمر على هذا النحو. فلو أنّ تركيا اختارت فحسب التعاون مع الأكراد السوريين بدلاً من محاولة ضعضعتهم، ما كانت تركيا مكاناً أكثر أماناً فحسب، بل إنّ علاقتها مع بلدان "الناتو"، ولاسيّما الولايات المتّحدة، لم تكن لتبلغ المأزق الذي بلغته حاليّاً.

وبالفعل، كان بإمكان تركيا اتّخاذ وجهةٍ أخرى يمكن أن تعمل ميدانيّاً على أفضل وجه، مثلما أظهرت العملية الخاصّة التي ينفذها الجنود الأتراك في سوريا.

قرابة منتصف الليل في ليلةٍ ضبابيةٍ من شهر شباط/ فبراير ٢٠١٥، عبر ستمئة جندي تركي مع تسع دبّاباتٍ وسبعٍ وخمسين عربةً مدرّعةً الحدود إلى داخل سوريا لإنقاذ ضريح سليمان شاه جدّ مؤسّس الإمبراطورية العثمانية الذي يقع في منطقة منبج السورية من التدمير. كان تنظيم "الدولة الإسلامية" قد هدّد بتدمير الضريح، وطوّق المنطقة معرّضاً حياة ثمانيةٍ وثلاثين جنديّاً تركيّاً يحرسون الضريح لخطرٍ داهم. دخل الجنود الأتراك سوريا من كوباني، وأجلوا الحرّاس ونقلوا بقايا الضريح إلى أشمة (Eshme)، وهي بلدةٌ تقع شمالي كوباني. لم يُصب أحدٌ بأذى، وأنقذ الكبرياء التركي وكذلك الضريح. كان الجزء المثير للاهتمام في تلك العملية أنّها أُجريت بالتعاون مع ميليشيات "وحدات حماية الشعب" التي رافقت عرباتها الدبّابات التركية إلى أشمة[1]. لقد صاغت لاحقاً الوفاقَ الذي أظهرت هذه العملية

---

[1] انظر: Uğur Ergan and Selçuk Şenyüz, 'YPG: Şah Fırat Operasyonu'na destek verdik', Hürriyet, 23 February 2015. متاح على الرابط: http://www.hurriyet.com.tr/ypg-sahfirat-operasyonuna-destek-verdik-28271808

أنّه ممكنٌ عبارةُ أوجلان "روح أشمة". كان بالإمكان أن تكون هذه الروح مفتاح حلّ النزاعات الرئيسية في الوضع المعقّد السوري. لكنّها خُنقت بُعيد انبعاثها.

***

كان صالح مسلم، الرئيس المشترك لـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي"، في "مجلس اتّحاد أكسفورد" (Oxford Union)، في اليوم عينه الذي أصدرت فيه تركيا مذكّرة توقيفٍ بحقّه، لإلقاء كلمةٍ حول ثورة روج آفا. ارتكز كثيرٌ من أسئلة الطلاب الموجّهة إليه عقب كلمته على الإشادة بـ"حزب الاتّحاد الديموقراطي"/ "وحدات حماية الشعب" والثورة.

كان لديّ سؤالٌ مختلفٌ له.

> رافقت مجموعة حزبك المسلّحة، "وحدات حماية الشعب"، الدبّابات التركية على طول تلك الطرق المعتمة بين منبج وأشمة لإنقاذ الضريح المقدّس لشاه. ورغم ذلك، هنالك حاليّاً مذكّرة توقيفٍ صدرت بحقك. متى بدأ الصدع برأيك؟

هزّ رأسه بحزن. "ساعدنا أنا وشعبي تركيا عندما تعرّضت للمشكلات في سوريا"، كما قال، ثمّ أضاف:

> أنت تعلمين... كنت في أنقرة مع مسؤولين أتراك في ليلة عملية الضريح، لتقديم المشورة لهم. لكنّ تركيا أخذت جهودنا ونوايانا الحسنة كافّة كأمرٍ مسلّمٍ به، ثمّ انقلبت علينا. لقد خُدعنا. يا للأتراك وخدعهم العثمانية!

الأكراد ليسوا بلا دولةٍ فحسب، لكنّهم منسيّون أيضاً. تستخدمهم القوى العظمى وتتلاعب بهم وتضلّلهم. يسحلهم أصدقاؤهم وجيرانهم ويؤذونهم. تمارس البلدان شتّى التمييز ضدّهم وتدمجهم قسراً. إنّهم يُذبحون. يقتلهم كثيرون، وقتلوا كثيرين.

أثناء كتابتي لهذه السطور، ثمّة قطارٌ كرديٌّ يغادر سوريا وتركيا حاملاً حمولةً هائلةً من الحقائب: حمولةً من القنوط والكراهية والغضب والندم، وكذلك من الحبّ والأمل بشرقٍ أوسط أفضل وأكثر سلماً. سيتوقّف هذا القطار في كلّ مدينةٍ في العالم الغربي ويؤثّر في العلاقات بين الشرق والغرب. سيؤثّر في الهجرة ويطلّ بوجهه في بناء الهياكل الديموقراطية وسياسات مكافحة الإرهاب في أرجاء العالم. لقد باتت المشكلة الكردية مشكلةً عالميةً، وهي موجودةٌ هنا لتبقى في المستقبل المنظور.

قراءات إضافية

مصادر باللغة التركية

Akın, Rojin Canan and Funda Danışman, *Bildiğin Gibi Değil: 90'larda Güneydoğu'da Çocuk Olmak* [إنّه ليس كما تعلم: أن تكون طفلاً في التسعينيات في الجنوب الشرقي] (Istanbul: Metis Yayınları, 2011).

Aktan, Hamza, *Kürt Vatandaş* [المواطن الكردي] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2012).

Alpay, Necmiye and Hakan Tahmaz (eds), *Barış Açısını Savunmak* [الدفاع عن السلام] (Istanbul, Metis Yayınları, 2015).

Anter, Musa, *Hatıralarım* [مذكّراتي] (Diyarbakır: Aram Yayınları, 2011).

Aydınoğlu, Ergun, *Fis Köyünden Kobanê'ye Kürt Özgürlük Hareketi* [من قرية فيس إلى حركة التحرّر الكردية في كوباني] (Istanbul, Versus, 2014).

Başaran, Ezgi, *Barış Bir Varmış Bir Yokmuş* [كان يا ما كان السلام] (Istanbul: Doğan Kitap, 2015).

Başbuğ, İlker, *Terör Örgütlerinin Sonu* [نهاية المنظّمات الإرهابية] (Istanbul: Remzi Kitabevi, 2011).

———, *15 Temmuz öncesi ve Sonrası* [قبل 15 تموز/ يوليو وبعده] (Istanbul: Doğan Kitap, 2016).

Batur, Muhsin, *Anılar ve Görüşler* [مذكّرات وآراء] (Istanbul: Milliyet Yayınları,

1985).

Beşikçi, İsmail, *Doğu Mitinglerinin Analizi* [تحليل الحلفاء الشرقيين] (Istanbul: İsmail Beşikçi Vakfı Yayınları, 2014).

Bila, Fikret, *Komutanlar Cephesi* [جبهة الجنرالات] (Istanbul: Detay Yayıncılık, 2007).

Bozarslan, Hamit, *Ortadoğu: Bir Şiddet Tarihi* [الشرق الأوسط: تاريخٌ من العنف] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2010).

Çağlayan, Handan, *Kürt Kadınların Penceresinden* [من نافذة النساء الكرديات] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2013).

Çakır, Ruşen, *Türkiye'nin Kürt Sorunu* [المشكلة الكردية في تركيا] (Istanbul: Metis Yayınları, 2004).

———, *100 Soruda Erdoğan – Gülen Savaşı* [الحرب بين أردوغان وغولن في 100 سؤال] (Istanbul: Metis Yayınları, 2016).

Çandar, Cengiz, *Mezopotamya Ekspresi* [إكسبرس ما بين النهرين] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2014).

Cemal, Hasan, *Kürtler* [الأكراد] (Istanbul: Everest Yayınları, 2014).

Demir, Arzu, *Devrimin Rojava Hali* [دولة روج آفا الثورة] (Istanbul: Ceylan Yayınları, 2015).

Demirağ, Yavuz Selim, *İmamların Öcü-Türk Silahlı Kuvvetleri'nde Cemaat Yapılanması* [انتقام الأئمة: تغلغل حركة غولن في الجيش التركي] (Istanbul: Kırmızı Kedi Yayınevi, 2015).

Diken, Şeyhmus, *Sırrını Surlarına Fısıldayan Şehir: Diyarbakır* [المدينة التي تهمس بأسرارها لجدرانها: ديار بكر] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2002).

Duman, Yasin, *Rojava: Bir Demokratik Özerklik Deneyimi* [روج آفا: تجربةٌ في الحكم الذاتي الديموقراطي] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016).

Ekinci, Tarık Ziya, *Türkiye'nin Kürt Siyasetine Eleştirel Yaklaşımlar* [مقارباتٌ نقديةٌ للسياسة التركية بخصوص الأكراد] (Istanbul: Cem Yayınevi, 2004).

Fırat, Nuri, *Politikanın Kürtçesi* [سياسة الكردي] (Istanbul: Everest Yayınları, 2015).

Genelkurmay Belgelerinde Kürt İsyanları 2 [الانتفاضات الكردية في وثائق الجيش التركي 2] (Istanbul: Kaynak Yayınları, 2011).

Gökçen, Sabiha, *Atatürk'ün İzinde Bir Ömür Böyle Geçti* [مضى وقتٌ طويلٌ جداً على خطى أتاتورك] (Ankara: Türk Hava Kurumu Yayınları, 1982).

Güller, Mehmet Ali, *Hükümet PKK Görüşmeleri 1986–2011* [الاجتماعات بين الحكومة و"حزب العمّال الكردستاني" بين 1986 و 2011] (Istanbul: Kaynak Yayınları, 2015).

Heper, Metin, *Devlet ve Kürtler* [الحكومة والأكراد] (Istanbul: Doğan Kitap, 2008).

İmralı Notları – Demokratik Kurtuluş ve Özgür Yaşamı İnşa [مذكّرات إمرالي: الانعتاق الديموقراطي وبناء حياة حرّة] (Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2015).

Işık, İbrahim S., *A'dan Z'ye Kürtler: Kişiler – Kavramlar – Kurumlar* [الأكراد من الألف إلى الياء: الشعب والمفاهيم والمؤسسات] (Istanbul: Nubihar, 2013).

Jongerden, Joost and Ahmet Akkaya, *PKK Üzerine Yazılar* [كتابات عن "حزب العمّال الكردستاني"] (Istanbul: Vate Yayınevi, 2015).

———, *Bahar Şimşek, İsyandan İnşaya – Kürdistan Özgürlük Hareketi* [من الانتفاضة إلى إعادة البناء: "حركة الحرّية الكردية"] (Ankara: Dipnot, 2015).

Kapmaz, Cengiz, *Öcalan'ın İmralı Günlükleri* [مذكّرات إمرالي] (Istanbul: İthaki Yayınları, 2011).

Karakaş, Ercan, *Kürt Sorunu – Sosyal Demokratik Yaklaşımlar – CHP ve SHP'nin Kürt Sorunu Raporları* [المشكلة الكردية: مقارباتٌ اجتماعيةٌ ديموقراطية: حزب الشعب الجمهوري وتقارير الحزب الاشتراكي الديموقراطي حول المشكلة الكردية] (Istanbul: Kalkedon, 2009).

Karayılan, Murat, *Bir Savaşın Anatomisi* [تشريح حرب] (Diyarbakır: Aram Yayınları, 2014).

Kaya, Hasan, *Doğunun Elçisi'nden Yüce Divan'a – Şerafettin Elçi* [من سفير الشرق إلى المحكمة العليا: شرف الدين ألتشي] (Ankara: Fanos Yayınları, 2012).

Matur, Bejan, *Dağın Ardına Bakmak* [النظر إلى ما وراء الجبل] (Istanbul: Timaş Yayınları, 2011).

Öcalan, Abdullah, *Kürdistan – Devrim Manifestosu* [كردستان: البيان الثوري]

(Neuss: Mezopotamya Yayınları, 2012).

Özdağ, Ümit, *PKK ile Pazarlık* ["التفاوض مع "حزب العمّال الكردستاني] (Ankara: Kripto, 2013).

Özer, Ahmet, *Çözülemeyen Kürt Sorunu* [المشكلة الكردية غير المحلولة] (Istanbul: Hemen Kitap, 2012).

Saraçoğlu, Cenk, *Şehir, Orta Sınıf ve Kürtler* [المدينة والطبقة الوسطى والأكراد] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2011).

Sönmez, Mustafa, *Kürt Sorunu ve Demokratik Özerklik* [المشكلة الكردية والحكم الذاتي الديموقراطي] (Ankara: Nota Bene, 2012).

Tan, Altan, *Hz. İbrahim'in Ayak İzlerinde Ortadoğu* [الشرق الأوسط على خطى أبراهام] (Istanbul: Çıra, 2016).

Taşkın, Yüksel, *AKP Devri: Türkiye Siyaseti, İslâmcılık, Arap Baharı* [عصر "حزب العمّال الكردستاني": السياسة التركية والنزعة الإسلامية والربيع العربي] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2013).

Taştekin, Fehim, *Rojava: Kürtlerin Zamanı* [روج آفا: زمن الأكراد] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016).

Tejel, Jordi, *Suriye Kürtleri: Tarih, Siyaset ve Toplum* [أكراد سوريا: التاريخ والسياسة والمجتمع] (Istanbul: Intifada Yayınları, 2015).

Uğur, Hasan Atilla, *Öcalan'ı Nasıl Sorguladım – İşte Gerçekler* [كيف استجوبت أوجلان: الواقع] (Istanbul: Kaynak Yayınları, 2011).

Vali, Abbas, *Kürt Tarihi Kimliği ve Siyaseti* [التاريخ والسياسة الكرديان] (Istanbul: Avesta Yayınları, 2013).

Yeğen, Mesut, *Devlet Söyleminde Kürt Sorunu* [المشكلة الكردية في خطاب الدولة] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2015).

———, *Son Kürt İsyanı* [آخر انتفاضة كردية] (Istanbul: İletişim Yayınları, 2016).

Yıldırım, Kadri, *Kürt Tarihi ve Coğrafyası – 1: Rojava* [التاريخ والجغرافيا الكرديان – 1: روج آفا] (Istanbul: Şemal Medya, 2015).

Yurtçiçek, Bayram, *Kürt İsyanları Bedirhan Bey'den Dersim'e* [الانتفاضات الكردية من بدرخان بيه إلى درسيم] (Istanbul: Kaynak Yayınları, 2016).

مصادر باللغة الإنكليزية

Abrahams, Eddie (ed.), *The New Warlords: From the Gulf War to the Recolonisation of the Middle East* (London: Larkin Publications, 1994).

Ahmad, Feroz, *Turkey: The Quest for Identity* (London: Oneworld Publications, 2014).

Allsopp, Harriet, *The Kurds of Syria* (London: I.B. Tauris, 2014).

Altınay, Ayşe Gül, *The Myth of the Military–Nation: Militarism, Gender, and Education in Turkey* (New York: Springer, 2004).

Baser, Bahar, *Diasporas and Homeland Conflicts: A Comparative Perspective* (London: Routledge, 2015).

Bilgin, Fevzi and Ali Sarihan (eds), *Understanding Turkey's Kurdish Question* (Plymouth: Lexington Books, 2013).

Bozarslan, Hamit, 'Kurds and the Turkish State', in Reşat Kasaba (ed.), *The Cambridge History of Turkey* (New York: Cambridge University Press, 2008), pp. 333–56.

Caban, Dana, *Kurds: A Nation Frozen In Time* (Bloomington, IN: Author House, 2009).

Chaliand, Gerard, *A People without a Country: The Kurds and Kurdistan* (London: Zed Books, 1993).

Eccarius–Kelly, Vera, *The Militant Kurds: A Dual Strategy for Freedom* (Santa Barbara, CA: Praeger Publishers, 2012).

Gunter, Michael M., *The Kurds: A Modern History* (Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2016).

Hendrick, Joshua D., *Gülen: The Ambiguous Politics of Market Islam in Turkey and the World* (New York: NYU Press, 2014).

Knapp, Michael, Anja Flach and Ercan Ayboga, *Revolution in Rojava: Democratic Autonomy and Women's Liberation in Syrian Kurdistan* (London: Pluto Press, 2016).

Kreyenbroek, Philip G. and Stefan Sperl (eds), *The Kurds: A Contemporary Overview* (London: Routledge, 2015).

McDowall, David, *A Modern History of the Kurds* (London and New York: I.B. Tauris, 2003).

Newman, Edward and Oliver Richmond (eds), *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers during Conflict Resolution* (Tokyo, New York and Paris: United Nations University Press, 2006)

Öcalan, Abdullah, 'Democratic modernity: era of woman's revolution', official PKK website. Available at http://www.pkkonline.com/en/index.php?sys=article&artID=235.

Özcan, Ali Kemal, *Turkey's Kurds: A Theoretical Analysis of the PKK and Abdullah Öcalan* (London: Routledge, 2012).

Phillips, David L., *The Kurdish Spring: A New Map of the Middle East* (Piscataway, NJ: Transaction Publishers, 2015).

Romano, David, *The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization and Identity* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

Romano, David and Mehmet Gurses (eds), *Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East: Turkey, Iran, Iraq, and Syria* (London: Palgrave Macmillan, 2014).

Sabio, Oso, *Rojava: An Alternative to Imperialism, Nationalism, and Islamism in the Middle East* (Oso Sabio, lulu.com, 2015).

Tuğal, Cihan, *The Fall of the Turkish Model: How the Arab Uprisings Brought Down Islamic Liberalism* (London and New York: Verso, 2016).

Turkey–Kurdish Regional Government Relations after the U.S. Withdrawal from Iraq: Putting the Kurds on the Map? (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute and US Army College Press, 2014).

White, Paul, *The PKK: Coming Down from the Mountains* (London: Zed Books, 2015).

Zürcher, Erik J., *Turkey: A Modern History* (London and New York: I.B. Tauris, 2014).

‘تحليل ممتاز لكيفيّة وصول البلاد إلى هذه الهاوية’

Hürriyet DailyNews

لماذا أعلنت تركيا الحرب على حلفاءٍ للغرب؟

لماذا انهارت عملية السلام مع الأكراد؟

تقع تركيا على خطّ المواجهة في الحرب التي تستنزف سوريا والشرق الأوسط. فالدور الذي تضطلع به معقدٌ بسبب الصراع الذي طال أمده.

يظهر الكتاب كيف أنّ علاقة تركيا بالأكراد هي جوهر أزمة الشرق الأوسط، وكيف أنّ إخفاق أردوغان في إحلال السلام هو مفتاح فهم الأحداث الراهنة.

إزغي باشاران صحافيةٌ تركيةٌ حقّقت شهرتها بتغطية الصراع الكردي، متخصّصةٌ بالشؤون التركية ومعروفةٌ على الصعيد الدولي وذات خبرةٍ إعلامية واسعة.



www.daralsaqi.com

ISBN 978-614-03-2093-2



